

تابع كتاب الوضوء

أبواب فِي صِفَةِ الوُضُوءِ

٢٦٤- بَابُ التَّخْلِيلِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ فِي الوُضُوءِ

[١٦٤٥ط] حَدِيثُ لَقِيطِ بْنِ صَبِرَةَ:

عَنْ لَقِيطِ بنِ صَبِرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الوُضُوءِ؟ قَالَ: «**أَسْبِغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا**».

الحكم: **حديثٌ صحيحٌ، وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، والطَّبَريُّ، وابنُ السَّكَنِ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، وأبو المعالي الجُوَينيُّ، ومُحيي السُّنَّةِ البَغَويُّ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ القَطَّانِ، والمُنْذِريُّ، والنَّوويُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ. وقال ابنُ الصَّلاحِ: «حسن».

التخريج:

﴿د ١٤١، ١٤٢ "مُطَوَّلًا"، ٢٣٥٤ "مقتصرًا على الاستنشاق" / ت ٣٨ "مقتصرًا على التخليل"، ٧٩٤ "واللفظ له" / ن ٩٠، ١١٩/ ....﴾.

وسبقَ تخريجُه وتحقيقُه برواياته في باب: «الأمر بإسباغ الوُضوء وإحسانِه».



[١٦٤٦ط] حَدِيثُ ابْنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلِّلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ، وَاجْعَلِ المَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الصَّلاةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خَلِّلْ أَصَابعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ**» - يَعْنِي: إِسْبَاغَ الوُضُوءِ -. وَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُ: «**إِذَا رَكَعْتَ، فَضَعْ كَفَّيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ...**» الحَدِيثَ، وَسَيَأْتِي كَامِلًا فِي الصَّلَاةِ.

۞ **الحكم: حسنٌ بشواهدِهِ، وإسنادُهُ مختلَفٌ فيه: فَحَسَّنَهُ:** البُخاريُّ، والتِّرْمِذيُّ، **وأقرَّه:** النَّوويُّ، وعبدُ الحَقِّ، وابنُ دَقيقٍ، والزَّيْلَعيُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، والبُوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ، والسِّنديُّ، والشَّوْكانيُّ. **وقوَّاه** العَجْلونيُّ. **وَصَحَّحَهُ:** أحمد شاكر، والألبانيُّ.

وَضَعَّفَهُ: الهيثميُّ، والسُّيوطيُّ، والمُناويُّ.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: ﴿ت ٣٩ "واللفظ له" / ك ٥٢٩ / طوسي ٣٥﴾.

تخريج السِّياقة الثانية: ﴿جه ٤٥١ "واللفظ له" / علت ١٨﴾.

تخريج السِّياقة الثالثة: ﴿حم ٢٦٠٤ "واللفظُ له"﴾.

السند:

أخرجه التِّرْمِذيُّ - ومن طريقِه الطُّوسيُّ -، وابنُ ماجَهْ، قالا: حدثنا

إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الجوهريُّ، قال: حدثنا سعدُ بنُ عبدِ الحميدِ بنِ جعفرٍ، قال: حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزِّنادِ، عن موسى بنِ عُقْبَةَ، عن صالحٍ مولى التَّوْأَمةِ، قال: سمِعتُ ابنَ عبَّاسٍ به، (التِّرْمِذيُّ بلفظِ السِّياقةِ الأولى، وابنُ ماجَهْ بلفظِ السِّياقةِ الثانيةِ، وكذا في علل الترمذي بنفسِ الإسنادِ!).

ورواه الحاكمُ من طريقِ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ شاكر، ثنا سعدُ بنُ عبدِ الحميدِ، به.

وتُوبِع عليه سعدٌ:

فرواه أحمدُ عن سُلَيمانَ بنِ داودَ الهاشميِّ، حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزِّنادِ، به (بلفظ السِّياقة الثالثة).

وكذا رواه ابنُ السماك في (الثامن من حديثه) عن الحسنِ بنِ سَلَّامٍ السواق، عن سُلَيمانَ الهاشميِّ، به.

فمَدارُه عندَهم على عبدِ الرحمنِ بنِ أبي الزِّنادِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزِّنادِ، وهو مختلَفٌ فيه، ولكن الجمهورُ على تضعيفِهِ، وهو الأظهرُ. انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ١٧١ - ١٧٢).

ولذا قال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، وفيه: عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزِّنادِ؛ وهو ضعيفٌ» (المجمع ٢٧٩٢).

وأقَرَّه المُناويُّ في (الفيض ٣/ ٤٥١) و(التيسير ١/ ٥١٨).

ورمز السُّيوطيُّ لضَعْفِه في (الجامع الصغير ٣٩٣٨).

وصالح مولى التَّوْأَمَةِ ثقةٌ كما قال ابنُ مَعِينٍ وغيرُهُ، إلا أنه خَرِفَ واختلطَ قبلَ موتِهِ، فمن سمِعَ منه قديمًا قَبْلَ أن يختلطَ فهو صحيحٌ، قاله ابنُ مَعِينٍ (الإكمال ٦/ ٣٤٧)، والإمامُ أحمدُ (المختلطين للعلائي صـ ٥٩). وفي روايةٍ عنِ ابنِ مَعِينٍ: «فهو ثبْتٌ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «فلا بأس به» (التهذيب ١٣/ ١٠١ - ١٠٣). وقال فيه ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ اختلطَ، قال ابنُ عَدِيٍّ: لا بأسَ بروايةِ القُدماءِ عنه كابنِ أبي ذِئْبٍ وابنِ جُرَيجٍ» (التقريب ٢٨٩٢).

قلنا: وموسى بنُ عُقْبَةَ سمِع منه قديمًا أيضًا؛ ولذا قال البُخاريُّ - لما سأله التِّرْمِذيُّ عن هذا الحديثِ -: «هو حديثٌ حسنٌ، وموسى بنُ عُقْبَةَ سمع من صالح مولى التَّوْأَمَةِ قديمًا، وكان أحمدُ يقول: مَن سمِع مِن صالحٍ قديمًا فسماعه حسنٌ» (العلل الكبير صـ ٣٤).

وكذا قال التِّرمِذيُّ - عَقِبَ إخراجه -: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

وأقَرَّه: عبدُ الحقِّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٤)، **والنَّوَويُّ** في (الخلاصة ١/ ١١٥/ ٢٠١)، **وابنُ دقيق** في (الإمام ١/ ٥٢٣)، **والزَّيْلَعيُّ** في (نصب الراية ١/ ٢٧)، **وابنُ المُلَقِّنِ** في (البدر المنير ٢/ ٢٣٥) و(التحفة ١/ ١٨٧)، **والسِّنديُّ** في (حاشية ابن ماجَهْ ١/ ١٦٩). **وذكر الصَّنعانيُّ** في (السبل ١/ ٦٦)، **والشَّوْكانيُّ** في (النيل ١/ ١٩٥) **تحسينَ البُخاريِّ وأقَرَّاه، وقوَّاه العَجْلونيُّ** في (الكشف ١/ ٤٣٩).

بينما قال الحاكمُ - عَقِبَ إخراجه له -: «صالح هذا أظنُّه مولى التَّوْأَمَة، فإن كان كذلك فليس من شرط هذا الكتاب، وإنما أخرجته شاهدًا»!.

قلنا: قد صرَّحَ في روايةِ التِّرْمِذيِّ وغيرِهِ بأنه صالحُ مولى التَّوْأَمَة، وقد أخرجَ الحاكمُ في كتابه لمن هو أضعفُ منه بكثيرٍ، وصالحٌ إنما ضُعِّفَ لأجلِ

اختلاطِهِ، وقبل ذلك فهو ثقةٌ.

وقال النَّوَوِيُّ: «هذا الحديثُ من روايةِ صالحٍ مولي التَّوْأَمَة، وقد ضعَّفَه مالكٌ، فلعلَّه اعتضد، فصارَ حسنًا كما قاله التِّرْمِذيُّ» (المجموع ١/ ٤٢٤).

قلنا: قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: «قلتُ لأبي: إن عبَّاسًا العَنْبَرِيَّ حدثنا عن بِشْرِ ابنِ عُمرَ قال: سألتُ مالكًا عن صالحٍ مولى التَّوْأَمَة، فقال: ليسَ بثقةٍ، فقال أبي: كان مالكٌ قد أدركه وقد اختلطَ وهو كبير، مَن سمِع منه قديمًا فذاك، وقد رَوَى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث، ما أعلم به بأسًا».

وقال ابنُ مَعِينٍ: «صالح مولى التَّوْأَمَةِ ثقةٌ حُجَّةٌ»، فقيلَ له: «إن مالكًا تَرَكَ السماعَ منه»، فقال: «إن مالكًا إنما أدركه بعد أن كبِر وخرِف» (التهذيب ١٣/ ١٠١، ١٠٢).

والأمرُ كما قال البُوصيريُّ: «وصالحٌ وإنْ اختلطَ بأَخَرَة فإنما روى عنه موسى بنُ عُقْبَةَ قبل اختلاطه» (الزوائد ١/ ٦٥).

وكذا قال ابنُ حَجَرٍ: «فيه صالحٌ مولى التَّوْأَمَة، وهو ضعيفٌ، لكن حَسَّنَهُ البُخاريُّ؛ لأنه من روايةِ موسى بنِ عُقْبَةَ، عن صالحٍ، وسماع موسى منه قبل أن يختلط» (التلخيص ١/ ١٦٥)[١].

ولذا قال الألبانيُّ: «فالإسنادُ حسنٌ إن شاءَ اللهُ تعالى، والحديثُ صحيحٌ لأنَّ له شاهدًا من حديث لَقِيط بن صَبِرة» (الصحيحة ٣/ ٢٩٢).

---

(١) وذكر ابنُ حِبَّانَ أن صالحًا: «اختلطَ حديثُه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز، فاستحق الترك». وهذا تَعَقَّبَه فيه غيرُ واحد، منهم ابن شَاقْلَا، حيث قال: «وما قاله أبو حاتم (يعني: ابن حِبَّانَ)، فغلَطٌ، وأكثر حديثه قد تميَّزَ عند الحفاظ» (تعليقاته على المجروحين صـ ١٣٠).

وقد صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح الجامع ٤٥٢، ٧٣٩، ٣٢٣٩)، و(صحيح الترمذي ٣٩)، وحَسَّنَهُ في (المشكاة ٤٠٦).

وقال أحمدُ شاكر: «إسنادُهُ صحيحٌ» (تحقيق المسند ٢٦٠٤).

قلنا: والراجحُ أن سندَهُ ضعيفٌ، على الراجحِ لدينا في حالِ ابنِ أبي الزِّنادِ، ويشهدُ لمتنه حديثُ لَقِيط بنِ صَبِرة المتقدِّمُ؛ فهو حسَنٌ بشواهدِهِ. والله أعلم.



[١٦٤٧ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ شَقِيقِ بنِ سَلَمَةَ، قَالَ: «رَأَيتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ، فَغسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، قَالَ: وَحَسِبْتُهُ قَالَ: وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا، وَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، **وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُ**، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ كَالَّذِي رَأَيتُمُونِي فَعَلْتُ».

۞ **الحكم: مختلفٌ فيه؛ فَحَسَّنَهُ:** البُخاريُّ، والبَيْهَقيُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ. **وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والدَّارَقُطنيُّ، والحاكمُ، والنَّوَويُّ، وابنُ القَيِّمِ. **وَصَحَّحَهُ بشواهِدِه:** ابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والسُّيوطيُّ، والسَّخاويُّ، والمُناويُّ، والمباركفوريُّ.

بينما ضَعَّفَهُ: أحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، وأبو حاتم الرَّازيُّ، وابنُ حزمٍ، والمُنْذِريُّ، والزَّيْلَعيُّ، والصَّنعانيُّ.

التخريج:

﴿حم ٤٠٣ "مختصرًا" / عب ١٢٥ "واللفظ له" / خز ١٦٢/ ....﴾.

وتقدَّمَ الحديثُ بتخريجه كاملًا مع رواياته تحت: «باب جامع في صفة الوُضوء».



[١٦٤٨ط] حَدِيثُ المُسْتَوْرِدِ:

عَنِ المُسْتَوْرِدِ بنِ شَدَّادٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَدْلُكُ (يُخَلِّلُ) أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخِنْصَرِهِ».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ. وَضَعَّفَهُ: عبدُ الحَقِّ، والمُنْذِرِيُّ، والنَّوَوِيُّ، وابنُ القَيِّمِ. وقال التِّرْمِذِيُّ: «حديثٌ حسَنٌ غريبٌ».

فائدة:

قال ابنُ القَيِّم: «هذا إن ثبتَ عنه فإنما فعله أحيانًا؛ ولهذا لم يروه الذين اعتنوا بضبطِ وُضوئِهِ، كعليٍّ وعُثْمَانَ وغيرِهما» (زاد المعاد ١/ ١٩١).

التخريج:

﴿د ١٤٧ "واللفظ له" / ت ٤٠ / جه ٤٥٠ / حم ١٨٠١٠، ١٨٠١٦ "والروايةُ له" / تخث (السفر الثاني ٢٣١٠) / بز ٣٤٦٤ / طب (٢٠/ ٣٠٦/ ٧٢٨) / طح (١/ ٣٦/ ١٧١) / طهور ٣٨٣ / يخ (٤/ ٢٢١) / جرح (١/ ٣١) / قا (٣/ ١٠٩) / صحا ٦٢٧٤ / هق ٣٦٢ / تمهيد (٢٤/ ٢٥٩) / جذوة (١/ ٣٤) / بغ ٢١٤ / كما (٣٢/ ٢٥١)﴾.

السند:

أخرجه أبو داودَ، والتِّرْمِذيُّ قالا - والسياق لـ (أبي داودَ) -: حدثنا قُتَيْبةُ ابنُ سعيدٍ، حدثنا ابنُ لَهِيعةَ، عن يَزيدَ بنِ عَمرٍو، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبُلِيِّ، عن المُستَوْرِدِ بنِ شَدَّادٍ، به.

وأخرجه ابنُ ماجَهْ: عن محمدِ بنِ المُصَفَّى الحِمْصيِّ، حدثنا محمدُ بنُ حِمْيَر،

وأخرجه أحمدُ: عن موسى بنِ داودَ والحسنِ بنِ موسى،

وأخرجه الطَّحاويُّ في (شرح معاني الآثار)، والبَيْهَقيُّ في (الكبرى) من طريقِ ابنِ وَهْبٍ،

كلُّهم عنِ ابنِ لَهِيعةَ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأن مدارَه على عبدِ اللهِ بنِ لَهِيعةَ، وهو ضعيفٌ مطلقًا، سواءٌ في ذلك رواية العبادلة عنه وروايةُ غيرهم، وقد تقدَّمتْ ترجمتُه موسَّعةً في باب: «ما رُوي في أن بقاءَ أثر دم الحيض في الثوبِ لا يضر».

ولذا قال النَّوَويُّ: «حديثٌ ضعيفٌ؛ فإنه من روايةِ عبدِ اللهِ بنِ لَهِيعةَ، وهو ضعيفٌ عند أهلِ الحديثِ» (المجموع ١/ ٤٢٤).

وأَعَلَّه بابنِ لَهِيعةَ عبدُ الحَقِّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٤)، **والمُنْذِريُّ** في (مختصر سنن أبي داودَ ١/ ١١٣).

وقال ابنُ القَيِّم: «وهذا إن ثبتَ عنه فإنما كان يفعله أحيانًا، ولهذا لم يروه الذين اعتنوا بضبطِ وُضوئِهِ كعُثْمَانَ، وعليٍّ، وعبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، والرُّبَيِّعِ وغيرِهم، على أن في إسنادِهِ عبدَ اللهِ بنَ لَهِيعةَ» (زاد المعاد ١/ ١٩١).

ولكن لمتنِهِ شواهد يُحسَّنُ بها، **ولذا قال التِّرمِذيُّ:** «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديثِ ابنِ لَهِيعةَ».

وقال البَزَّارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمُ أحدًا يرويه بهذا اللفظِ إلا بهذا الإسنادِ عن المُسْتَوْرِدِ، وقد رُوِيَ نحوُ كلامه عنِ النبيِّ من غيرِ وجهٍ بغيرِ هذا اللفظِ».

ويفهمُ من كلامِ هذين الإمامين أن حديثَ المُسْتَوْرِدِ هذا قد تفرَّدَ به ابنُ لَهِيعةَ.

وقد وَرَدَ ما يعارِضُ هذا في الظاهرِ:

فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ١/ ٣١) - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ (٣٦٢) - عن أحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ أخي ابنِ وَهْبٍ قال: «سمِعتُ عمِّي يقولُ: سمِعتُ مالِكًا سُئِلَ عن تَخْلِيلِ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ فِي الوُضُوءِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ. قَالَ: فَتَرَكْتُهُ حَتَّى خَفَّ النَّاسُ، فَقُلْتُ لَهُ: عِنْدَنَا فِي ذَلِكَ سُنَّةٌ، فَقَالَ: وَمَا هِيَ؟ قُلْتُ: حَدَّثنا اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، وَابْنُ لَهِيعَةَ، وَعَمْرُو بنُ الحَارِثِ، عَن يَزِيدَ بنِ عَمْرٍو المَعَافِرِيِّ، عَن أَبِي عَبدِ الرَّحمَنِ الحُبُلِيِّ، عَنِ المُسْتَوْرِدِ بنِ شَدَّادٍ القُرَشِيِّ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُدَلِّكُ بِخِنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ».

فَقَالَ: إِنَّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَمَا سَمِعْتُ بِهِ قَطُّ إِلَّا السَّاعَةَ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ يُسْأَلُ، فيَأمُرُ بِتَخْلِيلِ الأَصَابِعِ.

ففي هذا الطريقِ أن اللَّيْثَ بنَ سعدٍ، وعَمرَو بنَ الحارثِ قد تابَعَا ابنَ لَهِيعةَ.

وبهذه المتابعةِ تَعَقَّبَ غيرُ وَاحدٍ على التِّرْمِذيِّ ومَن تَبِعَه في إعلالِهِ بابنِ لَهِيعةَ.

فذَكَرَ ابنُ القَطَّانِ قولَ عَبدِ الحَقِّ: «في إسنادِهِ عبدُ اللهِ بنُ لَهِيعةَ»، ثُمَّ قال: «وهو كما قال، من روايةِ ابنِ لَهِيعةَ، وهو ضعيفٌ، ولكنه قد رواه غيرُهُ؛ فصَحَّ» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٦٤).

وقال ابنُ سيِّدِ الناسِ - معلِّقًا على كلامِ التِّرْمِذيِّ -: «يشيرُ بالغرابةِ إلى

تفرُّدِ ابنِ لَهِيعةَ به عن يَزيدَ بنِ عَمرٍو، وبابنِ لَهِيعةَ صارَ حسنًا، وليس بغريبٍ، وهذا ليس بحسنٍ؛ فقد رواه عن يَزيدَ كروايةِ ابنِ لَهِيعةَ: اللَّيْثُ بنُ سعدٍ، وعَمرُو بنُ الحارثِ. وناهيك بهما جلالةً ونُبْلًا؛ فالحديثُ إذن صحيح مشهور» (فيض القدير ٥/ ١٤٨).

وقال العِراقيّ: «لم ينفردْ به ابنُ لَهِيعةَ، بل تابعه اللَّيْثُ بنُ سعدٍ، وعَمرُو بنُ الحارثِ، وَصَحَّحَهُ ابنُ القَطَّانِ» (مرقاة المفاتيح ٢/ ٣٣٢).

وقال ابنُ المُلَقِّنِ: «فالحديثُ حسنٌ صحيحٌ؛ حيث لم ينفردِ ابنُ لَهِيعةَ به» (البدر المنير ٢/ ٢٢٨).

وقال مُغْلَطاي: «لَمَّا ذكره المُنْذِريُّ وعبدُ الحَقِّ وغيرُهُما أَعَلُّوه بابنِ لَهِيعةَ، وتتبع ذلك أبو الحسن . . . فقال: «رواه غيرُهُ فصحَّ» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٥٧).

وقال الحافظُ: «في إسنادِهِ ابنُ لَهِيعةَ، لكنْ تابَعه اللَّيْثُ بنُ سعدٍ وعَمرُو بنُ الحارثِ» (التلخيص ١/ ٩٤).

قلنا: نعم، رجال هذه المتابعة ثقات، من رجالِ مسلمٍ، غير أنها مُعلَّةٌ بتفرُّدِ أحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبٍ؛ فإنه كان قد تغيَّرَ بأَخَرَةٍ؛ ولذا قال ابنُ التُّرْكُمانيِّ: «في ذلك السندِ: أحمدُ ابنُ أخي ابنِ وَهْبٍ؛ وهو وإنْ خرَّجَ عنه مسلمٌ، فقال أبو زُرْعةَ: أدركناه ولم نكتبْ عنه. وقال ابنُ عَدِيٍّ: رأيتُ شيوخَ أهل مصر الذين لحِقتُهم مُجْمِعين على ضَعْفِهِ» (الجوهر صـ ٧٦).

ودافعَ ابنُ القَطَّانِ عنه، فقال: «أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبٍ قد وَثَّقَهُ أهلُ زمانه، قال أبو محمد بنُ أبي حاتمٍ: «سألتُ محمدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكمِ عنه، فقال: ثقةٌ، ما رأينا إلَّا خيرًا، قلتُ: سمِع مِن عمه؟ قال:

إي والله. وقال أبو حاتم: سمِعتُ عبدَ الملِك بنَ شُعَيبِ بنِ اللَّيْثِ يقول: أبو عُبيدِ اللهِ ابنُ أخي ابن وَهْبٍ ثقة. وقد أخرجَ لَهُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ، وإنما أَنكَرَ عليه بعضُ مَن تأخَّر أحاديثَ رواها بأَخَرَةٍ عن عمه، وهذا لا يضره إذ هو ثقة أن ينفرد بأحاديثَ» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٦٥)

قلنا: نعم لا يضره ذلك، والراجحُ أنه صدوقٌ أو ثقةٌ يَهِم، وقد أخطأَ مع ذلك في ذِكْرِه لَيْثًا وعَمرًا في الإسنادِ؛ ليس لأنه متكلمٌ فيه فقط، وإنما لأنه شَذَّ بذلك، فقد رواه عنِ ابنِ وَهْبٍ جماعةٌ، ولم يذكروا فيه سوى ابنِ لَهِيعةَ، وهو مشهورٌ عنه وحدَه.

ولذا قال الحافظُ ابنُ حَجَر في موضعٍ آخَرَ: «وأظنُّه غلطًا من أحمدَ بنِ عبدِ الرحمنِ؛ فقد حدَّثَ به محمدُ بنُ الربيعِ الجِيزيُّ في كتابِ الصحابةِ الذين نزلوا مصر فلم يذكر غيرَ ابن لَهِيعةَ، وأخرجه من طرقٍ عن ابنِ لَهِيعةَ وعن يونسَ بنِ عبدِ الأعلى ومحمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكمِ، كلاهما عنِ ابنِ وَهْبٍ عنِ ابنِ لَهِيعةَ وحدَه، نعم رواية ابن وَهْبٍ له مما يقوِّيه؛ لأنه سمعَ من ابنِ لَهِيعةَ قديمًا» (الإتحاف ١٣/ ١٧٧). وانظر (الإرشادات لطارق بن عوض الله صـ ١٥٩).

هذا، وقد توقف ابنُ القَطَّانِ في هذه المتابعةِ لأمر آخر، وهو: هل ابنُ أبي حاتم سمِع أحمد بن عبد الرحمن أم لا؟

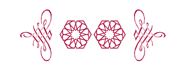
فقال: «وإنما الذي يجبُ أن يتفقدَ من أمرِ هذا الحديثِ، قول أبي محمد بن أبي حاتم: أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن، فإني أظنُّه يعني في الإجازة، فإنه لَمَّا ذكره في بابه قال: إن أبا زُرْعةَ أدركه، ولم يكتبْ عنه، وإن أباه قال: أدركتُه، وكتبتُ عنه. وظاهرُ هذا أنه هو لم يسمعْ منه، فإنه لم يقلْ: كتبتُ عنه مع أبي، وسمعتُ منه، كما هي عادته أن يقول فيمن يشترك

فيه مع أبيه. والحديثُ المذكورُ وقعَ له في آخرِ المقدمةِ في ذكره مالكِ بنِ أنسٍ، فاعلمه» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٦٦)

وقد ردَّ ذلك ابنُ المُلَقِّنِ، فقال: «وقد استغنينا عن هذا التفقد الذي أشار إليه ابنُ القَطَّانِ برواية البَيْهَقيِّ المتقدمة، حيث قال: «حدثني أحمد بن عبد الرحمن بن وَهْب»، وكذا أيضًا رواه عنِ ابنِ أخي ابنِ وَهْبٍ أبو بِشْرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ حمادٍ الدُّولابيُّ، حدَّثَ به الدَّارَقُطنيُّ في (غرائب مالك) عن أبي جعفرٍ الأسوانيِّ عن الدُّولابيِّ، نا أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبٍ، ثنا عمي...» (البدر المنير ٢/ ٢٢٩).

والحديثُ حَسَّنَهُ السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٦٦٢٨)، **وأحمد شاكر** في (تحقيقه للمسند ١٧٩٣٣).

وَصَحَّحَهُ الشَّوْكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ١٨٠) **والألبانيُّ** في (صحيح أبي داود ١٣٥).



١- رِوَايَة: «يَدْلُكُ بِخِنْصَرِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْلُكُ بِخِنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابعِ رِجْلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ بِالجُحْفَةِ».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿مصر (١/ ٢٨٣)﴾.

السند:

قال عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ في (فتوح مصر): حدَّثناه أبي عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الحكمِ وسعيدُ بنُ عُفَيرٍ وأبو الأسودِ - يزيدُ أحدُهم الحرفَ -، عنِ ابنِ لَهِيعةَ، عن يَزيدَ بنِ عَمرٍو المَعَافِري، قال: سمعتُ أبا عبد الرحمن عبدَ اللهِ بنَ يَزيدَ الحُبُليَّ، يقول: سمعتُ المَسْتَوْرِدَ بنَ شدَّاد، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجلِ ابنِ لَهِيعةَ كما سبقَ، وقد رواه عنه ابن وَهْبٍ - وهو أحدُ العبادلةِ - بدون ذكر الجُحْفَة؛ فهي منكَرةٌ.



[١٦٤٩ط] حَدِيثُ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ:

عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ، خَلِّلْ أَصَابِعَ رِجْلَيْكَ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ بشواهدِهِ، وإسنادُهُ معلولٌ.**

التخريج:

﴿شخل (١/ ٣٩٩) "واللفظ له" / مرتب (١/ ٢٢٥) / نبلا (٩/ ٢٣٤)﴾.

السند:

رواه أبو يَعْلَى الخليليُّ في (الإرشاد) - ومن طريقِه ابنُ مُفرجٍ في (كتاب الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين)، والذَّهَبيُّ في (السِّيَر) - قال: حدَّثني جدي، وعليُّ بنُ عُمرَ الفقيهُ، ومحمدُ بنُ سُلَيمانَ، والقاسمُ بنُ عَلْقَمةَ، وصالحُ بنُ عيسى، قالوا: حدثنا ابنُ أبي حاتمٍ، حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبٍ، حدثني عَمِّي قال: كنتُ عند مالكِ بنِ أنسٍ فسُئِلَ عن تخليلِ الأصابعِ، فلم يَرَ في ذلك، فتركتُ حتى خَفَّ المجلسُ، فقلتُ: إن عندنا في ذلك سُنَّةً، فقال: وما هي؟ فقلتُ: حدثنا اللَّيْثُ بنُ سعدٍ وعَمرُو ابنُ الحارثِ وابنُ لَهِيعةَ، عن أبي عُشَّانةَ، عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ، به.

التحقيق

هذا الإسنادُ خطأٌ بيقين؛ وذلك لوجهين:

الوجه الأول: أنَّ ابنَ أبي حاتم نفْسَه قد أخرجه في (الجرح والتعديل ١/ ٣١) عن اللَّيْثِ بنِ سعدٍ، وعَمرِو بنِ الحارثِ، وابنِ لَهِيعةَ عن يَزيدَ بنِ عمرٍو

المَعَافِرِيِّ، عن أبي عبدِ الرحمنِ الحُبُلِيِّ، عن المُسْتَوْرِد بنِ شَدَّادٍ، به بلفظ الخبر، لا بلفظ الأمر كما سبقَ.

وأيضًا تابَعَه على ذلك أبو بِشْرٍ الدُّولابيُّ، وهذا أَوْلَى من روايةِ الخَليلي.

الوجه الثاني: أن جُلَّ أصحاب الأصولِ المُسنَدةِ ممن رووا هذا الحديث من طريقِ ابنِ وَهْبٍ وغيرِه عنِ ابنِ لَهِيعةَ، جعلوه من مسندِ المُسْتَوْرِدِ بنِ شَدَّادٍ.

وأبو يَعْلَى الخليليُّ، وإن كان ثقةً حافظًا عارفًا فإن في كتابِهِ أوهامًا، قال الذَّهَبيُّ: «وله فيه أوهامٌ جَمَّة، كأنه كَتَبَهُ من حفظه» (تذكرة الحفاظ ١/ ١١٢٤).

وعليه؛ فذِكرُ أبي عشانة وعقبة بن عامر في هذا الإسناد محضُ وهمٍ لا أصلَ له.



[١٦٥٠ط] حَدِيثُ الرُّبَيِّعِ:

عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينَا وَيَغْشَانَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَضَعْنَا لَهُ إِنَاءً حَزَرْنَاهُ يَأْخُذُ مُدًّا أَوْ مُدًّا وَنِصْفًا، فَيَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَيَتَمَضْمَضُ ثَلَاثًا، وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً، وَيَغْسِلُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا وَغُضُونَهُمَا[١] [مَعَ الوَجْهِ]، وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَيُخَلِّلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ: ابنُ حَجَرٍ. وصفةُ وُضُوئِهِ ﷺ ثابتةٌ من غيرِ ما وجهٍ كما سبقَ.

التخريج:

﴿طس ٧٣٠٩ / سط صـ ٧٤ "والزيادة له"﴾.

وسبقَ تحقيقُه ضِمْنَ روايات حديثِ الرُّبَيِّعِ في: «باب جامع في صفة الوُضوء».



(١) في (تاريخ واسط): «وعظومهما».

[١٦٥١ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَأَصَابِعَ رِجْلَيْهِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ».

۞ **الحكم:** **إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ:** ابنُ حِبَّانَ، وابنُ حَجَرٍ، والشَّوْكانيُّ.

التخريج:

[طس ١٣٦٣].

السند:

قال الطَّبَرانيُّ: حدثنا أحمدُ قال: حدثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أبي بَزَّةَ، قال: حدثنا مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيلَ، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ العُمَريُّ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبدِ اللهِ بن عُمرَ إلا مُؤَمَّلٌ» (طس ١٣٦٣).

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: أحمدُ بنُ أبي بَزَّةَ وهو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ القاسمِ بنِ أبي بَزَّةَ، مُقْرِئُ مكَّةَ ومؤذنُها كما في (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٠)،

قال ابنُ أبي حاتمٍ: «قلت لأبي: ابنُ أبي بَزَّةَ ضعيفُ الحديثِ؟ قال نعم، ولستُ أحدثُ عنه» (الجرح والتعديل ٢/ ٧١). وقال العُقَيليّ: «منكَرُ الحديثِ ويوصلُ الأحاديثَ» (الضُّعفاء ١٥٥). وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ، لكنهم وصفوه بسوءِ الحفظِ في الحديثِ» (النتائج ٤/ ١٦٤).

الثانية: مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيلَ؛ صدوقٌ كثيرُ الخطإ، كما في (الجرح والتعديل ٨/ ٣٧٤).

وقد خالفه مَن هو أوثقُ منه عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريِّ:

فرواه عبدُ الرَّزَّاقِ في (المصنَّف ٧٤): عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ، عن نافعٍ، «أنَّ ابنَ عُمرَ كان يُخلِّلُ أَصَابِعَهُ إِذَا تَوَضَّأَ». وهذا الموقوفُ هو الصحيحُ؛ فقد تُوبِع العُمَريُّ على وقفه كما سيأتي.

العلة الثالثة: عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ العُمَريُّ؛ «ضعيفٌ عابدٌ» (التقريب ٣٤٨٩).

وبه أَعَلَّه ابنُ حِبَّانَ، حيثُ ترجمَ لعبدِ اللهِ العُمَريِّ في (المجروحين)، وقال فيه: «كان ممن غلبَ عليه الصَّلاحُ والعبادةُ، حتى غفلَ عن ضبطِ الأخبارِ وجودةِ الحفظِ للآثارِ، فوقعتِ المناكيرُ في روايتِهِ، فلمَّا فحُشَ خطؤُه، استحق الترك . . . وهو الذي رَوَى عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ» (المجروحين ١/ ٤٩٩).

قلنا: إن كان عنده من نفسِ طريقِ الطَّبرانيِّ، فالعهدةُ من غيره، فقد وقفه عنه عبدُ الرَّزَّاقِ، وهو محفوظٌ عن نافعٍ، وعنِ ابنِ عُمرَ، فقد ثبتَ عنِ ابنِ عُمرَ «أَنَّهُ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ وَأَصَابِعَ رِجْلَيْهِ فِي الوُضُوءِ» من طريقِ نافعٍ وغيرِهِ:

فأما تَخْلِيلُ اللِّحْيَةِ:

فرواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ١٠٠) عن عبدِ اللهِ بنِ نُمَيرٍ، عن عُبيدِ اللهِ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ: «**أَنَّهُ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ**».

وهذا موقوفٌ سندُهُ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، عُبيدُ اللهِ هو ابنُ عُمرَ بنُ حفصٍ العُمَريُّ أخو عبد الله، وقد تُوبِع:

فرواه ابنُ أبي شَيْبَةَ أيضًا (١٠٢) من طريقِ أسامةَ بنِ زيدٍ اللَّيْثيِّ، وأيضًا (١١٥) من طريقِ لَيْثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، كلاهما عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمرَ ﵄: «أَنَّهُ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ إِذَا تَوَضَّأَ».

وأما تَخْلِيلُ الأَصَابِعِ:

فرواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف٩٠) عنِ ابنِ نُمَيرٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن القاسمِ، عنِ ابنِ عُمرَ: «أَنَّهُ رَآهُ فِي سَفَرٍ يَنْزِعُ خُفَّيْهِ، ثُمَّ يُخَلِّلُ أَصَابِعَهُ».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، القاسمُ هو ابنُ محمدٍ، ويحيى هو الأنصاريُّ، وقد تُوبِعَ:

فرواه ابنُ أبي شَيْبَةَ أيضًا (٨٩) عنِ ابنِ عُلَيَّةَ، عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن شَيْبَةَ بنِ نِصاحٍ، قال: «صَحِبْتُ القَاسِمَ بنَ مُحَمَّدٍ إِلَى مَكَّةَ، فَرَأَيْتُهُ إِذَا تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ يُدْخِلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ، قَالَ: وَهُوَ يَصُبُّ المَاءَ عَلَيْهَا، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لِمَ تَصْنَعُ هَذَا؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ يَصْنَعُهُ».

وإسنادُهُ ليس فيه سوى عنعنةِ ابنِ إسحاقَ، وهو صحيحٌ بما سبقَ.

هذا عنِ الموقوفِ، فأمَّا المرفوعُ وإن كان سنده ضعيفًا كما سبقَ، وجَزَم به ابنُ حَجَرٍ في (التلخيص ١/ ١٥١) وتَبِعَه الشَّوْكانيُّ في (النيل ١/ ١٨٩)، فثَمَّةَ شواهدُ كثيرةٌ في تخليلِ اللحيةِ والأصابعِ في الوُضوءِ، تقدَّم بعضها، وسيأتي بقيتها؛ وبها يَصِحُّ المتن، والله أعلم.



[١٦٥٢ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**حَبَّذَا الْمُتَخَلِّلُونَ**»، [قِيلَ: وَمَا الْمُتَخَلِّلُونَ؟ قَالَ:] «**فِي الوُضُوءِ وَالطَّعَامِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٢، قَالَ: «**حَبَّذَا الْمُتَخَلِّلُونَ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْمُتَخَلِّلُونَ؟! قَالَ: «**التَّخَلُّلُ مِنَ الوُضُوءِ: أَنْ تُخَلِّلَ بَيْنَ أَصَابِعِكَ وَأَظْفَارِكَ [بِالمَاءِ]، وَالتَّخَلُّلُ مِنَ الطَّعَامِ: (أَنْ تُخَلِّلَ مِنَ الطَّعَامِ؛) فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَى المَلَكِ الَّذِي مَعَ العَبْدِ مِنْ أَنْ يَجِدَ مِنْ أَحَدِكُمْ رِيحَ الطَّعَامِ**»(١).

وَفِي رِوَايَةٍ٣، قَالَ: «**يا حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ فِي الوُضُوءِ بَيْنَ الأَصَابِعِ وَالأَظَافِيرِ، وَيَا حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ مِنَ الطَّعَامِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ [شَيْءٌ] أَشَدَّ عَلَى المَلَكِ مِنْ بَقِيَّةٍ تَبْقَى فِي الفَمِ مِنْ أَثَرِ الطَّعَامِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٤، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ**»، قَالُوا: وَمَا المُتَخَلِّلُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «**المُتَخَلِّلُونَ بِالوُضُوءِ، وَالمُتَخَلِّلُونَ مِنَ الطَّعَامِ، أَمَّا تَخْلِيلُ الوُضُوءِ فَالمَضْمَضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ وَبَيْنَ الأَصَابِعِ، وَأَمَّا تَخْلِيلُ الطَّعَامِ فَمِنَ الطَّعَامِ؛ إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَى المَلَكَيْنِ مِنْ أَنْ يَرَيَا بَيْنَ أَسْنَانِ صَاحِبِهِمَا شَيْئًا وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي**».

---

(١) جاءَ المتنُ في المطبوعِ من (مسندِ ابنِ أبي شَيْبَةَ)، هكذا: «مَا الْمُتَخَلِّلُونَ؟ قَالَ: «**المُتَخَلِّلُ مِنَ الوُضُوءِ: أَنْ تَتَخَلَّلَ أَصَابِعَكَ وَأَسْنَانَكَ!!، وَالْمُتَخَلِّلُ مِنَ... فَيْحِ الطَّعَامِ**»، والمثبَت من (المطالب ٩٠) و(إتحاف الخيرة ٥٧٤)، وبنحوه في (حديث الزُّهْريّ)، و(الطب لأبي نُعَيم)، إلا أنه وقعَ في الأول سقْطٌ، وفي الثاني اختصارٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ٥: «رُبَّمَا خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**رَحِمَ اللَّهُ الْمُتَخَلِّلِينَ فِي الْوُضُوءِ وَالطَّعَامِ** (مِنَ الطَّعَامِ وَمِنَ الطُّهُورِ)».

وَفِي رِوَايَةٍ٦، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَاتَ يَوْمٍ لِلْمُهَاجِرِينَ: «**حَبَّذَا الْمُتَخَلِّلُونَ فِي الطُّهُورِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا الْمُتَخَلِّلُونَ فِي الطُّهُورِ؟ قَالَ: «**الَّذِينَ يُخَلِّلُونَ بَيْنَ الأَصَابِعِ. وَالْمُتَخَلِّلُونَ فِي الطَّعَامِ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَى مَلَكٍ مِنْ عَبْدٍ فِي فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَعَامٍ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ:** ابنُ حِبَّانَ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ طَاهِرٍ، وابنُ القَيِّمِ، والهيثميُّ، والبُوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ. وقال الصَّغَانيُّ: «موضوعٌ».

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: [حم ٢٣٥٢٧ "والزيادة له" / حميد ٢١٧ "واللفظ له" / طب (٤/ ١٧٧/ ٤٠٦٢) / لي (رواية ابن البيع ٤٤٥) / طاهر (تصوف ٢٤٢)].

تخريج السِّياقة الثانية: [ش ٩٧ "مختصرًا والزيادة والرواية له" / مش ١٣ (مط ٩٠)، (إتحاف ٥٧٤) "واللفظُ له، مع تصويبه من الوسائط" / نعيم (طب ٣٣٠) / زهر ٤٦٤].

تخريج السِّياقة الثالثة: [عل (خيرة ٣/٥٧٤) "واللفظُ له" / مجر (٢/ ٤٢٩) "والزيادة له"].

تخريج السِّياقة الرابعة: [طب (٤/ ١٧٧/ ٤٠٦١)].

تخريج السِّياقة الخامسة: [شهب ٥٨٣ "واللفظُ له" / فر (ملتقطة ٢ / ق١٦٨) "والرواية له"].

تخريج السِّياقة السادسة: [عد (١٠/ ٢٨٨)].

السند:

رواه عبدُ بنُ حُمَيدٍ قال: أخبرنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أنا رياحُ بنُ عَمرٍو، ثنا أبو يحيى الرَّقَاشيُّ، حدثني أبو سَوْرَةَ ابنُ أخي أبي أيُّوبَ، عن أبي أيُّوبَ به، بلفظِ السِّياقةِ الأولى.

ورواه المَحامِليُّ - ومن طريقِه ابنُ طاهرٍ -، والطَّبَرانيُّ (٤٠٦٢)، من طريقِ يزيدَ به نحوه.

ورواه القُضاعيُّ - وفي سندِهِ تحريفٌ سيأتي بيانُهُ -، والدَّيْلَميُّ، من طريقِ رياحٍ، عن أبي يحيى به بلفظِ السِّياقةِ الخامسةِ.

وأبو يحيى هو واصلُ بنُ السائبِ، ومدارُ الحديثِ عليه،

فقد رواه أحمدُ، وابنُ أبي شَيْبَةَ - ومن طريقِه أبو نُعَيمٍ في الطب -، وأبو يَعْلَى - وعنه ابنُ حِبَّانَ في المجروحين -، وابنُ عَدِيٍّ، وغيرُهُم، من طرقٍ عن واصلِ بنِ السائبِ[1]، عن أبي سَوْرَةَ، عن أبي أيُّوبَ به، بألفاظٍ عِدَّةٍ بيَّنَّاها آنِفًا.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

(١) سقطُ ذكره من إسناد أبي يَعْلَى في مطبوعة (إتحاف الخِيَرة)، وهو مذكورٌ عند ابنِ حِبَّانَ مِن روايتِهِ عن أبي يَعْلَى.

الأولى: فيه أبو سَوْرَةَ، وهو الأنصاريُّ؛ قال البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ، يروي مناكيرَ عن أبي أيُّوبَ لا يُتابَع عليها» (سنن الترمذي ٣/ ٥١٣ عَقِبَ الحديث ٢٧١٩).

وفي موضعٍ آخَرَ سأله التِّرْمِذيُّ عن اسمه فقال: «لا أدري ما يصنع به؟ عنده مناكير» (علل الترمذي الكبير صـ ٣٣).

وقال التِّرْمِذيُّ: «وأبو سَوْرَةَ هو: ابنُ أخي أبي أيُّوبَ، يُضَعَّفُ في الحديثِ، ضعَّفَه يحيى بنُ مَعِينٍ جدًّا» (السنن ٣/ ٥١٣ عَقِبَ الحديث ٢٧١٩).

وقال فيه ابنُ حَجَر: «ضعيفٌ» (التقريب ٨١٥٤).

وبه أَعَلَّه البُوصيريُّ وابنُ حَجَرٍ؛

فقال البُوصيريُّ: «مدارُ الإسنادِ على أبي سَوْرَةَ، وهو ضعيفٌ» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٣٨).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «أبو سَوْرَةَ ضعيفٌ» (المطالب ٢/ ٢٩١).

الثانية: واصلُ بنُ السائبِ، أبو يحيى الرَّقَاشيُّ، قال فيه البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير ١/ ١٧٣/ ٢٥٩٧)، وكذا قال أبو حاتم (الجرح والتعديل ٩/ ٣٠).

وقال الذَّهَبيُّ: «واهٍ» (الكاشف ٦٠٢٨)، وقال الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٧٣٨٣).

وبه أَعَلَّه غيرُ وَاحدٍ من النُّقَّادِ:

فذكره ابنُ عَدِيٍّ في ترجمته من (الكامل ١٠/ ٢٨٩) ثُمَّ قال: «ولواصلٍ غيرُ ما ذكرتُ، وأحاديثُه لا تُشْبِهُ أحاديثَ الثِّقَاتِ».

وترجَمَ له ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين ٢/ ٤٢٩)، وقال: «كان ممن يروي عن عطاءٍ ما ليس من حديثِهِ، وعن غيرِهِ مِنَ الثِّقاتِ ما لا يُشْبِهُ حديث الأثبات، فسقطَ الاحتجاجُ به لَمَّا ظهر ذلك منه، رَوَى عن أبي سَوْرةَ، عن أبي أيُّوبَ...»، وذكر هذا الحديثَ.

ولذا قال ابنُ طاهرٍ: «وواصلٌ هذا ممن كان يروي عن الثِّقاتِ ما ليس من حديثِهِم، لا يُحتَجُّ به» (التذكرة ٤٢٧).

وقال أيضًا: «وواصلٌ هذا متروكُ الحديثِ، مُنْكَرُه» (الذخيرة ٢٦٥٢).

وقال ابنُ القَيِّم: «لا يثبُتُ..؛ فيه واصلُ بنُ السائبِ؛ قال البُخاريُّ والرَّازيُّ: منكَرُ الحديثِ، وقال النَّسائيُّ والأَزْديُّ: متروكُ الحديثِ» (زاد المعاد ٤/ ٢٨١).

وقال الهيثميُّ: «في إسنادِهِ واصلٌ الرَّقَاشيُّ، وهو ضعيفٌ» (المجمع ١١٩٩).

وخالَفَ المُنْذِريُّ، فقال: «مدارُ طرقه كلِّها على واصلِ بنِ عبدِ الرحمنِ الرَّقَاشيِّ، وقد وَثَّقَهُ شُعبةُ وغيرُهُ»!! (الترغيب ٣٣٧).

الثالثة: الانقطاعُ؛ فقد قال البُخاريُّ: «لا يُعرَفُ لأبي سَوْرةَ سماعٌ من أبي أيُّوبَ» (علل الترمذي ٢٠).

ومع كلِّ هذه العلل قال ابنُ حَجَرٍ الهيتميُّ: «وأخرجَ أحمدُ والطَّبَرانيُّ بسندٍ لا بأسَ به..»، وذكرَ الحديثَ! (الزواجر عن اقتراف الكبائر ١/ ٢١٠).

وأعجب منه صنيعُ السُّيوطيِّ، حيثُ ذكرَ روايةَ أحمدَ ورمزَ لها بالحسنِ!، ثُمَّ ذكرَ روايةَ الطَّبَرانيِّ ورمزَ لها بالضعفِ! (الجامع الصغير ٣٦٧٢، ٣٦٧٣)، **وتَبِعَه المُناويُّ** في (التيسير ١/ ٤٩٣)، فحسَّنَ سندَ الأُولى، وضعَّفَ سندَ

الثانية!.

وفي (الفيض ٣/ ٣٧٢)، **ذكر المُناويُّ** عَقِبَ روايةِ أحمدَ أن شارحَ كتاب الثواب للقُضَاعيِّ حَسَّنَهُ، ثُمَّ ذكرَ كلامَ المُنْذِريِّ إلا أنه فيه: «مدارُ طرقه على واصلٍ، وفيه خلافٌ».

بينما ذكر عَقِبَ روايةِ الطَّبَرانيِّ تضعيفَ الهيثميِّ وابنِ القَيِّمِ له بواصلٍ، وأقَرَّهما.

وقد عَلِمْتَ أنه عندَ أحمدَ والطَّبَرانيِّ من طريقٍ واحدٍ!!.

والحديثُ أورده الشَّوْكانيُّ في (الفوئد ٢١)، ونقلَ عن الصَّغَانيِّ أنه موضوعٌ.

وَضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (الإرواء ٧/ ٣٤) و(ضعيف الجامع ٢٦٨٧، ٣١٠٠)، و(الضعيفة ٣٦٣٨).

غير أنه استَثنَى من الحديثِ قولَه: «**حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ**»، فَحَسَّنَهُ بشاهدِ أنسٍ الآتي، ولا يرتقي لذلك؛ لشدةِ ضعْفِ هذا الحديث، مع ضعفِ حديثِ أنسٍ، وخفاء علة فيه على الشيخِ كما سيأتي التنبيهُ عليه.

تنبيهان:

الأول: تحرَّفَ اسمُ رجلين في إسنادِ الشهابِ، حيث جاءَ فيه: «ثنا رباح بن عمرو، قال: حدثني أبو بحر رجل من بني فارس»، والصواب في الأول: «رياح» كما سبقَ عندَ ابنِ حُميدٍ وغيره، وفي الثاني: «أبو يحيى واصلٌ الرَّقَاشيُّ»، وقد رواه ناسخُ الأصلِ وراويه في الحاشية وفيها: «أبو يحيى» على الصوابِ كما نبَّه عليه محقِّقه حمدي السلفي، بينما قال الألبانيُّ: «وأبو بحرٍ هذا؛ لعلَّه عبدُ الرحمنِ بنُ عُثْمَانَ البَكْراويُّ؛ فإنه من هذه

الطبقةِ، وهو ضعيفٌ أيضًا» (الضعيفة ٨/ ١٣٠).

ويدلُّ على التحريفِ أنه من طريقِ رياحٍ، وهو محفوظٌ عنه عن أبي يحيى الرَّقَاشيِّ كما سبقَ.

الثاني: قرَنَ أحمدُ في روايتِهِ مع أبي أيُّوبَ عَطاءً، وهو من روايةِ عطاءٍ مرسَلٌ، وسيأتي تخريجه بعدُ.



[١٦٥٣ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**حَبَّذَا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنْ أُمَّتِي (فِي الْوُضُوءِ)**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** الدَّارَقُطنيُّ، وابنُ الجَوزيِّ، والذَّهَبيُّ، والهيثميُّ، والسُّيوطيُّ، والمُناويُّ، والقاري. وحَكَمَ الصَّغانيُّ بوضعه، **وتَبِعَه:** الفَتَّنيُّ، والشَّوْكانيُّ.

التخريج:

﴿معل ٥٩ "واللفظ له" / طس ١٥٧٣ / الثاني من الحربيات للحربي (ق٩ / أ) / طاهر (تصوف ٢٦٤) / شهب ١٣٣٣ / متفق ١٤٩٠ / موصل (مُغْلَطاي ١/ ٤٦٥) "والرواية له" / كر (٥٣/ ٣٧٥)﴾.

السند:

رواه أبو يَعْلَى - ومن طريقِه الخطيبُ في المتفق -، قال: حدثنا محمدُ ابنُ عبدِ اللهِ بنِ عمارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: حدثنا عفيفُ بنُ سالمٍ، عن محمدِ بنِ أبي حفصٍ[(١)] العطارِ، عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ، عن أنسٍ به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على ابنِ عمارٍ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن رَقَبَةَ إلا محمد، ولا عن محمدٍ إلا عفيفٌ، تفرَّدَ به محمدٌ».

---

(١) تحرَّفَ في (شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي)، و(الفيض للمُناوي) إلى: «جعفر»! وانظر (الإرواء ٧/ ٣٥، ٣٦).

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: محمدُ بنُ أبي حفصٍ العطارُ، وهو محمدُ بنُ عُمرَ بنِ أبي حفصٍ العطارِ الأنصاريُّ، ترجمَ له البُخاريُّ في (الكبير ١/ ١٧٨)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح ٨/ ١٩)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن يُخطئُ» (الثِّقات ٧/ ٤٣٧).

وقال الأَزْديّ: «يتكلمون فيه» (الميزان ٣/ ٥٢٧) و(اللسان ٧/ ١٠٢).

وبه أَعَلَّه الهيثميُّ، ولكن قال: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط)، وفيه: محمدُ ابنُ أبي حفصٍ الأنصاريُّ، لم أجدْ مَن ترجمهُ» (المجمع ١٢٠٠)[(١)].

وتَبِعَه المُناويُّ في (الفيض ٣/ ٣٧٢)؛ ولذا قال في (التيسير ١/ ٤٩٣): «وفيه مجهولٌ».

الثانية: الانقطاعُ بين رَقَبَةَ وأنسٍ؛ فلم يسمعْ رَقَبَةُ منه شيئًا (جامع التحصيل ١٩١).

وبهذا أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ، فقال: «يرويه عفيفُ بنُ سالمٍ، عن محمدِ بنِ أبي حفصٍ العطارِ، عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ، عن أنسٍ مرسلًا.

ورواه [... عن أبي عَوَانةَ][(٢)] عن رَقَبَةَ عن التَّيْميِّ، عن أنسٍ.

والمحفوظُ: عن رَقَبَةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، ورَقَبَةُ لم يسمعْ من أنسٍ

---

(١) كذا قال في هذا الموضع، وقد قال في حديثٍ آخَرَ: «فيه محمد بن أبي حفص العطار، قال الأَزْديُّ: يتكلمون فيه» (مجمع الزوائد ١١٠٤).

(٢) سقط من الأصل، واستنبطناه مما في (التقييد) كما ذكر أعلاه.

شيئًا» (العلل ٨٣).

وروايةُ أبي عَوَانةَ خرَّجها الدَّارَقُطنيُّ في (المدبج) كما في (التقييد ١/ ٣٣٦) و(الشذا الفياح ٢/ ٥٤٥).

والظاهرُ أنه عند الدَّارَقُطنيِّ من طريقٍ ضعيفٍ عن أبي عَوَانةَ، فلم يثبُتْ عنه؛ ولذا رجَّحَ روايةَ العطار، وأَعَلَّها بالانقطاعِ.

وبهذا أَعَلَّه ابنُ الجَوزيِّ أيضًا، حيثُ علَّقه في (الموضوعات ٣/ ٢٠٠)، ثُمَّ قال: «ورَقَبَةُ لم يسمعْ من أنسٍ شيئًا؛ فهو مرسَلٌ».

وتَبِعَه الذَّهَبيُّ فقال: «وجاءَ عن رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَةَ، عن أنسٍ، ولم يَلْقَه...» (تلخيص كتاب الموضوعات صـ ٢٦٠).

ورمز السُّيوطيُّ لضَعْفِه في (الجامع الصغير ٣٦٧١).

وذكره الفَتَّنيُّ في (التذكرة صـ ٣٠)، **والقاريُّ** في (الأسرار ١٦٦) و(المصنوع ١٠٤)، **والشَّوْكانيُّ** في (الفوائد ٢١ صـ ١١) ونقلوا عن الصَّغَانيِّ قولَه: «وضْعُه ظاهر».

وتَعقَّبَه القاري قائلًا: «أما مبناه فوضْعُه غير ظاهر، وأما معناه فثبوتُه ظاهِرٌ باهرٌ؛ لورود الأحاديث في تخليلِ اللحيةِ والأصابعِ، حتى عُدَّ من السُّنَّةِ المؤكدةِ، فيُنظر في رجال إسناده؛ ليحكم عليه بالتحقيق، والله ولي التوفيق» (الأسرار ١٦٦).

قلنا: قد فعلنا، وتبيَّنَ ضعْفُه لا وضْعُه، وأحاديثُ تخليل اللحية والأصابعِ لا تقتضي صحةَ متْنِه، والله أعلم.

ولم يُعِلَّه الألبانيُّ إلا بالعلةِ الأُولى، فقال: «وجملةُ القولِ: أن محمدَ بنَ

أبي حفصٍ الأنصاريَّ هذا معروفٌ بروايةِ هؤلاءِ الثِّقاتِ الأربعةِ عنه، فمثلُه يُستشهَدُ به، بل كان يمكنُ القولُ بأنه يُحتَجُّ به في مرتبةِ مَن يحسنُ حديثُه، لولا قولُ ابن حِبَّانَ فيه: «كان ممن يُخطئُ»، فالحديثُ عندي حسنٌ لغيرِهِ؛ لأن له شاهدًا من حديثِ أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ أتمَّ منه» (الصحيحة ٦/ ١٤٢/ ٢٥٦٧).

قلنا: فأما حديثُ أبي أيُّوبَ فسندُهُ ضعيفٌ جدًّا كما سبقَ، فلا يرتقي إلى درجةِ الاستشهادِ به، وأما حديثُ أنسٍ فلو تنبَّه الشيخُ لعلةِ الانقطاعِ لاختلفَ موقفه في الحُكمِ على الحديثِ، والله أعلم.

تنبيه:

وقعَ الحديثُ في (صفوة التصوف ٢٤١) لابنِ القَيْسَرانيِّ بلفظ: «رَحِمَ اللهُ المُتَخَلِّلِينَ مِنْ أُمَّتِي»، رواه من طريقِ أبي الحسنِ الحربيِّ، عن أبي بكرٍ الباغَنْديِّ، عنِ ابنِ عمَّارٍ، به.

والحديثُ في (الثاني من الحربيات ٦٢) للحربي - ومن طريقِه ابنُ عساكرَ (٥٣/ ٣٧٥) -، عن الباغَنْديِّ به، بلفظ: «حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ (مِنْ) أُمَّتِي».

وكذا في بقيةِ المراجعِ، فالظاهرُ أن ما في (الصفوة) من تحريفِ النُّسَّاخِ، والله أعلم.



[١٦٥٤ط] حَدِيثُ ابْنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**رَحِمَ اللَّهُ المُتَخَلِّلِينَ وَالمُتَخَلِّلَاتِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ. وَضَعَّفَهُ:** البَيْهَقيُّ، والسُّيوطيُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

الفوائد:

قال المُناويُّ: «أي: الرجالَ والنساء المتخلِّلين من آثارِ الطعامِ، والمتخلِّلين شعورَهم وأصابَعهم في الطهارة. دعا لهم بالرحمة؛ لاحتياطهم في العبادة، فيتأكد الاعتناء به؛ للدخول في دعوة المصطفى» (التيسير ٢/ ٥٩).

التخريج:

﴿شعب ٥٦٥٣، ٥٦٥٤﴾.

السند:

أخرجه البَيْهَقيُّ في (الشعب ٥٦٥٣) قال: أخبرنا أبو الحسنِ العلويُّ، أنا أبو حامد بنُ الشرقي، ثنا أبو أحمد محمدُ بنُ عبدِ الوهابِ الفَرَّاءُ، أنا قُدَامةُ ابنُ محمدٍ، حدثني إسماعيلُ بنُ شَيْبَةَ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

ثُمَّ قال البَيْهَقيُّ في (الشُّعَبِ ٥٦٥٤): أخبرنا أبو محمدٍ المُؤَمَّليُّ، ثنا أبو عثمانَ البصريُّ، ثنا محمدُ بنُ عبدِ الوهابِ، فذكره. زاد: فقيلَ لإسماعيلَ: ما تراه عَنَى؟ قال: الفم.

فمدارُه على محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ الفَرَّاءِ.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: إسماعيلُ بنُ شَيْبَةَ - وقيلَ: ابنُ شَبِيبٍ -، هو إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ابنِ شَيْبَةَ الطائفيُّ، منكَرُ الحديثِ، قاله النَّسائيُّ وغيرُهُ، وقال العُقَيليُّ: «أحاديثُه مناكيرُ، ليس منها شيءٌ محفوظٌ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أحاديثُه عنِ ابنِ جُرَيجٍ فيها نظر»، (الضُّعفاء ١/ ٢٣٩)، (الكامل ٢/ ١٢٥)، و(الميزان ١/ ٢١٤، ٢٣٣)، و(اللسان ١١٧٨).

ووهِمَ ابنُ حِبَّانَ فذكره في (الثِّقات ٨/ ٩٣)، وقال: «يُتَّقَى حديثُه من روايةِ قُدَامةَ عنه»!!.

والحديثُ من روايةِ قُدَامةَ عنه، ولكن حمْلُه على قُدَامةَ فيه نظرٌ؛ فقُدَامةُ أفضل حالًا منه كما سيأتي.

الثانية: قُدَامةُ بنُ محمدٍ، مختلَفٌ فيه، فقال البَزَّارُ وأبو حاتم: «ليس به بأس»، وقال أبو زُرْعةَ: «لا بأس به» (الجرح ٧/ ١٢٩)، (البحر الزخار ١١/ ٣٥٨).

وخالَفَ ابنُ حِبَّانَ، فقال: «يروي عن أبيه ومَخْرَمةَ بنِ بُكَير... المقلوبات التي لا يشارَك فيها ... لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ» (المجروحين ٢/ ٢٢٢).

وذكره ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٨/ ٦٤٢)، ورَوَى له عِدَّةَ أحاديث عنِ ابنِ شَيْبَةَ، ثُمَّ قال: «ولقُدَامةَ عن إسماعيلَ عنِ ابنِ جُرَيجٍ غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ، وكل هذه الأحاديث في هذا الإسنادِ غير محفوظةٍ».

ولذا قال فيه ابنُ حَجَر: «صدوقٌ يخطئُ» (التقريب ٥٥٢٩).

وبهاتين العلتين أَعَلَّه البَيْهَقيُّ، فقال: «تفرَّد به قُدَامةُ بنُ محمدٍ عن إسماعيلَ ابنِ إبراهيمَ بنِ شَيْبَةَ الطالعِ، وكلاهما فيه نظرٌ» (الشعب ٨/ ١٧٤).

وتَبِعَه المُناويُّ، فقال: «فيه قُدَامةُ بنُ محمدٍ المَدينيُّ، قال الذَّهَبيُّ في الضُّعفاء: «(جرحه) ابنُ حِبَّانَ»، وإسماعيل بن شَيْبة؛ قال الأَزْديُّ والنَّسائيُّ: «منكَرُ الحديثِ»، ومن ثَمَّ قال البَيْهَقيُّ عَقِبَ تخريجه: «فيه نظرٌ» (الفيض ٤/ ٢٢).

قلنا: والحملُ فيه على ابنِ شَيْبَةَ وحدَه، فأما قُدَامةُ فالراجحُ أنه لا بأسَ به كما قال البَزَّارُ وأبو حاتم وأبو زُرْعةَ. فأمَّا كلامُ ابنِ حِبَّانَ: فقد استَدَلَّ له بحديثين، تَعَقَّبَه فيهما الدَّارَقُطنيُّ، وبين أن البليَّةَ فيهما مِن غيرِ قُدَامةَ، انظر (تعليقاته على المجروحين صـ ٢٢١).

وأما كلامُ ابنِ عَدِيٍّ: فليسَ فيه جرحٌ لقُدَامةَ، لاسيما وقد حمَل في موضعٍ آخَرَ على ابنِ شَيْبَةَ، ولذا قال الذَّهَبيُّ في قُدَامةَ: «تَكَلَّمَ فيه ابنُ حِبَّانَ، ومشَّاه غيرُه» (الميزان ٣/ ٣٨٦).

وقد علمتَ ما في جرحِ ابنِ حِبَّانَ، فإسماعيلُ بنُ شَيْبَةَ هو علةُ الحديثِ كما قاله الألبانيُّ في (الضعيفة ١٣/ ٤٠٨)، والله أعلم.

والحديثُ ذكره الدَّارَقُطنيُّ في (الغرائب والأفراد) بلفظ: «إِنَّ اللهَ ﷻ يُحِبُّ المُتَخَلِّلِينَ وَالمُتَخَلِّلَاتِ»، ثُمَّ قال: «تفرَّدَ به قُدَامةُ بنُ محمدٍ المَدنيُّ، عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ شَيْبَةَ الطائفيِّ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ» (أطراف الغرائب ٢٦٥٨).

ورمزَ السُّيوطيُّ لضَعْفِه في (الجامع الصغير ٤٤١٩)، **وتَبِعَه المُناويُّ**، فصَرَّح بضعفِ إسنادِهِ في (التيسير ٢/ ٣١)، **وَضَعَّفَهُ الألبانيُّ** في (ضعيف الجامع ٣١٠١)، **وقال في موضعٍ آخَرَ**: «منكَرٌ» (الضعيفة ٦١٨٦).

[١٦٥٥ط] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ:

عن عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**تَخَلَّلُوا؛ فَإِنَّهُ نَظَافَةٌ، وَالنَّظَافَةُ تَدْعُو إِلَى الإِيمَانِ، وَالإِيمَانُ مَعَ صَاحِبِهِ فِي الجَنَّةِ**».

۞ **الحكم: باطلٌ موضوعٌ، وإسنادُهُ تالفٌ، وحكمَ بوضعه** الهيثميُّ والقاري والألبانيُّ. وقال العِراقيُّ: «ضعيفٌ جدًّا».

التخريج:

[طس ٧٣١١ "واللفظ له" / متشابه (١/ ١٢٤، ١٢٣) / فاخرج ٤٢ / أصبهان (١/ ٢٢٤) / طاهر (تصوف ٢٤٣)].

السند:

قال الطَّبَرانيُّ: حدثنا محمدُ بنُ العبَّاسِ، ثنا النَّضْرُ بنُ هشامٍ الأَصبَهانيُّ، ثنا إبراهيمُ بنُ حَيَّانَ بنِ حكيمِ بنِ حَنْظَلَةَ بنِ سُوَيدِ بنِ عَلْقَمةَ بنِ سعدِ بنِ معاذٍ الأنصاريِّ، حدثني شَرِيكٌ، عن مُغيرةَ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمةَ، عن عبدِ اللهِ، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على إبراهيمَ بنِ حَيَّانَ، عن شَرِيكٍ، به.

وقال الطَّبَرانيُّ عَقِبَه: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن مُغيرةَ إلا شَرِيكٌ، ولا عن شَرِيكٍ إلا إبراهيمُ بنُ حيَّانَ، تفرَّدَ به النَّضْرُ بنُ هشامٍ».

التحقيق

هذا الإسنادُ ضعيفٌ جدًّا؛ آفتُه إبراهيمُ بنُ حيانَ؛ قال ابنُ عَدِيٍّ عن أحاديثِهِ: «عامتُها موضوعة مناكير» (الكامل ٢/ ٥).

وبهذا أَعَلَّه الهيثميُّ، فقال: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط)، وفيه: إبراهيمُ

ابنُ حيانَ؛ قال ابنُ عَدِيٍّ: أحاديثُه موضوعةٌ» (المجمع ١٢١٢).

وقال العِراقيُّ: «وللطبرانيِّ في (الأوسط) بسندٍ ضعيفٍ جدًّا...» وذكر الحديث (تخريج الإحياء ١/ ١٢٤).

والحديثُ أورده المُلَّا عليّ القاري في (الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ١/ ١٥٤).

وقال الألبانيُّ: «موضوعٌ» (الضعيفة ٥٢٧٧).



[١٦٥٦ط] حَدِيثُ عَطَاءٍ مُرْسَلًا:

عن عَطاءٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ**». قِيلَ: وَمَا المُتَخَلِّلُونَ؟ قَالَ: «**فِي الوُضُوءِ وَالطَّعَامِ**».

۞ **الحكم: مرسَلٌ ضعيفٌ.**

التخريج:

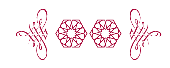
﴿حم ٢٣٥٢٧﴾.

السند:

قال أحمد: حدثنا وكيع، عن واصلٍ الرَّقَاشيِّ، عن أبي سَوْرَةَ، عن عَطاءٍ، به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ، علتان منهما سَبَقَ ذِكْرُهُما ضِمْنَ تحقيقنا لحديثِ أبي أيُّوبَ المُخَرَّجِ آنِفًا في البابِ، فانظرهما هناكَ، والثالثةُ هي: الإرسالُ.



١- رِوَايَة: «وَلَيْسَ أَبْغَضَ إِلَى المَلَكِ مِنَ الشَّيْءِ يَرَاهُ بَيْنَ الأَسْنَانِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن عَطاءٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**حَبَّذَا المُتَخَلِّلُونَ**». قِيلَ: مَنِ المُتَخَلِّلُونَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**المُتَخَلِّلُونَ عِنْدَ الوُضُوءِ، وَالمُتَخَلِّلُونَ مِنَ الطَّعَامِ، وَلَيْسَ أَبْغَضَ إِلَى المَلَكِ مِنَ الشَّيْءِ يَرَاهُ بَيْنَ الأَسْنَانِ**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

〔ضحة (ق ٦ / ب)〕.

السند:

قال عبدُ الملكِ بنُ حَبيبٍ في (الواضحة): وحدثني أَسَد، عن طلحة بن عمرو، عن عَطاءِ بنِ أبي رَباح، به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: طلحةُ بنُ عَمرِو بنِ عُثْمَانَ الحضرميُّ المكيُّ، متروكٌ كما في (التقريب)، وعبدُ الملكِ بنُ حبيبٍ نفْسُه سيِّئُ الحفظِ كما تقدَّم مِرارًا.

وقد رواه إسماعيلُ بنُ موسى الفَزاريُّ، عن شَرِيكٍ النَّخَعيِّ، عن واصلِ ابنِ السائبِ، عن عطاءٍ، قال: «مَا مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ عَلَى المَلَكِ مِنَ الطَّعَامِ يَكُونُ فِي الفَمِ بَيْنَ الأَسْنَانِ إِذَا قَامَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّلَاةِ». خرَّجه ابنُ طاهرٍ في (الصفوة ٢٤٤)، كذا موقوفًا على عَطاءٍ، ولم يَرْفَعْه.

[١٦٥٧ط] حَدِيثُ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا:

عَنْ جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ أَصَابِعَهُ وَلِحْيَتَهُ، وَكَانَ أَصْحَابُهُ إذَا تَوَضَّئُوا خَلَّلُوا لِحَاهُمْ**».

۞ **الحكم: مرسلٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[ص (حبير ١/ ١٥١)].

السند:

أخرجه سعيدُ بنُ منصورٍ: عن الوليدِ، عن سعيدِ بنِ سِنانٍ، عن أبي الظاهرية، عن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه سعيدُ بنُ سِنانٍ، هو الشاميُّ؛ وهو: «متروكٌ، ورمَاهُ الدَّارَقُطنيُّ وغيرُه بالوضعِ» كما في (التقريب ٢٣٣٣).

وجُبَيرُ بنُ نُفَيْرٍ من التابعين، وروايتُه عنِ النبيِّ ﷺ مرسَلَةٌ؛ ولذلك حَكَمَ عليه ابنُ حَجَرٍ بالإرسالِ في (التلخيص الحبير ١/ ١٥١).



٢٦٥- بابٌ في ذِكرِ مَا رُوِيَ فِي عُقُوبَةِ مَنْ لَا يُخَلِّلُ

[١٦٥٨ط] حَدِيثُ ابنِ مَسْعُودٍ:

عن عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَتَنْهَكُنَّ الأَصَابِعَ بِالطُّهُورِ أَوْ لَتَنْهَكَنَّهَا[1] النَّارُ (لِيَنْهَكَنَّ أَحَدُكُمْ أَصَابِعَهُ قَبْلَ أَنْ تَنْهَكَهُ النَّارُ)».

❁ **الحكم:** **معلولٌ بالوقفِ**، وقال أبو حاتم: «رفْعُه منكَرٌ»، ورجَّحَ وقْفَهُ الدَّارَقُطنيُّ. لكن ذهبَ الألبانيُّ إلى أن الموقوف في حكمِ المرفوعِ؛ ولذا صَحَّحَ رفْعَه.

اللغة:

قوله: «**لَتَنْهَكُنَّ... أَوْ لَتَنْهَكَنَّهَا**»: من النهك، وهو: المبالغةُ في كلِّ شيءٍ، ومعناه هنا: لَيُقْبِلَنَّ على غسلها إقبالًا شديدًا ويبالغ في غَسلِ ما بين أصابعه في الوضوءِ مبالغةً حتى يُنعِم تنظيفَها، أو لتُبالِغَنَّ النارُ في إحراقه، انظر

(١) تحرَّفَ لفظ الحديث في المطبوع من (الأوسط) إلى: «لتنتهكن... أو لتنتهكنها»، وكذلك وقع في (الترغيب والترهيب) وفي (مجمع الزوائد)، والتصويب من (مجمع البحرين ١/ ٣٤٠/ ٤٢٢)، وكذا وقعَ الموضع الثاني من رواية الإغراب في المطبوع بلفظ: «تنتهكه»، والتصويب من (علل ابن أبي حاتم ١٨٦)، والدَّارَقُطنيّ (٨٨٤)، وانظر (الصحيحة ٧/ ١٤٣٢).

(النهاية لابن الأثير ٥/ ١٣٦)، و(القاموس المحيط ١/ ١٢٣٤)، و(لسان العرب ١٠/ ٥٠٠).

الفوائد:

ذَكَرَ المُنْذِرِيُّ الحديثَ في (الترغيب) باللفظِ المحرفِ: «**لتنتهكن... أو لتنتهكنها**»، وفسره بالمعنى السابق الذي ذكره أهل اللغة، فتَعَقَّبَه الألبانيُّ قائلًا: «وتفسير (النَّهْك) بما ذكر معروف، لكنه لا يتناسب مع اللفظ الذي وقع عنده في الحديثِ، ولذلك تَعقَّبَه الحافظ الناجي بقوله في «عجالته» (ص ٤٢): «قوله: «لَتُنْتَهَكَنَّ الْأَصَابِعُ بِالطَّهُورِ، أَوْ لَتَنْتَهِكَنَّهَا النَّارُ»، وتفسيره لذلك - بزيادة تاء وكسر الهاء - من (الانتهاك) ليس مرادًا هنا قطعًا -، ثُمَّ قوله: «والنَّهْك: المبالغةُ في كلِّ شيءٍ» تناقضٌ عجيبٌ وتصحيفٌ! وقد رأيتُه في الحديثِ المذكورِ كذلك في (مجمع الزوائد) للهيثميِّ! ولعلَّه قلَّده أو وقعَ كذلك في نسختهما بالأصل، وليس كذلك بلا إشكال، وإنما هو: «**لَتَنْهَكُنَّ**»، أو: «**لَتَنهَكَنَّهَا**» بلا تاء أخرى وبفتح الهاء، مأخوذة من (النَّهْك) الذي ذكره بعدُ، وهكذا ذكره أهل (اللغة والغريب) بلا نزاع بينهم». قلتُ (الألبانيُّ): ومن الغرائبِ تتابُعُ كثير من المصادر على هذا التصحيفِ؛ غير (الترغيب)، و(المجمع)؛ فإنه كذلك وقعَ في مصدرِ الحديثِ (المعجم الأوسط) في الموضعِ المشارِ إليه آنفًا، وأعني طبعة الحرمين، وكذلك هو في طبعة المعارف (٢٦٩٥)، وفي النسخةِ المصورةِ التي عندي منه (١/ ١١٥٠/ ٢٨٣٢) بترقيمي لكن بالمثناة من تحت: «لينتهكن» أو: «لينتهكنها»، وهكذا هو في الروايةِ الموقوفةِ في (المعجم الكبير)، لكنه على الصوابِ وقع في (مجمع البحرين ١/ ٣٤٠ - تحقيق عبد القدوس نذير)، وكذلك في نسخةٍ مخطوطةٍ من (الترغيب) أشارَ إليها في الهامشِ

المعلقون الثلاثة، ورمزوا إليها بحرف (ب)، ولكنهم - لجهلهم - لم يتبَّنوها، فأثبتوا اللفظَ المحرَّفَ؛ تقليدًا لِما في (مجمع الزوائد)!» اهـ (الصحيحة ٧/ ١٤٣٢، ١٤٣٣).

التخريج:

[طس ٢٦٧٤ "واللفظ له" / غر ١٩٨ "والروايةُ له" / إمام (١/ ٥٢٣)].

التحقيق

الحديثُ مدارُه على الحُرِّ بنِ مِسْكين أبي مسكين الأَوْديِّ، ورُوِيَ عنه من طريقِين:

الأول:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط): عن إبراهيمَ - وهو ابنُ أحمدَ بن عُمر بن حفص أبو إسحاقَ الوَكِيعيُّ -، قال: حدثنا شَيْبانُ بنُ فَرُّوخَ، قال: حدثنا أبو عَوَانةَ، عن أبي مسكين، عن هُزَيْل بنِ شُرَحْبِيل، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، به.

وقال عَقِبَه: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي عَوَانةَ إلا شَيْبانُ».

وهذا إسنادٌ ظاهره الحسن؛ فإبراهيمُ الوَكِيعيُّ شيخُ الطَّبَرانيِّ وَثَّقَهُ الدَّارَقُطنيُّ، وأثنى عليه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَل (تاريخ بغداد ٣٠٣٤).

وشَيْبانُ بنُ فرُّوخَ وَثَّقَهُ أحمدُ وغيرُهُ، وقال أبو زُرْعةَ وغيرُهُ: «صدوقٌ»، وقال أبو حاتم: «كان يرى القدرَ، واضطرَ الناسُ إليه بأَخَرَة» (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٥).

ولخَّصَ حالَه الحافظُ، فقال: «صدوقٌ يَهِمُ» (التقريب ٢٨٣٤).

وأبو عَوَانةَ هو الوّضَّاحُ اليَشْكُريُّ، ثقةٌ ثبْتٌ من رجالِ الصحيحِ.

وأبو مسكين، هو الحُرُّ بنُ مسكين الأَوْدِيُّ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، كما في (الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٧) و(رواية ابن محرز ٤٠٩، ٤٦٧، ١١٤١)، وقال أبو حاتم ويعقوبُ بنُ سفيانَ: «لا بأسَ به» (الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٧ - ٢٧٨) و(المعرفة والتاريخ ٣/ ٨٨)، وَوَثَّقَهُ العِجْليُّ (٢٢٥١)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٦/ ٢٣٩)، وروى عنه جماعةٌ من الأئمةِ الأثباتِ كالثَّوْريِّ وزائدةَ وإسرائيلَ وأبي الأَحْوَصِ وأبي عَوَانةَ وغيرِهم.

ورغم كل هذا، قال عنه الحافظ: «مقبولٌ»!! (التقريب ١١٦١). ولكن يبدو أن الحافظَ لم يقفْ على أقوالِ الأئمةِ السابقةِ، حيث لم يذكرْ في ترجمتِهِ من (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢٢) سوى توثيق ابنِ حِبَّانَ، ولأجلِ ذلك قال: «مقبولٌ»، وهو هنا غير مقبولٌ.

ووقعَ في الأمرِ نفْسِه الإمامُ الذَّهَبيُّ، حيث ترجمَ له في (تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣٠)، ولم ينقلْ توثيقه عن أحدٍ، ولذا قال: «وهو حسنُ الحديثِ لم يُضَعِّفْهُ أحدٌ»![(١)].

وقد تسببَ قولُ الحافظِ في تضعيفِ الألبانيِّ لهذا الحديثِ في أولِ الأمرِ، انظر (ضعيف الجامع ٤٦٦٠)، ثُمَّ رجعَ الشيخُ عن ذلك بعدما وقفَ على كتاب (الجرح والتعديل)، كما نصَّ على ذلك في (الصحيحة ٧/

(١) وذلك كله لأنهم يعتمدون - غالبًا - على ما ينقله الحافظُ المِزِّيُّ، والمِزِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ حينما ترجمَ للحُرِّ في (التهذيب ٥/ ٥١٦)، لم يذكرْ فيه شيئًا، وإنما قال: «يأتي في الكُنى»، ولما ذكره في (الكنى ٢٤/ ٢٨٨) قال: «قد تقدم في الأسماء»!، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا.

١٤٣٣، ١٤٣٤).

وهُزَيْلُ بنُ شُرَحْبِيلَ «ثقةٌ مخضرمٌ» من رجالِ البُخاريِّ (التقريب ٧٢٨٣).

ولذا قال الهيثميُّ: «وإسنادُهُ حسنٌ» (المجمع ١٢١٠)، **وكذا رمزَ لحُسْنِهِ السُّيوطيُّ** في (الجامع الصغير ٧٢٣١).

ولكن لهذا الإسنادِ علةٌ، فقد خُولِف شَيْبانُ في رفعه:

خالفه أصحابُ أبي عونةَ، فروَوْهُ عن أبي عَوَانةَ موقوفًا كما **ذكره الدَّارَقُطنيُّ** في (العلل ٨٨٤)، وقال: «وهو الصوابُ». وكذا رواه جماعةٌ عن الحُرِّ موقوفًا، كما سيأتي.

الطريق الثاني:

رواه النَّسائيُّ في (الإغراب ١٩٨) - ومن طريقِ ابنِ دقيقٍ في (الإمام) -: عن هارونَ بنِ زيدِ بنِ أبي الزرقاءِ، عن أبيه، عن سفيانَ الثَّوْريِّ، عن أبي مِسْكين، عن هُزَيل بنِ شُرَحْبِيل، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، به مرفوعًا.

وذكره ابنُ أبي حاتم في (العلل ١٨٦)، وكذلك الدَّارَقُطنيُّ في (العلل ٨٨٤) عن زيدٍ به.

وزيدُ بنُ أبي الزرقاء ثقةٌ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وأبو حاتم، وكذلك الحافظُ في (التقريب ٢١٣٨).

لكن قال ابنُ حِبَّانَ بعد أن ذكره في (الثِّقات ٨/ ٢٥٠ - ٢٥١): «يُغْرِب».

ولما سُئِلَ أبو حاتم عن حديثِهِ هذا، قال: «رفْعُه منكَرٌ» (علل ابن أبي حاتم ١٨٦).

وذلك لأن أصحابَ الثَّوْريِّ روَوْهُ عن الثَّوريِّ به موقوفًا كما قال

الدَّارَقُطنيُّ في (العلل ٨٨٤).

ومنهم:

* عبدُ الرَّزَّاقِ، أخرجه في (المصنَّف ٦٨) - ومن طريقِه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٩٢١١) - عن الثَّوْريِّ به موقوفًا.

* وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ، أخرجه أبو عُبيدٍ في (الطهور ٣٨٥) عنه به موقوفًا.

* بل قال الحافظُ: «وهو في جامعِ الثَّوْريِّ موقوف» (التلخيص الحبير ١/ ٢٩٠).

وكذا رواه موقوفًا جماعةٌ منَ الثِّقاتِ عن الحُرِّ بنِ مِسكين:

فأخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ٨٦): عن أبي الأَحْوَصِ.

والطَّبَرانيُّ في (المعجم الكبير ٩٢١٢) من طريقِ زائدةَ.

وعلَّقه أحمدُ في (العلل رواية عبد الله ١٧٥٠)، والدَّارَقُطنيُّ (العلل ٨٨٤) عن زُهَيرٍ.

كلهم: عن أبي مِسْكين به موقوفًا.

لا جَرَم قال أبو حاتم: «رفْعُه منكَرٌ».

وكذا رجَّحَ الدَّارَقُطنيُّ وقْفَه؛ فقال: «ورواه أصحابُ الثَّوْريِّ، وأصحابُ أبي عَوَانةَ عنهما موقوفًا، وكذلك رواه زائدةُ، وزهيرٌ، وأبو الأَحْوَصِ، عن أبي مسكين موقوفًا، وهو الصوابُ» (العلل ٨٨٤).

ولكن أجابَ الشيخُ الألبانيُّ عن هذه العلةِ، فقال: «ولكنه - أي الموقوف - في معنى المرفوعِ، فلا يُعَلُّ به المرفوع، كما هو ظاهر» (الصحيحة ٧/

١٤٣٢).

وقال أيضًا: «والآن - وبعد وقوفي على هذا الطريقِ الآخرِ - قدِ ازددتُ ثقةً بصحةِ المرفوعِ، وأنه لا وجهَ لإعلاله بالنكارة؛ لهذه المتابعة القوية من الثَّوْريِّ لأبي عَوَانةَ؛ فإن الذي رفعه عن الثَّوْريِّ - زيدُ بنُ أبي الزرقاءِ - ثقةٌ بلا خلافٍ، بل إن له خصوصيةً قلما تُذكر في غيرِهِ من الرواةِ عن سفيانَ؛ فقد كان عنده (جامع سفيان)، فهو مِن أعرفِ الناسِ به، وأحفظ الناس لحديثِهِ، يضافُ إلى ذلك قول أحمد بن أبي رافع: «كان زيدٌ يلقي ما في الحديثِ من غلطٍ وشك، ويحدثُ بما لا شَكَّ فيه» (الصحيحة ٧/ ١٤٣٤).

قلنا: ولكن هذه الخاصية المذكورة قد لا تنفعه هنا؛ لأن الحافظَ قد نصَّ - كما سبقَ - على أن الحديثَ في جامعِ الثَّوْريِّ موقوفٌ.

فالقولُ قولُ أئمةِ العللِ في كونِ الوقفِ هو الصحيح، ويبقى النظرُ: هل الروايةُ الموقوفةُ تأخذُ حُكْمَ الرفعِ من جهةِ أنه مما لا يقالُ بالرأيِّ، هذا محل نظر واجتهاد، والذي يظهرُ لنا أن له حُكْمَ الرفع كما قال الشيخُ الألبانيُّ، ولكن لا يكون هذا بحالٍ مرجِّحًا لرواية من رواه مرفوعًا؛ فهذا مقام وذاك مقام آخر، والله أعلم.



[١٦٥٩ط] حَدِيثُ عنِ ابنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا:

عنِ ابنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**لَيَنْهَكَنَّ الرَّجُلُ مَا بَيْنَ أَصَابِعِهِ** [**فِي الوُضُوءِ**] **بِالمَاءِ** (**بِالطَّهُورِ**) **أَوْ لَتَنْهَكَنَّهُ**[(١)] **النَّارُ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ موقوفٌ، وله حكمُ المرفوعِ كما سبقَ، وحسَّنَ إسنادَهُ:** المُنْذِرِيُّ، والهيثميُّ، والمُناويُّ، وابنُ حَجَرٍ الهيتميُّ.

التخريج:

﴿عب ٦٨ "والزيادة له ولغيرِهِ" / ش ٨٦ "واللفظ له" / طب (٩/ ٢٤٦/ ٩٢١١، ٩٢١٢)، "والرواية له" / طهور ٣٨٥﴾.

السند:

رواه عبدُ الرَّزَّاقِ - ومن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٩٢١١) -: عنِ الثَّوْرِيِّ، عن أبي مِسْكين، عن هُزَيل بنِ شُرَحْبيلَ، عنِ ابنِ مسعودٍ، به.

ورواه أبو عُبيدٍ في (الطهور)، عنِ ابنِ مهديٍّ، عن الثَّوْرِيِّ، به.

ورواه ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن أبي الأَحْوَص عن أبي[(٢)] مسكين، به.

ورواه الطَّبَرانيُّ (٩٢١٢) من طريقِ زائدةَ، ثنا أبو مسكين، به.

---

(١) تحرَّفَ لفظ الحديث في (مصنف عبد الرزَّاق)، وفي (معجم الطَّبَرانيّ) إلى: «**لينتهكن... أو لتنتهكه**»، وجاء في (الطهور) لأبي عُبيد على الصوابِ مثل ابن أبي شَيْبَةَ، وانظر تعليقنا على الروايةِ السابقةِ.

(٢) وقع في الطبعة القديمة (للمصنَّف): «ابن»، وهو خطأ كما نبَّه عليه محقِّق (طبعة الفاروق ١/ ٢٢)، غير أنه أثبتها: «عن أبو»!!، وعزاه لبعضِ الأصولِ، وفي طبعة عوامة المعتمدة على الصوابِ.

فمدارُ الحديثِ - عندهم - على أبي مِسْكين به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجاله جميعهم ثقات كما تقدَّمَ ذكره في الروايةِ السابقةِ.

وحسَّنَ إسنادَهُ المُنْذِريُّ، فقال: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط) مرفوعًا، ووقفه في (الكبير) على ابنِ مسعودٍ بإسنادٍ [حسنٍ]» (الترغيب والترهيب ١/ ١٠٣)، وما بين المعقوفين سقط من المطبوع، واستدركناه من (فيض القدير للمناوي ٥/ ٢٦٣).

وتَبِعَه الهيثميُّ، فقال: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط)، ووقفه في (الكبير) على ابنِ مسعودٍ، وإسنادُهُ حسنٌ» (المجمع ١٢١٠).

وكذلك حَسَّنَهُ المُناويُّ في (التيسير ٢/ ٢٩٠)، **وابنُ حَجَرٍ الهيتميُّ** في (الزواجر ١/ ٢٤٣).

وَصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (الصحيحة ٧/ ١٤٣٢).

تنبيه:

قال أبو داودَ: «سمِعتُ أحمدَ يقولُ: زعموا أن زهيرًا وزائدةَ اختلفا في حرفٍ في حديثِ ابنِ مسعودٍ: «لَيَنْهَكَنَّ أَقْوَامٌ أَصَابِعَهُمْ أَوْ لَتَنْهَكَنَّهَا النَّارُ»، فجعلَ الآخر يحلف أنه ما قال: (أو) » (سؤالات أبي داودَ لأحمد ٤٢٩)، ونحوه في (العلل رواية عبد الله ١٧٥٠).

قلنا: قد ثبت هذا الحرف من روايةِ الثَّوْريّ وأبي الأَحْوَص، كما ثبت من رواية زائدة.

١- رِوَايَة: «لَا تَخَلَّلَهَا النَّارُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مَوْقُوفًا، بِلَفْظ: «**خَلِّلُوا الأَصَابعَ بِالمَاءِ، لَا تَخَلَّلَهَا النَّارُ**».

۞ الحكم: موقوفٌ إسنادُهُ جيدٌ.

التخريج:

〚طبر (٨/ ١٨٩)〛.

السند:

قال الطَّبَريُّ في (التفسير): حدثنا حُميدٌ، قال: حدثنا يزيدُ بنُ زُرَيْعٍ، قال: حدثنا إسرائيلُ، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ حسنٍ، قال: حدثنا هُزَيلُ بنُ شُرَحْبيل، عنِ ابنِ مسعودٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ جيدٌ؛ رجاله ثقات رجالُ الصحيحِ عدا عبد الله بن حسن، وهو عبد الله بن حسن بن حسن بن عليِّ بن أبي طالب، وهو ثقةٌ جليلُ القدرِ كما في (التقريب ٣٢٧٤).

وحُمَيدٌ هو ابنُ مَسْعَدَةَ، أخرجَ لَهُ مسلمٌ، وَوَثَّقَهُ النَّسائيُّ، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ»، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات)، انظر (تهذيب الكمال ٧/ ٣٩٧)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ١٥٥٩).



[١٦٦٠ط] وَفِي حديثِ لَهُ مَوْقُوفًا: «لَا يَحْشُوهَا اللهُ نَارًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ مَوْقُوفًا، قَالَ: «**خَلِّلُوا** [مَا بَيْنَ] **الأَصَابِعَ الخَمْسِ** [بِالمَاءِ]، **لَا يَحْشُوهَا اللَّهُ نَارًا**».

۞ الحكم: موقوفٌ، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا اللفظِ.

التخريج:

﴿طب (٩/ ٢٤٧/ ٩٢١٣) "واللفظ له" / ش ٩١ "والزيادة الثانية له" / طهور ٣٨٤ "والزيادة الأولى له"﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ قال: حدثنا وكيعٌ، عن سفيانَ، عن منصورٍ، عن طلحةَ، عن عبدِ اللهِ، به موقوفًا.

ورواه أبو عُبَيدٍ: عن عبدِ الرحمنِ، عن سفيانَ، عن منصورٍ، عن طلحةَ، قال: قال عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ: ... فذكره.

ورواه الطَّبَرانيُّ قال: حدثنا محمدُ بنُ النَّضْرِ الأَزْديُّ، ثنا معاويةُ بنُ عمرٍو، ثنا زائدةُ، عن منصورٍ، عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، قال: حُدِّثتُ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، به.

فمدارُ الحديثِ - عندهم - على منصورٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقات، إلا أنه مُعَلٌّ بالانقطاعِ بين طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ وابنِ مسعودٍ؛ فطلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ مِن صغارِ التابعين، ولم يسمعْ من أنسٍ كما في (جامع التحصيل ٣١٢)، وإن كان أدركه، إلا أنه لا يدرك ابن مسعود؛

لتقدُّم وفاته جدًّا، وقد أبانت رواية زائدة عند الطَّبَرانيِّ عن هذا الانقطاعِ، ففيها يقول طلحةُ: «حُدِّثتُ عن عبدِ اللهِ».

وقال الهيثميُّ: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير)، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ، وبقية رجاله ثقات» (المجمع ١٢١١).

وقال الألبانيُّ: «رجالُهُ ثقاتٌ؛ غيرَ الرجلِ الذي لم يُسَمَّ» (الصحيحة ٧/ ١٤٣٢).



[١٦٦١ط] حَدِيثُ وَاثِلَةَ:

عَنْ وَاثِلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النبيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لَمْ يُخَلِّلْ أَصَابِعَهُ بِالمَاءِ، خَلَّلَهَا اللَّهُ بِالنَّارِ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ. وأشارَ إلى ضَعْفِه:** المُنْذِريُّ، والسُّيوطيُّ، **وَضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ - **وتَبِعَه** المُناويُّ -، والألبانيُّ. وقد صَحَّ نحوُه عنِ ابنِ مسعود موقوفًا، وقيل: إن له حُكْمَ الرفعِ كما سبقَ.

التخريج:

﴿طب (٢٢/ ٦٤/ ١٥٦) / طش ١٥٠٩، ٣٣٨١، ٣٤٠٥ / جزء من الأمالي لأبي موسى المَدِينيِّ (٦٢/ ٢) نقلًا من (الضعيفة ٤٦٥٥)﴾.

التحقيق

مدارُه على مكحولٍ، عن واثلةَ، به، وله طريقان عن مكحولٍ:

الأول:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (مسند الشاميين ١٥٠٩، ٣٣٨١) قال: حدثنا بكرُ بنُ سهلٍ الدِّمياطيُّ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ، ثنا الهيثمُ بنُ (حُميدٍ)[1]، عن العلاءِ بنِ الحارثِ، عن مكحولٍ، عن واثلةَ به.

وهذا إسنادٌ فيه ضعفٌ؛ بكرُ بنُ سَهْلٍ ضعَّفَه النَّسائيُّ، وقال مَسلمةُ: «تكلَّمَ النَّاسُ فيه وضَعَّفُوه من أجلِ الحديثِ الذي حدَّثَ به ... رفعه: أَعْرُوا النِّسَاءَ...»، وقال الذَّهَبيُّ: «حمَل الناسُ عنه، وهو مقاربُ الحال» (اللسان

---

(١) وقع في الموضع الثاني من المسند: «جميل»، وهو خطأ، والصواب: «حميد» كما جاء في الموضع الأول، وكذلك جاء على الصواب في رواية أبي موسى المديني.

٢/ ٣٤٤، ٣٤٥).

وقد ذكرَ الألبانيُّ أن أبا موسى المدينيَّ رواه في (جزء من أماليه) من طريقِ الهيثمِ بنِ حُميدٍ به.

فإن كان أبو موسى قد رواه من غير طريق بكر - وهو ظاهر صنيع الألبانيّ كما سيأتي -، فقد زالتْ هذه العلة، وحينئذٍ فتحسينه مُتَّجه؛

فبقيةُ رجالِهِ ثقات رجال الصحيح سوى الهيثم، فمِن رجالِ السننِ، وقد مشَّاهُ أحمدُ، وَوَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ وغيرُهُ، بينما ضعَّفَه أبو مُسْهِر، وقال: «لم يكن من الأثباتِ، ولا من أهلِ الحفظِ».

وفي سماعِ مكحولٍ من واثلةَ خلافٌ بين النقادِ، فأنكره أبو مُسْهِر في رواية (المراسيل ٧٨٩)، وقال في رواية أخرى: «لا أدري»، (سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٧٧).

ونفاه أبو زُرْعةَ (جامع التحصيل ٧٩٦)، وأبو حاتم مع أنه جَزَمَ بدخولِهِ عليه (المراسيل ٨٠٠)، وذكر دخوله عليه لأبي مُسْهِر، فأومأ برأسِهِ، كأنه قبل ذلك (الجرح ٨/ ٤٠٨).

وجَزَمَ بسماعِهِ منه: ابنُ مَعِينٍ (جامع التحصيل ٧٩٦)، والبُخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ٢١)، و(الأوسط ٣/ ١٤٦/ ٢٥٤) - خِلافًا لما نقله ابنُ حَجَرٍ في (التهذيب ١٠/ ٢٩٢) -، وأبو داود (سؤالات الآجري ١٥٧٧)، والتِّرْمِذيُّ في (الجامع عَقِبَ رقم ٢٥٠٦)، وابنُ يونسَ كما في (التهذيب ٢٨/ ٤٧٣).

فالأكثرون على ثبوتِ السماعِ، ويؤيِّدُهُ ثبوتُ دخوله عليه كما جَزَمَ به أبو حاتم وأَقَرَّه أبو مُسْهِر، والله أعلم.

وقد أَعَلَّه الألبانيُّ بشيءٍ آخرَ، فقال - بعد أن خرَّجه من أمالي أبي موسى-: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ، رجاله ثقات؛ لكن مكحولًا مدلسٌ، وقد عنعنه» (الضعيفة ٤٦٥٥).

قلنا: فظاهرُ هذا أنه عند أبي موسى من غيرِ طريقِ بكرِ بنِ سهلٍ؛ لأنه جَزَمَ بثقةِ رجالِهِ، وبكر ليس بثقةٍ كما تقدَّمَ.

فأما إعلاله بعنعنةِ مكحول، ففيه نظرٌ؛ فمكحول لم يَرْمِه بالتدليسِ سوى ابنِ حِبَّانَ، حيثُ قال فيه: «ربما دَلَّسَ» (الثِّقات ٥/ ٤٤٧)، وتَعقَّبَه أبو الوفا الحلبيُّ بقوله: «هو مشهورٌ بالإرسالِ عن جماعةٍ لم يلقهم» (التبيين ٧٧).

وهذا التَّعقُّبُ أخذه من العَلَائيِّ، حيثُ قال في ترجمة مكحول: «ذكره الحافظُ الذَّهَبيُّ بالتدليسِ، وهو مشهورٌ بالإرسالِ عن جماعةٍ لم يَلْقَهم» (جامع التحصيل ٥٣)، ومثله في (المدلسين لأبي زُرْعَةَ العِراقي ٦٤).

وقال ابنُ حَجَرٍ في ترجمتِهِ: «وصفه بذلك (يعني: بالتدليس) ابنُ حِبَّانَ، وأطلقَ الذَّهَبيُّ أنه كان يدلسُ، ولم أره للمتقدمينِ إلا في قولِ ابنِ حِبَّانَ» (طبقات المدلسين ١٠٨).

قلنا: فالمعروفُ أن مكحولًا إنما كان يرسلُ عمن لم يسمعْ مِنَ الصحابةِ، فمثله يُنظر: هل سمعَ من الصحابيِّ؟ أم لا؟ فإن كان سَمِعَ حُكِم باتصاله، وإن كان لم يسمعْ حُكم بانقطاعه، وقد رجَّحنا أنه سَمِع من واثلة كما ذهبَ إليه جمهورُ النقادِ.

ثُمَّ قال الألبانيُّ أيضًا: «والعلاءُ بنُ الحارثِ - وهو الحضرميُّ الدمشقيُّ - كان اختلطَ، ولستُ أدري إذا كان ذِكْرُه في هذا الإسنادِ محفوظًا؛ فقد أورد الهيثميُّ هذا الحديث في (مجمع الزوائد)؛ وقال: «رواه الطَّبَرانيُّ في

الكبير، وفيه العلاء بن كثير اللَّيْثيُّ، وهو مجمَع على ضعفه». قلت (الألبانيُّ): واللَّيْثيُّ هذا من طبقةِ الحضرميِّ وكلاهما روى عن مكحولٍ، فالله أعلم» (الضعيفة ١٠/ ١٨٥).

قلنا: فأما العلاءُ، فثقةٌ من رجالِ مسلمٍ، وَثَّقَهُ عامةُ النقادِ، وهو مِن أوثقِ أصحابِ مكحولٍ كما قال أبو حاتم وغيرُهُ، إلا أن أبا داودَ قال - بعد أن وَثَّقَهُ -: «تغيَّرَ عقلُه»، وقال ابنُ سعدٍ: «كان يفتي حتى خُولِط» (التهذيب ٤٥٦٠).

وهذا يعني أنه توقف عن الإفتاءِ بعد ذلك، فتوقُّفُه عن الروايةِ أَوْلى. ويؤيِّده أن النقادَ لم يتعرضوا قط للتمييز بين مروياته، ولا بين تلاميذه، اللهم إلا في قولِ ابنِ حِبَّانَ: «يُعتبَرُ حديثُه من روايةِ الثِّقاتِ عنه» (الثِّقات ٧/ ٢٦٤، ٢٦٥).

فكأنه لم يحتجَّ به حتى من روايةِ الثِّقاتِ، وهذا إفراطٌ، ومخالفةٌ لجمهورِ النقادِ الذين وثَّقوه مطلقًا.

وأما قولُ الألبانيِّ: «ولستُ أدري... الخ»، فيشيرُ به إلى احتمالِ وجودِ خطإٍ في إسنادِ أبي موسى، وهو أن العلاءَ ليس هو «ابنُ الحارثِ»، وإنما هو «ابن كثير» كما في روايةِ الطَّبَرانيِّ - التي لم يقفْ عليها الشيخُ -، وحينئذٍ فتُعلَّل رواية أبي موسى بروايةِ الطَّبَرانيِّ.

وهذا الاحتمالُ غيرُ واردٍ هنا بمرة، وذلك لأمرين:

الأول: أن مثلَ هذا الإعلال، إنما يتَّجه في حالتين، الأولى: إذا كان أحدُ الرواةِ في الطريقِ إلى العلاءِ بنِ الحارثِ، هو نفْسَه أحدَ الرواةِ في الطريقِ إلى العلاءِ بنِ كثيرٍ، وليسَ الأمرُ كذلك كما سيأتي. والثانية: أن يكون

الحديثُ مشهورًا عن العلاءِ بنِ كثيرٍ، غريبًا عن الآخرِ، وليس الأمرُ كذلك كما سيأتي أيضًا، بل الطريقُ إلى العلاءِ بنِ الحارثِ أنظفُ منه إلى العلاءِ بنِ كثيرٍ.

الثاني: أن الحديثَ عند الطَّبَرانيِّ في (مسند الشاميين) كما عند أبي موسى، وذكره الطَّبَرانيُّ ضمن مرويات العلاء بن الحارث عن مكحولٍ، فاحتمالُ التحريفِ غير وارد أيضًا، لاسيما والهيثم يُعْرَف بالروايةِ عنِ ابنِ الحارثِ، ولا يعرف بالروايةِ عنِ ابنِ كثيرٍ.

الطريق الثاني:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٢٢/ ٦٤)، و(مسند الشاميين ٣٤٠٥) قال: حدثنا الحسينُ بنُ إسحاقَ، ثنا شَيْبانُ بنُ فَرُّوخَ، ثنا حَكِيمُ بنُ خِذَام، عن العلاءِ بنِ كثيرٍ، عن مكحولٍ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: العلاءُ بنُ كثيرٍ الشاميُّ؛ قال الحافظُ: «متروكٌ رمَاه ابنُ حِبَّانَ بالوضعِ» (التقريب ٥٢٥٤).

وبه أَعَلَّه الهيثميُّ، فقال: «رواه الطَّبَرانيُّ في الكبير، وفيه العلاءُ بنُ كثيرٍ اللَّيْثيُّ؛ وهو مجمَعٌ على ضَعْفِهِ» (المجمع ١٢٠٩).

الثانية: حَكِيمُ بنُ خِذَام؛ قال البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير ٣/ ١٨)،

وقال أبو حاتم: «متروكُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٣/ ٢٠٣)،

وقال النَّسائيُّ: «ضعيفٌ» (الضُّعفاء والمتروكين ١/ ٣٠).

وبقية رجاله ثقات، إلا أنه اختُلِفَ في سماعِ مكحولٍ من واثلةَ، وقد رجَّحْنا سماعَه كما سبقَ.

والحديثُ ذكره المُنْذِريُّ في (الترغيب ١/ ١٠٣) ممرَّضًا، وعزاه للطبرانيِّ في (الكبير)، **ورمزَ السُّيوطيُّ لضَعْفِهِ** في (الجامع الصغير ٩٠٢٢).

وقال المُناويُّ: «ضعَّفَهُ المُنْذِريُّ، ولم يبيِّن وجهه، وبيَّنه الهيثميُّ فقال: ...»، وذكر كلامه السابق، (الفيض ٦/ ٢٢٣).

واقتصرَ في (التيسير ٢/ ٤٤٣) على ذكر تضعيف المُنْذِري.

قلنا: لم يصرِّحِ المُنْذِريُّ بضعفه، وإنما أشارَ إلى ذلك فقط كما **قال الألبانيُّ** في (الضعيفة ٤٦٥٥)، وَضَعَّفَهُ أيضًا في (ضعيف الجامع ٥٨٣٩)، مع أنه قد صَحَّ نحوه عنِ ابنِ مسعودٍ موقوفًا، وذكر الألبانيُّ أن له حُكْمَ الرفعِ كما سبقَ، فكان يلزمه تصحيحُ هذا به.



[١٦٦٢ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَيُخَلِّلُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَيَدْلُكُ عَقِبَيْهِ، وَيَقُولُ «**خَلِّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ، لاَ يُخَلِّلُ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهَا بِالنَّارِ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ. وَضَعَّفَهُ:** الدَّارَقُطنيُّ، والنَّوَويُّ، وابنُ دَقيقٍ، والزَّيْلَعيُّ، ومُغْلَطايُ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والسُّيوطيُّ، والمُناويُّ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿قط ٣١٧ "واللفظ له" / حديث أبي حامد الحضرمي (١٦٣/ ٢) نقلًا من (الضعيفة ٣٥٥١)﴾.

السند:

قال الدَّارَقُطنيُّ: حدثنا عثمانُ بنُ أحمدَ الدقاقُ، حدثنا عليُّ بنُ إبراهيمَ الواسطيُّ، حدثنا الحارثُ بنُ منصورٍ، حدثنا عُمرُ بنُ قَيسٍ، عنِ ابنِ شِهابٍ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ، به.

ورواه أبو حامدٍ الحضرميُّ في (حديثه ١٦٣/ ٢) من طريقِ عُمرَ بنِ قَيسٍ، به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ آفته عُمرُ بنُ قَيسٍ المعروفُ بسَنْدَل، وقد اتَّفقَ أهلُ العلمِ على تضعيفه. قال أحمدُ وأبو حاتم: «متروكُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٦/ ١٢٩)، وقال البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير ٦/ ١٨٧). ولخَّصَ

الحافظُ حالَه بقولِهِ: «متروكٌ» (التقريب ٤٩٥٩).

وبه أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ كما في (الفيض ٣/ ٤٥١)، **وابنُ دقيق** في (الإمام ١/ ٥٢٢)، **والزَّيْلَعيُّ** في (نصب الراية ١/ ٢٦)، **وابنُ المُلَقِّنِ** في (البدر ٢/ ٢٣٠)، **ومُغْلَطايُ** في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٦٤)، **والمُناويُّ** في (الفيض ٣/ ٤٥١).

وقال النَّوَويُّ وابنُ حَجَرٍ: «إسنادٌ ضعيفٌ» (المجموع ١/ ٤٢٤)، (الدراية ١/ ٢٤).

ورمز السُّيوطيُّ لضَعْفِه في (الجامع الصغير ٣٩٤٠).

وأورده الشَّوْكانيُّ في (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ١١).

وقال الألبانيُّ: «ضعيفٌ جدًّا» (الضعيفة ٣٥٥١).

ولكنَّ تخليلَه ﷺ لأصابعِهِ، وقولَه: «**وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**» صحيحٌ بشواهدِهِ، فانظر باب (التخليل بين الأصابع)، وباب (التغليظ في ترك إسباغ الوُضوء). وقوله: «خَلِّلُوا... الخ» صَحَّ نحوُه عنِ ابنِ مسعودٍ موقوفًا، وقيل: إن له حُكْمَ الرفعِ كما سبقَ.



[١٦٦٣ط] حَدِيثُ أَبِي هريرةَ:

عَنْ أَبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**خَلِّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ، لاَ يُخَلِّلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي النَّارِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

ضَعَّفَهُ: الدَّارَقُطنيُّ، والغَسَّانيُّ، والنَّوَويُّ، وابنُ دَقيقٍ، والزَّيْلَعيُّ، ومُغْلَطايُ، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ، والسُّيوطيُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

وقد صَحَّ نحوُه عنِ ابنِ مسعودٍ موقوفًا، وقيل: إن له حُكْمَ الرفعِ.

التخريج:

﴿قط ٣١٨ "واللفظ له" / الأول من الرابع من حديث ابن السماك (ق١٠٢/ ١) نقلًا من (الضعيفة ٣٥٥١)﴾.

السند:

قال الدَّارَقُطنيُّ: حدثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ البزازُ، حدثنا عليُّ بنُ مسلمٍ، حدثنا يحيى بنُ ميمون بنِ عطاء، عن لَيْثٍ، عن مجاهدٍ، عن أبي هريرةَ، به.

وأخرجه ابنُ السماك في (الأول من الرابع من حديثه - ق١٠٢/ ١) من طريقِ يحيى بنِ ميمون به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ مِن أجْلِ يحيي بنِ ميمون بن عطاء، أبو أيُّوبَ التَّمَّارُ البصريُّ، متَّفَقٌ على تضعيفه، بل كذَّبه الفَلَّاسُ وغيرُهُ، وقال مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ: «منكَرُ الحديثِ»، وقال النَّسائيُّ: «ليس بثقةٍ ولا مأمون»، وقال

الدَّارَقُطنيُّ: «متروكٌ» (تهذيب الكمال ٣٢/ ١١)،

وقال ابنُ حِبَّانَ: «لا تحلُّ الراويةُ عنه بحالٍ» (المجروحين ١٢١٣)،

وقال الحافظُ: «متروكٌ» (التقريب ٧٦٥٦).

وبه أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ كما في (الفيض ٣/ ٤٥١)، **والغَسَّانيُّ** في (تخريج الأحاديث الضِّعاف ٥٦ / صـ ٢٤)، **وابنُ دَقيقٍ** في (الإمام ١/ ٥٢١)، **والزَّيْلَعيُّ** في (نصب الراية ١/ ٢٦)، **ومُغْلَطايُ** في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٦٤)، **وابنُ الهُمَامِ** كما في (الفيض ٣/ ٤٥١) **وأقَرَّه المُناويُّ.**

وَضَعَّفَهُ النَّوَويُّ في (الخلاصة ١/ ١١٥/ ٢٠٣).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «إسنادُهُ واهٍ جدًّا» (الدراية ١/ ٢٤).

وتَبِعَه السَّخاويُّ كما في (الفيض ٣/ ٤٥١).

ورمز السُّيوطيُّ لضَعْفِه في (الجامع الصغير ٣٩٣٩).

وقال الألبانيُّ: «ضعيفٌ جدًّا» (الضعيفة ٣٥٥١).

وقد صَحَّ نحوُه عنِ ابنِ مسعودٍ موقوفًا، وذَكَر الألبانيُّ نفْسُه أن له حُكْمَ الرفعِ كما سبقَ.



٢٦٦- بَابُ الجَمْعِ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ بِغَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

[١٦٦٤ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ زَيْدٍ:

عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ أَفْرَغَ مِنَ الإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا، **ثُمَّ غَسَلَ أَوْ مَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا**، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَا أَقْبَلَ وَمَا أَدْبَرَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «... ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، **فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ**، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا...»، الحَدِيثَ.

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

الفوائد:

ذكرَ أبو عُبَيدٍ في (الطهور) أحاديثَ في الجمعِ بينَ المضمضةِ والاستنشاقِ، وأخرى في الفصلِ بينهما، ثُمَّ قال: «وجدنا هذه الآثار عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثبتة، فبعضها معناه: أن المضمضةَ والاستنشاقَ كانا بغَرفةٍ واحدةٍ، وعلى هذا يدلُّ حديثُ عثمانَ وعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي بعضها: أنه حدد لكلِّ واحدٍ منهما غَرْفةً، وعليه يدلُّ حديثُ ابنِ عبَّاسٍ وأبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ففي

هذا شاهدٌ أن الأمرين جميعًا واسعان، وأنهما من سُنَّته، وقد عَمِلَتِ العلماءُ بالرخصةِ فيهما» (الطهور صـ ٣٣٩).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ في الجمع بينهما: «من أهلِ العلمِ مَن يستحسنه، ومنهم من يستحبُّ أن يستنشقَ من غيرِ الماءِ الذي تمضمضَ منه، وكلٌّ قد رُوِيَ» (الاستذكار ٢/ ٤٦).

وقال ابنُ العربيِّ: «والأفضلُ فصْلُهما، فإنه أَشْبَهُ بأعضاءِ الوضوءِ، وما رُوِيَ من الجمعِ يدلُّ علي الإجزاءِ؛ لاتصالِ العضوين وتقارب المحلين وإمكان الطهارة مع الجميع».

ثُمَّ قال: «والجمعُ أقوى في النظرِ، وعليه يدلُّ الظاهرُ من الأثرِ، وقد أخبرني شيخُنَا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يوسفَ بنِ أحمدَ القَيْسيُّ، قال: رَأَيتُ النبيَّ ﷺ في المنامِ، فقلتُ له: أجمعُ بينَ المضمضةِ والاستنشاقِ في غَرفةٍ واحدةٍ؟. قال: نعم» (العارضة ١/ ٤٧).

وقال النَّوَويُّ: «في هذا الحديثِ دلالةٌ ظاهرةٌ للمذهبِ الصحيحِ المختارِ أن السُّنَّةَ في المضمضةِ والاستنشاقِ أن يكون بثلاثِ غَرَفَاتٍ، يتمضمضُ ويستنشقُ من كلِّ واحدةٍ منها» (شرح صحيح مسلم ٣/ ١٢٢).

وقال في موضعٍ آخَرَ: «قال أصحابُنا: وعلى أيِّ صفةٍ وصَلَ الماءُ إلى الفمِ والأنفِ حصلتِ المضمضةُ والاستنشاقُ، وفي الأفضلِ خمسة أوجه، **الأول:** يتمضمضُ ويستنشقُ بثلاثِ غَرَفاتٍ، يتمضمضُ من كلِّ واحدة، ثُمَّ يستنشقُ منها، **والوجه الثاني:** يجمعُ بينهما بغَرْفةٍ واحدةٍ يتمضمضُ منها ثَلَاثًا ثُمَّ يستنشقُ منها ثَلَاثًا، **والوجه الثالث:** يجمعُ أيضًا بغَرْفةٍ ولكن يتمضمضُ منها ثُمَّ يستنشقُ ثُمَّ يتمضمضُ منها ثُمَّ يستنشقُ ثُمَّ يتمضمضُ منها ثُمَّ يستنشقُ

والرابع: يفصلُ بينهما بغَرْفتين فيتمضمضُ من إحداهما ثَلَاثًا، ثُمَّ يستنشقُ من الأخرى ثَلَاثًا **والخامس:** يفصلُ بسِتِّ غَرَفاتٍ، يتمضمضُ بثلاثِ غَرَفاتٍ، ثُمَّ يستنشقُ بثلاثِ غَرَفاتٍ. والصحيحُ الوجهُ الأولُ، وبه جاءتْ الأحاديثُ الصحيحةُ في البُخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، وأما حديثُ الفصلِ فضعيفٌ؛ فيتعينُ المصير إلى الجمع بثلاثِ غَرَفاتٍ» (٣/ ١٠٥، ١٠٦).

بينما قال الكرمانيُّ: «والأصحُّ أن الأفضلَ هو الرابعُ» (الكواكب الدراري ٢/ ١٨١).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «واستدل به على استحبابِ الجمعِ بين المضمضةِ والاستنشاقِ من كلِّ غَرْفةٍ . . ووقعَ في روايةِ سُلَيمانَ بنِ بلالٍ عند المصنِّفِ في بابِ الوُضوءِ من التَّوْرِ: «**فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ**»، واستدل بها على الجمعِ بغَرفةٍ واحدةٍ، وفيه نظرٌ؛ لما أشرنا إليه من اتحادِ المخرجِ فتقدم الزيادة» (الفتح ١/ ٢٩١).

هذا، وقد قال ابنُ القَيِّمِ: «وكان يتمضمضُ ويستنشقُ، تارةً بغَرْفةٍ، وتارة بغَرْفتين، وتارةً بثلاثٍ. وكان يصلُ بين المضمضةِ والاستنشاقِ، فيأخذ نصفَ الغَرفةِ لفمه ونصفَها لأنفه، ولا يمكن في الغَرفةِ إلا هذا، وأما الغرفتان والثلاث فيمكن فيهما الفصل والوصل، إلا أن هديه ﷺ كان الوصلُ بينهما، كما في (الصحيحين) من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ. . ، فهذا أصحُّ ما روي في المضمضةِ والاستنشاقِ» (الزاد ١/ ١٩٢).

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: [خ ١٩١ "واللفظ له" / م ٢٣٥ / د ١١٩/ . . .].

تخريج السِّياقة الثانية: [خ ١٨٥، ١٨٦، ١٩٢ "واللفظ له" / م ٢٣٥ / د

١١٧ / ت ٣٢، ٤٧ / ن ١٠٠/ . . .].

وسبقَ الحديثُ برواياتِهِ وتخريجِها كاملًا في «باب جامع في صفة الوُضوء».



[١٦٦٥ط] حَدِيثُ ابنِ عباسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ ﵄: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا، أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الأُخْرَى، فَغَسَلَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ اليُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِها يَدَهُ اليُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ اليُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أُخْرَى، فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ - يَعْنِي: اليُسْرَى -، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ».

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

التخريج:

﴿خ ١٤٠ "واللفظ له" / ن ١٠٤، ١٠٦ / كن ١٠٩/ ...﴾.

والحديثُ سبقَ برواياته في باب: «جامع في صفةِ الوُضوءِ».



[١٦٦٦ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: «جَلَسَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بَعْدَمَا صَلَّى الفَجْرَ فِي الرَّحَبَةِ، ثُمَّ قَالَ لِغُلَامِهِ: ائْتِنِي بِطَهُورٍ، [فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ وَقَدْ صَلَّى؟ مَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَنَا،] [١] فَأَتَاهُ الغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٍ - قَالَ عَبْدُ خَيْرٍ: وَنَحْنُ جُلُوسٌ نَنْظُرُ إِلَيْهِ -، **فَأَخَذَ بِيَمِينِهِ الإِنَاءَ فَأَكْفَأَهُ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ اليُمْنَى الإِنَاءَ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، فَعَلَهُ ثَلَاثَ مِرَارٍ - قَالَ عَبْدُ خَيْرٍ: كُلُّ ذَلِكَ لَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ،** وَاسْتَنْشَقَ [**جَمَعَ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالاِسْتِنْشَاقِ**] [٢] [**بِكَفٍّ وَاحِدٍ**] [٣] **وَنَثَرَ بِيَدِهِ اليُسْرَى، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ** [**فَمَضْمَضَ وَنَثَرَ مِنَ الكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ** [المَاءَ] [٥]] [٤]، **ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ...**» الحَدِيثَ بِطُولِهِ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ.** وقال ابنُ المَدِينيِّ: «إسنادُهُ صالحٌ». **وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والدَّارَقُطنيُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، ومُغْلَطايُ، وأحمد شاكر، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ١١٠ "مختصرًا والزيادة الأولى والرابعة له"، ١١١ "والزيادة السادسة له"، ١١٢ / ت ٤٩ / ن ٩٤ "مختصرًا"، ٩٥ "والزيادة الخامسة له"، ٩٦ "والزيادة الثالثة له"، ٩٧ / كن ٨٨، ٩٨، ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٦٣ / جه ٤٠٨ "مختصرًا" / ...﴾.

والحديثُ سَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه مع كثيرٍ من رواياته في: «باب جامع في صفة الوُضوء».

٢٦٧- بَابُ الفَصْلِ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ

[١٦٦٧ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

عَنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ، قَالَ: «دَعَانِي أَبِي عَلِيٌّ بِوَضُوءٍ، فَقَرَّبْتُهُ لَهُ، فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي وَضُوئِهِ، **ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا**، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ...» الحَدِيثَ.

۞ الحكم: صحيحٌ. وَصَحَّحَهُ: ابنُ الجَزَرِيِّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[ن ٩٨ "واللفظ له" / كن ١٢٢ / عب ١٢٣ / بز ٥١٠/ ...].

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في «باب جامع في صفة الوُضوء»، حديث رقْم (؟؟؟؟؟).



١- رِوَايَةُ: «أَبِي حَيَّةَ عَنْ عَلِيٍّ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ، قَالَ: «رَأَيتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا، **ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا**، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا...» الحَدِيثَ.

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِه. وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ، وابنُ السَّكَنِ، وابنُ سيِّدِ الناسِ، والألبانيُّ بطرقه. **وحَسَّنَهُ:** البَغَويُّ، وابنُ القَطَّانِ.

الفوائد:

احتَجَّ العَيْنيُّ للحنفيةِ فيما ذهبوا إليه من الفصلِ بينَ المضمضةِ والاستنشاقِ بروايةِ أبي حَيَّةَ هذه، ثُمَّ قال: «فإن قلت: لم يُحْكَ فيه أن كل واحدة من المَضامض والاستِنشاقاتِ بماءٍ واحدٍ، بل حُكِيَ أنه تمضمضَ ثَلَاثًا واستنشقَ ثَلَاثًا. قلت: مدلوله ظاهرًا ما ذكرناه، وهو أن يتمضمضَ ثَلَاثًا، يأخذُ لكلِّ مرة ماءً جديدًا، ثُمَّ يستنشقُ كذلك، وهو رواية البُوَيْطيِّ عن الشافعي» (العمدة ٢/ ٢٦٥، ٣/ ٩).

قلنا: وقد استدلَّ أبو عُبَيدٍ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ على الفصلِ بحديثَي ابنِ عبَّاسٍ وأبي هريرةَ المُخَرَّجين في هذا البابِ، وهُمَا بنحو لفظ حديث عليٍّ هذا.

التخريج:

﴿د ١١٥ / ت ٤٨ "واللفظُ له"، ٤٩ / ن ٩٩، ١٢٠ / جه ٤٥٩ ...﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في «باب جامع في صفة الوُضوء»، حديث رقْم (؟؟؟؟؟).

تنبيه:

إنْ قيلَ: قد سبقَ في بعضِ الرواياتِ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه جمعَ بين

المضمضةِ والاستنشاقِ، فكيفَ يُستنبَط مِن حديثِهِ هنا الفصلُ؟

فالجوابُ: أن روايةَ الجمعِ من روايةِ عبدِ خَيْرٍ عن عليٍّ، وهي واقعةٌ أخرى غير روايةِ أبي حَيَّةَ وغيرِه عن عليٍّ، والله أعلم.



[١٦٦٨ط] حَدِيثُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ:

عَنْ رَاشِدٍ أَبِي مُحَمَّدٍ الحِمَّانِيِّ، قَالَ: «رَأَيتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالزَّاوِيَةِ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ كَانَ؟ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ كُنْتَ تُوَضِّئُهُ. قَالَ: «نَعَمْ». فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأُتِيَ بِطَسْتٍ وبِقَدَحٍ نُحِتَ - يَقُولُ: كَمَا نُحِتَ فِي أَرْضِهِ -، فَوُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، **فَأَكْفَأَ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ المَاءِ، فَأَنْعَمَ غَسْلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَخْرَجَ يَدَهُ اليُمْنَى فَغَسَلَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ اليُسْرَى ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، غَيْرَ أَنَّهُ أَمَرَّهَا عَلَى أُذُنَيْهِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ كَفَّيْهِ جَمِيعًا فِي المَاءِ»**. قَالَ: فَذَكَرَ الحَدِيثَ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ. وحَسَّنَهُ:** الهيثميُّ، وقال ابنُ حَجرٍ: «إسنادُهُ صالحٌ».

وأخرجه الضِّياءُ في (المختارة).

التخريج:

﴿طس ٢٩٠٥ "واللفظ له" / ضيا (٦/ ١٢٢/ ٢١١٧)﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في «باب جامع في صفة الوُضوء»، حديث رقْم (؟؟؟؟؟).



[١٦٦٩ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّهُ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا...**» الحَدِيثَ.

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظِ: «**فَأَهْرَاقَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، ثُمَّ اسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ ثَلَاثًا**».

۞ **الحكم: صحيحٌ، وَصَحَّحَهُ:** أحمد شاكر.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: [حم ٤٢٩، ٨٥٧٨ / ش ٨٠ / بز ٣٧٧، ٤٠٩، ٤٤٢ "واللفظ له" / منذ ٣٧٢].

تخريج السِّياقة الثانية: [حم ٤٢٨ "واللفظ له" / عب ١٤٠ / منذ ٤١٧].

والحديثُ سَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه مع كثيرٍ من رواياتِهِ في: «باب جامع في صفة الوُضوء».



[١٦٧٠ط] حَدِيثُ أَبِي هريرةَ:

عَنْ أَبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا** [ثَلَاثًا]**، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بشواهدِهِ، وإسنادُهُ معلولٌ**؛ فالمحفوظُ أنه من حديثِ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبهذا أَعَلَّه أحمدُ، والبُخاريُّ.

التخريج:

[حم ٨٥٧٧ "واللفظ له" / طح (١/ ٣٦/ ١٧٥) "والزيادة له" / ...].

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في: «باب جامع في صفة الوُضوء».



[١٦٧١ط] حَدِيثُ ابْنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ ﵄، قَالَ: «بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ﵂، فَوَجَدْتُ لَيْلَتَهَا تِلْكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، **فَقَامَ** [**رَسُولُ اللَّهِ** ﷺ] مِنَ اللَّيْلِ [إِلَى قِرْبَةٍ عَلَى شَجْبٍ، فِيهَا مَاءٌ]، فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، [وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً (مَسْحَةً وَاحِدَةً)، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ]».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بشواهدِهِ، وَصَحَّحَهُ:** أحمد شاكر لذاته، وَصَحَّحَهُ الألبانيُّ لغيرِهِ، وسندُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿د ١٣٢ "مختصرًا والروايةُ له" / حم ٣٤٩٠، ٣٥٠٢ / خز ١١٥٢ / طب ١٢٥٠٤ "مختصرًا" / طهور ٨٣ "والزيادات له"، ٢٩٢ "واللفظُ له"، ٣٣٦ "مختصرًا"، ٣٥٢ / منذ ٢٦٦٥ "مُعلَّقًا" / تهجد ٣٨٧ "مُطَوَّلًا" / تمهيد (٤/٣٨ - ٣٩) / هقخ ٢٥٠ "مختصرًا"﴾.

السند:

رواه أحمدُ (٣٤٩٠)، وأبو عبيدٍ في (الطهور) عن يَزيدَ بنِ هارونَ، عن عبَّادِ بنِ منصورٍ، عن عِكْرِمةَ بنِ خالدٍ المَخْزُوميِّ، عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ به، وفي آخره: قال يزيدُ: «حَسِبْتُهُ قَالَ: ثَلَاثًا ثَلَاثًا»، وطَوَّلَه أحمدُ.

ورواه أبو داودَ - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ، وابنُ عبد البرِّ - عنِ الحسنِ بنِ عليٍّ،

ورواه ابنُ أبي الدنيا عن أبي خيثمةَ، كلاهما عن يَزيدَ به، طَوَّلَه ابنُ أبي الدنيا، واختَصَره أبو داودَ، بلفظ: «رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ - فذكر الحديثَ كلَّه ثَلاثًا ثَلَاثًا -»، قال: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَسْحَةً وَاحِدَةً».

وأخرجه أحمدُ وابنُ خُزَيْمةَ والطَّبَرانيُّ من طرقٍ عن عَبَّادٍ به، واختصره الطَّبَرانيُّ.

فمَدارُه عندَهم على عَبَّادٍ.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ لضعفِ عَبَّادٍ، وبه أَعَلَّهُ ابنُ الجَوزيِّ، وابنُ دَقيقٍ، والزَّيْلَعيُّ، والألبانيُّ، كما تقدَّمَ بيانُهُ في تحقيقنا لروايةِ أبي داودَ ضمن روايات حديث ابن عبَّاسٍ في باب جامع في صفة الوُضوء.

بيْنما صَحَّحَهُ أحمد شاكر في تحقيقه لـ(المسند ٣٤٩٠، ٣٥٠٢) بناء على ما حرَّره في شأنِ عَبَّادٍ تحت الحديث (رقم ٢١٣١) من المسند.

والحديثُ أصْلُهُ عند البُخاريِّ (١٣٨، ١٨٣، ٦٣١٦)، ومسلمٍ (٧٦٣)، من رواية كُرَيبٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وليس فيه صفةُ الوُضوء.

وكذا رواه عطاءٌ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، كما عند أحمدَ (٢٢٤٥).

وكذا رواه ابنُ طاوُسٍ، عن عِكْرِمةَ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، كما في (المسند ٢٢٧٦).

ورواه الحَكَمُ وأبو بِشْرٍ وغيرُهُما عن سعيدٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، ولم يتعرضا لذكرِ الوضوءِ، انظر (مسند الطيالسي ٢٧٥٤)، و(صحيح البخاري ٥٩١٩).

ولكن صفة الوضوء صحيحةٌ بشواهدها الكثيرةِ كما سبقَ.

[١٦٧٢ط] حَدِيثُ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ:

عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «**دَخَلْتُ - يَعْنِي: عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وأنكره:** ابنُ عُيَيْنَةَ، **وَضَعَّفَهُ:** أبو حاتم وابنُ القَطَّانِ، والنَّوَويُّ، وابنُ القَيِّمِ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والمباركفوريُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ١٣٨ "واللفظ له" / طب (١٩/ ١٨١/ ٤١٠) / هق ٢٣٦ / علحا ١٣١﴾.

السند:

قال أبو داودَ: حدثنا حميدُ بنُ مَسْعَدة، حدثنا مُعْتَمِرٌ، قال: سمِعتُ لَيْثًا يذكرُ عن طلحةَ، به.

ومدار الحديث - عندهم - على مُعْتَمِرٍ، عن لَيْثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: ليثُ بنُ أبي سُلَيمٍ، فهو ضعيفُ الحديثِ عند الجمهورِ؛ قال أحمدُ: «مضطربُ الحديثِ»، وقال يحيي بنُ مَعِينٍ: «ليس حديثُه بذاك ضعيف»، وقال أبو حاتم وأبو زُرْعةَ: «لا يشتغلُ به، هو مضطربُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٧/ ١٧٨).

ولذا قال ابنُ المُلَقِّنِ: «حديثٌ ضعيفٌ؛ لأن ليثَ بنَ أبي سُلَيمٍ ضعيفٌ عند

الجمهورِ. . ، ونقل النَّوَويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في (التهذيب) وكلامه على سنن أبي داودَ، اتفاقَ العلماءِ على ضعفه واضطراب حديثه واختلال ضبطه» (البدر المنير ٢/ ١٠٤، ١٠٥).

الثانية: مصرف بن عمرو، والد طلحة؛ فإنه «مجهولٌ» (التقريب ٦٦٨٥).

قال ابنُ القَطَّانِ: «فَعِلَّةُ هذه الأخبارِ كلِّها الجهلُ بحالِ مُصَرِّفِ بنِ عمرٍو، والد طلحة بن مُصَرِّف، وفي بعضها ليثُ بنُ أبي سُلَيمٍ» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣١٨).

هذا، وقد أَعَلَّه بعضُهم بالطعنِ في صحبةِ جدِّ طَلْحةَ.

قال الدَّارِميُّ: «سمِعتُ عليَّ بنَ عبدِ الله المَدِينيَّ يقول: قلتُ لسفيانَ: إنَّ لَيْثًا رَوَى عن طَلْحةَ بنِ مُصَرِّفٍ عن أبيه عن جدِّه: أَنَّهُ رَأَى النَّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ.

فأنكر ذلك سفيانُ - يعني: ابنَ عُيَيْنَةَ -، وعَجِبَ أن يكونَ جدُّ طَلْحةَ لَقِيَ النبيَّ ﷺ» (السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٦).

وقال صالحُ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ: «سألتُ أبي قلتُ: طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ عن أبيه عن جده، له صحبة؟ وما اسم جده؟ قال: لا أدري، وقد بلغنا عن سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ أنه أنكرَ أن يكون له صحبةٌ» (المراسيل لابن أبي حاتم ٦٥٠).

وقال العبَّاسُ بنُ محمدٍ الدُّوريُّ: «قيل ليحيى بنِ مَعِينٍ: طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ عن أبيه عن جده، رأى جده النبي ﷺ؟ فقال يحيى: المحدِّثون يقولون: قد رآه، وأهل بيت طلحة يقولون: ليستْ له صحبة» (المراسيل لابن أبي حاتم ٦٥١).

وقال ابنُ الجُنَيد: قال يحيى - وأنا أسمع -: «طلحةُ بنُ مصرفٍ، عن أبيه، عن جده، ليس له صحبة، قال ولد طلحة بن مُصَرِّف: ما أدرك جدُّنا

النبيَّ ﷺ» (سؤالات ابن الجُنَيد ٧١٤).

وقد رَدَّ ذلك ابنُ المُلَقِّنِ، فقال: «وهذا يخالفه ما ذكره الخَلَّالُ، عن أبي داودَ: سمعتُ رجلًا من ولدِ طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ يذكرُ أن جدَّه له صحبة، وقال: رأى النبي ﷺ» (البدر ٢/ ١٠٧).

وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: «وسألتُ عبدَ الرحمنِ - يعني: ابنَ مهديٍّ - عن نسبِ جد طلحة؟ فقال: عَمرو بن كعب - أو كعب بن عمرو -، وكانت له صحبة» (السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٦).

وقال الزَّيْلَعيُّ: «كان عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ يقول: جده اسمه عَمرو بن كعب، وله صحبة» (نصب الراية ١/ ١٧).

ثُمَّ أورد بعد ذلك حديثًا يدلُّ على أن له صحبةً.

وقد أثبتَ له الصحبةَ: البَغَويُّ، وابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٣/ ٢٦٨)، **وأبو نُعَيمٍ، وابنُ الأثيرِ، وابنُ قانِعٍ، والنَّوَويُّ** في (تهذيب الأسماء ٥٢٨).

وقال ابنُ عبد البرِّ: «له صحبةٌ، ومنهم مَن يُنكِرها، ولا وجهَ لإنكارِ مَن أنكرَ ذلك» (الاستيعاب ٢٢٠٢).

ورغم ذلك ضَعَّفَهُ عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ بهذه العلةِ، فقال: «وطلحةُ هذا يقال: إنه رجلٌ من الأنصارِ، وهو طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ، ولا نعرفُ لجده صحبة» (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٠).

وكذا ضعَّفَه ابنُ القَيِّم بهذه العلةِ، فقال: «ولم يجئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديثٍ صحيح الْبَتَّةَ، لكن في حديثِ طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عن أبيه، عن جده: «رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ»، ولكن لا يُروَى إلا عن طلحةَ عن أبيه عن جده، ولا يعرفُ لجده صحبة»!!

(زاد المعاد ١/ ١٩٣).

وقد أُعِلَّ بعلةٍ أُخرى:

فقد نفَى أبو حاتم أن يكون راوي الحديث هو طلحةَ بنَ مُصَرِّفٍ، فقال: «طلحةُ رجلٌ من الأنصارِ، ومنهم من يقول: طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ، ولو كان طلحةَ بنَ مُصَرِّفٍ لم يُختلَفْ فيه» (المراسيل ٦٥٢). وانظر (الجرح والتعديل ٢٠٨٠).

قال ابنُ حَجَرٍ: «إن كان طلحة المذكور ليس هو ابنَ مُصَرِّفٍ فهو مجهولٌ، وأبوه مجهول، وجدُّه لا يثبتُ له صحبة؛ لأنه لا يُعرَفُ إلا في هذا الحديثِ» (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٣٧).

قلنا: الصوابُ أنه طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ؛ فقد قال ليثُ بنُ أبي سُلَيمٍ: «أمرني مجاهدٌ أن ألزم أربعة: أحدهم طلحة بن مُصَرِّف. ورُوي أيضًا عنِ ابنِ إدريسٍ، عن ليثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، عن مجاهدٍ، قال: أَعجَبُ أهلِ الكوفة إليَّ أربعة: منهم طلحة بن مُصَرِّف»، ذكرَ ذلك ابنُ القَطَّانِ

وقال: «وقولُ أبي حاتم: «لو كان طلحة بن مُصَرِّف لم يختلفْ فيه»، ينعكسُ عليه، فلو كان غيره لم يختلفْ فيه، أو لم يقلِ الراوي عنه: إنه ابنُ مُصَرِّفٍ» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣١٧).

وعلى كلٍّ فالحديثُ ضعيفٌ من وجهين آخرين كما سبقَ.

ولذا ضَعَّفَهُ أبو حاتم الرَّازيُّ؛ قال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن هذا الحديثِ؟ فلم يُثبته» (العلل ١٣١).

وَضَعَّفَهُ النَّوَويُّ، فقال: «حديثُ طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ رواه أبو داودَ في (سننه) بإسنادٍ ليس بقويٍّ فلا يحتجُّ به» (المجموع ١/ ٤١٦).

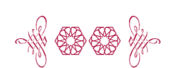
وقال أيضًا: «وأما حديثُ الفصل - أي: حديث طلحة - فالجوابُ عنه من أوجهٍ، أحدها أنه ضعيفٌ كما سبقَ فلا يحتجُّ به لو لم يعارضه شيء، فكيف إذا عارضه أحاديثُ كثيرةٌ صِحاحٌ؟!» (المجموع ١/ ٣٦٠).

وَضَعَّفَهُ الحافظُ فقال: «أخرجه أبو داودَ بإسنادٍ ضعيفٍ» (بلوغ المرام ١/ ١٩).

وقال المباركفوريُّ: «هذا الحديثُ الذي رواه أبو داودَ في (سننه)، والطَّبَرانيُّ في (معجمه) ضعيفٌ لا تقوم بمثله حُجَّةٌ» (تحفة الأحوذي ١/ ١٠٢).

وَضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (ضعيف أبي داود ١٨).

هذا، وقد قال ابنُ الصَّلاحِ: «أخرجه أبو داودَ، وليس إسنادُهُ بالقويِّ، وقد أنكره بعضُ أئمة الحديث» (شرح مشكل الوسيط ١/ ١٥٤). وخالف في كلامه على (المهذب) فقال: «هو حديثٌ حسنٌ، على أن بعضَ الأئمةِ أنكره» (البدر ٢/ ١٠٨).



١- رِوَايَة: «يَأْخُذ مَاءً جَدِيدًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، يَأْخُذُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَاءً جَدِيدًا. وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، [وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا]. فَلَمَّا مَسَحَ رَأْسَهُ قَالَ هَكَذَا، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ مِنْ مُقَدَّمِ رَأْسِهِ حَتَّى بَلَغَ بِهِمَا إِلَى أَسْفَلِ عُنُقِهِ مِنْ قِبَلِ قَفَاهُ».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ مَن سَبَق.

التخريج:

﴿طب (١٩/ ١٨٠/ ٤٠٩) / لا ٣٢٢ "والزيادة له"﴾.

السند:

قال الطَّبَرانيُّ: حدثنا الحسينُ بنُ إسحاقَ التُّسْتَريُّ، حدثنا شَيْبانُ بنُ فَرُّوخَ، حدثنا أبو سلمةَ الكِنْديُّ، حدثنا ليثُ بنُ أبي سُلَيمٍ، حدثني طلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ، عن أبيه، عن جده، به.

ومدارُ الحديثِ - عندهما - على ليثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ سَبَقَ بيانُها في الروايةِ السابقةِ.

والحديثُ قد رُوي من وجهٍ آخرَ وَاهٍ جدًّا في مسح باطنِ اللحيةِ والقَفَا، وسيأتي في (باب تخليل اللحية)، وبقية رواياته في باب: (مسح الرأس وصفته).



[١٦٧٣ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا:

عَنْ شَقِيقِ بنِ سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيتُ عَلِيًّا وعُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا تَوَضَّآ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَا: «هَكَذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ»، **وَذَكَرَ أَنَّهُمَا أَفْرَدَا المَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ**.

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَفْرَدَ المَضْمَضَةَ مِنَ الِاسْتِنْشَاقِ، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ».

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَفْرَدَ المَضْمَضَةَ مِنَ الِاسْتِنْشَاقِ، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ».

۞ **الحكم: يشهدُ لمعناه ظاهرُ الأحاديثِ السابقةِ، وإسنادُهُ حسنٌ**، وذكره ابنُ السَّكَنِ في (صحاحه)، والضِّياءُ في (المختارة)، **وجَزَمَ بثبوتِهِ** صاحبُ عون المعبود، **وهو ظاهرُ صنيع** الصَّنعانيِّ وغيره، **بينما أنكره** ابنُ الصَّلاحِ والنَّوويُّ، **وأَعَلَّ متْنَه** الألبانيُّ. **وأشارَ إلى إعلاله** ابنُ أبي خَيْثَمَةَ.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: [تخث (السِّفْر الثالث ٤٤١٩، ٤٤٢٠)].

تخريج السِّياقة الثانية: [جعد ٣٤٠٦ "واللفظ له" / ثلا ٣٢ / ضيا (١/ ٤٧٢/ ٣٤٧) / كر (٣٧/ ٣٨٢)].

تخريج السِّياقة الثالثة: [جعد ٣٤٠٧].

السند:

رواه ابنُ أبي خَيْثَمَةَ، قال: حدثنا عليُّ بنُ الجَعْدِ، قال: أخبرنا عبدُ الرحمنِ ابنُ ثابتِ بنِ ثَوْبانَ، عن عَبْدَةَ بنِ أبي لُبابَةَ، قال: سمعتُ شَقِيقَ بنَ سلَمةَ...

به.

وتُوبِع ابنُ أبي خَيْثَمَةَ:

فرواه البَغَويُّ في (مسند ابن الجَعْد) وفي (جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثًا من حديثه) - ومن طريقِه الضِّياءُ وابنُ عساكر -: عن عليِّ بنِ الجَعْدِ، عنِ ابنِ ثَوْبانَ، عن عَبْدةَ، به عن عُثْمَانَ وحدَه.

ثُمَّ رواه البَغَويُّ في (مسند ابن الجَعْد) عنه بنفسِ إسنادِهِ عن عليٍّ وحدَه.

وتُوبِع عليه ابنُ الجَعْدِ:

فرواه ابنُ أبي خَيْثَمَةَ (٤٤٢٠) - عَقِبَ رواية ابنِ الجَعْدِ -، من طريقِ بِشْرِ ابنِ المُفَضَّلِ، عنِ ابنِ ثَوْبانَ، عن عَبْدةَ بنِ أبي لُبابةَ، عن شَقيقٍ، عن عُثْمَانَ، عنِ النبيِّ ﷺ، مثله. كذا قال، ولم يسقْ مَتْنَهُ.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجاله ثقات رجال الشيخينِ سوى عبدِ الرحمنِ بنِ ثابتِ ابنِ ثوبانَ؛ وهو صالحُ الحديثِ، وإن ليَّنَه جماعةٌ، فقد وَثَّقَهُ جمهورُ الأئمةِ، وقال الحافظُ: «صدوقٌ يخطئُ... تغيَّر بأَخَرة» (التقريب ٣٨٢٠).

وقد أشارَ إلى إعلاله ابنُ أبي خَيْثَمَةَ، فقال عَقِبَه: «هكذا قال شقيقٌ: رأيتُ عثمانَ بنَ عَفَّانَ وعليَّ بنَ أبي طالبٍ»، ثُمَّ أسندَ من طريقِ محمدِ بنِ إبراهيمَ؛ أن شقيقَ بنَ سلمةَ حَدَّثَهُ؛ أن حُمرانَ مولى عثمانَ حَدَّثَهُ، قال: رأيتُ عثمانَ قاعدًا في المسجدِ فَدَعَا بوَضوءٍ فتَوَضَّأَ...» (التاريخ الكبير - السِّفر الثالث ٣/ ١٨٧).

ففي هذه الروايةِ أنه تحمل الحديثَ عن حُمرانَ عن عُثْمَانَ، وليس عن عُثْمَانَ.

وقد أنكرَ متْنَه ابنُ الصَّلاحِ، فقال: «لا يعرفُ ولا يثبتُ عن عُثْمَانَ وعليٍّ رضي الله عنهما، بل روى أبو داودَ في (سننه) عن عليٍّ ضدَّ ذلك، وهو القول الأول، وأنه وصفَ وُضوءَ رسولِ اللهِ ﷺ فتمضمضَ مع الاستنشاقِ بماءٍ واحدٍ» (شرح مشكل الوسيط ١/ ١٥٣)، و(البدر المنير ٢/ ١١٠).

وتَبِعَه النَّوَوِيُّ فقال: «هذا منكرٌ لا أصلَ له، بل في سنن أبي داود وغيره عن عليٍّ رضي الله عنه أنه وصفَ وضوء رسول الله ﷺ فتمضمضَ مع الاستنشاقِ» (التنقيح في شرح الوسيط - بهامش الوسيط - ١/ ٢٨٤).

قلنا: نعم، صَحَّ عن عليٍّ رضي الله عنه، حين وصفَ وُضُوءَ النبيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ بِمَاءٍ وَاحِدٍ**»، وهذا من روايةِ عَبْدِ خَيْرٍ عن عليٍّ، وهي واقعةُ عينٍ، وقد رُوي عنه من طرقٍ أُخرى كروايةِ أبي حَيَّةَ وغيرِه ما يُفيدُ الفصلَ كما سبقَ؛ **ولذا قال ابنُ المُلَقِّنِ مُتَعَقِّبًا ابنَ الصَّلاحِ**: «قد رَوَى ابنُ ماجَهْ عن عليٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ». وظاهرُ ذلك الفصل، بل في (مسند الإمام أحمد) ما هو كالصريحِ في ذلك، حيثُ رَوَى بسندِهِ إليه «أَنَّهُ تَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، فَأَدْخَلَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا...»، وفي (سنن أبي داودَ) من حديثِ عُثْمَانَ بنِ عبدِ الرحمنِ التَّيْمِيِّ، قال: «سُئِلَ ابنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الوُضُوءِ، فَقَالَ: رَأَيتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الوُضُوءِ، فَدَعَا بِمَاءٍ ... فَتَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا...»، وظاهر هذه الرواية أَخْذُ ماءٍ للمضمضةِ بمفردها ثُمَّ ماءٍ آخَرَ للاستنشاقِ بمفرده؛ إذ الاستنشاقُ هو الاستنثارُ...، لا جَرَمَ استَدَلَّ الماوَرْدِيُّ لقولِ الفصل بهذا الحديثِ...، ثُمَّ رَأَيتُ بعد ذلك في (سنن ابنِ السَّكَنِ) المسماة بـ(الصِّحاح المأثورة) ما نَصُّه: رَوَى شَقِيقُ بنُ سَلَمَةَ قال: «شَهِدْتُ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ وَعُثْمَانَ بنَ

عَفَّانَ رضي الله عنهما تَوَضَّآ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَفْرَدَا المَضْمَضَةَ مِنَ الِاسْتِنْشَاقِ...»، ثُمَّ قال: «رُوِيَ عنهما مِن وجوهٍ» (البدر المنير ٢/ ١١٠، ١١١).

قال ابنُ حَجَرٍ: «فهذا صريحٌ في الفصلِ، فبَطَلَ إنكارُ ابنِ الصَّلاحِ» (التلخيص ١/ ١٣٤).

وقال صاحبُ (عون المعبود ١/ ١٦١): «محصل الكلام: أن الوصلَ والفصلَ كلاهما ثابتٌ، لكن أحاديث الوصل قوية من جهةِ الإسنادِ».

وقال المباركفوريُّ: «ذكرَ الحافظُ هذا الحديثَ في (التلخيص)، لكنه لم يذكرْ سندَهُ ولم يبينْ أنه صحيحٌ أو حسنٌ، فلا يُعلم حال إسناده، فمتى لم يعلم أنه حسن أو صحيح لا يصلح للاحتجاج، ولو فرض أن هذا الحديثَ قابلٌ للاحتجاج، وأن الأحاديثَ التي وقعَ فيها: «مَضْمَضَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا» تدلُّ صراحة على الفصلِ، فيقال: إن الفصلَ والوصلَ كلاهما ثابتان جائزان كما قال العلامة العَيْنيُّ» (تحفة الأحوذي ١/ ١٠٣).

وقال الصَّنعانيُّ: «مع ورود الروايتين: الجمع وعدمه، فالأقرب التخيير، وأن الكلَّ سُنَّةٌ، وإن كانتْ روايةُ الجمعِ أكثرَ وأصحَّ» (السبل ١/ ٧٧).

ولَمَّا ذَكَرَ الألبانيُّ قولَ النَّوويِّ: «وأما الفصلُ؛ فلم يثبتْ فيه حديثٌ أصلًا، وإنما جاءَ فيه حديثُ طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، وهو ضعيفٌ». تَعَقَّبَه بما ذكره ابنُ حَجَرٍ - مُتَعقِّبًا به ابنَ الصَّلاحِ - من روايةِ ابنِ السَّكَنِ في (صِحاحه) لحديثِ عُثْمَانَ وعليٍّ رضي الله عنهما، ثُمَّ استدركَ الشيخُ فقال: «لكني أشكُّ في ثبوتِ ذِكرِ المضمضةِ والاستنشاقِ في هذا الحديثِ!؛ فقد أخرجه ابنُ ماجَهْ (١/ ١٦١)، والطَّحاويُّ (١/ ١٧) من طريقِ ابنِ ثَوْبانَ، عن عَبْدَةَ ابنِ أبي لُبابَةَ، عن شَقيقِ بنِ سلَمةَ، قال: «رأيتُ عُثْمَانَ وعليًّا يتوضَّآن ثَلَاثًا

ثَلَاثًا، ويقولان: هكذا كان وُضوءُ رسولِ اللهِ ﷺ». وإسنادُهُ حسنٌ، وابنُ ثوبانَ: هو عبدُ الرحمنِ بنُ ثابتِ بنِ ثوبانَ، وهو حسنُ الحديثِ إذا لم يخالفْ. وهو عندَ الحاكمِ والدَّارَقُطنيِّ والبَيْهَقيِّ من طريقٍ أُخرَى عن شَقِيقِ ابنِ سلَمةَ، عن عُثْمَانَ وحدَه؛ بلفظ: «فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا . . .» الحديثَ، ليس فيه التفصيلُ المذكورُ عند أبي عليٍّ» (ضعيف أبي داودَ ١/ ٤٥، ٤٦).

قلنا: نعم، رواه ابنُ ماجَهْ (٤١٧) من طريقِ الوليدِ بنِ مسلمٍ،

وابنُ القَطَّانِ في (زوائده) من طريقِ أبي نُعَيمٍ،

والطَّحاويُّ (١/ ٢٩) من طريقِ الهيثمِ بنِ جميلٍ،

والبَزَّارُ (٣٩٤) من طريقِ موسى بنِ داودَ،

وأبو عُبَيدٍ في (الطهور ٨١)، والمَرْوَزيُّ في (زوائده عليه)، من طريقِ عاصمِ بنِ عليٍّ،

والطَّيالِسيُّ في (مسنده ٨١)،

كلهم عنِ ابنِ ثوبانَ به ليس فيه إفراد المضمضة كما ذكره ابنُ الجَعْدِ!.

بل رواه الطَّحاويُّ (١/ ٢٩) عن البُرُلُّسيِّ، والطَّبَرانيُّ في (مسنده ١٦١) عن موسى بن هارون، كلاهما عنِ ابنِ الجَعْدِ به دون إفراد المضمضة!!.

وهذا قد يُقوِّي شكَّ الألبانيّ لو أنَّ الذي رواه عنِ ابنِ الجَعْدِ هو الحافظُ البَغَويُّ وحدَه، ولكن قد تابعه ابنُ أبي خَيْثَمَةَ وهو إمامٌ كبيرٌ حافظٌ أيضًا، فالأَوْلى حمل رواية الجماعة على الاختصار؛ إذ من العسيرِ توهيم هذين الحافظين، لاسيما وقد تُوبع عليه ابنُ الجَعْدِ مِن بِشْرِ بنِ المُفَضَّلِ، هذا إن

كان قول ابنِ أبي خَيْثَمَةَ: «مثله» دقيقًا في تماثلِ اللفظين، فكثيرًا ما يتجوزون ويتساهلون في هذا.

وإنما ساغَ عندنا اختصارهم ذلك، لأن الظاهرَ أن الجملةَ المختصرةَ إنما هي من استنباطِ ابنِ أبي لُبابةَ، إذ هو قائلها كما بيَّنَته روايةُ ابنِ أبي خَيْثَمَةَ بلفظ: «وَذَكَرَ أَنَّهُمَا أَفْرَدَا المَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ»، ففاعل «ذكر» هو شَقِيقُ ابنُ سلمةَ، والقائل: «وذكر...إلخ» هو عَبْدَةُ، يريد فيما يظهر: وذكر شقيق ما يفيد ذلك أو يدل عليه، وقد سبقَ أن عامرَ بنَ شَقِيقٍ روَى عن شقيقِ ابنِ سلمةَ أنه قال: «رَأَيتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ [ثَلَاثًا]، وَاسْتَنْشَقَ [ثَلَاثًا]...» الحديثَ، وهذه هي الطريق الأخرى التي أشارَ إليها الألبانيُّ، والزيادةُ ثابتةٌ فيه من وجوهٍ، وقد رُوِيَ نحوه من طرقٍ أخرى عن عُثْمَانَ كما تقدَّم، وظاهره يدلُّ على الفصلِ بين المضمضةِ والاستنشاقِ كما قررناه فيما سبقَ.

وإذ تبينَ أن التصريحَ بالفصلِ هنا إنما هو من فَهْمِ راويه عَبْدَةَ لسياقة شيخه، فلا يُنكَر تفرُّدُ ابنِ ثَوْبانَ بذلك، وعدم ذكر هذا التصريح في الرواياتِ الأخرى لعُثْمَانَ وعليٍّ رضي الله عنهما، والله أعلم.



٢٦٨- بَابُ المُبَالَغَةِ فِي المَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالِاسْتِنْثَارِ

[١٦٧٤ط] حَدِيثُ لَقِيطِ بنِ صَبِرَةَ:

عَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبِرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الوُضُوءِ؟ قَالَ: «**أَسْبِغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الأَصَابِعِ، وَبَالِغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا**».

۞ **الحكم: حديثٌ صحيحٌ. وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، والطَّبَريُّ، وابنُ السَّكَنِ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، وأبو المَعالي الجُوَينيُّ، ومحيي السُّنَّةِ البَغَويُّ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ القَطَّانِ، والمُنْذِريُّ، والنَّوَويُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ. وقال ابنُ الصَّلاحِ: «حسن».

التخريج:

﴿د ١٤١، ١٤٢ "مُطَوَّلًا"، ٢٣٥٤ "مقتصرًا على الاستنشاق" / ت ٣٨ "مقتصرًا على التخليل"، ٧٩٤ "واللفظ له" / ن ٩٠، ١١٩/ ....﴾.

وسَبَق الحديثُ بتخريجه كاملًا وتحقيقِه في: (باب الأمر بإسباغ الوُضوء وإحسانِهِ).

[١٦٧٥ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اسْتَنْثِرُوا** (اسْتَنْشِقُوا) **مَرَّتَيْنِ بَالِغَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**».

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ، قَالَ: دَخَلْتُ على ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَوَجَدْتُهُ يَتَوَضَّأُ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ (وَاسْتَنْثَرَ)، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**انْتَثِرُوا ثِنْتَيْنِ** (اسْتَنْثِرُوا مَرَّتَيْنِ) **بَالِغَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ، واحتَجَّ به** أحمدُ، **واستَشهَدَ به** الحاكمُ، **وَصَحَّحَهُ:** ابنُ القَطَّانِ - **وتبِعَه** ابنُ دَقيقٍ-، والسُّيوطيُّ، والمُناويُّ، وأحمد شاكر، والألبانيُّ. **وَحَسَّنَهُ** الحافظُ ابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: ﮋد ١٤٠ "واللفظ له" / جه ٤١٢ / ك ٥٣٣ / ش ٢٧٨ "والروايةُ له" / تخ (٧/ ٢٠١) / فز ٢٠٦ / كر (٤٣/ ٢٤٦ - ٢٤٧) / تمهيد (١٨/ ٢٢٤)ﮊ.

تخريج السِّياقة الثانية: ﮋكن ١١٥ / حم ٢٠١١ "والروايتان له ولغيرِهِ"، ٢٨٨٧، ٣٢٩٦ "واللفظ له" / جا ٧٧ / تمهيد (١٨/ ٢٢٣، ٢٢٤) / كما (٢٣/ ٣٣٤)ﮊ.

السند:

قال أبو داودَ: حدثنا إبراهيمُ بنُ موسى، حدثنا وَكِيعٌ، حدثنا ابنُ أبي ذِئْبٍ، عن قارِظٍ، عن أبي غَطَفَانَ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

ومدارُ الحديثِ - عندهم - على محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ذِئْبٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُ إسنادِهِ ثقات رجال مسلم سوى قارِظِ بنِ شَيْبَةَ؛ أخرجَ لَهُ أصحابُ السنن عدا التِّرْمِذيّ، وقال فيه النَّسائيُّ: «ليس به بأس» (تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٣٣)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٥/ ٣٢٧، ٣٤٤)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «لا بأسَ به» (التقريب ٥٤٤٧).

وقد احتَجَّ بحديثِهِ هذا الإمامُ أحمدُ، حيثُ قال: «ورُوي عنِ ابنِ عبَّاسٍ عنِ النبيِّ ﷺ: «**اسْتَنْثِرُوا ثِنْتَيْنِ بَالِغَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**»، قال: وأنا أذهبُ إلى هذا وأقولُ به؛ لأمرِ النبيِّ ﷺ» (المسائل برواية عبد الله ١/ ٢٤، ٢٥ / س ٨٣).

وقال أبو زُرْعةَ الدمشقيُّ: «سألتُ أبا عبدِ اللهِ عنِ المضمضةِ والاستنشاقِ، هل هما في الوُضُوءِ والجنابةِ واحد يعيد لهما الصلاة؟ قال: «هُما في الوُضُوءِ والجنابةِ واحد يعيد لهما الصلاة». ثُمَّ قال أبو زُرْعةَ: «قلتُ: فأي الحديثين أوكد، حديثُ ابن عبَّاسٍ أو حديثُ أبي هريرةَ؟ قال: «هُمَا جميعًا، وهُمَا للاستنشاقِ أشدُّ تأكيدًا، وذكر حديثَ ابنِ أبي ذِئبٍ عن قارظ... فرأيتُه يزعمُ أنه حديثٌ يعملُ عليه» (الفوائد المعللة ٢٠٥).

وهذا الكلامُ رواه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٦٠، ٣٦١)، ثُمَّ **قال مُغْلَطايُ**: «وفي كتابِ الخَلَّالِ: قيلَ لأحمدَ: قال ﷺ: «**ثِنْتَيْنِ بَالِغَتَيْنِ**»؟ قال: ذاكَ في إسنادِهِ شيء».

والحديثُ ذكره الحاكمُ مستشهدًا به كما ذكره مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٦٠).

وأَعَلَّه عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ قائلًا: «قارظ هو ابنُ شَيْبَةَ، وهو لا بأسَ به، والصحيحُ ما تقدَّمَ من الأمرِ بالوترِ في الاستنثارِ» (الأحكام الوسطى ١/ ١٦٥).

وتَعقَّبَه ابنُ القَطَّانِ فقال: «لم يَعتَلَّ على هذا الحديثِ بأكثرَ من هذا. وحُكْمُه على قارظِ بنِ شَيْبَةَ بأنه لا بأسَ به، وعلى الحديثِ بالضعفِ، يعين لتضعيفه أبا غَطَفان، لإبرازه إيَّاه، وأبو غطفان، هو ابنُ طَرِيف المُرِّي. . . ، أخرجَ لَهُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ. وقال عبَّاسٌ الدُّوريُّ: سمعتُ ابنَ مَعِينٍ يقول فيه: «ثقة». . . ، وقارظ بن شَيْبة. . قال النَّسائيُّ: لا بأسَ به. ولا يُسألُ عن بقيةِ الإسنادِ؛ فإنهم أئمةٌ. ووظيفةُ المحدِّثِ النظرُ في الأسانيدِ، من حيث الرواةُ والاتصال والانقطاع، فأما معارضة هذا المتن ذلك الآخر، وأشباه هذا، فليس من نظره، بل هو مِن نظرِ الفقيهِ، وإذا نظر به الفقيه تبين له خلاف ما ذكر» (بيان الوهم ٥/ ٣١٦، ٣١٧).

وأَقَرَّه ابنُ دَقِيقٍ في (الإمام ١/ ٤٧٧)، **وابنُ حَجَرٍ** في (التلخيص ١/ ١٤٠) حيث قال: «صَحَّحَهُ ابنُ القَطَّانِ»، ولم يَتعَقَّبْه بشيءٍ.

بيْنما تَعَقَّبَه مُغْلَطايُ، فقال: «يشبه أن يكونَ لكلامِ أبي محمدٍ وجْهٌ، وذلك أن الدَّارَقُطنيَّ ذكرَ عنِ ابنِ أبي داودَ: «أبو غَطَفانَ رجلٌ مجهولٌ»، فيحتمل أن يكون ذلك هو الذي اعتلَّ به على الحديثِ، وكلام أبي الحسن يُفهمُ منه أن أبا غَطَفان الراوي عنِ ابنِ عبَّاسٍ وأبي هريرةَ واحدٌ، وذاك هو الملجئ له إلى نقلِ كلامِ مَن وَثَّقَهُ، وليس هو بأبي عُذْرةِ ذلك، فقد قاله قبله ابنُ أبي حاتم وأبو عُمرَ وغيرهما، وأما الحافظُ أبو بكرٍ البَزَّارُ فإنه فرَّقَ بينهما، وزعمَ أن المُرِّيَّ روى عن أبي هريرةَ وأبا غَطَفانَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، ويرجِّحُ ذلك قولُ ابنِ مَعِينٍ: «أبو غطفان الذي روى عنه داودُ بنُ حُصين ثقة»، فيحتمل أن عبدَ الحَقِّ لما رأى ذلك وما أسلفناه، ورأى حديثَهُ مخالفًا لحديثِ غيرِهِ منَ الثِّقاتِ، توهَّمه المجهول لا الموثَّق، والله أعلم» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٦٢).

وقد حسَّنَ ابنُ حَجَرٍ إسنادَهُ في (الفتح ١/ ٢٦٢).

ورمز لصحته السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ١٠٠٣)، **وَصَحَّحَهُ المُناويُّ** في (التيسير ١/ ١٥٠)، **وأحمد شاكر** في تحقيقه للمسند ٢/ ٤٨٥)، **والألبانيُّ** في (صحيح أبي داودَ ١/ ٢٤٠).

١- رِوَايَة: «إِذَا مَضْمَضَ أَحدُكُمْ واسْتَنْثَرَ فَلْيَفْعَلْ ذَلِك مَرَّتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ، قَالَ: رَأَيتُ ابْنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما تَوَضَّأَ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّتَيْنِ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا مَضْمَضَ أَحَدُكُمْ وَاسْتَنْثَرَ فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ بَالِغَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا**».

۞ الحكم: **شاذٌّ بزيادةِ «إِذَا مَضْمَضَ أَحَدُكُمْ وَاسْتَنْثَرَ» في أوله.**

التخريج:

﴿طي ٢٨٤٨ "واللفظ له" / هق ٢٢٩ / غلق (٢/ ١٠٥)﴾.

السند:

أخرجه أبو داودَ الطَّيالِسيُّ في (مسنده) - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ في (السنن)، وابنُ حَجَرٍ في (التغليق) - قال: حدثنا ابنُ أبي ذِئبٍ، عن قارظٍ، عن أبي غَطَفانَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلَّا أن زيادةَ: «إِذَا مَضْمَضَ أَحَدُكُمْ وَاسْتَنْثَرَ» في أولِ المتنِ غيرُ محفوظةٍ؛ إنما تفرَّدَ بها أبو داودَ الطَّيالِسيُّ، وخالفه جماعةٌ عنِ ابنِ

أبي ذِئْبٍ، منهم:

١) يحيى القَطَّانُ، كما عند أحمدَ (٢٠١١).

٢) يَزيدُ بنُ هارونَ، كما عند أحمد (٣٢٩٦).

٣) هاشمُ بنُ القاسمِ، كما عند أحمدَ (٢٨٨٧).

٤) وكيعُ بنُ الجراحِ، كما عندَ ابنِ أبي شَيْبَةَ في (مصنفه ٢٧٨)، وأبي داودَ (١٤٠)، وابنُ ماجَهْ (٤١٢).

٥) إسحاقُ بنُ سُلَيمانَ الرَّازيُّ، كما عندَ ابنِ أبي شَيْبَة (٢٧٨).

٦) عبدُ اللهِ بنُ المباركِ، كما عند النَّسائيِّ في (الكبرى ١١٥).

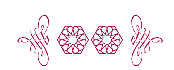
٧) آدمُ بنُ أبي إياسٍ، كما عند البُخاريِّ في (تاريخه ٧/ ٢٠١)، وأبي زُرْعةَ الدمشقيِّ في (الفوائد المعللة ٢٠٦)، وغيرهما.

٨) أسدُ بنُ موسى، كما عندَ ابنِ الجارُودِ (٧٧).

٩) خالدُ بنُ مَخْلَدٍ، كما عند الحاكمِ في (المستدرك ٥٣٣).

١٠) ابنُ أبي فُدَيكٍ، كما عند المِزِّيِّ في (تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٣٤).

كلهم: عنِ ابنِ أبي ذئبٍ به، بلفظ: «**اسْتَنْثِرُوا مَرَّتَيْنِ بَالِغَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**». ولم يذكروا هذه الزيادة في أوله.



٢- رِوَايَة: «وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «اسْتَنْشِقُوا مَرَّتَيْنِ، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

۞ **الحكم: زيادة: «وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» خطأٌ محضٌ في هذا الحديث.**

التخريج:

〖طب (١٠/ ٣٩١/ ٤١٠٧٨)〗.

السند:

قال الطَّبَرانيُّ: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، حدثني أبي، حدثنا وكيعٌ، عنِ ابنِ أبي ذِئْبٍ، عن قارظِ بنِ شَيْبَةَ، عن أبي غَطَفانَ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ظاهره الحسن، كما سبقَ؛ إلا أن زيادةَ: «وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» خطأٌ محضٌ في المتنِ، لعلَّه من بعضِ النُّسَّاخِ؛

فقد أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (مصنفه ٢٧٨). وأبو داودَ (١٤٠) عن إبراهيمَ بنِ موسى. وابنُ ماجَهْ (٤١٢) عن عليِّ بنِ محمدٍ. ثلاثتهم: عن وكيعٍ بهذا الإسنادِ دون قوله: «وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

وكذا رواه جماعةٌ عنِ ابنِ أبي ذِئبٍ؛ منهم: يحيى القَطَّانُ، ويَزيدُ بنُ هارونَ، وهاشمُ بنُ القاسمِ، وعبدُ اللهِ بنُ المباركِ، وأبو داودَ الطَّيالِسيُّ، وآدمُ بنُ أبي إياسٍ، وإسحاقُ بنُ سُلَيمانَ الرَّازيُّ، وأسدُ بنُ موسى، وخالدُ ابنُ مخلدٍ، وابنُ أبي فُدَيكٍ، وقد تقدَّمَ تخريج رواياتهم جميعًا.

كلهم: عنِ ابنِ أبي ذئبٍ به دون هذه الزيادة.

ومما يؤيدُ هذا أن الهيثميَّ لم يوردها في (المجمع)، مما يدلُّ على عدمِ

ثبوتها في نسخته.

وكذا لم يذكرها أحدٌ ممن اعتنى بتخريجِ شواهدِ حديثِ: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

مما يؤكد أن هذه الزيادةَ مقحمةٌ في الحديثِ لا أصلَ لها فيه، والله أعلم.

وقد صَحَّحَ الألبانيُّ هذا الحديث بهذه الزيادةِ كما في (الصحيحة ٣٦)، ثُمَّ تراجعَ عن ذلك بعدما تبينَ له شُذوذُها، ونقلَ تراجعه هذا الشيخ مشهور في تحقيق (الخلافيات ١/ ٣٩٠).



٢٦٩- بَابُ الأَمْرِ بِالمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالِاسْتِنْثَارِ فِي الوُضُوءِ

[١٦٧٦ط] حَدِيثُ أَبِي هريرةَ:

عَنْ أَبِي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنِ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ**».

❁ الحكم: متفق عليه (خ، م).

الفوائد:

قال ابنُ حِبَّانَ: «الاستنثارُ هو إخراجُ الماءِ من الأنفِ، والاستنشاقُ إدخالُهُ فيه؛ فقوله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ**» أراد فليستنشق، فأوقعَ اسم البداية الذي هو الاستنشاق على النهاية الذي هو الاستنثار؛ لأنه لا يوجد الاستنثار إلا بتقدم الاستنشاق له، والاستجمار هو الاستطابة، وهو إزالة النجاسة عن المخرجين» (الصحيح ١٤٣٨).

التخريج:

﴿خ ١٦١ "واللفظ له" / م (٢٣٧/ ٢٢) / ن ٩١ / كن ١١٢ / جه ٤١٣/.....﴾.

وسَبَق الحديثُ بتخريجه كاملًا مع بعض رواياته في باب (الوتر في الاستجمار).

١- رِوَايَة: «فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً»:

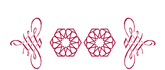
وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ وِتْرًا، وَإِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ**».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

التخريج:

[خ ١٦٢ "مُطَوَّلًا" / م (٢٣٧/ ٢٠) "واللفظ له" / د ١٣٩ "مقتصرًا على الفقرة الثانية" / ن ٨٩ / كن ١١٦ / طا ٣٣/ ...].

وسَبَق الحديثُ بتخريجه كاملًا مع بعض رواياته في باب (الوتر في الاستجمار).



٢- رِوَايَة: «بِمَنْخِرَيْهِ مِنَ المَاءِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرَيْهِ مِنَ المَاءِ، ثُمَّ لْيَنْتَثِرْ**».

۞ **الحكم: صحيح** (م).

الفوائد:

قال ابنُ عبدِ البرِّ - عَقِبَ هذه الرواية -: «هذا أبينُ حديثٍ في الاستنشاقِ والاستنثارِ وأصحُّها إسنادًا. وأجمعَ المسلمون طُرًّا أن الاستنشاقَ والاستنثارَ من الوضوءِ، وكذلك المضمضة ومسح الأذنين.

واختلفوا فيمن ترك ذلك ناسيًا أو عامدًا؛ فكان أحمدُ بنُ حَنبَلٍ يذهبُ إلى أن من تركَ الاستنثار في الوضوء ناسيًا أو عامدًا أعادَ الوضوءَ والصلاةَ، وبه قال أبو ثَوْرٍ وأبو عُبَيدٍ في الاستنثارِ خاصَّة، وهو قول داودَ في الاستنثارِ خاصَّةً أيضًا.

وكان أبو حنيفةَ والثَّوْريُّ وأصحابهما يذهبون إلى إيجابِ المضمضةِ والاستنشاقِ في الجنابةِ دونَ الوضوءِ.

وكانت طائفة توجبهما في الوضوء والجنابة... وأما مالكٌ والشافعيُّ والأَوْزَاعيُّ وأكثرُ أهلِ العلمِ فإنهم ذهبوا إلى أن لا فرضَ في الوضوءِ واجب إلا ما ذكره الله ﷻ في القرآنِ؛ وذلك غَسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس وغسل الرجلين» (التمهيد ١٨/ ٢٢٥).

التخريج:

[م ٢٣٧ "واللفظ له" / ن ٨٩ / كن ١١٢ / حم ٨١٧٩، ٧٢٩٨ "والروايةُ له ولغيرِهِ" / عه ٧٤١ / عل ٦٢٥٥ / طش ٣٢٩٤ / هما ٨١ / هق ٢٢٤ / منذ ٣٥٢، ٣٥٤ / جا ٧٦ / عط ١٩٣، ١٧ / مسن ٥٦١ / تحقيق ١٢٨ / تمهيد (١٨/ ٢٢٤) / غلق (٣/ ١٦٧) / حنائي ١٧٦ / كر (٤١/ ٣٥٣)[1] / محلي (٢/ ٥٠)].

السند:

قال مسلمٌ: حدثني محمدُ بنُ رافعٍ، حدثنا عبدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمَّام، أخبرنا مَعْمَرٌ، عن هَمَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ: هذا ما حدَّثنا أبو هريرةَ، عن محمدٍ رسولِ اللهِ ﷺ، فذكرَ أحاديثَ منها هذا الحديث.

(١) وقع عنده: (في فيه) بدلًا من: (فِي أَنفه)، وما نظنها إلا تحريفًا. والله أعلم.

وقال أبو داودَ: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمةَ، عن مالكٍ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ به.

تنبيه:

هذه الروايةُ لم يخرجها البُخاريُّ، ولكن جعلها في صحيحه اسمَ باب، فقال: (باب قول النبي ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأَ، فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرِهِ المَاءَ**») وقد وصلها ابنُ حَجَرٍ في كتابه (تغليق التعليق) كما هو مثبَتٌ في التخريجِ آنفًا.



٣- رِوَايَة: «فَلْيَسْتَنْثِرْ وَتْرًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ وَتْرًا، وَإِذَا اسْتَنْثَرَ فَلْيَسْتَنْثِرْ وَتْرًا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله «فَلْيَسْتَنْثِرْ وَتْرًا» فشاذٌّ.**

التخريج:

﴿حمد ٩٨٧ "واللفظ له" / مسن ٥٦٠﴾.

السند:

أخرجه الحُمَيديُّ في (مسنده) - ومن طريقِه أبو نُعَيمٍ في (المستخرج على مسلم) -، قال: حدثنا سفيانُ قال: حدثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، إلا أن الحديثَ غيرُ محفوظٍ بذكرِ

الاستنثارِ وترًا. فقد روَى هذا الحديثَ جماعةٌ منَ الثِّقاتِ الأثباتِ عنِ ابنِ عُيَيْنَةَ، ولم يذكروها، وهم:

١، ٢، ٣ - قُتَيْبَةُ بنُ سعيدٍ، وعَمرٌو الناقدُ، ومحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ نُمَير. كما عند مسلمٍ (٢٣٧).

٤ - ووكيعٌ، كما عند أحمدَ (٩٩٦٩).

٥ - ومحمدُ بنُ منصورٍ، كما عند النَّسائيِّ (٨٦).

٦ - والشافعيُّ في (سنن حَرْمَلَةَ)، كما في (معرفة السنن والآثار ٨٦٣).

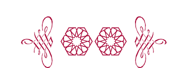
٧ و٨ - وابنُ المقرئ وعبدُ الرحمنِ بنُ بِشْرٍ، كما عندَ ابنِ الجارُودِ في (المنتقى ٧٦).

٩، ١٠ - ومحمدُ بنُ الصَّبَّاحِ، وابنُ أبي عُمرَ العَدَنيُّ، كما في (حديث السراج ٢٣٨٢).

جميعهم: عن سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ، به بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه مالكٌ في (الموطأ)، وعبدُ الرحمنِ بنُ إسحاقَ كما عند أحمدَ (٧٤٥٢): عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرجِ، به، وليس فيه هذه الزيادة كما تقدَّمَ في الصحيحِ وغيرِهِ.

وخالفَ الجميعَ الحُمَيديُّ، فزادَ فيه عنِ ابنِ عُيَيْنَةَ: (الاستنثار وترًا)، وعليه؛ فهي روايةٌ شاذَّةٌ.



٤- رِوايَة: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَضْمَضْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَضْمَضْ وَلْيَسْتَنْثِرْ** (وَلْيَسْتَنْشِقَ)[1] (تَمَضْمَضُوا وَاسْتَنْشِقُوا)[2]، **وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، وَضَعَّفَهُ:** الدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ.

التخريج:

﴿عل ٦٣٧٠ "واللفظ له" / طس ٥٣٨ "والروايةُ الأُولى له"، ٨٣١٨ / قط ٣٥٢، ٣٤٧ "والروايةُ الثانيةُ له ولغيرِهِ" / هقخ ١٨١، ١٨٢، ٢٠٧، ٢٠٨ / مجر (٢/ ٨٦)﴾.

التحقيق

الحديثُ له طريقان عن أبي هريرةَ:

الأول:

أخرجه أبو يَعْلَى في (مسنده ٦٣٧٠) قال: حدثنا الحسنُ بنُ شَبِيبٍ المؤدِّبُ، حدثنا عليُّ بنُ هاشمٍ، حدثنا إسماعيلُ بنُ مسلمٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ، به.

وأخرجه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٥٣٨)، وابنُ حِبَّانَ في (المجروحين ٢/ ٨٦)، والدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٣٤٧)، والبَيْهَقيُّ في (الخلافيات ١٨١، ١٨٢) من طريقِ عليِّ بنِ هاشمٍ، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ به.

قال الطَّبَرانيُّ بإثره: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عطاءٍ إلا إسماعيلُ، تفرَّدَ به: عليُّ بنُ هاشمٍ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ علته إسماعيل بن مسلم وهو المكي؛ قال الحافظُ: «فقيهٌ ضعيفُ الحديثِ» (التقريب ٤٨٤).

وبه أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ، وقال: «ولا يصحُّ» (السنن ٣٤٨).

وكذلك البَيْهَقيُّ، حيث قال: «إسماعيلُ بنُ مسلمٍ المكيُّ هذا لا يُحتجُّ بحديثِهِ» (الخلافيات ١/ ٣٧٩).

وأَعَلَّه ابنُ حِبَّانَ بعليِّ بنِ هاشمٍ؛ حيث ذكره في (المجروحين ٢/ ٨٦)، وقال: «كان غاليًا في التشيُّعِ، ممن يروي المناكيرَ عنِ المشاهيرِ، حتى كثُرَ ذلك في رواياتِهِ مع ما يقلب من الأسانيد». ثُمَّ ذكرَ هذا الحديثَ.

قلنا: وفي هذه العلةِ نظرٌ؛ فإن عليَّ بنَ هاشمِ بنِ البَريدِ الكوفيَّ؛ أخرجَ لَهُ مسلمٌ، ووثَّقَهُ وأثنَى عليه غيرُ وَاحدٍ من الأئمةِ؛ كأحمدَ وابنِ مَعِينٍ وابنِ المَدِينيِّ وأبي زُرْعةَ والنَّسائيِّ ويعقوبَ بنِ شَيْبَةَ وغيرِهم، وإنما تُكُلِّم فيه لأجْلِ التشيُّعِ وليس الحديث. وقد ذكره ابنُ حِبَّانَ نفسُه في (الثِّقات ٧/ ٢١٤) ولم يزِدْ على قولِهِ: «وكان يتشيعُ».

فالحملُ في هذا الحديثِ على شيخِهِ إسماعيلَ بنِ مسلمٍ.

الطريق الثاني:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٨٣١٨)، قال: حدثنا موسى بنُ زكريا، نا عَمرو بنُ الحصين، نا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلَاثةَ، عن عبدِ الكريمِ بنِ مالِكٍ الجَزَريِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ، عن أبي هريرةَ به، بلفظ: «تَمَضْمَضْ أَوِ[1] اسْتَنْشِقْ، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

---

(١) كذا في المطبوع، ولعلَّ الصواب: (و) بالعطف، كما عند الدَّارَقُطنيِّ وغيرِه، وقد رواه من الطريقِ نفْسِها.

وأخرجه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٣٥٢)، والبَيْهَقيُّ في (الخلافيات ٢٠٧، ٢٠٨) من طريقِ عَمرِو بنِ الحصينِ به، بلفظ: «تَمَضْمَضُوا وَاسْتَنْشِقُوا...».

قال الطَّبَرانيُّ بإثره: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبدِ الكريمِ إلَّا ابنُ عُلاثةَ، تفرَّدَ به عَمرُو بنُ الحصينِ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: عَمرُو بنُ الحصينِ؛ وهو متروكٌ كما في (التقريب ٥٠١٢).

الثانية: محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلَاثَةَ، وهو مختلَفٌ فيه، فوَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ وابنُ سعدٍ، وقال أبو زُرْعةَ: «صالح»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «حسنُ الحديثِ، وأرجو أنه لا بأسَ به».

بينما قال البُخاريُّ: «في حديثِهِ نظر»، وقال أبو حاتم: «يكتبُ حديثُهُ ولا يحتجُّ به»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان يروي الموضوعاتِ عن الثِّقاتِ؛ لا يحلُّ ذكره إلا على جهةِ القدح فيه»، وقال الدَّارَقُطنيُّ: «متروكٌ»، وقال الحاكمُ: «يروي عنِ الأَوْزَاعيِّ وخُصَيف والنَّضْر بن عربي أحاديثَ موضوعة، ومدار حديثه على عَمرِو بنِ الحصينِ»، وقال أيضًا: «ذاهبُ الحديثِ، له مناكيرُ عن الأَوْزَاعيِّ وعن أئمةِ المسلمين».

وقال الأَزْديُّ مُعَقِّبًا على قولِ البُخاريِّ السابقِ: «لسنا نقنعُ من البُخاريِّ بهذا، حديثُهُ يدلُّ على كَذِبِهِ».

فتَعَقَّبَه الخطيبُ، قائلًا: «قد أفرطَ الأَزْديُّ في الميلِ على ابنِ عُلَاثةَ، وأحسبه وقعتْ له روايات لعَمرِو بنِ الحصينِ، عنِ ابنِ عُلَاثة، فَنَسَبَهُ إلى الكذبِ لأجْلها، والعِلةُ في تلك من جهةِ عَمرِو بنِ الحصينِ؛ فإنه كان كذَّابًا، وأما ابنُ عُلَاثَةَ، فقد وصفه يحيى بنُ مَعِينٍ بالثقةِ، ولم أحفظْ لأحدٍ

من الأئمةِ فيه خلاف ما وصفه به يحيى» انظر (تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

قلنا: قد حُفِظَ عن جماعةٍ من الأئمةِ خِلافُ ذلك، منهم البُخاريُّ وأبو حاتم وغيرهما، كما سبقَ.

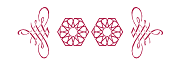
وقال الحافظُ: «صدوقٌ يخطئُ» (التقريب ٦٠٤٠).

وهذا الطريقُ ضَعَّفَهُ الدَّارَقُطنيُّ فقال عَقِبَه: «عَمرُو بنُ الحصينِ، وابنُ عُلَاثةَ ضعيفان» (السنن ٣٥٢).

والحديثُ من هذا الطريقِ: أخرجه ابنُ ماجَهْ (٤٤٩) مقتصرًا على قولِه: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

وَضَعَّفَهُ البُوصيريُّ، فقال: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ عُلَاثةَ وعَمرِو بنِ الحصينِ» (الزوائد ١/ ٦٥).

ولقوله: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**» طُرُقٌ أُخرى عن أبي هريرةَ، سيأتي - إن شاء اللهُ - تخريجُها والكلامُ عليها في: (باب ما جاء في أن الأذنين من الرأس)، وإنما لم نُخَرِّجْها هنا لخُلُوِّها مِن محل الشاهد في هذا الباب، وهو الأمر بالمضمضةِ والاستنشاقِ.



٥- رِوَايَةُ: «الْأَمْرِ بِالمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ مُعَلٌّ بالإرسالِ، وبه أَعَلَّه** الدَّارَقُطنيُّ والبَيْهَقيُّ وابنُ عبدِ الهادِي وابنُ حَجَرٍ، **وَضَعَّفَهُ:** النَّوَويُّ.

التخريج:

﴿قط ٤١٥ "واللفظُ له"، ٤١٦ / هق ٢٤٠ / حطاب ٣٦ / معص (ص٩٥) / كر (٥٢/ ٢١٢) / تحقيق ١٢٧ / مُغْلَطاي (١/ ٣٦٣) / تذ (٣/ ١١٤) / علائي (الفوائد ٣١٩)﴾.

السند:

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٤١٥) قال: حدثنا الحسينُ بنُ إسماعيلَ المَحامليُّ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ موسى ح

وحدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ زكريا النَّيسابوريُّ، وعليُّ بنُ محمدٍ المصريُّ، قالا: حدثنا أحمدُ بنُ عَمرِو بنِ عبدِ الخالقِ، قالا: حدثنا هُدْبَةُ بنُ خَالدٍ، حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ، عن عمارِ بنِ أبي عمارٍ، عن أبي هريرةَ به.

ورواه الباقون - عدا الدَّارَقُطنيّ (٤١٦) - من طريقِ هُدْبَةَ بنِ خالدٍ... به.

التحقيق

وهذا سندٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، غير أنه مُعَلٌّ بالإرسالِ.

فقال الدَّارَقُطنيُّ - بعد أن رواه من طريقِ هُدْبَةَ -: «تابعه داودُ بنُ المُحَبَّرِ، فوصله وأرسله غيرهما» (السنن ط. المعرفة ١/ ١١٦)[(١)].

(١) وسقط هذا القول من (طبعة الرسالة).

ثُمَّ أسندَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٤١٦) من طريقِ داودَ بنِ المُحَبَّرِ، نا حمادٌ، عن عمارِ بنِ أبي عمارٍ، به.

وهذه متابعةٌ ساقطةٌ؛ داودُ بنُ المُحَبَّرِ هذا «متروكٌ» كما في (التقريب ١٨١١).

ثُمَّ قال الدَّارَقُطنيُّ: «لم يسنده عن حمادٍ غير هذين، وغيرهما يرويه عنه عن عمارٍ عنِ النبيِّ ﷺ، ولا يذكر أبا هريرةَ» (السنن عَقِبَ رقم ٤١٦).

وقال أيضا: «وغيرهما يرويه عن حمادِ بنِ سلمةَ عن عمارِ بنِ أبي عمارٍ مرسلًا، وهو الصحيحُ»، وذكرَ أيضًا أن هُدْبَةَ رواه في موضعٍ آخَرَ فلم يذكرْ فيه أبا هريرةَ (العلل ١٦٠٥).

وكذا رواه البَيْهَقيُّ في (السنن ٢٤٠) من طريقِ إبراهيمَ بنِ أحمدَ الواسطيِّ، عن هُدبةَ بنِ خالدٍ، به مسندًا، وقال: وقال مرة أخرى مرسلًا، لم يقل: عن أبي هريرةَ.

قال البَيْهَقيُّ عَقِبَه: «كذا في هذا الحديثِ، أظنُّه هُدْبة، أرسله مرة، ووصله أخرى، وتابعه داودُ بنُ المُحَبَّرِ، عن حمادٍ في وصله، وغيرهما يرويه مرسلًا...

وخالفهما إبراهيمُ بنُ سُلَيمانَ الخَلَّالُ شيخٌ ليعقوبَ بنِ سفيانَ، فقال: عن حمادٍ، عن عمارٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وكلاهما غير محفوظٍ»[(١)]. اهـ.

وقد حاولَ ابنُ الجَوزيِّ رَدَّ هذه العلة، فقال: «هُدْبةُ ثقةٌ أخرجَ عنه في

---

(١) كذا في كلِّ طبعات (السنن) ليس فيها تصحيح للسند، وزعم مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٢٦٤) أنه صحح إسناده!. فالله أعلم.

الصحيحين، فإذا رَفَعَه كان رَفْعُه زيادةً على قولِ مَن وقفه، والزيادةُ من الثقةِ مقبولةٌ، ومن وقفه لم يحفظْ ما حَفِظَ الرافع» (التحقيق ١/ ١٤٥).

هكذا جاءتْ العبارةُ في كتابه، والعلةُ ليست هي الوقف، وإنما الإرسال، وعلى كلٍّ فمراده واضح، وهو أن مَن وَصَلَه ثقةٌ، ومَن حَفِظَ حُجَّةٌ على من لم يحفظْ، لا سيما وفي روايةِ بعضِهم أن هُدْبَةَ حدَّثَ به من كتابِهِ.

لكن الظاهر أن هُدْبَةَ لم يحفظه؛ فإنه حدَّثَ به مرة أخرى مرسلًا، وهذا يدلُّ على عدمِ ضبطه لهذا الحديثِ.

ولذا قال ابنُ عبدِ الهادِي - بعد أن ذكرَ كلامَ ابنِ الجَوزيِّ -: «ورواية مَن أرسل هذا الحديث أشبه بالصوابِ، وقد صحح الدَّارَقُطنيُّ وغيرُه إرسالَه» (التنقيح ١/ ١٨٩).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «وروي مرسلًا وهو أقوى» (الدراية ١/ ١٩).

ولذا عدَّه النَّوَويُّ من ضعيفِ هذا البابِ (خلاصة الأحكام ١/ ١٠٠).



[١٦٧٧ط] حَدِيثُ سَلَمَةَ بنِ قَيْسٍ:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَثِرْ، وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ، وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ وابنُ حِبَّانَ وابنُ المُلَقِّنِ والعَيْنيُّ والسُّيوطيُّ والألبانيُّ. **وهو ظاهرُ كلامِ** ابن دقيقِ العيدِ وابن سيِّدِ الناسِ.

التخريج:

﴿ت ٢٦ "واللفظ له" / ن ٤٣ "مختصرًا"، ٩٢ / كن ٥٢، ١١٣ / جه ٤١٠ / حم ١٨٨١٧، ١٨٨١٨، ١٨٩٨٧، ١٨٩٨٨، ١٨٩٩١ / حب ١٤٣٢ / عل ٥٩٠٥، ٦٣٢٨ / طب (٧/ ٣٧ - ٣٨/ ٦٣٠٦، ٦٣٠٨، ٦٣٠٩، ٦٣١٢ - ٦٣١٥) / طي ١٢٧٤ / ش ٢٧٤ / مش ٧١٠ / حمد ٨٥٦ / طهور ٢٨٧ / مث ١٣٠٣ / أثرم ٢٣ / تخث (السفر الثالث ٣٦٧١) / طح (١/ ١٢١/ ٧٣٧) / منذ ٣١٣، ٣١٤، ٣٥٣ / حَرْمَلَة (هقع ٨٦٥) / صبغ ١٤٤٤ - ١٤٤٦ / قا (١/ ٢٧٥) / صمند (صـ ٦٩٢) / صحا ٣٤٠٢ / هقع ٨٦٤ / سعدان ١٣٦ / قشيخ ٣٠٨ / فقط (أطراف ٢٢١٢) / موضح (٢/ ٧٢، ١٦٣) / خط (٢/ ١١٢) / خطل (٢/ ٧٨٤ - ٧٨٧) / بنس ١٨٢ / آجر (فوائد ق ٩٩ / أ) / قزاز ١٠٩٣ / مقير ١٣٢١ / كر (٤١/ ٣٥٠) / ضيا (مكي ق١٣٦ / ب) / أسد (٢/ ٥٢٧) / إمام (١/ ٤٧١) / كما (١١/ ٣١٠) / مُغْلَطاي (١/ ٣٥٦)﴾.

السند:

رواه أبو داودَ الطَّيالِسيُّ في (مسنده ١٣٧٠): عن شُعبةَ.

ورواه ابنُ أبي شَيْبةَ في (المصنَّف ٢٧٤) و(المسند ٧١٠): عن أبي الأَحْوَصِ.

ورواه أحمدُ (١٨٨١٧): عن عبدِ الرحمنِ بنِ مهديٍّ، عن سفيانَ الثَّوْريِّ.

ورواه أحمدُ (١٨٩٨٧): عن سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ.

ورواه التِّرْمِذيُّ (٢٦): عن قُتَيْبةَ بنِ سعيدٍ، عن حمادِ بنِ زيدٍ وجَريرٍ.

كلهم: عن منصورٍ، عن هلالِ بنِ يِسافٍ، عن سلمةَ بنِ قيسٍ، به.

ومداره عندَ الجميعِ على منصورِ بنِ المُعْتَمِرِ، به.

التحقيق

هذا سندٌ صحيحٌ؛ رجاله ثقات رجال الشيخينِ، ما عدا صحابي الحديث، وهلال بن يِساف، وهو ثقةٌ من رجال مسلم، وروى له البُخاريُّ تعليقًا (التقريب ٧٣٥٢).

وقال التِّرْمِذيُّ عَقِبَه: «حديثُ سلمةَ بنِ قيسٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وقال ابنُ سيِّدِ الناسِ: «رجاله رجال الصحيحين إلى سلمةَ صحابِيِّه» (النفح الشذي ١/ ٢٩١).

وقال مُغْلَطايُ: «وذكره ابنُ حزمٍ محتجًّا به[1]، وألزمَ الدَّارَقُطنيُّ الشيخينِ إخراجَه[2]» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٥٦).

وقال ابنُ المُلَقِّنِ: «قال الشيخُ تقيُّ الدينِ في (الإمام): رجالُ إسنادِهِ ثقاتٌ»[3]. قلتُ: «لا جَرَمَ أخرجه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه)» (البدر المنير ٢/ ٣٦٥).

---

(١) انظر (المحلى ٢/ ٥٠).

(٢) انظر (الإلزامات صـ ٩٩).

(٣) وهذا القول ساقط من النسخة المطبوعة، انظر (الإمام ١/ ٤٧١).

وَصَحَّحَهُ **العَيْنِيُّ** في (نخب الأفكار ٢/ ٤٩٣)، **والألبانيُّ** في (الصحيحة ١٣٠٥).



١- رِوَايَة: «إِذَا اسْتَنْشَقْتَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**إِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَانْثُرْ (فَانْتَثِرْ)...**».

الحكم: شاذٌّ بهذا اللفظِ، والمحفوظُ بلفظ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ»، كما تقدَّم.

التخريج:

〚فه (١/ ٣٣٤) "واللفظ له" / تخث (السفر الثاني ٨٩٢) / طب (٧/ ٣٧ - ٣٨/ ٦٣٠٧، ٦٣١٠، ٦٣١١) "والروايةُ له" / قا (١/ ٢٧٦) / رفا ١١١ / تمهيد (١٨/ ٢٢٤)〛.

التحقيق

رُوِي الحديثُ بهذا اللفظِ من ثلاثةِ طرقٍ عن منصورٍ، عن هلالِ بنِ يِساف، عن سلمةَ بنِ قيسٍ:

الطريق الأول:

رواه يعقوبُ بنُ سفيانَ في (المعرفة والتاريخ).

وابنُ أبي خَيْثَمَةَ في (تاريخه) - ومن طريقِه ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد) -.

والطَّبَرانيُّ في (الكبير ٦٣٠٧): عن عليِّ بنِ عبدِ العزيزِ.

وابنُ قانِعٍ في (الصحابة): عن بِشْرِ بنِ موسى.

كلهم: عن أبي نُعَيمٍ الفضلِ بنِ دُكَيْنٍ، عن سفيانَ الثَّوْريِّ، عن منصورٍ، عن هلالِ بنِ يِساف، عن سلمةَ بنِ قيسٍ، به.

وهذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، ظاهره الصحة، **ولذا رمزَ لصحته السُّيوطيُّ** في (الجامع الصغير ٤٣٣). **وقال المُناويُّ:** «إسنادُهُ حسنٌ» (التيسير ١/ ٧١).

إلا أن الفضلَ بنَ دُكَيْن، قدِ انفردَ عن الثَّوْريِّ بلفظ: «**إِذَا اسْتَنْشَقْتَ**»، وقد خالفه كلُّ أصحابِ الثَّوْريِّ وهم:

١) عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ، عند أحمدَ (١٨٨١٧، ١٨٩٨٨).

٢) وعبدُ الرَّزَّاقِ، عند أحمدَ (١٨٩٩١).

٣) ومحمدُ بنُ كثيرٍ العَبْديُّ، عندَ ابنِ حِبَّانَ (١٤٣٢).

٤) وعبدُ اللهِ بنُ الوليدِ العَدَنيُّ، عندَ ابنِ المُنْذِرِ في (الأوسط ٣١٤، ٣٥٣).

٥، ٦) وأبو داودَ الحَفَريُّ، وأبو بكرٍ الحَنَفيُّ، عندَ ابنِ مَنْدَهْ في (الصحابة صـ ٦٩٢).

كلهم عن الثَّوْريِّ به بلفظ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَثِرْ**».

وهذا هو المحفوظُ عن منصورٍ أيضًا؛ كذا رواه: شُعبةُ، وحمادُ بنُ زيدٍ، وجَريرُ بنُ عبدِ الحميدِ، وسفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وأبو الأَحْوَص، وزائدةُ، ومَعْمَرُ ابنُ راشدٍ، وأبو عَوَانةَ - في الراجحِ عنه -، وغيرُهُم، كلُّهم عن منصورٍ، به بلفظ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَثِرْ**».

وعليه؛ فرواية «إِذَا اسْتَنْشَقْتَ» شاذَّةٌ.

نعم أتت من طرقٍ أخرى عن منصورٍ، ولكنها شاذَّة أيضًا كما ستراه في

الطرقِ التاليةِ.

الطريق الثاني:

رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٦٣١١) قال: حدثنا أبو مسلمٍ الكَشِّيُّ، ثنا أبو عمرَ الضريرُ، ثنا أبو عَوَانةَ، عن منصورٍ، به.

وهذا إسنادٌ رجالُه ثقات، عدا أبي عمر الضريرِ وهو حفصُ بنُ عمرَ البصريُّ الأكبر، قال فيه الحافظ: «صدوقٌ عالمٌ» (التقريب ١٤٢١)، وانظر: (تهذيب التهذيب ٢/ ٤١٢).

ولكنه قد خُولِفَ؛ فقد رواه البَغَويُّ في (معجم الصحابة ١٤٤٤) عن شَيْبانَ.

ورواه الآجُرِّيُّ في (الفوائد ق٩٩ / أ) من طريقِ عاصمِ بنِ عليٍّ.

ورواه الخطيبُ في (تاريخ بغداد ٢/ ١١٢)، و(المدرج ٢/ ٧٨٤)، و(الموضح ٢/ ٧٢) من طريقِ حسانَ بنِ حسانَ البصريِّ.

ثلاثتهم: عن أبي عَوَانةَ، عن منصورٍ، به. بلفظ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَثِرْ**».

ولا ريبَ أن روايةَ الجماعةِ أصحُّ من روايةِ الواحدِ، لاسيما وهي الموافقةُ لروايةِ الجماعةِ عن منصورٍ، كما تقدَّم بيانُه آنفًا.

الطريق الثالث:

رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٦٣١٠)، قال: حدثنا عُمرُ بنُ حفصٍ السَّدوسيُّ، ثنا أبو بلالٍ الأشعريُّ، ثنا قيسُ بنُ الربيعِ، عن منصورٍ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: أبو بلالٍ الأشعريُّ؛ ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٩/ ١٩٩)،

وقال: «يغربُ ويتفردُ»، وَضَعَّفَهُ الدَّارَقُطنيُّ في (السنن عَقِبَ رقم ٨٥٧)، وليَّنَهُ الحاكمُ. (لسان الميزان ٨/ ٢٦، ٩/ ٣٢). وقال البَيْهَقيُّ: «لا يحتجُّ به» (الخلافيات ٣/ ٤١٢).

الثانية: قيسُ بنُ الربيعِ؛ مختلَفٌ فيه، وَثَّقَهُ شُعبةُ، وغيرُهُ، وَضَعَّفَهُ عامةُ النقادِ، منهم أحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، وأبو حاتم، وأبو زُرْعةَ، بل قال النَّسائيُّ: «متروكٌ» انظر (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٩١ - ٣٩٥).

وخلاصةُ ما تقدَّمَ: أن الحديثَ بلفظ «**إِذَا اسْتَنْشَقْتَ...**» شَاذٌّ أو منكَرٌ، وإنما المحفوظُ فيه بلفظ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَثِرْ**»، والله أعلم.



٢- رِوَايَة: «وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْثُرْ، وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ، إلا أن قولَهُ: «وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» مدرجٌ في المتنِ خطأٌ، كما قال** الخطيبُ - **وأقرَّهُ** مُغْلَطايُ -، وابنُ عساكر.

التخريج:

﴿خطل (٢/ ٧٨٢) "واللفظ له" / كر (٤١/ ٣٤٩ - ٣٥٠)﴾.

السند:

أخرجه الخطيبُ في (المدرج) قال: أخبرنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ عليِّ بنِ محمدِ بنِ موسى السّلميُّ، بدمشقَ، أنا الحسينُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ

إسحاقَ الأَطْرابُلُسيُّ (ح)

وأخبرنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ عقيلٍ النحويُّ بدمشقَ أيضًا، أنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمدٍ الشَّرابيُّ، قالا: نا خَيْثَمَةُ بنُ سُلَيمانَ الأَطْرابُلُسيُّ قال: حدثني - وفي حديثِ السلميِّ: نا - وزيرُ بنُ القاسمِ الجُبَيْليُّ، نا آدمُ ابنُ أبي إياسٍ، نا شُعبةُ، عن منصورٍ، عن هلالِ بنِ يِساف، عن سلَمةَ بنِ قيسٍ الأَشْجَعيِّ، به.

وأخرجه ابنُ عساكر في (تاريخه) من طريقِ خَيْثَمَةَ بنِ سُلَيمانَ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ إلا وزير بن القاسم، ذكرَ له تمامُ حديثًا مسلسلًا بدخولِ الحمامِ وقال: «هذا خبرٌ منكرٌ لم نكتبْهُ إلا عن هذا الشيخِ» (لسان الميزان ٦/ ٢١٨).

وقد وهِم في هذا الحديثِ فأدرجَ في حديثِ سلمةَ بنِ قيسٍ جملة: «**وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**»، وإنما هي من حديثٍ آخرَ لابنِ عُمرَ مذكورٍ في كتابِ آدمَ بنِ أبي إياس عَقِبَ هذا الحديثِ.

قال الخطيبُ: «قوله في هذا الحديثِ: «**وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**» خطأٌ صريحٌ ووهَمٌ شنيعٌ؛ وذلك أن المتنَ المرفوعَ إلى قوله: «**فَأَوْتِرْ**» حسْبُ، لا زيادةَ عليه، والوهَمُ في هذا الحديثِ من وزيرِ بنِ القاسمِ، وهِمَه على آدمَ، أو من خَيْثَمَةَ وهمه على وزير، والحديثُ في كتابِ آدمَ عن شُعبةَ بإسنادٍ آخَرَ عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ قال: «**وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**» فالتقطَ الراوي لحديثِ سلمةَ بنِ قيسٍ ما بعده بإسنادِ حديثِ ابنِ عُمرَ ووصل لفْظَه بمتنِ حديثِ سلمةَ. وقد روَى مَعْمَرُ بنُ راشدٍ، وسفيانُ الثَّوْريُّ، وموسى بنُ مُطَيْر، وقيسُ بنُ الربيعِ،

وأبو عَوَانةَ، وحمادُ بنُ زيدٍ، وسفيانُ بنُ عُيَيْنةَ، وجَريرُ بنُ عبدِ الحميدِ، عن منصورٍ، حديثَ سلمةَ بنِ قيسٍ، فلم يزيدوا على قولِه: «**وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ**»، وكذلك رواه أبو الوليدِ الطَّيالِسيُّ عن شُعبةَ عن منصورٍ. وروى إبراهيمُ بنُ الهيثمِ البلديُّ عن آدمَ بنِ أبي إياسٍ عن شُعبةَ حديثَ سلمةَ بنِ قيسٍ وأَتْبَعَه بحديثِ ابنِ عُمرَ، ومَيَّزَ كلَّ واحدٍ منهما عن صاحبِهِ» (الفصل للوصل المدرج ٢/ ٧٣١، ٧٣٢). وأقَرَّه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٥٢).

وقال ابنُ عساكر: «وقوله: «**وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**»، ليس من الحديثِ المرفوعِ، وإنما رَوَى آدمُ هذا الحديث عن شُعبةَ مِثْلَ ما رواه أبو الوليدِ الطَّيالِسيُّ، وآخره: «وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ»، ثُمَّ روى بعده عن شُعبةَ: حدثني رجلٌ كان بواسِطَ مولًى لبني مَخْزُومٍ، قال سمِعتُ ابنَ عُمرَ يقول: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»» (تاريخ دمشق ٤١/ ٣٥٠).



[١٦٧٨ط] حَدِيثُ طَارِقِ بنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ طَارِقِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا اسْتَجْمَرْتُمْ فَأَوْتِرُوا، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَاسْتَنْثِرُوا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بما سبقَ، وإسنادُهُ منكرٌ.**

التخريج:

[طب (٨/ ٣١٤/ ٨١٧٣)].

السند:

قال الطَّبَرانيُّ: حدثنا سعيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ التُّسْتَريُّ، حدثنا سَعْدانُ بنُ يَزيدَ، حدثنا الهيثمُ بنُ جميلٍ، حدثنا شَرِيكٌ، عن منصورٍ، عن رِبْعِيٍّ، عن طارقِ بنِ عبدِ اللهِ، به.

التحقيق:

هذا إسنادٌ منكرٌ؛ فيه شَرِيكٌ، وهو ابنُ عبدِ اللهِ النَّخَعيُّ؛ وهو "صدوقٌ يخطئُ كثيرًا» (التقريب ٢٧٨٧).

وقد أخطأَ هنا؛ فإن الحديثَ رواه الثِّقاتُ عن منصورٍ عن هلالِ بنِ يِساف، عن سلَمةَ بنِ قيسٍ به كما سبقَ.

وبقيةُ رجالِهِ ثقات عدا سَعْدانَ بن يَزيدَ، وهو صدوقٌ (الجرح والتعديل ٤/ ٢٩٠).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير)، ورجالُهُ مُوَثَّقون» (المجمع ١٠٤٦).

[١٦٧٩ط] حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ:

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَاسْتَنْثِرْ، وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ**».

۞ الحكم: **صحيحُ المتنِ من حديثِ أبي هريرةَ، وإسنادُهُ خطأ من حديثِ أبي ثعلبةَ، كما قال** البَغَويُّ - **وأَقَرَّهُ** أبو أحمدَ الحاكمُ -، والدَّارَقُطنيُّ، وابنُ عساكر، وابنُ المُلَقِّنِ.

التخريج:

[عط (حاكم ١٥٤) "واللفظ له" / عط (حاجب ٥٢٢) / كر (٢٦/ ١٣٩) / مشب ٨٥١].

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب الوتر في الاستجمار)، حديث رقْم (؟؟؟؟؟).



[١٦٨٠ط] حَدِيثُ أَبِي هريرةَ:

عَنْ أَبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**أُمِرْتُ بِالوُضُوءِ؛ فَوَضَّأَنِي جِبْرِيلُ فَرْضَ الوُضُوءِ، وَسَنَنْتُ أَنَا فِيهِ الِاسْتِنْجَاءَ، وَالمَضْمَضَةَ، وَالِاسْتِنْشَاقَ، وَغَسْلَ الأُذُنَيْنِ، وَتَخْلِيلَ اللِّحْيَةِ، وَمَسْحَ القَفَا، وَهُوَ أَسْبَغُ الوُضُوءِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ:** ابنُ طاهِر.

التخريج:

﴿عد (١/ ٥٠٦)﴾.

السند:

قال ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل): حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أبي سفيانَ المَوْصِليُّ، حدثنا أبو زيدٍ الجَرْجَرائيُّ، حدثنا إبراهيمُ بنُ أبي يحيى، عن أبي ذِئْبٍ، عن الزُّهْريِّ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ آفته إبراهيمُ بنُ أبي يحيى الأَسْلَميُّ؛ وهو متروكُ الحديثِ كما في (التقريب ٢٤١).

قال ابنُ طاهِرٍ: «رواه إبراهيمُ بنُ أبي يحيى عنِ ابنِ أبي ذئبٍ، عن الزُّهْريِّ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ، وإبراهيمُ متروكُ الحديثِ» (ذخيرة الحفاظ ٧٠٢).



[١٦٨١ط] حَدِيثُ لَقِيطِ بنِ صَبِرَةَ:

عَنْ لَقِيطِ بنِ صَبِرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمِضْ**».

التخريج:

〖د ١٤٣ / هق ٢٣٩〗.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ظاهره الصحة، وقد حَسَّنَهُ:** النَّوويُّ، **وَصَحَّحَهُ:** مُغْلَطايُ، وابنُ حَجَرٍ، والعَيْنيُّ، والمباركفوريُّ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ، **والراجحُ أنه شاذٌّ بهذا اللفظِ.**

السند:

رواه أبو داودَ - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ -، قال: حدثنا محمدُ بنُ يحيى بنِ فارسٍ، حدثنا أبو عاصمٍ، حدثنا ابنُ جُرَيجٍ، حدثني إسماعيلُ بنُ كَثيرٍ، عن عاصمِ بنِ لَقِيط بنِ صَبِرةَ، عن أبيه، به.

التحقيق

إسناده ظاهره الصحة، فرجاله كلهم ثقات؛ ابنُ فارس هو الإمامُ الذُّهْلي، وأبو عاصمٍ هو النبيلُ ثقةٌ متقنٌ من رجالِ الشيخين، وابنُ جُرَيجٍ إمامٌ مشهورٌ من رجالِ الشيخينِ، وإسماعيلُ بنُ كثيرٍ الحجازيُّ من رجالِ السننِ، وهو ثقةٌ (التقريب ٤٧٤)، ومثله عاصمُ بنُ لَقِيط بنِ صَبِرة، (التقريب ٣٠٧٦).

ولذا حسَّنَ إسنادَهُ النَّوويُّ في (الخلاصة ١/ ٩٩)، **وَجَزَمَ بصحته مُغْلَطايُ** في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٦٣)، **وابنُ حَجَرٍ** في (الفتح ١/ ٢٦٢)، **والعَيْنيُّ** في (العمدة ٣/ ٨)، **والمباركفوريُّ** في (التحفة ١/ ٩٨)، **والشَّوْكانيُّ** في (النيل ١/ ١٧٨) و(السيل ١/ ٨٢)، **والألبانيُّ** في (صحيح أبي داودَ ١/ ٢٤٥).

وهو ظاهر صنيع عبد الحق في (الأحكام الكبرى ١/ ٤٥٥)، حيثُ ذكرَ عَقِبَه توثيق إسماعيل وعاصم.

قلنا: ولكن ذِكر المضمضة في هذا الحديثِ غير محفوظ؛

فقد رواه الدَّارِميُّ (٧٢٣) عن أبي عاصمٍ، أنبأنا ابنُ جُرَيجٍ، به بلفظ: «**إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَسْبِغْ وُضُوءَكَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ أَصَابِعِكَ**».

والدَّارِميُّ إمامٌ حافظٌ جليلٌ، وقد تابعه إبراهيمُ بنُ مرزوق عندَ ابنِ المُنْذِرِ في (الأوسط ٣٥٥)، والطَّحاويِّ في (المشكل ٢٥٢٠، ٥٣٦٢، ٥٤٢٦).

وهذا هو المحفوظُ عنِ ابنِ جُرَيجٍ، رواه عنه عبدُ الرَّزَّاقِ في (المصنَّف ٨٠) - وعنه أحمدُ (١٦٣٨٤) وغيره - بمثلِ روايةِ الدَّارِميِّ.

وكذا رواه أحمدُ (١٧٨٤٦)، وأبو داودَ (١٤٣) وغيرهما من طريقِ يحيى ابنِ سعيدٍ القَطَّانِ، ورواه الحاكمُ (٥٣٠) وغيرُه من طريقِ حَجَّاجِ بنِ محمدٍ، كلاهما عنِ ابنِ جُرَيجٍ، بمثل روايةِ الدَّارِميِّ.

وكذا رواه الثَّوْريُّ ويحيى بنُ سُلَيمٍ الطَّائفيُّ وداودُ بنُ عبدِ الرحمنِ العطارُ وغيرُهُم، عن إسماعيلَ بنِ كثيرٍ، بمثلِ روايةِ الدَّارِميِّ ومَن تابعه، ولم يَرِدْ ذِكْرُ المضمضة فيه إلا من وجهٍ شاذٍّ عن الثَّوْريِّ كما بيَّنَّاه في: (باب الأمر بإسباغ الوُضوء وإحسانه).



[١٦٨٢ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

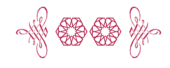
عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**اسْتَنْثِرُوا** (اسْتَنْشِقُوا) **مَرَّتَيْنِ بَالِغَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**».

❁ الحكم: **إسنادُهُ حسنٌ، واحتَجَّ به** أحمدُ، **واستشهدَ به** الحاكمُ، **وَصَحَّحَهُ** ابنُ القَطَّانِ - **وتَبِعَه** ابنُ دقيقٍ -، والسُّيوطيُّ، وأحمد شاكر، والألبانيُّ.
وحَسَّنَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿د ١٤٠ "واللفظ له" / جه ٤١٢ / ك ٥٣٣ / ش ٢٧٨ "والروايةُ له" / .....﴾.

وتَقَدَّمَ الحديثُ قريبًا مع بعضِ رواياتِهِ في: (باب المبالغة في المضمضة والاستنشاق والاستنثار).



١- رِوَايَة: «فَلْيَتَمَضْمَضْ، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَضْمَضْ وَلْيَسْتَنْشِقْ (وَلْيَسْتَنْثِرْ)، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

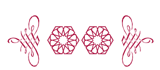
۞ **الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ بهذا السياقِ، وَضَعَّفَهُ:** الدَّارَقُطنيُّ، **وأقَرَّه** البَيْهَقيُّ.

والأمرُ بالاستنشاقِ والاستنثارِ عند الوُضوءِ ثابتٌ صحيحٌ بما سبقَ.

التخريج:

[عد (١/ ٤٣٠) / قط ٣٤١ "واللفظُ له"، ٣٤٢ "والروايةُ له ولغيرِهِ" / هقخ ١٧٨ / تحقيق ١٤٣ "مقتصرًا على آخره"].

انظر الكلامَ عليه عَقِبَ الرواية التالية.



٢- رِوَايَة: «المَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنَ الوُضُوءِ الَّذِى لَا يَتِمُّ الوُضُوءُ إِلَّا بِهِمَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**المَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنَ الوُضُوءِ الَّذِى لَا يَتِمُّ الوُضُوءُ إِلَّا بِهِمَا، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ بهذا السياقِ، وَضَعَّفَهُ:** الدَّارَقُطنيُّ، **وأقَرَّه** البَيْهَقيُّ، وابنُ عبدِ الهادِي، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

[قط ٣٤٣].

السند:

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٣٤١) - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ في (الخلافيات)، وابنُ الجَوزيِّ في (التحقيق ١٤٣) - قال: حدثنا أبو محمدٍ يحيى بنُ محمدِ بنِ صاعِدٍ، ثنا أحمدُ بنُ بكرٍ أبو سعيدٍ بالِسَ، نا محمدُ بنُ مصعبٍ القَرْقَسانيُّ، نا إسرائيلُ، عن جابرٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ به.

وأخرجه ابنُ عَدِيٍّ: عنِ ابنِ صاعدٍ، به.

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا الحديثُ لا يُعرفَ إلا بأحمدَ بنِ بكرٍ» (الكامل ١/ ٤٣٠).

قلنا: بل رواه غيرُهُ:

فأخرجه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٣٤٢) قال: حدثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سعيدٍ، حدثنا عليُّ بنُ عُمرَ بنِ الحسنِ التَّمِيميُّ، حدثنا حسنُ بنُ عليٍّ الصَّفَّارُ، حدثنا مصعبُ بنُ المِقْدامِ، عن حسنِ بنِ صالحٍ، عن جابرٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ به.

ثُمَّ أخرجه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٣٤٣) من طريقِ عليِّ بنِ يونسَ، عن إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، عن جابرٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ به.

فالروايتان مدارهما على جابرٍ - وهو الجُعْفِيُّ -، به.

التحقيق

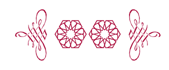
هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ عِلَتُه: جابرٌ، وهو الجُعْفِيُّ؛ متروك متَّهَمٌ، كما تقدَّمَ بيانُه مفصلًا في: (باب ترك رد السلام عند قضاء الحاجة)، حديث عَلْقَمة بن الفغواء.

وبه أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ، فقال: «جابرٌ ضعيفٌ، وقد اختُلِفَ، عنه فأرسلَه الحَكَمُ بنُ عبدِ اللهِ أبو مُطيعٍ، عن إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، عن جابرٍ، عن عطاءٍ. وهو أشبهُ بالصوابِ» (السنن عَقِبَ رقم ٣٤٣). **وأقَرَّه البَيْهَقيُّ** في (الخلافيات ١/ ٣٧٦).

ومع ما قيلَ في تكذيبِ جابرٍ الجُعْفِيِّ وضعْفِه، تمسَّكَ ابنُ الجَوزيِّ بقولِ مَن وَثَّقَهُ، فقال - مُتَعقِّبًا مَن ضَعَّفَه بجابرٍ الجُعْفِيِّ -: «قلنا: قد وَثَّقَهُ سفيانُ الثَّوْريُّ وشُعبةُ، وكفَى بهما»!! (التحقيق ١٢٦).

وتَعقَّبَه ابنُ عبدِ الهادِي؛ فقال: «جابرٌ الجُعْفِيُّ: ضعَّفَه الجمهورُ، والمؤلفُ يحتجُّ به في موضع إذا كان الحديث حُجَّةً له، ويُضَعِّفُه في موضعٍ آخَرَ إذا كان الحديثُ حُجَّةً عليه!» (تنقيح التحقيق ١/ ١٨٧).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «إسنادُهُ ضعيفٌ» (الدراية ١/ ٤٧).



٣- رِوَايَة: «مَضْمِضُوا وَاسْتَنْشِقُوا»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، مَرْفُوعًا: «**مَضْمِضُوا، وَاسْتَنْشِقُوا، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بزيادةِ «وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ جدًّا:** الدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، ومُغْلَطايُ، وابنُ حَجَرٍ. والأمرُ بالاستنشاقِ عند الوضوءِ ثابتٌ صحيحٌ بما سبقَ.

التخريج:

﴿عد (٤/ ٥١٦) "واللفظ له" / قط ٣٣٣، ٣٣٤ / هقخ ١٧٣، ١٧٤ / حل (٨/ ٢٨١) / مخلدي (ق ٢٨٥ / ب)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٤/ ٥١٦)، قال: حَدثنا حاجبُ بنُ أَرَّكِين، حَدثنا عبَّادُ بنُ الوليدِ، حَدثنا كثيرُ بنُ شَيْبانَ، عن الربيعِ بنِ بدرٍ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

ومَدارُه عندَهم على الربيعِ بنِ بدرٍ، به.

قال أبو نُعَيمٍ بإثره: «غريبٌ من حديثِ ابنِ جُرَيجٍ في المضمضةِ والاستنشاقِ، لا أعلمُ رواه عنه إلا الربيع» (الحلية ٨/ ٢٨١).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: الربيعُ بنُ بدرٍ؛ فإنه «متروكٌ» كما قال الحافظُ في (التقريب ١٨٨٣).

وبهذا أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ فقال عَقِبَه: «الربيعُ بنُ بدرٍ متروكُ الحديثِ» (السنن ٣٣٤).

وتَبِعَه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٦٤).

العلة الثانية: المخالفة؛ فقد رواه الثِّقاتُ الأثباتُ عنِ ابنِ جُرَيجٍ عن سُلَيمانَ مرسلًا.

كذا رواه سفيانُ الثَّوْريُّ في (الجامع) - كما في (الخلافيات للبيهقي عَقِبَ ١٧١) -.

وعبدُ الرَّزَّاقِ في (المصنَّف ٢٣).

وابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ١٥٦): عن وكيعٍ.

وأبو عُبيدٍ في (الطهور ٣٦٠): عن حَجَّاجِ بنِ محمدٍ.

أربعتُهم - وغيرُهُم -: عنِ ابنِ جُرَيجٍ، قال: حدثني سُلَيمانُ بنُ موسى، به مرسلًا[(١)].

قلنا: وقد رواه أبو كاملٍ، عن غُنْدَرٍ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ به مرفوعًا مقتصرًا على قولِه: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ». وقد وُهِّمَ فيه أبو كاملٍ، كما سيأتي بيانُه في: (باب ما جاء في أن الأذنين من الرأس).

وقال الدَّارَقُطنيُّ: «تفرَّد به أبو كاملٍ، عن غُنْدَرٍ، ووَهِمَ عليه فيه، تابعه الربيعُ بنُ بدرٍ وهو متروكٌ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، والصوابُ عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى، عنِ النبيِّ ﷺ مرسلًا» (السنن ٣٣٢).

---

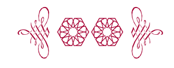
(١) وسيأتي تخريجه قريبًا.

وقال البَيْهَقيُّ: «هكذا رواه سفيانُ بنُ سعيدٍ الثَّوْريُّ في (الجامع)، وعبدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمَّامٍ، وعبدُ الوهابِ بنُ عطاءٍ الخَفَّافُ، وصِلَةُ بنُ سُلَيمانَ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ مرسلًا» (الخلافيات ١/ ٣٦٨، ٣٦٧).

وهذا الإسنادُ رجالُهُ رجالُ مسلمٍ، إلا أنه مرسلٌ، وهو الصوابُ كما صرَّحَ بذلك الدَّارَقُطنيُّ في غيرِ موضعٍ كما سبقَ.

ولذا قال البَيْهَقيُّ: «هولاء الذين وصلوا هذا الإسناد، تارةً عنِ ابنِ جُرَيجٍ عن عطاءٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وتارةً عنِ ابنِ جُرَيجٍ عن سُلَيمانَ بنِ موسى عن الزُّهْريِّ عن عُرْوةَ عن عائشةَ، وغير ذلك مما سبقَ ذِكْرُه له، ليسوا من أهلِ الصدقِ والعدالةِ بحيثُ إذا انفردوا بشيءٍ يُقبل ذلك منهم أو جازَ الاحتجاجُ بخبرهم، فكيف إذا خالفوا الثِّقات، وباينوا الأثبات، وعمَدوا إلى المعضلاتِ فجوَّدوها، وقصدوا إلى المراسيلِ والموقوفاتِ فأسندوها، والزيادةُ إنما هي مقبولةٌ عن المعروفِ بالعدالةِ، والمشهورِ بالصدقِ والأمانةِ».

ثُمَّ أسندَهُ من روايةِ الثَّوْريِّ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى، مرسلًا، وقال: «وهذا هو الصوابُ، وبذلك لا تثبُتُ الحُجَّةُ عندنا» (الخلافيات ١/ ٤٣٦، ٤٣٧).



٤- رِوَايَة: «أَمَرَ بِالمَضْمَضَةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **أَمَرَ بِالمَضْمَضَةِ وَالاِسْتِنْشَاقِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ، وأَعَلَّه:** البَيْهَقيُّ.

التخريج:

﴿فسوي ١٨﴾.

السند:

أخرجه يعقوبُ بنُ سفيانَ الفَسَويُّ في (مشيخته)، قال: حدثنا إبراهيمُ بن سُلَيمانَ الخَلَّالُ، قال: حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ، قال أخبرنا عمارُ بنُ أبي عمارٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ منكَرٌ؛ فيه إبراهيمُ بنُ سُلَيمانَ الخَلَّالُ، ولم يوثِّقْهُ معتبَر، إنما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٨/ ٧٢) على عادته.

وقد تقدَّم عند الكلامِ على حديثِ أبي هريرةَ: أن المحفوظَ عن حمادِ بنِ سلمةَ عن عمارِ بنِ أبي عمارٍ مرسلًا. كما قال الدَّارَقُطنيُّ في (العلل ١٦٠٥)، و(السنن ٤١٦).

وأَقَرَّه البَيْهَقيُّ على القولِ بإرسالِهِ، وزادَ هذا الوجه؛ فقال: «وخالَفَهما إبراهيمُ بنُ سُلَيمانَ الخَلَّالُ شيخٌ ليعقوبَ بنِ سفيانَ، فقال: عن حمادٍ عن عمارٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وكلاهما غير محفوظ» (السنن الكبرى ١/ ٥٢).

[١٦٨٣ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيُمَضْمِضْ وَلْيَسْتَنْشِقْ، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ معلولٌ، والصوابُ عن سُلَيمانَ بنِ موسى - معضَلًا -، وأَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ **وأَقَرَّه** الخطيبُ والذَّهَبيُّ.

والأمرُ بالاستنشاقِ عندَ الوضوءِ ثابتٌ صحيحٌ بما سبقَ.

التخريج:

〚خط (٨/ ٤٢٠)〛.

السند:

أخرجه الخطيبُ في (تاريخ بغداد) قال: أخبرنا أبو بكرٍ البَرْقانيُّ، حدثنا إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ يحيى المُزَكّي، أخبرنا أبو العبَّاسِ محمدُ بنُ إسحاقَ السَّراجُ، حدثنا الحسنُ بنُ كُلَيبٍ، حدثنا مصعبُ بنُ المِقْدامِ، حدثنا سفيانُ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه الحسنُ بنُ كُلَيبٍ وهو ضعيفٌ؛ ضعَّفَه الدَّارَقُطنيُّ والخطيبُ (الميزان ١٩٣٦)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٨/ ١٨٠) وقال: «يُخطئُ ويغربُ».

قال الدَّارَقُطنيُّ: «رواه حسنُ[١] بنُ كُلَيبٍ، عن مصعبِ بنِ المِقْدامِ، عن

(١) في المطبوع: «حسين»، والتصويبُ من كتبِ التراجمِ، وكذا جاءَ على الصوابِ في كلامِ الدَّارَقُطنيِّ عند الخطيب.

الثَّوْريِّ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ.

ورواه ابنُ عُيَيْنَةَ، وحَجَّاجٌ الأعورُ، وعبدُ الوهابِ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى، أنه بلغه عنِ النبيِّ ﷺ.

وكذلك قال عُبيدُ اللهِ بنُ موسى، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى مرسلًا، عنِ النبيِّ ﷺ.

ورفعه الربيعُ بنُ بدرٍ، وغُنْدَرٌ، من روايةِ أبي كاملٍ: عن غُنْدَرٍ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، عنِ النبيِّ ﷺ.

والمرسل أصح» (العلل ٣١٩٤).

ونقل الخطيبُ عن البَرْقانيِّ عن الدَّارَقُطنيِّ أنه قال - أيضًا -: «هذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسنادِ متصلًا، تفرَّدَ به الحسنُ بنُ كُلَيبٍ، وهو ضعيفُ الحديثِ، والمحفوظُ عنِ ابنِ جُرَيجٍ عن سُلَيمانَ بنِ موسى عنِ النبيِّ ﷺ الله عليه وسلم مرسلًا» (تاريخ بغداد ٨/ ٤٢٠).

وعلَّقَ الذَّهَبيُّ على قولِ الدَّارَقُطنيِّ هذا بقوله: «يعني: معضَلًا» (ميزان الاعتدال ١/ ٥١٩).

قلنا: وذلك لأن سُلَيمانَ بنَ موسى لم يُدْرِكْ أحدًا من أصحابِ النبيِّ ﷺ، كما قال الإمامُ البُخاريُّ في (العلل الكبير للترمذي ص ١٠٢)؛ فحديثُهُ عنِ النبيِّ ﷺ معضَلٌ بلا ريب.

والمحفوظُ عنِ ابنِ عُمرَ في الأذنينِ من الرأسِ موقوفٌ غيرُ مرفوعٍ، صَحَّ ذلك عنه من وجوهٍ، وسيأتي تخريجُه في بابِهِ إن شاءَ اللهِ.

[١٦٨٤ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيُمَضْمِضْ، وَلْيَسْتَنْشِقْ، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ معلولٌ، والصحيحُ إرساله، وأَعَلَّه:** العُقَيليُّ، والدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، والنَّوَويُّ، وابنُ حَجَرٍ، والعَيْنيُّ.

والأمر بالاستنشاق عندَ الوضوءِ ثابتٌ صحيحٌ بما سبقَ.

التخريج:

﴿عق (٣/ ٤٣٦) / قط ٢٨١، ٣٤٠ "واللفظ له" / هقخ ٢٤٣ / تحقيق ١٤٢﴾.

السند:

أخرجه العُقَيليُّ في (الضُّعفاء ٣/ ٤٣٦): عن الفضلِ بنِ عبدِ اللهِ الجُوزْجانيِّ، حدثنا محمدُ بنُ الأزهرِ الجوزجانيُّ، حدثنا الفضلُ بنُ موسى السِّينانيُّ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ، به.

وأخرجه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٢٨١، ٣٤٠)، والبَيْهَقيُّ في (الخلافيات ٢٤٣)، وابنُ الجَوزيِّ في (التحقيق ١٤٢)، من طريقِ محمدِ بنِ الأزهرِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ؛ محمدُ بنُ الأزهرِ تَكَلَّمَ فيه أحمدُ ونَهَى عن الكتابةِ عنه، قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: سمعتُ أَبي يقولُ لرجلٍ من أهلِ

خُرَاسَانَ، وسأله عن محمدِ بنِ الأَزهَر الجُوزْجانيِّ؟ فقال: «لا تكتبوا عنه حتى يتوبَ؛ وذاك أنه بلغه أنه تكلَّمَ في أمرِ القرآنِ، فقال له: لا تكتبوا عنه حتى لا يُحدِّثُ عن الكذَّابين، وذكرَ تفسيرَ الكلبي وعبد المنعم يعني: أحاديثَ وَهْبِ بنِ مُنَبِّه، [وترك حديث الثِّقات: يحيى، وعبد الرحمن]» (العلل رواية عبد الله ٥١٥٣)، وما بين المعقوفين من (الكامل ٩/ ٨٧).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ومحمدُ بنُ الأزهرِ هذا ليسَ بالمعروفِ، وإذا لم يكن معروفًا ويحدِّثُ عن الضُّعفاءِ فسبيلُهم سبيلٌ واحدٌ، لا يجبُ أن يُشتغل برواياتهم» (الكامل ٩/ ٨٧). وَضَعَّفَهُ الدَّارَقُطنيُّ، كما سيأتي.

بينما قال الحاكمُ - وحدَه -: «هو ثقةٌ مأمونٌ صاحبُ حديثٍ»! (اللسان ٥/ ٦٤).

قلنا: وقد وهِمَ فيه محمدُ بنُ الأزهرِ؛ فإن المحفوظَ عن سُلَيمانَ بنِ موسى عنِ النبيِّ ﷺ مرسلًا، كما تقدَّمَ بيانُهُ قريبًا، وسيأتي تخريجُه عَقِبَ هذا.

ولذا ذكرَ الحديثَ العُقَيليُّ في ترجمته، وأَعْقَبَه بالطريقِ المرسلِ، وقال: «هذا أَوْلى» (الضُّعفاء ٣/ ٤٣٦).

وقال الدَّارَقُطنيُّ عَقِبَه: «محمدُ بنُ الأزهرِ ضعيفٌ، وهذا خطأٌ، والذي قبله المرسل أصح، والله أعلم» (السنن ٢٨١).

وقال عَقِبَ (رقم ٢٤٠): «كذا قال والمرسلُ أصح». وأقَرَّه البَيْهَقيُّ في (الخلافيات ١/ ٤٣٦).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «أخرجه الدَّارَقُطنيُّ وفيه محمدُ بنُ الأزهرِ، وقد كذَّبه أحمدُ» (التلخيص الحبير ١/ ٢٨٦).

وتَبِعَه العَيْنيُّ في (البناية ١/ ٢١٦).

وذكر **النَّوويُّ** في (خلاصة الأحكام ١/ ١١١) حَدِيث: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» في ضعيف باب مسح الأذنين، ولم يقيده بصَحابيٍّ معيَّن؛ ليَدُلَّ على أن الحديثَ ضعيفٌ من جميعِ طرقِهِ.

١- رِوَايَة: «مِنَ الوُضُوءِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا ﵂، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**المَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنَ الوُضُوءِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ (لَا يَتِمُّ الوُضُوءُ إِلَّا بِهِمَا) (لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ)، [وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ]**».

❁ **الحكم: ضعيفٌ معلولٌ، والصحيحُ إرساله. وأَعَلَّه:** الدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، وابنُ الجَوزيِّ، والنَّوَويُّ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

[قط ٢٧٥ "واللفظُ له"، ٢٧٦ "والروايةُ الأُولى له" / فقط (الجزء الثاني ٣) / علقط ٣٤٥٢ / هق ٢٤١ / هقخ ٢٤١ "والزيادةُ والروايةُ الثانيةُ له"، ٢٤٢ / فر (ملتقطة ٤ / ق ٨٥) / علج ٥٥٣ / تحقيق ١٢٥ / شافي (المغني لابن قُدَامة ١/ ١٦٨)].

السند:

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٢٧٥)، وفي (الأفراد - الجزء الثاني ٣) قال: حدثنا أبو بكرِ بنُ أبي داودَ، حدثنا الحسينُ بنُ عليِّ بنِ مِهرانَ، نا عصامُ بنُ يوسفَ، نا عبدُ اللهِ بنُ المباركِ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ

موسى، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ، به.

وأخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٢٧٦)، والبَيْهَقيُّ في (السنن ٢٤١)، و(الخلافيات ٢٤١، ٢٤٢)، والدَّيْلَميُّ في (مسند الفردوس)، وابنُ الجَوزيِّ في (العلل) و(التحقيق)، من طريقِ عصامِ بنِ يوسفَ به.

قال الدَّارَقُطنيُّ في (الأفراد - الجزء الثاني ٣): «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ، تفرَّدَ به سُلَيمانُ بنُ موسى الدمشقيُّ عنه، ولم يروه عنه غيرُ ابنِ جُرَيجٍ، وهو غريبٌ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ المباركِ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، تفرَّدَ به عصامُ بنُ يوسفَ عنه».

التحقيق

هذا إسنادٌ فيه ضعفٌ؛ عصامُ بنُ يوسفَ، قال فيه ابنُ عَدِيٍّ: «روى عصامٌ هذا عن الثَّوْريِّ وعن غيرِهِ أحاديثَ لا يُتابَعُ عليها» (الكامل ٨/ ٥٢٧)، وقال ابنُ سعدٍ: «كان عندهم ضعيفًا في الحديثِ» (اللسان ٥٢١٠)[1].

بينما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٨/ ٥٢١) وقال: «كان صاحبَ حديثٍ، ثبْتًا في الروايةِ، وربما أخطأَ». وقال الخليليُّ: «هو صدوقٌ... ولا يَروي حديثًا يُنكَر» (الإرشاد ٣/ ٩٣٧).

وأَعَلَّه به الدَّارَقُطنيُّ فقال: «تفرَّدَ به عصامٌ عنِ ابنِ المباركِ، ووهِم فيه، والصوابُ عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى مرسلًا، عنِ النبيِّ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَتَمَضْمَضْ وَلْيَسْتَنْشِقْ**»، وأحسبُ عصامًا حدَّثَ به من حِفْظِهِ، فاختلطَ عليه واشتبه بإسنادِ حديثِ ابنِ جُرَيجٍ عن سُلَيمانَ بنِ موسى عن الزُّهْريِّ عن عُرْوةَ عن عائشةَ عنِ النبيِّ ﷺ قال: «**أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ**

(١) وسقط هذا القول من النسخ المطبوعة من (الطبقات) لابنِ سعدٍ.

وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»، والله أعلم» (السنن ٢٧٦). **وأقَرَّه مُغْلَطايُ** في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٦٤).

وقال البَيْهَقيُّ: «وهِمَ فيه عصامُ بنُ يوسفَ أو مَن دونه، والصوابُ مرسلٌ» (الخلافيات ١/ ٤٣٥).

وقال ابنُ الجَوزيِّ: «في هذا الحديثِ مقالٌ؛ لأنه تفرَّدَ به سُلَيمانُ عن الزُّهْريِّ، وتفرَّدَ به عصامٌ عنِ ابنِ المباركِ...»، وذكر كلامًا في سُلَيمانَ، وكلامَ الدَّارَقُطنيِّ السابقَ، ثُمَّ قال: «ويمكنُ أن يقالَ: سُلَيمانُ ثقة، وما عَلِمْنا في عصامٍ طعنًا، والراوي قد يرفعُ وقد يرسلُ»!! (التحقيق ١٢٥).

قلنا: وهذا كلامٌ فيه نظرٌ بَيِّنٌ؛ فقد تَكلَّمَ في عصامٍ عددٌ من أهلِ العلمِ، وقد خالفَ جماعةً منَ الثِّقاتِ الأثباتِ، فلا وجهَ للقولِ بأن الراوي قد يرفعُ وقد يرسلُ حينئذٍ. والله أعلم.

وقد قال ابنُ الجَوزيِّ في (العلل المتناهية ٥٥٣): «أما سُلَيمانُ، فقال البُخاريُّ: عنده مناكير. وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: سُلَيمانُ مطعونٌ عليه، وأما عصامٌ فكالمجهولِ».

وقد ضعَّفَه النَّوَويُّ في (خلاصة الأحكام ١٥٤).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «أخرجه الدَّارَقُطنيُّ، وصَحَّحَ إرسالَه» (الدراية ١/ ٤٧).



[١٦٨٥ط] حَدِيثُ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى مُرْسَلًا:

عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيُمَضْمِضْ، وَلْيَسْتَنْشِقْ، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ.**

التخريج:

﴿عب ٢٣ "مقتصرًا على آخره" / ش ١٥٦ "واللفظ له" / طهور ٣٦٠ / ثور (هقخ عَقِبَ ١٧١) / ص (كبير ٩/ ٤٢) / طبر (٨/ ١٧٢) / عق (٣/ ٤٣٦) / قط ٢٧٧ - ٢٨٠ "مقتصرًا على المضمضة والاستنشاق"، ٣٣٥ - ٣٣٨ "مقتصرًا على الفقرة الأخيرة" / هق ٢٤٢ / هقخ ١٧١، ٢٤٤ / خط (٨/ ٤٢٠ - ٤٢١) / جعفر ٦٦٠﴾.

السند:

رواه سفيانُ الثَّوْرِيُّ في (الجامع) - كما في (الخلافياتِ للبَيْهَقِيِّ عَقِبَ ١٧١) -.

وعبدُ الرَّزَّاقِ في (المصنَّف ٢٣).

وابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ١٥٦): عن وكيعٍ.

وأبو عبيدٍ في (الطهور ٣٦٠): عن حَجَّاجِ بنِ محمدٍ.

والطَّبَرِيُّ في (التفسير ٨/ ١٧٢) من طريقِ الوليدِ بنِ مسلمٍ.

والدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٢٨٠) من طريقِ الحُمَيديِّ، عنِ ابنِ عُيَيْنَةَ.

والدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٣٣٨) من طريقِ عبدِ الوهابِ بنِ عطاءٍ الخَفَّافِ.

سبعتهم: عنِ ابنِ جُرَيجٍ، قال: حدثني سُلَيمانُ بنُ موسى، به مرسلًا.

ومَدارُه عندَهم على ابنِ جُرَيجٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ غير أنه مرسلٌ، سُلَيمانُ بنُ موسى هو الأشدقُ، إمامٌ فقيهٌ من صغارِ التابعين، روَى له مسلمٌ في (مقدمة كتابه)، وروى له أصحابُ السننِ الأربعةِ، وفيه كلامٌ يسيرٌ لا يضره إن شاءَ اللهِ.

وهذا الوجهُ المرسلُ هو الذي رَجَّحَهُ الدَّارَقُطنيُّ والبَيْهَقيُّ وغيرُهُما، وهو من وُجوهِ الاختلافِ على ابنِ جُرَيجٍ كما سبقَ قريبًا.

وقد ذكرنا أن الأمرَ بالاستنشاقِ ثابتٌ صحيحٌ من غيرِ هذا الوجهِ، أمَّا قولُه: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**»، فرُوِيَ من طرقٍ عديدةٍ، كلُّها ضعيفةٌ معلولةٌ، لعلَّ أكثرَها يرجعُ إلى هذا المرسلِ.

تنبيه:

جاءَ في المطبوعِ من (مسائلِ حَرْبٍ الكرمانيِّ - كتاب الطهارة ١٩١) عن سعيدِ بنِ منصورٍ، قال: حدثنا سفيانُ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن سُلَيمانَ بنِ موسى، [عن عطاءٍ]، قال رسول الله ﷺ: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

قال محقِّقه: «كذا في الأصلِ، والحديثُ مشهورٌ من روايةِ سُلَيمانَ بنِ موسى، عنِ النبيِّ ﷺ مرسلًا، دون ذكر عطاء - وسبقَ هذا في كلامِ حربٍ وموافقة أحمدَ عليه (صـ ١٢٩) -، وقد علَّقَ الدَّارَقُطنيُّ في (العلل ١٣/ ٣٢١) روايةَ سفيانَ، فلم يذكرْ «عطاء» فيها، فلعلَّ الصوابُ حذْفُه من الإسنادِ».

قلنا: وهو كما قال، ونزيدُ الأمرَ تأكيدًا من وجهين:

الأول: أن السُّيوطيَّ عزاه في (جمع الجوامع ٩/ ٤٢) لسننِ سعيدِ بنِ منصورٍ عن سُلَيمانَ بنِ موسى مرسلًا. ولم يذكره عن (عطاء).

الثاني: أن روايةَ سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ عند الدَّارَقُطنيِّ في (السنن ٢٨٠) من طريقِ الحُمَيديِّ عنه عنِ ابنِ جُرَيجٍ عن سُلَيمانَ مرسلًا. ليس فيها (عطاء).



[١٦٨٦ط] حَدِيثُ عَطَاءٍ مُرْسَلًا:

عن عَطاءٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ مِنْ وَظِيفَةِ الْوُضُوءِ، لَا يَتِمُّ الْوُضُوءُ إِلَّا بِهِمَا، وَالْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: مرسلٌ إسنادُهُ ساقطٌ.**

التخريج:

﴿قط ٣٤٤ "واللفظ له" / هقخ ١٧٩﴾.

السند:

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٣٤٤) - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ في (الخلافيات ١٧٩) - قال: حدثنا به محمدُ بنُ القاسمِ بنِ زكريا، حدثنا عَبَّادُ بنُ يعقوبَ، حدثنا أبو مُطيعٍ الخُراسانيُّ، عن إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، عن جابرٍ، عن عطاءٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

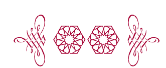
الأولى: جابرُ بنُ يَزيدَ الجُعْفِيُّ؛ متروكٌ متَّهَمٌ، كما سبقَ.

الثانية: أبو مُطِيعٍ الخراسانيُّ، وهو الحَكَمُ بنُ عبدِ اللهِ البَلْخيُّ، صاحبُ أبي حنيفةَ: كذَّبه أبو حاتمٍ، وَضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ، والبُخاريُّ، والنَّسائيُّ، وقال أحمدُ: «لا ينبغي أنْ يُروَى عنه بِشيءٍ»، وقال أبو داودَ: «تركوا حديثَهُ، وكان جهميًّا»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «هو بيِّنُ الضعفِ، عامَّةُ ما يرويه لا يُتابعُ عليه»، وقال السَّاجيُّ: «تُرِك لرأيه واتُّهِمَ»، وقال الجُوزَقانيُّ: «كان من رؤساءِ المرجئةِ، ممن يضعُ الحديثَ ويُبغضُ السُّنَنَ». انظر: (لسان الميزان ٢٦٩١).

الثالثة: الإرسالُ؛ فعطاءٌ - وهو ابنُ أبي رباحٍ - من الوُسطى من التابعين، لم يدركِ النبيَّ ﷺ.

وهذا الوجهُ المرسلُ سبقَ أن قال عنه الدَّارَقُطنيُّ: «وهو أشبهُ بالصوابِ».

قلنا: كذا قال، وكلاهما ساقطٌ تالفٌ.



١- رِوَايَة: «قَرَأْتُ فِي كِتَابِ ابنِ حَزْمٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن عَطاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ ابنِ حَزْمٍ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ المَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ مِنَ الوُضُوءِ، لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِمَا**».

۞ **الحكم:** **إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

[فاصل (صـ ٥٠١)].

السند:

قال الرَّامَهُرْمُزيُّ في (المحَدِّث الفاصل صـ ٥٠١): حدثنا الحسينُ بنُ أحمدَ الجُشَميُّ، حدثنا كثيرُ بنُ أبي جابرٍ، حدثنا رَوَّادُ بنُ الجَرَّاحِ، عن إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه رَوَّادُ بنُ الجَرَّاحِ؛ والجمهورُ على ضَعْفِهِ، بل قال الدَّارَقُطنيُّ: «متروكٌ»، انظر (تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٩).

والحسينُ بنُ أحمدَ الجُشَميُّ، وكثيرُ بنُ أبي جابرٍ؛ لم نقفْ لهما على ترجمةٍ.



[١٦٨٧ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيُمَضْمِضْ، وَلْيَسْتَنْشِقْ، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ:** البَيْهَقيُّ.

التخريج:

﴿ك (تاريخ - هقخ ٢٠٣) / هقخ ٢٠٢ "واللفظُ له"، ٢٠٣﴾.

السند:

قال البَيْهَقيُّ (٢٠٢): أخبرني أبو جعفرٍ كاملُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ المُسْتَمليّ بقراءتي عليه أخبرني أبو عمرٍو الخَفَّافُ - عودًا وبدءًا -، نا الحبانُ بنُ محمدٍ الحُبَابُ التُّسْتَري، ثنا عثمانُ بنُ حفصٍ، ثنا سَلَّامٌ، نا إسماعيلُ بنُ أُمَيَّةَ وإسماعيلُ المكِّيُّ، عن عطاءٍ، عن جابرٍ به.

ثُمَّ رواه (٢٠٣) قال: أخبرناه أبو عبدِ اللهِ الحافظِ في كتابِ (التاريخ)، أنبأ أبو عَمرِو بنِ مطرٍ... فذكر مثله إلا أنه لم يذكرْ سَلَّامًا في إسنادِهِ.

التحقيق

هذا الإسنادُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه سَلَّامٌ وهو الطويلُ: «متروكٌ» كما في (التقريب ٢٧٠٢).

وقد سقطَ من سندِهِ من طريقِ الحاكمِ في (التاريخ)، كما نبَّه عليه البَيْهَقيُّ، ولعلَّه وهَمٌ من الحاكمِ.

والحديثُ معروفٌ بإسماعيلَ المكِّيِّ وحدَه، وهو ضعيفٌ.

قال البَيْهَقيُّ: «وهِم فيه الرواى عن إسماعيلَ أو مَن دُونه، وذِكرُ جابرٍ فيه

خطأٌ، وقد اختُلف فيه على إسماعيلَ المكيِّ كما سبقَ ذكري له، والأشبهُ بالصوابِ حديثُ عطاءٍ عنِ النبيِّ ﷺ كما تقدَّمَ ذِكري له. والله أعلم» (الخلافيات ١/ ٣٩٤).

يشيرُ بذلك إلى ما سبقَ من الاختلافِ على إسماعيلَ المكِّيِّ، فمرَّةً يُسنده عن أبي هريرةَ، وأخرى يُسنِده عنِ ابنِ عبَّاسٍ، وهنا أسنده عن جابرٍ.



[١٦٨٨ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيُمَضْمِضْ ثَلَاثًا؛ فَإِنَّ الخَطَايَا تَخْرُجُ مِنْ وَجْهِهِ، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَى رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طس ٧٩٤٥﴾.

السند:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط) قال: حدثنا محمودُ بنُ عليٍّ، نا أحمدُ، ثنا إسحاقُ بنُ محمدٍ الفَرْوِيُّ، حدثنا يزيدُ بنُ عبدِ الملِكِ، عن أبي موسى الخياطِ، عن محمدِ بنِ المُنْكَدِرِ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن محمدِ بنِ المُنْكَدِرِ إلا أبو موسى واسمه: عيسى بنُ أبي عيسى، تفرَّدَ به يزيدُ بنُ عبدِ الملِكِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: أبو موسى الخياطُ، وهو عيسى بنُ أبي عيسى الغِفاري؛ قال فيه الحافظ: «متروك» (التقريب ٥٣١٧).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط)، وفيه أبو موسى الحناط[١]،

(١) يقال فيه: الحناط، والخياط. كما في (التقريب ٥٣١٧).

وهو متروكٌ» (المجمع ١١٨١).

الثانية: يزيدُ بنُ عبدِ الملكِ؛ وهو ضعيفٌ كما في (التقريب ٧٧٥١).



٢٧٠- بَابُ مَا جَاءَ
فِي أَنَّ المَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقِ سُنَّةٌ

[١٦٨٩ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**عَشْرٌ مِنَ الفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ المَاءِ، وَقَصُّ الأَظْفَارِ، وَغَسْلُ البَرَاجِمِ، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَحَلْقُ العَانَةِ، وَانْتِقَاصُ المَاءِ**».
قَالَ زَكَرِيَّاءُ بنُ أَبِي زَائِدَةَ: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ العَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ المَضْمَضَةَ.
زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ وَكِيعٌ: انْتِقَاصُ المَاءِ يَعْنِي: الِاسْتِنْجَاءَ.

۞ **الحكم: صحيح** (م)، وقد أَعَلَّه جماعةٌ من أهلِ العلمِ.

التخريج:

﴿م ٢٦١ "واللفظ له" / د ٥٢ / ت ٢٩٥٧ / ن ٥٠٨٤ / كن ٩٤٣٨ / جه ٢٩٤ / حم ٢٥١٠٤/ ....﴾.

سَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه في: (باب خصال الفطرة).



١- رِوَايَة: «عَشَرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ:...» و«وَالِاسْتِنْثَارُ بِالمَاءِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ مَرْفُوعًا، بِلَفْظ: «**عَشَرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ: ...**»، وَقَالَ: «**وَالِاسْتِنْثَارُ بِالمَاءِ**» بَدَلَ: «**وَاسْتِنْشَاقُ المَاءِ**».

۞ **الحكم: الحديثُ ضعيفٌ معلولٌ، كما تَقَدَّمَ، وهو بهذا اللفظِ شاذٌّ.**

التخريج:

[عه ٥٤٤].

سَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه في: (باب خصال الفطرة).



[١٦٩٠ط] حَدِيثُ عَمَّارٍ:

عَنْ عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «[عَشَرَةٌ] مِنَ الفِطْرَةِ (السُّنَّةِ): المَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالسِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَالِاسْتِحْدَادُ (حَلْقُ العَانَةِ)، وَغَسْلُ البَرَاجِمِ، وَالِانْتِضَاحُ [بِالمَاءِ]، وَالِاخْتِتَانُ».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا.

وَضَعَّفَهُ: أبو الوليدِ الطَّيالِسيُّ، وابنُ مَعِينٍ، والبَيْهَقيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ القَطَّانِ، والنَّوَويُّ، وابنُ دَقيقِ العيدِ، وابنُ التُّرْكُمانيِّ، ومُغْلَطايُ، والزَّيْلَعيُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ٥٣ / جه ٢٩٥ "واللفظ له" / حم ١٨٣٢٧ / طي ٦٧٦ / ش ٢٠٦٠ "والزيادة الثانية له" / مش ٤٤٧/ . . . .﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب: خصال الفطرة).



[١٦٩١ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**المَضْمَضَةُ وَالاِسْتِنْشَاقُ سُنَّةٌ، وَالأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

۞ الحكم: **ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** الدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، وابنُ الجَوزيِّ، والحافظُ، والسُّيوطيُّ، والمُناوِيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿قط ٢٨٢، ٣٤٦ / هقخ ١٨٠ / خط (٤/ ٣٨٠)، (٧/ ٤١٦) " مقتصرًا على آخره" / فر (ملتقطة ٤ / ق ٨٤) / تحقيق ١٢٩﴾.

السند:

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ قال: حدثنا أبو سهل بنُ زيادٍ، حدثنا الحسنُ بنُ العبَّاسِ، حدثنا سُوَيدُ بنُ سعيدٍ، حدثنا القاسمُ بنُ غُصْن، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

ومدارُ الحديثِ - عندهم - على القاسمِ بنِ غُصْن، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: إسماعيلُ بنُ مسلمٍ، وهو المكِّيُّ؛ ضعيفٌ، قال الحافظُ: «ضعيفُ الحديثِ» (التقريب ٤٨٤)، وقد تركه النَّسائيُّ (الضُّعفاء والمتروكين ٣٦).

الثانية: القاسمُ بنُ غُصْن، قال فيه أحمدُ: «يُحدِّثُ بأحاديثَ منكرةٍ»، وقال أبو زُرْعةَ: «ليسَ بقويٍّ»، وقال أحمدُ: «ضعيفُ الحديثِ» (الجرح والتعديل

٧/ ١١٦)، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن يروي المناكير عن المشاهيرِ، ويقلبُ الأسانيدَ حتى يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوزُ الاحتجاج به إذا انفرد» (المجروحين ٢/ ٢١٦).

والحديثُ ضَعَّفَهُ الدَّارَقُطنيُّ، فقال: «إسماعيلُ بنُ مسلمٍ ضعيفٌ، والقاسمُ ابنُ غُصْنٍ مِثْلُه، وخالَفَه عليُّ بنُ هشامٍ، فرواه عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ المكِّيِّ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ، ولا يصحُّ أيضًا» (السنن ٣٤٦).

وأقَرَّه البَيْهَقيُّ في (الخلافيات ١/ ٣٧٨).

وقال ابنُ الجَوزيِّ: «هذا لا يصحُّ» (التحقيق ١٢٩).

وقال الحافظُ: «رواه الدَّارَقُطنيُّ، وهو حديثٌ ضعيفٌ» (التلخيص ١/ ١٣٢).

وأشارَ السُّيوطيُّ إلى ضَعْفِه في (الجامع الصغير ٩٢١٩).

وَضَعَّفَهُ المُناويُّ في (التيسير ٢/ ٤٥٧)، **والألبانيُّ** في (ضعيف الجامع ٥٩٣٨).



٢٧١- بَابُ مَا وَرَدَ فِي إِدْخَالِ الأَصَابِعِ فِي الفَمِ حِينَ الوُضُوءِ

[١٦٩٢ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ اسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَتَمَضْمَضَ، **وَأَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ فِي فَمِهِ**، وَكَانَ يَبْلُغُ بِرَاحَتَيْهِ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْ أُذُنَيْهِ، وَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ مَسَحَ بِأُصْبُعَيْهِ مَا أَدْبَرَ مِنْ أُذُنَيْهِ مَعَ رَأْسِهِ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ: الهيثميُّ.

التخريج:

[طب (٤/ ١٧٨/ ٤٠٦٨)].

السند:

قال الطَّبَرانيُّ في (الكبير): حدثنا الحسينُ بنُ إسحاقَ التُّسْتَرِيُّ، حدثنا سعيدُ بنُ يحيى الأُمَويُّ، حدثني أبي، عن واصلِ بنِ السائبِ الرَّقَاشيُّ، عن أبي سَوْرَةَ، عن أبي أيُّوبَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: فيه أبو سَوْرَةَ الأنصاريُّ؛ قال فيه البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ،

يروي مناكيرَ عن أبي أيُّوبَ لا يُتابَع عليها» (سنن الترمذي ٤/ ٦٨٢ عَقِبَ الحديثِ ٢٥٤٤).

وفي موضعٍ آخَرَ سأله الترمذي عن اسمه، فقال: «لا أدري ما يصنع به؟ عنده مناكير» (علل الترمذي الكبير صـ ٣٣).

وقال التِّرْمِذيُّ: «وأبو سَوْرَةَ هو: ابنُ أخِي أبي أيُّوبَ، يُضَعَّفُ في الحديثِ، ضعَّفَه يحيى بنُ مَعِينٍ جدًّا» (السنن ٤/ ٦٨٢).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ» (التقريب ٨١٥٤).

الثانية: واصلُ بنُ السائبِ، أبو يحيى الرَّقَاشيُّ، قال فيه البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير ١/ ١٧٣)، وكذا قال أبو حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٣٠).

وقال الذَّهَبيُّ: «وَاهٍ» (الكاشف ٦٠٢٨)، وقال الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٧٣٨٣).

وبه أَعَلَّه الهيثميُّ فقال: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير)...، وفيه واصل بن السائب، وهو متروكٌ» (المجمع ١١٨٦).

الثالثة: الانقطاعُ؛ فأبو سَوْرَةَ لم يسمعْ من أبي أيُّوبَ، قال البُخاريُّ: «لا يُعرَفُ له سماعٌ من أبي أيُّوبَ» (العلل الكبير للترمذي ٢٠).

وسيأتي تخريجُه بتوسُّع في: (باب تخليلِ اللِّحيةِ).



[١٦٩٣ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ أَبِي مَطَرٍ، قَالَ: «بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى بَابِ الرَّحَبَةِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ: أَرِنِي وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ الزَّوَالِ؛ فَدَعَا قَنْبَرًا، فَقَالَ: ائْتِنِي بِكُوزٍ مَنْ مَاءٍ، **فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ ثَلَاثًا، فَأَدْخَلَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ - يَعْنِي: الْأُذُنَيْنِ، فَقَالَ: خَارِجُهُمَا مِنَ الرَّأْسِ وَبَاطِنُهُمَا مِنَ الْوَجْهِ -، وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَلِحْيَتُهُ تَهْطِلُ عَلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ حَسَا حَسْوَةً بَعْدَ الْوُضُوءِ،** ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ **هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ».

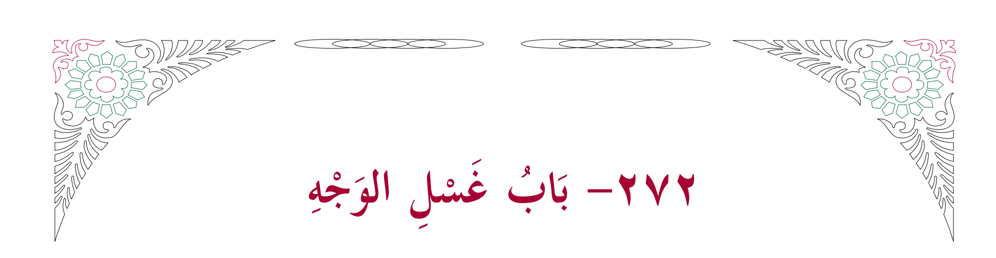
۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ:** السُّيوطيُّ، وأحمد شاكر.

التخريج:

﴿حم ١٣٥٥ / حميد ٩٥ "واللفظُ له"﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).





٢٧٢- بَابُ غَسْلِ الوَجْهِ

[١٦٩٤ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ، أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِإِنَاءٍ (بِوَضُوءٍ) [١] فَأَفْرَغَ على كَفَّيْهِ [مِنْ إِنَائِهِ] [١] ثَلَاثَ مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ [وَاسْتَنْثَرَ] [٢]، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ (غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى إِلَى المِرْفَقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى إِلَى المِرْفَقِ ثَلَاثًا) [٢]، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (كُلَّ رِجْلٍ) [٣] ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَى الكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: [رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ] [٣] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ** [بِشَيْءٍ، إِلَّا] [٤] **غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»**.

۞ **الحكم:** متفق عليه (خ، م).

التخريج:

﴿خ ١٥٩ "واللفظُ له"، ١٦٤ "والزيادة الأولى والثانية والرواية الأولى والثالثة له ولغيرِهِ"، ١٩٣٤ "والزيادة الثالثة والرابعة والرواية الثانية له ولغيرِهِ" / م ٢٢٦ / د ١٠٥ ....﴾.

* تَقَدَّمَ الحديثُ بتخريجه كاملًا مع ذِكْرِ كثيرٍ مِن رواياته في: (باب فضل الوُضوء والصلاة عَقِبَه)، و(باب جامع في صفة الوُضوء).

[١٦٩٥ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ زَيْدٍ:

عَنْ عَمْرِو بنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «شَهِدْتُ عَمْرَو بنَ أَبِي حَسَنٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ، «فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ [وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ][١]، فَكَفَأَ (أَفْرَغَ) عَلَى يَدَيْهِ [مِنَ التَّوْرِ][٢] فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثًا (مَرَّتَيْنِ)، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، **فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا**، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ بِهِمَا [مَرَّةً وَاحِدَةً][٣]، [بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ،][٤] ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ [إِلَى الكَعْبَيْنِ][٥]، [**وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ**][٦]».

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

التخريج:

﴿خ ١٨٥ "والروايتان، والزيادة الرابعة له"، ١٨٦ "والزيادة الأولى والثانية والثالثة والخامسة له"، ١٩٢ "واللفظ له" / م ٢٣٥ / د ١١٧ / ت ٣٢، ٤٧ / ن ٩٧/....﴾.

وتَقَدَّمَ الحديثُ بتخريجه مع رواياته في (باب جامع في صِفَةِ الوُضوء).



[١٦٩٦ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ ﵄: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ (وَاسْتَنْثَرَ)، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا، أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الأُخْرَى، **فَغَسَلَ بِهِمَا وَجْهَهُ**، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ اليُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِها يَدَهُ اليُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ اليُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أُخْرَى، فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ - يَعْنِي: اليُسْرَى -، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ».

۞ **الحكم: صحيح** (خ).

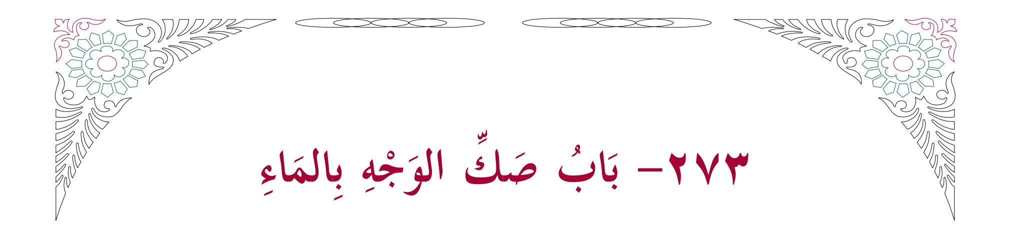
التخريج:

[خ ١٤٠ "واللفظ له" / كن ١١٠ "مختصرًا" / حم ٢٤١٦، ٢٤١٧ "والرواية له"/ ....].

* وتَقَدَّمَ الحديثُ بتخريجه مع رواياته في: (باب جامع في صفة الوُضوء).

وانظر بقيَّةَ شواهدِ البابِ هناك.





٢٧٣- بَابُ صَكِّ الوَجْهِ بِالمَاءِ

[١٦٩٧ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «دَخَلَ عَلَيَّ عَلِيٌّ - يَعْنِي: ابْنَ أَبِي طَالِبٍ - [بَيْتِي،] وَقَدْ أَهْرَاقَ المَاءَ (بَالَ)، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَتَيْنَاهُ بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ [يَأْخُذُ المُدَّ أَوْ قَرِيبَهُ] حَتَّى وَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابنَ عبَّاسٍ، أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْتُ: بَلَى [فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي]، قَالَ: فَأَصْغَى الإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى الأُخْرَى ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ ثُمَّ تَمَضْمَضَ [وَاسْتَنْشَقَ] وَاسْتَنْثَرَ، **ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الإِنَاءِ جَمِيعًا فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ (فَصَكَّ بِهِمَا وَجْهَهُ)**، ثُمَّ الْقَمَ إِبْهَامَيْهِ مَا أَقْبَلَ مِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ اليُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ فَصَبَّهَا عَلَى نَاصِيَتِهِ فَتَرَكَهَا تَسْتَنُّ (تَسِيلُ) عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى إِلَى المِرْفَقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَدَهُ الأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ)، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظُهُورَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ (فَصَكَّ) بِهَا عَلَى رِجْلِهِ وَفِيهَا النَّعْلُ فَفَتَلَهَا بِهَا، ثُمَّ الأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ».

۞ **الحكم: مختلفٌ فيه، فأنكَره:** البُخاريُّ - **وتَبِعَه** الخَطَّابيُّ، والبَيْهَقيُّ -، والبَزَّارُ. **وَضَعَّفَهُ:** ابنُ الجَوزيِّ.

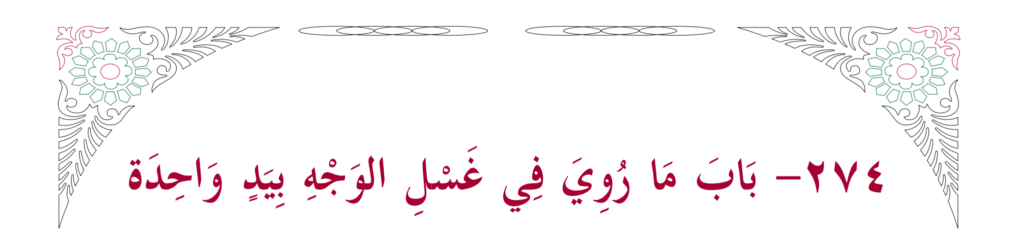
بيْنما خرَّجَه ابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ في صحيحيهما، **وأقَرَّهما** ابنُ دقيقِ العيدِ، وابنُ المُلَقِّنِ. **وَصَحَّحَهُ:** أحمد شاكر. **وحَسَّنَهُ:** الألبانيُّ. **والحديثُ متْنُه مُشْكِل، وصَنِيع المُنكِرين له أَقْرَبُ.**

التخريج:

﴿د ١١٦ "واللفظ له" / حم ٦٢٥ "والروايات والزيادات له ولغيرِهِ" / خز ١٦٣/ . . . .﴾.

وسَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).





٢٧٤- بَابَ مَا رُوِيَ فِي غَسْلِ الوَجْهِ بِيَدٍ وَاحِدَة

[١٦٩٨ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ الخَيْوَانِيِّ، «أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُتِيَ بِكُرْسِيٍّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ يَدَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا مَعَ الاِسْتِنْشَاقِ بِمَاءٍ وَاحِدٍ، **وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا بِيَدٍ وَاحِدَةٍ**، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَوَضَعَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ وَلَا أَدْرِي أَدْبَرَ بِهِمَا أَمْ لَا، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا. ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهُورِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَذَا طُهُورُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

۞ الحكم: صحيحٌ دُونَ قوله - عَقِبَ غَسْلِ الوجهِ -: «بِيَدٍ وَاحِدَةٍ»، فشَاذٌّ.

التخريج:

﴿طي ١٤٢ "واللفظ له" / فاصل (١/ ٥٦٨)﴾.

السند:

رواه أبو داودَ قال: حدثنا شُعبةُ، عن مالِك بنِ عُرْفُطَةَ، عن عبدِ خَيْرٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أن شُعبةَ أخطأَ في قولِهِ: «مالك بن عُرْفُطَة»، والصواب خالد بن عَلْقَمة كما بيَّنَّاه في غيرِ هذا الموضع.

وقد شَذَّ الطَّيالِسيُّ أيضًا بزيادته فيه عبارة: «**بِيَدٍ وَاحِدَةٍ**» عَقِبَ غسلِ الوجهِ.

فقد رواه أحمدُ (٩٨٩) عن يحيى القَطَّانِ، والنَّسائيُّ (٩٣) من طريقِ ابنِ المباركِ، وأيضًا (٩٤) من طريقِ ابنِ زُرَيْعٍ، والخطيبُ في (الفصل ١/ ٥٦٧ - ٥٧٠) من طريقِ أبي الوليدِ الطَّيالِسيِّ، ثُمَّ من طريقِ ابنِ أبي عَدِيٍّ، كلُّهم عن شُعبةَ به دون هذه الزيادة، وكذلك رواه غيرُ واحدٍ عن خالدِ بنِ عَلْقَمةَ، وغيرُ وَاحدٍ عن عبدِ خَيْرٍ به، وليس فيه هذه الزيادة كما تَقَدَّمَ تخريجُه موسَّعًا برواياتِهِ في: (باب جامع في صفة الوُضُوء).

نعم في بعضِ رواياتِهِ كما سبقَ: «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ...» الحديثَ، وهذا لا يفيدُ سوى أنه أَخَذَ الماءَ منَ الإناءِ بيمينه، وليس فيه أنه اقتصرَ بها أيضًا في غسلِ الوجهِ، وقد جاءَ في روايةِ أبي الوليدِ عندَ الخطيبِ: «ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ اليُمْنَى لِوَجْهِهِ، وَأَمَرَّ يَدَهُ اليُسْرَى عَلَى وَجْهِهِ ثَلَاثًا».



[١٦٩٩ط] حَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ مُرْسَلًا:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ وَجْهَهُ بِيَمِينِهِ**».

الحكم: ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ.

الفوائد:

قال أبو عُبَيدٍ في (الطهور): «وإذَا غَسَلَ الإنسانُ وَجْهَهُ فإن الذي عليه الأُمَّةُ أن يَغْسِلَهُ بكفَّيه معًا، وفي ما جاء في الرخصة مع هذا في الكفِّ...»، فذكر هذا الحديثَ.

التخريج:

〚جع ٤١٢ / مد ٦ / طهور ٣٠٧〛.

السند:

رواه إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في (حديثه ٤١٢) عن شَرِيكٍ، عن أبي سَلَمةَ به مرسلًا.

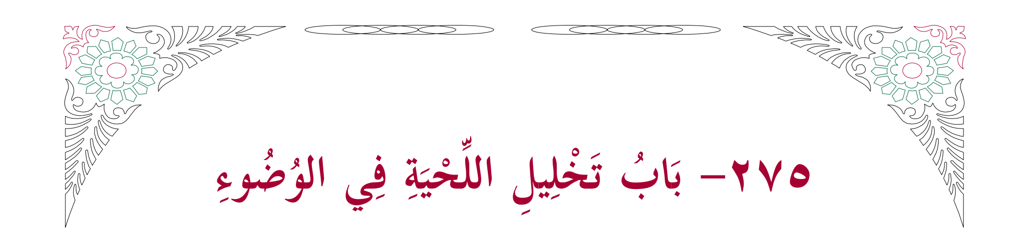
ورواه أبو داودَ في (المراسيل ٦) من طريقِ سُلَيمانَ بنِ بلالٍ.

ورواه أبو عبيدٍ في (الطهور ٣٠٧) من طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ محمدٍ.

كلاهما عن شَرِيك بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ، عن أبي سَلَمةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أنه ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ؛ أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرحمنِ مِنَ الوُسْطى مِنَ التابِعين.



٢٧٥- بَابُ تَخْلِيلِ اللِّحْيَةِ فِي الوُضُوءِ

[١٧٠٠ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عن شَقِيقِ بنِ سَلَمَةَ، قَالَ: «رَأَيتُ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ، فَغسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ [ثلاثًا] [١]، وَاسْتَنْشَقَ [ثلاثًا] [٢]، وَاسْتَنْثَرَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، قَالَ: وَحَسِبْتُهُ قَالَ: وَذِرَاعَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا، وَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ثَلاثًا ثَلاثًا، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُ [ثلاثًا] [٣]، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ، قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: [هَكَذَا] [٤] **رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ كَالَّذِي رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: عن شَقِيقِ بنِ سَلَمَةَ، قَالَ: رَأَيتُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ، فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ [ثلاثًا]، وَقَالَ: «**هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ**».

۞ **الحكم: مختلفٌ فيه؛ فَحَسَّنَهُ:** البُخاريُّ، والبَيْهَقيُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ. **وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والدَّارَقُطنيُّ، والحاكمُ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، والنَّوَويُّ، وابنُ القَيِّم. **وَصَحَّحَهُ بشواهده:** ابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والسُّيوطيُّ، والسَّخاويُّ، والمُناويُّ، والمباركفوريُّ.

بيْنما ضعَّفَه: أحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، وأبو حاتم الرَّازيِّ، وابنُ حزمٍ، والمُنْذِريُّ،

والزَّيْلَعيُّ، والصَّنعانيُّ.

وضعَّفَ أحاديثَ تخليلِ اللِّحيةِ كلَّها: أحمدُ، وأبو حاتمٍ، والعُقَيليُّ، وابنُ المُنْذِرِ، وابنُ عبدِ البرِّ، وابنُ حَزْمٍ، وابنُ رُشْدٍ.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: [حم ٤٠٣ "مختصرًا جدًّا" / عب ١٢٥ "واللفظ له" / ش ٦٣ "مختصرًا جدًّا" / خز ١٦٢ / عل (خيرة ٥٧٥)، (مط ٩٣) "مختصرًا" / مع (تعليقة صـ ٤٤) "والزيادات له ولغيرِهِ" / . . . .].

تخريج السِّياقة الثانية: [ت ٣١ "مختصرًا" / جه ٤٣٤ / مي ٧٣١ "واللفظ له" / حب ١٠٧٦ "والزيادة له" / . . . .].

* تَقَدَّمَ تخريجُه كاملًا برواياته وتحقيقِها في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



[١٧٠١ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ [بِأَصَابِعِهِ][١] [مِنْ تحتِهَا (بَاطِنِهَا)][٢]»، وَقَالَ: «**هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي** عَزَّ وَجَلَّ».

۞ **الحكم: مختلفٌ فيه: فصَحَّحَ بعضَ طُرُقِه:** الحاكمُ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ القَطَّانِ، والنَّوَويُّ، وابنُ القَيِّمِ، ومُغْلَطايُ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، وابنُ الهُمَامِ، والسُّيوطيُّ، والمُناويُّ، والألبانيُّ.

وَضَعَّفَهُ: ابنُ المباركِ.

وضعَّفَ أحاديثَ تخليلِ اللِّحيةِ كلَّها: أحمدُ، وأبو حاتمٍ، والعُقَيليُّ، وابنُ المُنْذِرِ، وابنُ عبدِ البَرِّ، وابنُ حَزْمٍ، وابنُ رُشْدٍ.

التخريج:

[د ١٤٣ "واللفظ له" / ك ٥٣٧ "والزيادتان له ولغيرِهِ"، ٥٣٨ "مختصرًا" / ش ١٠٦ "مختصرًا" / عل ٣٤٨٧، ٤٢٦٩ "والرواية له" / طس ٤٥٢، ٥٢٠ "مختصرًا"، ٢٩٧٦، ٤٤٦٥ / طش ١٦٩١ / طهور ٣١٣ / سعد (١/ ٣٣٢) / حرب (طهارة ١٩٣) / طبر (٨/ ١٧٦)، (٨/ ١٧٧) / عق (٣/ ١٦)، (٣/ ١٨) / ذهلي (وهم ٥/ ٢٢٠)، (مُغْلَطاي ١/ ٤١٨) / علحا (١/ ٥٢٦) / مج ٩٤٩ / رقة ٧٨ / جعفر ٥٤٩ / صفار ٦٠٨ / مجر (٢/ ١١) / عد (٣/ ٨٠)، (٤/ ٣٨)، (٥/ ٨٥، ٣١٢)، (١٠/ ٣٥٠) / هق ٢٤٩ / ضح (٢/ ٤٥٠ - ٤٥١) / متشابه (٢/ ٨٠٧ - ٨٠٨) / حربي (فراء ق٤٠ / ب) / تمام ٧٢٥ / أصبهان (١/ ٢٥٧) / بغ ٢١٥ / ضيا (٦/ ١٠٦/ ٢٠٩٦)، (٧/ ٢٦٠/ ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠) / كما

(٣١/ ١٣) / مُغْلَطاي (١/ ٤١٩) / مسند أنس بن مالك لابن قيراط (مُغْلَطاي ١/ ٤١٨) / مخلدي (ق ٢٦٣ / أ)].

التحقيق

الحديثُ له طرقٌ عن أنسٍ:

الطريق الأول: عنِ الزُّهْريِّ، عن أنسٍ:

أخرجه الحاكمُ في (المستدرك ٥٣٧) قال: حدثناه عليُّ بنُ حَمْشَاذَ العَدْلُ، حدثنا عُبيدُ بنُ عبدِ الواحدِ، حدثنا محمدُ بنُ وَهْبِ بنِ أبي كريمةَ، حدثنا محمدُ بنُ حربٍ، عن الزُّبَيديِّ، عن الزُّهْريِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: «رَأَيتُ النَّبيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا، وَقَالَ: «**بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي**»».

ومحمدُ بنُ وَهْبٍ من رجالِ التهذيبِ، وهو صدوقٌ، وقد تُوبع:

فرواه الطَّبَرانيُّ في (مسند الشاميين ١٦٩١)، والقاضي أبو القاسم المَيانِجيُّ في (جزئه ٢٣) من طريقِ كثيرِ بنِ عُبَيدٍ الحَذَّاءِ - (وهو ثقةٌ) -.

ورواه الذُّهْليُّ في (عِلَل حديث الزُّهْري) - كما في (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٢٠)، وغيره - قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ خالدٍ الصفارُ مِن أصله، وكان صدوقًا.

كلاهما عن محمدِ بنِ حربٍ به.

وهذا الإسنادُ من المدارِ، رجالُهُ ثقاتٌ رجالِ الشيخينِ، والزُّبَيديُّ هو محمدُ بنُ الوليدِ ثقةٌ ثبْتٌ، مِن كبارِ أصحابِ الزُّهْريِّ. ومحمدُ بنُ حربٍ هو كاتبه أبو عبدِ اللهِ الحِمصيُّ، المعروفُ بالأبرشِ: ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ. وقد رواه عنه ثلاثةٌ موثَّقون.

ولذا صَحَّحَهُ الحاكمُ في (المستدرك ١/ ١٤٩)، **وابنُ القَطَّانِ** في (بيان الوهم ٥/ ٢٢٠)، **ومُغْلَطايُ** في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٨)، **وابنُ المُلَقِّنِ** في (البدر المنير ٢/ ١٨٨)، **ورمزَ السُّيوطيُّ لصحته** في (الجامع الصغير ٦٦٢٤)، **وأقَرَّه المُناويُّ** في (الفيض ٥/ ١١٥، ١١٦).

بينما قال الحافظُ: «رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أنه معلولٌ» (التلخيص الحبير ١/ ١٥٠).

قلنا: يشيرُ إلى الاختلافِ الواقعِ في سندِهِ على محمدِ بنِ حربٍ:

فقد رواه الذُّهْليُّ في (علل حديث الزُّهْري) أيضًا - كما في (بيان الوهم ٥/ ٢٢٠)، و(شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤١٨) -: عن يَزيدَ بنِ عبدِ ربِّه (ثقة من رجال مسلم)، عن محمدِ بنِ حربٍ، عن الزُّبَيديِّ، أنه بلغه عن أنسٍ، به.

قال الذهليُّ: «المحفوظُ عندنا حديث يزيدَ بنِ عبدِ ربِّه، وحديث الصفار واهٍ» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٢١).

وقد رَدَّ ذلك ابنُ القَطَّانِ فقال: «هذا الإسنادُ صحيحٌ، ولا يضره رواية من رواه عن محمدِ بنِ حربٍ عن الزُّبَيديِّ أنه بلغه عن أنسٍ [؛ فإنه ليس مَن لم يحفظْ حجةٌ على من حَفِظَ، فالصَّفَّارُ قد عيَّنَ شيخَ الزُّبَيديِّ بأنه الزُّهْريُّ، وحتى لو علمنا أن محمدَ بنَ حربٍ حدَّثَ به تارة فقال فيه: عن الزُّبَيديِّ بلغني عن أنسٍ، لم يضره ذلك؛] فقد يراجع كتابه فيعرف منه أن الذي حدَّثه به هو الزُّهْريُّ، فيُحدِّثُ به، فيأخذه عنه الصَّفَّارُ وغيرُه، وهذا الذي أشرتُ إليه هو الذي اعتَلَّ به عليه محمدُ بنُ يحيى الذُّهْليُّ حين ذكره» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٢٢٠)، والزيادةُ من (شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤١٨).

ورَدَّ ابنُ القَيِّمِ على ابنِ القَطَّانِ تصحيحَه لهذا الطريقِ، فقال: «وهذه التجويزات لا يَلتفِت إليها أئمةُ الحديثِ وأطباءُ عِلَلِه، ويعلمون أن الحديثَ معلولٌ بإرسالِ الزُّبَيديِّ له، ولهم ذوقٌ لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات» (تهذيب السنن ١/ ١٦٩).

وكذا رجَّحَ الذَّهَبيُّ صنيع الذُّهْلي، فقال مُتَعقِّبًا ابنُ القَطَّانِ: «كفانا الذُّهْليُّ مؤنتَك» (الرد على ابنِ القَطَّانِ صـ ٥٤).

بينما قال الألبانيُّ: «ونحن نرى أن الحَقَّ مع ابنِ القَطَّانِ؛ لأن الاحتمالَ الذي أبداه إنما هو في سبيلِ الجمعِ بين رواياتِ الثِّقاتِ؛ وإلا لَزِمَ توهيمُ الثقة بدون دليل؛ بل بمجرد الذوق! وهذا ليس من العلم في شيءٍ!» (صحيح أبي داودَ ١/ ٢٤٧ - ٢٤٨).

قلنا: ويؤيدُ صنيعَ ابنِ القَطَّانِ والألبانيِّ: أنه قد رواه ثلاثةٌ عنِ ابنِ حربٍ مسندًا؛ وهُم (محمدُ بنُ وَهْبِ بنِ أبي كريمةَ، وكثيرُ بنُ عُبيدٍ الحَذَّاء، ومحمدُ بنُ عبدِ اللهِ الصَّفَّارُ).

فاتفاقُ هؤلاءِ الجماعة أَوْلى من انفرادِ ابنِ عبدِ ربِّه، لاسيما والصَّفَّارُ قد رواه من أصله.

ولذا قال ابنُ حَجَرٍ - مخالفًا قولَه في (التلخيص) -: «له علةٌ غيرُ قادحةٍ، كما قال ابنُ القَطَّانِ» (النكت ١/ ٤٢٣).

فإن قيلَ: قال مُغْلَطاي عَقِبَ ذكره لروايةِ ابنِ عبدِ ربِّه: «ورواه ابنُ قيراط في مسند أنس بن مالك: عن سُلَيمانَ بنِ سلمةَ، عنِ ابنِ حربٍ كذلك» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٨).

وهذا يعني أن هناكَ متابعةً ليزيدَ بنِ عبدِ ربِّه!.

فالجوابُ من جهتين:

الأولى: أن هذه المتابعةَ ساقطةٌ، لا اعتدادَ بها؛ فسُلَيمانُ بنُ سلمةَ الخَبَائِرِيُّ متروكٌ لا يُشتَغلُ به، كذَّبه ابنُ الجُنَيد وغيرُه (الميزان ٢/ ٢٠٩).

الثانية: أن مُغْلَطاي ذكرَ الطريقَ المسندةَ، ثُمَّ كلامَ ابنِ القَطَّانِ والذُّهْليِّ، وفي أثناءِهِ الطريقَ المنقطعةَ، ثُمَّ هذه المتابعة.

فالإشارةُ في قوله: «كذلك» تحتمل الأمرين، ويُقوِّي عَوْدَ الإشارة إلى الطريقِ المسندةِ، أنه: قد رواه أبو طاهر السِّلَفيُّ في (المشيخة البغدادية - الجزء الثاني والعشرين ٨٤) من طريقِ أبي عَرُوبةَ الحَرَّانيِّ، عن سُلَيمانَ بنِ سلمةَ الخَبَائِرِيِّ، به مسندًا مثل رواية الجماعة.

الطريق الثاني: عن الوليدِ بنِ زورانَ، عن أنسٍ:

أخرجه أبو داودَ (١٤٤) قال: حدثنا أبو توبةَ - يعني: الرَّبيع بنَ نافع -، حدثنا أبو المَلِيحِ، عن الوليدِ بنِ زَوْرانَ[(١)]، عن أنسٍ، به.

وأخرجه أبو عُبَيدٍ في (الطهور ٣١٣)، وأبو يَعْلَى في (المسند ٤٢٦٩)، والقُشَيريُّ في (تاريخ الرقة ٧٨)، وتمَّام في (الفوائد ٧٢٥)، والبَيْهَقيُّ في (السنن الكبرى ٢٤٩)، والبَغَويُّ في (شرح السُّنَّة ٢١٥)، والضِّياءُ المقدسيُّ في (المختارة ٧/ ٢٦٠/ ٢٧٠٨، ٢٧٠٩، ٢٧١٠)، والمِزِّيُّ في (تهذيب

(١) **قال الحافظُ:** «الوليد بن زوران بزاي ثم واو ثم راء، وقيل بتأخير الواو، السُّلَمي الرَّقِّي» (التقريب ٧٤٢٣).

قلنا: قال ابن ناصر الدين، ردًّا على الذَّهَبيِّ في قوله: «الوليد بن زوران»: «إنما هو: ابن زروان، بتقديم الرَّاء أيضًا على الواو، لا أعلم في ذلك خلافًا» (توضيح المشتبه ٤/ ٣١٧).

الكمال ٣١/ ١٣)، ومُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٩): من طرقٍ عن أبي المَلِيحِ، عن الوليدِ به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ سوى الوليدِ بنِ زورانَ - أو: زروان -، ترجمَ له البُخاريُّ في (التاريخ الكبير ٨/ ١٤٤)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٩/ ٤)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقيل لأحمدَ: الوليد بن زروان؟ قال: «هذا يحدِّثُ عنه أبو المَلِيحِ، فما لي به تلك المعرفة» (سؤالات أبي داودَ ٣٢٥). وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٧/ ٥٥٠).

وقال ابنُ حزمٍ: «مجهولٌ» (المحلى ٢/ ٣٥)، وأَعَلَّ به الحديثَ.

وكذا صَنَعَ ابنُ القَطَّانِ، فقال - مُتَعقِّبًا عبدَ الحَقِّ في سكوتِهِ عنه في (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٣) مُصحِّحًا له -: «الوليدُ هذا مجهولُ الحالِ، ولا يُعرَفُ بغيرِ هذا الحديثِ» (بيان الوهم ٥/ ١٧).

وقال الذَّهَبيُّ عنه: «ما ذا بحُجَّةٍ، مع أنَّ ابنَ حِبَّانَ وَثَّقَهُ» (ميزان الاعتدال ٤/ ٣٣٨). ومع هذا وَثَّقَهُ في (الكاشف ٦٠٦٤)!.

ومالَ ابنُ القَيِّمِ إلى تقويته، فقال - مُتَعَقِّبًا ابنَ حَزمٍ وابنَ القَطَّانِ في إعلالهما الحديثَ بجهالةِ الوليدِ -: «وفي هذا التعليلِ نظرٌ؛ فإن الوليدَ هذا رَوَى عنه جعفرُ بنُ بُرْقان، وحَجَّاجُ بنُ مِنْهالٍ، وأبو المَلِيحِ الحسنُ بنُ عُمرَ الرَّقِّيُّ، وغيرُهُم، ولم يُعلَم فيه جرحٌ»، ثُمَّ صرَّحَ بعد ذلك بأن له ثلاثَ طُرُقٍ حسنة، (تهذيب السنن مع عون المعبود ١/ ١٦٧، ١٦٩).

وقال ابنُ دَقِيقٍ: «والوليدُ بنُ زروانَ روَى عنه جماعةٌ. وقول ابنِ القَطَّانِ: إنه مجهولٌ، هو على طريقته في طلبِ زيادةِ التعديلِ مع رواية جماعة عن الراوي» (نصب الراية ١/ ٢٣)، (الفيض ٥/ ١١٦).

وقال الحافظُ في الوليدِ: «مجهولُ الحالِ» (التلخيص ١/ ٢٧٤)، وقال في (التقريب ٧٤٢٣): «ليِّنُ الحديثِ».

ومع هذا حسَّنَ إسنادَهُ الحافظُ في (النكت ١/ ٤٢٢)، فقال: «وإسنادُهُ حسنٌ؛ لأن الوليدَ وَثَّقَهُ ابنُ حِبَّانَ، ولم يُضَعِّفْه أحدٌ، وتابَعه عليه ثابتٌ البُنَانيُّ عن أنسٍ». **وتَبِعَه السَّخاويُّ** في (فتح المغيث ١/ ٩٩). فكأنَّ الحافظَ حَسَّنَهُ لغيرِهِ.

وقال الألبانيُّ: «رَوَى عنه جماعةٌ، وذكره ابنُ حِبَّانَ في الثِّقاتِ، فمِثْلُه حسَنُ الحديثِ» (الإرواء ١/ ١٣٠).

قلنا: وهذا قد يقويه سكوتُ أبي داودَ عن حديثِهِ، وقوله عَقِبَه: «والوليدُ بنُ زورانَ، روَى عنه حَجَّاجُ بنُ حَجَّاجٍ، [وجعفرُ بنُ بُرْقان]، وأبو المَلِيحِ الرَّقِّيُّ».

والزيادةُ ذكرها عبدُ الحقِّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٣)، ومُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٩).

فكأنَّه يشيرُ إلى رفعِ الجهالةِ عنه بروايةِ هؤلاء، ولذا سكتَ عنه عبدُ الحَقِّ مقتصرًا على ذكرِ عبارةِ أبي داودَ عَقِبَ الحديثِ.

وذكره النَّوَويُّ في صحيحِ هذا البابِ من (خلاصة الأحكام ١٦٧)، وقال عَقِبَه: «رواه أبو داودَ ولم يُضَعِّفْه، وفي التخليل: عن عائشةَ، وأمِّ سَلَمةَ، وأبي أيُّوبَ، وابنُ أبي أَوْفَى» اهـ. وكأنه يشيرُ إلى تقويتِهِ بشواهدِهِ.

ولكن في الإسنادِ شائبة انقطاعٍ؛ قال أبو عُبَيدٍ الآجُرِّيُّ: «سألتُ أبا داودَ عن الوليدِ بنِ زروانَ، حدَّثَ عن أنسٍ؟ قال: جزريٌّ، لا ندري سمِع من أنسٍ أم لا» (سؤلات الآجُرِّيِّ ١٧٩٦).

ولهذا ذكره الوليُّ العِراقيُّ في (تحفة التحصيل في رواة المراسيل صـ ٣٣٧).

ومما يقوي جانب الانقطاع، أن البُخاريَّ قال في ترجمتِهِ من (التاريخ الكبير ٨/ ١٤٤): «سمِع عبدَ الوهابِ المدنيَّ، مرسل».

فلو ثبتَ عنده سماعه من أنسٍ لكان أَوْلى بالذكرِ، والبُخاريُّ يحرِصُ على أن يذكرَ السماعَ لصاحبِ الترجمةِ، لا سيما إن كان شيخُهُ منَ الصحابةِ، ولم يفعلْ هنا، وهذا يقوي شكَّ أبي داودَ. (جنة المرتاب ٢٠٩).

وقولُ ابنِ القَطَّانِ في الوليدِ: «ولا يُعرَفُ بغيرِ هذا الحديثِ»، مردودٌ؛ فقد روى غيرَه كما في (طبقات ابن سعد ٥/ ٢٣٩)، و(علل الدَّارَقُطنيِّ ٤٠١٣).

وعلى كلٍّ، فكما قال الألبانيُّ: «الحديثُ صحيحٌ على كلِّ حالٍ؛ لطرقِهِ وشواهدِهِ» (صحيح أبي داودَ ١/ ٢٤٦).

الطريق الثالث: عن حُمَيدٍ، عن أنسٍ:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٤٥٢) - وعنه الضِّياءُ المقدسيُّ في (المختارة ٦/ ١٠٦/ ٢٠٩٦) - قال: حدثنا أحمدُ بنُ خُلَيدٍ، قال: حدثنا إسحاقُ، قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن حُميدٍ إلا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، تفرَّدَ به إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ إسحاقُ هو ابنُ عبدِ اللهِ التَّميميُّ الأَذَنيُّ، لم يوثِّقه معتبَرٌ، إنما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٨/ ١٢٠) على قاعدته في توثيقِ المجاهيلِ.

وبقية رجال ثقات رجال الشيخينِ، عدا أحمد بن خُلَيد، وهو الكِنْديُّ الحلبيُّ، وثَّقَه الدَّارَقُطنيُّ كما في (تاريخ حلب ٢/ ٧٣٢)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٨/ ٥٣)، وقال الذَّهَبيُّ: «وله رحلةٌ واسعةٌ، ومعرفةٌ جيدةٌ» (تاريخ الإسلام ٦/ ٦٧٢)، وقال أيضًا: «ما عَلِمْتُ به بأسًا» (سِيَر أعلام النبلاء ١٣/ ٤٨٩).

الطريق الرابع: عن ثابتٍ، عن أنسٍ:

وله عن ثابتٍ ثلاثة طرق:

الأول:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٤٤٦٥)، والعُقَيليُّ في الضُّعفاء (٣/ ١٦)، والدِّينَوَريُّ في (المجالسة ٩٤٩)، من طرقٍ، عن عُمرَ بنِ حفصٍ أبي حفصٍ العَبْديِّ، عن ثابتٍ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن ثابتٍ إلا عُمرُ أبو حفصٍ العَبْديُّ».

قلنا: وهذا مُتعَقَّبٌ كما سيأتي.

وإسنادُ هذا الطريقِ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عُمرُ بنُ حفصٍ أبو حفصٍ العَبْديُّ؛ وهو متروكٌ، انظر (لسان الميزان ٥٥٩٩). وقال أبو نُعَيمٍ: «روَى عن ثابتٍ بالمناكير» (الضُّعفاء ١٤٩).

وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن يشتري الكتبَ ويحدِّث بها من غيرِ سماعٍ، ويجيبُ فيما يسأل وإن لم يكن مما حدّثَ به. وهو الذي روى عن ثابتٍ، عن أنسٍ قال: وَضَّأْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَأَيْتُهُ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ بِالمَاءِ...» (المجروحين ٢/ ٥٥)، فعَدَّ هذا الحديثَ من مناكيره.

وذكر العُقَيليُّ في ترجمته قولَ أحمدَ فيه: «تركنا حديثَهُ وخرقناه»، ثُمَّ روى له هذا الحديث، وقال عَقِبَه: «وفي التخليلِ رواية من غير هذا الوجه أصلح من هذه» (الضُّعفاء ٣/ ١٦).

وأغربَ ابنُ القَيِّم، فقال: «وأبو حفصٍ وَثَّقَه أحمدُ، وقال: لا أعلمُ إلا خيرًا، وَوَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وقال عبدُ الصمدِ بنُ عبدِ الوارثِ: ثقةٌ وفوقَ الثقةِ. فهذه ثلاث طرق حسنة»! (تهذيب السنن ١/ ١٦٩).

قلنا: ظنَّه ابنُ القَيِّم عُمرَ بنَ إبراهيمَ أبا حفصٍ العَبْديَّ المُوَثَّق، والراوي هنا هو عُمرُ بنُ حفصٍ المتروكُ، وقد جاءَ منصوصًا عليه في أكثرَ من مصدرٍ، وقد ذَكَرَ الحديثَ في ترجمته العُقَيليُّ وابنُ حِبَّانَ، كما تقدَّمَ.

الثاني:

أخرجه أبو يَعْلَى (٣٤٨٧) - وعنه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٤/ ٣٨) - قال: حدثنا عَمرُو بنُ حصين، حدثنا حسَّانُ بنُ سِيَاه، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، به مختصرًا.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: حسانُ بنُ سِيَاه، قال فيه ابنُ حِبَّانَ: «منكَرُ الحديثِ جدًّا، يأتي عن الثِّقاتِ بما لا يُشْبِهُ حديثَ الأثبات» (المجروحين ١/ ٣٣٠)، وقال أبو نُعَيمٍ: «روَى عن ثابتٍ بمناكيرَ، ضعيفٌ» (الضُّعفاء ٥٤).

الثانية: عَمرُو بنُ حصينٍ العُقَيليُّ: «متروكٌ» كما في (التقريب ٥٠١٢).

الثالث:

أخرجه العُقَيليُّ في (الضُّعفاء ٣/ ١٨) قال: حدثنا محمدُ بنُ الفضلِ بنِ

جابرٍ السَّقَطيُّ، قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ زُرارةَ الثَّقَفيُّ، قال: حدثنا عُمرُ بنُ ذُؤَيبٍ، عن ثابتٍ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عُمرُ بنُ ذُؤَيبٍ؛ قال العُقَيليُّ: «عن ثابتٍ، مجهولٌ بالنقلِ، حديثُهُ غيرُ محفوظٍ، ولعلَّه عُمرُ بنُ حفصِ بنِ ذُؤَيبٍ العَبْديُّ» (الضُّعفاء ٣/ ١٧).

ثُمَّ قال العُقَيليُّ: «وقد رُوِي التخليلُ من غيرِ هذا الوجهِ بإسنادٍ صالحٍ»، كذا ذكر محقِّقو طبعة التأصيل في الحاشية من نسخة المكتبة الظاهرية، ولم يقع قول العُقَيليِّ هذا في النسخة التي اعتمدوا عليها في الأصل.

الطريق الخامس: عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن أنسٍ:

أخرجه الحاكمُ في (المستدرك ٥٣٨)، من طريقِ مروانَ بنِ محمدٍ الطَّاطَرِيِّ، ثنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ الفَزاريُّ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، قال: «رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ **تَوَضَّأَ وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ**»، وقال: «**بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي**».

ورواه (أبو جعفر ابنُ البَخْتَريِّ) من طريقِ صفوانَ بنِ صالحٍ، قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ الفزاريُّ أبو إسحاقَ، قال: حدثني موسى بنُ أبي عائشةَ، قال: سمِعتُ أنسَ بنَ مالِكٍ، به. وفي متنِهِ زيادةٌ سيأتي الكلامُ عليها بعدُ.

وإسنادُهُ ظاهره الصحة، فرجالُهُ كلُّهم ثقات، الفزاريُّ وموسى من رجالِ الشيخينِ، والطَّاطَري من رجالِ مسلمٍ، وتابعه صفوان بن صالح وهو ثقةٌ إلا أنه يدلِّسُ ويُسوِّي، وقد صرَّحَ بالسماعِ في كلِّ طبقاتِ الإسنادِ، ولكن هذا التصريح وهَمٌ غريب:

فموسى بنُ أبي عائشةَ لم يسمعْ من أنسٍ؛ قال ابنُ أبي حاتمٍ: «سألتُ

أبي عن حديثٍ رواه مروانُ الطَّاطَري عن أبي إسحاقَ الفَزاريِّ، عن موسى ابنِ أبي عائشةَ، أنه سَمِع أنسًا، قال: «رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ»».

قال أبي: الخطأُ من مروانَ، موسى بن أبي عائشة يحدِّثُ، عن رجلٍ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ، عنِ النبيِّ ﷺ» (العلل ١/ ٤٢٠ - ٤٢١).

وقول أبي حاتم: «الخطأُ من مروانَ» فيه نظرٌ؛ فقد تابعه صفوان بن صالح كما سبقَ، فالأقربُ أن الخطأَ من الفَزاريِّ، وهو ظاهر صنيع الدَّارَقُطنيِّ في (العلل ١٣/ ٥، ٦)، وقد ذكرَ أن الفزاريَّ «تابَعه عبدُ اللهِ بنُ عُمرَ النَّخَعيُّ»، وسُئِل عنه، فقال: لا أعرفه».

وقال أبو حاتم في موضعٍ آخَرَ عن روايةِ الطَّاطَري: «هذا غيرُ محفوظٍ». ثُمَّ رواه عن أحمدَ بنِ يُونسَ، عن الحسنِ بنِ صالحٍ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن رجلٍ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ، به (علل ابن أبي حاتم ١/ ٥٢٦).

وكذا رواه ابنُ البَخْتَريِّ في (مصنفاته ٥٤٩) من طريقِ ابنِ يونسَ، به.

وكذا رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ (٣٧٦١٩) عن يحيى بنِ آدمَ عنِ الحسنِ بنِ صالحٍ، به.

قال أبو حاتم: «هذا الصحيحُ، وكنا نَظُنُّ أن ذلك غريبٌ، ثُمَّ تبيَّنَ لنا عِلَّتُه: تَرَكَ من الإسنادِ نفْسين، وجعل موسى، عن أنسٍ» (علل ابن أبي حاتم ٤٨).

ولذا قال الحافظُ عن سندِ الطَّاطَريِّ: «رجاله ثقات، لكنه معلولٌ» (التلخيص ١/ ١٤٩).

قلنا: معلولٌ بالإعضالِ، وبروايةِ الحسنِ بنِ صالحٍ تبيَّنَ أن فيه علتين: الجهل بحالِ الرجلِ المبهم، وضعْف يزيدَ الرَّقَاشيِّ.

قلنا: ووقع في موضعٍ آخَرَ عندَ ابنِ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ١٠٦) عن يحيى بنِ آدمَ، قال: حدثنا الحسنُ بنُ صالحٍ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ، به.

فأسقطَ منه الرجلَ المبهمَ، وكذا ذكره الدَّارَقُطنيُّ في (العلل ٧/ ٦) عن الحسنِ بنِ صالحٍ!.

وكذا رواه تمَّامٌ الرَّازيُّ في (إسلام زيد بن حارثة ١٩) من طريقِ سلمةَ بنِ العيارِ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ به.

وذكره الدَّارَقُطنيُّ في (الأفراد) كما في (الأطراف ١٣٢٠) وانظر (شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤١٦).

ورواه الطَّبَريُّ في (التفسير ٨/ ١٧٦)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٣/ ٨٠) من طريقِ أبي الأَشْهبِ العُطارِديِّ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن زيدٍ الجَزَريِّ[(١)]، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ به.

وأبو الأَشْهَبِ هو جعفرُ بنُ الحارثِ الواسِطيُّ، «صدوقٌ كثيرُ الخطإِ» (التقريب ٩٣٦).

وقال ابنُ عَدِيٍّ - بعد أن ذكر له هذا الحديثَ وغيرَه -: «ولم أجدْ في أحاديثِهِ حديثًا منكَرًا» (الكامل ٣/ ٨٣)، وهذا يعني أن حديثَ التخليلِ عندَ ابنِ عَدِيٍّ ليس بمنكَرٍ.

قال الدَّارَقُطنيُّ: «والقولُ عندنا قولُ أبي الأشهبِ، عن موسى، والله أعلم»

---

(١) وقع في طبعتَي الطَّبَريّ «زَيْدٍ الْخُدْرِيِّ» وهو خطأٌ، والمثبَتُ من الكامل. وانظر (التلخيص الحبير ١/ ١٤٩).

(العلل ٧/ ٦).

قلنا: وعلى هذا، فالرجلُ المبهمُ هو زيدُ بنُ أبي أُنَيْسةَ، وهو ثقةٌ، فانحصرتْ عِلَّتُه في الرَّقَاشيِّ، **وهو مشهورٌ عنه من طرقٍ أخرى.**

أخرجه ابنُ سعدٍ في (الطبقات الكبرى ١/ ٣٣٢)، والطَّبَريُّ في التفسير (٨/ ١٧٧)[1]، والطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٥٢٠)، من طرقٍ عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ، به.

وعلته ضعف يزيدَ الرَّقَاشيِّ، وانظر (علل الدارقطني ٧/ ٥).

الطريق السادس: عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن أنسٍ:

أخرجه الطَّبَريُّ في التفسير (٨/ ١٧٧)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل (٥/ ٨٥، ٣١٢)، من طريقِ سَلَّامٍ الطويلِ، عن زيدٍ العَمِّيِّ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: زيدٌ العَمِّيُّ؛ وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٢١٣١).

الثانية: سلَّامٌ الطويلُ؛ قال الحافظُ: «متروكٌ» (التقريب ٢٧٠٢).

وقدِ اضطربَ فيه، فرواه مرة هكذا، وتارة قال: «عن زيدٍ العَمِّيِّ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ أو يزيدَ الرَّقَاشيِّ»، أخرجه الطَّبَريُّ في (التفسير ٨/ ١٧٦).

قال ابنُ عَدِيٍّ: «هذا الحديثُ ليس البلاءُ فيه من زيدٍ العَمِّيِّ، البلاءُ من الراوي عنه سَلَّامٌ الطويلُ، ولعلَّه أضعفُ منه» (الكامل ٥/ ٨٥).

---

(١) وقع في طبعة دار هجر خطأ ينظر له طبعة الرسالة.

الطريق السابع: عن محمدِ بنِ زيادٍ، عن أنسٍ:

أخرجه حربُ بنُ إسماعيلَ الكرمانيُّ في (مسائله - كتاب الطهارة ١٩٣) قال: حدثنا أبو عبيدةَ شَاذُّ بنُ فَيَّاض، قال: ثنا هاشِمُ بنُ سَعيدٍ، عن محمدِ ابنِ زيادٍ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ، به.

وأخرجه إسماعيلُ الصَّفَّارُ في (جزئه ٦٠٨)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ١٠/ ٣٥٠)، والخطيبُ البغداديُّ في (موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/ ٤٥٠ - ٤٥١)، وهو في كتابِ حربٍ كما ذكره مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٨ - ٤١٩) من طريقِ هلالِ بنِ فَيَّاضٍ - الملقب بشاذ -، عن هاشمِ بنِ سعيدٍ، به.

وإسنادُ هذا الطريقِ ضعيفٌ؛ فيه هاشمُ بنُ سعيدٍ؛ «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٧٢٥٤).

وقال ابنُ عَدِيٍّ - بعد أن ذكرَ أحاديثَ منها هذا الحديث -: «وهاشمُ بنُ سعيدٍ له من الحديثِ غيرُ ما ذكرتُ، ومقدارُ ما يرويه لا يُتابَعُ عليه» (الكامل ١٠/ ٣٥٠).

الطريق الثامن: عن مَطَرٍ الوَرَّاق، عن أنس:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٢٩٧٦) - وعنه أبو نُعَيمٍ في (تاريخ أصبهان ١/ ٢٥٧) - قال: حدثنا إسماعيلُ، قال: حدثنا داودُ بنُ حمادٍ، قال: حدثنا عَتَّابُ بنُ محمدِ بنِ شَوْذَب، عن عيسى الأزرقِ، عن مَطَرٍ الوَرَّاقِ، عن أنسٍ به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لا يُروَى عن مطرٍ إلا بهذا الإسنادِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ مطرُ الوراقُ؛ «صدوقٌ كثيرُ الخطإ» كما في (التقريب

٦٦٩٩).

وأما عَتَّابُ بنُ محمدِ بنِ شَوْذَب، فترجمَ له البُخاريُّ في (التاريخ ٧/ ٥٦)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٧/ ١٣) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٧/ ٢٩٥) وقال: «مستقيمُ الحديثِ».

وقال الهيثميُّ: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط)، ورجاله وُثِّقوا»! (مجمع الزوائد ١٢٠٦).

الطريق التاسع: عن الفضلِ البصريِّ، عن أنسٍ:

أخرجه الخطيبُ البغداديُّ في (تلخيص المتشابه ٢/ ٨٠٧ - ٨٠٨) قال: أنا عليُّ بنُ يحيى بنِ جعفرٍ الأَصبَهانيُّ، أنا أبو الحسنِ أحمدُ بنُ القاسمِ بنِ الريانِ المصريُّ، بالبصرةِ، نا الحضرميُّ - يعني: محمدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ سُلَيمانَ -، نا سعيدُ بنُ عمرٍو، نا عَبْثَرُ بنُ القاسمِ، عن سفيانَ، عن الفضلِ البصريِّ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ، به.

ورواه المَخْلَديُّ في (الفوائد - انتخاب البحيري ق٢٦٣ / أ) من طريقِ الحسنِ بنِ الفضلِ، عن سعيدِ بنِ عمرٍو، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ الفضلُ البصريُّ هو الفضلُ بنُ عيسى بنِ أَبانَ الرَّقَاشيُّ؛ قال الحافظُ: «منكَرُ الحديثِ» (التقريب ٥٤١٣).

الطريق العاشر:

رواه ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين ٢/ ١١) فقال في ترجمة عبد الله بن الحسين بن جابر البغدادي: «عن أنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، أخبرناه أحمدُ بنُ مجاهدٍ بالمَصِّيصةِ، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ الحسينِ، فيما

يشبه هذا كتبناها عنه في نسخة أكثرها مقلوبة».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ آفتُه: عبدُ اللهِ بنُ الحسينِ بنِ جابرٍ؛ قال ابنُ حِبَّانَ: «يقلبُ الأخبارَ ويسرقُهَا، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ» (المجروحين ٢/ ١٠).

وللحديثِ طرقٌ أخرى ستأتى في الرواياتِ التاليةِ، وعامةُ طرقه وإن كانتْ ضعيفةً كما قال الحافظُ في (التلخيص ١/ ١٤٩)، إلا أنها تتعاضدُ، وبهذه الطرق مع بقية شواهد الباب يرتقي الحديثُ للصحةِ بلا ريبٍ، وقد أشارَ إلى ذلك مُغْلَطايُ حيث قال عن طريقِ الزُّبيديِّ عنِ الزُّهْريِّ: «وقد وقعَ لنا أيضًا من طريقٍ سالمةٍ من هؤلاءِ الضُّعفاءِ، حسنة، بل صحيحة؛ لِمَا عضدها من الشواهدِ والمتابعاتِ» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٨).

وبهذه المتابعاتِ والشواهدِ، صَحَّحَهُ أيضًا الألبانيُّ، كما سبقَ ذكرُه.

بينما ليَّنَهُ ابنُ المباركِ عندما سُئِل - كما في (تاريخه) - عن التخليلِ قال: «قد جاءَ: «كَذَا أَمَرَنِي رَبِّ»»، ولم نجدْ له ذاك القوة» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٩)، و(الإكمال ٥٠٣٤).

وكذا نصَّ كثيرٌ منَ النُّقَّادِ على أن أحاديثَ هذا البابِ لا يصحُّ منها شيءٌ، وإليك أقوالهم:

١) قال أبو داودَ: «قلتُ لأحمدَ بنِ حَنبَلٍ، تخليلُ اللحيةِ؟ قال: يُخلِّلُها. وقد رُوِي فيه - يعني: التخليلَ - أحاديثُ، ليس يثبُتُ فيه حديثٌ، يعني: عنِ النبيِّ ﷺ» (مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود صـ ١٣).

٢) وقال أبو حاتم: «لا يثبُتُ عنِ النبيِّ ﷺ في تخليلِ اللحيةِ حديثٌ» (علل الحديث ١٠١).

٣) وقال ابنُ المُنْذِرِ: «والأخبارُ التي رُوِيتْ عنِ النبيِّ ﷺ أنه خللَ لحيته قد تُكُلِّمَ في أسانيدِها، وأَحْسَنُها حديث عثمان» (الأوسط ٢/ ٢٩).

ثُمَّ ذَكَرَ حديثَ عُثْمَانَ وأَتْبَعَه بقوله: «ولو ثبتَ هذا لم يَدُلَّ على وجوبِ تخليلِ اللحيةِ، بل يكون ندْبًا كسائرِ السُّننِ في الوُضوءِ» (الأوسط ٢/ ٣٠).

٤) وقال العُقَيليُّ: «والروايةُ في تخليلِ اللحيةِ فيها لِينٌ» (الضُّعفاء الكبير ٤/ ١٠٤). ونحوه في (الضُّعفاء ٤/ ١٥٠).

٦) وقال ابنُ حزمٍ: «وهذا كلُّه - يعني: التخليلَ - لا يصحُّ منه شيءٌ» (المحلى ٢/ ٣٦).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «رُوي عنِ النبيِّ ﷺ أنه خللَ لحيته في وُضوئِهِ من وجوهٍ كلها ضعيفة» (التمهيد ٢٠/ ١٢٠).

٧) وقال ابنُ رُشْدٍ: «وسببُ اختلافِهم في ذلك اختلافُهم في صحةِ الآثارِ التي وَرَدَ فيها الأمرُ بتخليلِ اللحيةِ، والأكثرُ على أنها غيرُ صحيحةٍ، مع أن الآثارَ الصِّحاحَ التي وَرَدَ فيها صفةُ وُضوئِهِ عليه الصلاة والسلام ليسَ في شيءٍ منها التخليلُ» (بداية المجتهد ١/ ١٨).

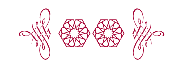
قلنا: أقوال هؤلاء العلماء وإن كانت ظاهرة في تضعيفِ أحاديثِ البابِ مفردة، إلا أنها ليستْ ظاهرة في تضعيفها مجتمعة، **ولذا قال المُناويُّ:** «وأما قولُ أحمدَ وأبي حاتم: «لا يصحُّ في تخليلِ اللحيةِ شيءٌ»، فمرادهما به: أن أحاديثَهُ ليس شيءٌ منها يرتقي إلى درجةِ الصحةِ بذاتِهِ، لا أنه لم يثبُتْ فيه شيءٌ يُحتجُّ به أصلًا» (الفيض ٥/ ١١٦).

وهو كذلك؛ فاجتماعها يعطيها قوة؛ **ولذا قال الكمالُ ابنُ الهُمَامِ:** «طرقُ هذا الحديثِ متكاثرة عن أكثر من عشرة منَ الصحابةِ، لو كان كلّ منهم

ضعيفًا، ثبَتَ حُجِّيَّةُ المجموعِ، فكيف وبعضُها لا ينزلُ عن الحسنِ، فوجبَ اعتبارُها. إلا أن البُخاريَّ يقول: لم يثبتْ منها المواظبة، بل مجرد الفعل، إلا في شُذوذٍ من الطرقِ، فكان مستحَبًّا لا سُنَّةً، لكن ما في هذا الحديثِ من قوله: «**بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي**» لم يثبتْ ضَعْفُه، وهو مُغْنٍ عن نقلٍ صريح المواظبة، لأن أمره تعالى حامِلٌ عليها؛ فيترجَّحُ القول بسُنِّيَّتِه» (الفيض ٥/ ١١٥، ١١٦).

وقال المباركفوريُّ: «لا شَكَّ في أن أحاديث تخليل اللحيةِ كثيرة، ومجموعها يدلُّ على أنَّ لها أصلًا، كيف وقد صَحَّحَ التِّرْمِذيُّ حديثَ عُثْمَانَ، وحَسَّنَهُ الإمامُ البُخاريُّ كما ستعرف، وحسَّنَ الحافظُ ابنُ حَجَر حديثَ عائشةَ، وهي بمجموعها تصلُح للاحتجاجِ على استحبابِ تخليلِ اللحيةِ في الوُضوءِ، وهذا هو الحَقُّ عندِي. والله تعالى أعلم» (تحفة الأحوذي ١/ ١٠٧).

قلنا: وقد قال بالتخليلِ بعضُ مَن ضَعَّفَ هذه الأحاديث، كالإمام أحمدَ وغيرِه، وقد قَبِلوا أحاديثَ أَقَلَّ مِن هذه قوةً وطرقًا وشواهدَ، والله أعلم.



١- رِوَايَةٌ بِزِيَادَة: «وَفرَّجَ أَصَابِعَهُ مَرَّتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ مَرَّتَيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ مَرَّتَيْنِ»، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

وَضَعَّفَهُ: ابنُ القَيِّمِ، ومُغْلَطايُ، والبُوصيريُ، والسِّنديُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[جه ٤٣٥].

السند:

أخرجه ابنُ ماجَهْ (٤٣٥) قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حفصِ بنِ هشامِ بنِ زيدِ بنِ أنسِ بنِ مالِكٍ، حدثنا يحيى بنُ كثيرٍ أبو النَّضْرِ صاحبُ البصريِّ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: يزيدُ الرَّقَاشيُّ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٧٦٨٣).

الثانية: يحيى بنُ كثيرٍ أبو النَّضْرِ «ضعيفٌ» (التقريب٧٦٣١).

وبهما أَعَلَّه ابنُ القَيِّمِ، فقال: «رواه ابنُ ماجَهْ في (سننه) من حديثِ يحيى بنِ كثيرٍ أبي النَّضْرِ صاحبِ البصريِّ عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ. . .، قال الدَّارَقُطْنيُّ: «أبو النَّضْر هذا متروكٌ»، وقال النَّسائيُّ: «يزيدُ الرَّقَاشيُّ متروكٌ»، . . . ثُمَّ ذَكَرَ طريقين آخرين عن أنسٍ، وقال: «فهذه ثلاثُ طرقٍ ضعيفة، والثلاثةُ الأُولى أقوى منها» (تهذيب السنن ١/ ١٦٩).

وكذا قال البُوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ يحيى بنِ كثيرٍ وشيخِهِ، رواه أبو داودَ في (سننه) من هذا الوجهِ فلم يذكرِ الأصابع؛ فلذلك أوردْتُه» (الزوائد ١/ ٦٣).

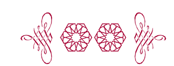
وزادَ مُغْلَطايُ علةً أخرى، فقال: «إسنادُهُ في غايةِ الضعفِ؛ أما شيخُ ابنِ ماجَهْ فحالُهُ مجهولةٌ، وأما يحيى بنُ كثيرٍ فقال فيه الرَّازيان وابنُ مَعِينٍ: «ضعيفٌ»، . . . وأما يزيد. . .»، فذكر أقوالَ النُّقَّادِ فيه، وجمهورُهم على تضعيفه (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٦، ٤١٧).

قلنا: شيخُ ابن ماجَهْ روَى عنه ابنُ خُزَيْمةَ أيضًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٩/ ١١٦) وقال فيه ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ» (التقريب ٦٠١١).

وقال الألبانيُّ: «صحيحٌ دونَ المرَّتينِ» (صحيح ابن ماجَهْ ٣٥١).

قلنا: ودون تفريج الأصابع؛ فقد رُوِيَ من طرقٍ عن يَزيدَ، ومن طرقٍ عن أنسٍ دون هذه العبارة كما سبقَ.

نعم، قد جاءَ ذكر المرتين من طريقٍ آخر عن يَزيدَ كما في الروايةِ التاليةِ.



٢- رِوَايَة: «يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ مَرَّتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يَقُولُ بِيَدِهِ تَحْتَ ذَقَنِهِ، وَيُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ** [، **يَفْعَلُ ذَلِكَ**] **مَرَّتَيْنِ، وَرُبَّمَا فَعَلَهُ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ**[1] **مَرَّتَيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «يَفْعَلُ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ...» الخ، وهذه الروايةُ سندها ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** مُغْلَطايُ، والبُوصيريُ.

التخريج:

﴿طس ٥٢٠ "مختصرًا" / مع (خيرة ٥٦٧) "واللفظ له" / معص (صـ٢٧٩) "والزيادة له ولغيرِه" / مُغْلَطاي (١/ ٤١٧ - ٤١٨)﴾.

السند:

رواه أحمدُ بنُ مَنِيعٍ في (مسنده) كما في (إتحاف الخِيَرة) و(مصباح الزجاجة) - ومن طريقِه الطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٥٢٠) - قال: حدثنا أبو بدرٍ، عن الرّحيلِ بنِ معاويةَ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ به. إلا أن الطَّبَرانيَّ اختَصَر متْنَه.

ورواه ابنُ جُمَيعٍ في (معجمه) - ومن طريقِه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٨) - قال: حدثنا زكريا بنُ أحمدَ بمصر، حدثنا أبو غَسَّانَ مالكُ بنُ يحيى، حدثنا أبو بدرٍ شجاعُ بنُ الوليدِ، به.

فمدارُه عندَ الجميعِ على أبي بدرٍ، عن الرحيلِ، به.

---

(١) زِيد هنا في نقل البُوصيري كلمة: «ذَلِكَ»، ولم تذكر في روايةِ ابنِ جُمَيعٍ ومُغْلَطاي، وهو أليقُ بالسياقِ.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ من أجلِ يزيدَ الرَّقَاشيِّ، وقد مَرَّ.

ولذا ضَعَّفَه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٨)، **والبُوصيريُ** في (الإتحاف ١/ ٣٣٥)، فقال: «رواه أبو بكر بنُ أبي شَيْبَةَ في (مسنده) وأبو داودَ وابنُ ماجَهْ، من طريقِ يزيدَ الرَّقَاشيِّ - وهو ضعيفٌ - دون قوله: «تَحْتَ ذَقْنِهِ» ولم يذكروا: «رُبَّمَا...» إلى آخره».



٣- رِوَايَة: «فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا، وَخَلَّل لِحْيَتَهُ مَرَّتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا [ثَلَاثًا]، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ مَرَّتَيْنِ [أَوْ ثَلَاثًا]، وَقَالَ: «**هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: «مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»**، وهذه الروايةُ سندُهَا ضعيفٌ معلولٌ، أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ. **وَضَعَّفَهُ:** ابنُ حِبَّانَ، والبُوصيريُّ.

التخريج:

[تحب (٨/ ٣٠٤) "واللفظ له" / مُغْلَطاي (١/ ٣٨٢) "والزيادتان له"].

السند:

رواه ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات) قال: حدثنا أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ عبدِ الجبارِ، ثنا عبدُ الرحمنِ بنُ صالحٍ الأَزْديُّ، ثنا سيدُ بنُ عِيسى، ثنا موسى الجُهَنيُّ،

عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ به.

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ لضعفِ الرَّقَاشيِّ كما سبقَ.

وبه أَعَلَّه ابنُ حِبَّانَ، فقال: «الحديثُ باطلٌ، ويزيدُ الرَّقَاشيُّ قد تَبَرَّأْنا من عُهْدته» (الثِّقات ٨/ ٣٠٤).

والسيدُ بنُ عِيسى، ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٨/ ٣٠٤) وقال: «شيخٌ يروي عن موسى الجُهَنيِّ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسٍ».

وقال ابنُ حَجَرٍ في ترجمة الكوفيِّ: «لعلَّه هو» (اللسان ٣٧٤٥).

والكوفيُّ هذا ترجَمَه ابنُ أبي حاتم (٤/ ٣٢٤)، وقال الأَزْديُّ: «ليس بذاك» (الميزان ٢/ ٢٥٤).

قلنا: وقد وَهِمَ في سندِهِ، قال الدَّارَقُطنيُّ: «رواه السيدُ بنُ عيسى، فقال: عن موسى الجُهَنيِّ، وإنما أراد: موسى بن أبي عائشة... والقول عندنا قولُ أبي الأشهب عن موسى» (العلل ٧/ ٦).

قلنا: وطريقُ أبي الأشهبِ قد مَرَّ ضمن طرق الرواية الأولى، وفيه واسطةٌ بين موسى ويزيد.

هذا، وقد رواه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٨٢) من طريقِ عُمرَ بنِ طَبَرْزَد، عنِ ابنِ عبد الباقي القاضي، عن عُمرَ الخَفَّافِ، عن أبي الحسينِ ابنِ المُظَفَّرِ، عن أحمدَ بنِ الحسنِ[1] بنِ عبدِ الجبارِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ

(١) تحرَّفَ في المطبوع إلى: «الحسين»، والصوابُ المثبتُ كما سبقَ أعلاه عند ابنِ حِبَّانَ، وترجمتُه عندَ الخطيبِ (١٩٨٨) وفي (السِّيَر ١٤/ ١٥٢).

صالحٍ، عن أسدِ بنِ عمرٍو، عن موسى الجُهَنيِّ، به.

كذا وقعَ في المطبوعِ: «أسدُ بنُ عمرٍو» بدلًا من «السيدِ بنِ عِيسى»، فإن لم يكن وهَمًا من النَّاسِخِ - والكتابُ مليئٌ بذلك -، فهو من تخاليطِ ابنِ طَبَرْزَد، انظر (اللسان ٥٦٨٨).

ولو فُرِضَ أنه المحفوظُ، فأَسَدٌ هذا متكلَّمٌ فيه بكلامٍ شديدٍ، انظر (اللسان ١١٠٥).



٤- رِوَايَة: «وَعَنْفَقَتَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَعَنْفَقَتَهُ بِالأَصَابِعِ، وَقَالَ: «**هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي** ﷻ».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قولِه: «وَعَنْفَقَتَهُ بِالأَصَابِعِ»، وهذه الروايةُ سندُهَا ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** ابنُ القَيِّمِ.

التخريج:

﴿هق ٢٥٠﴾.

السند:

قال البَيْهَقيُّ: أخبرنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، ثنا أبو العبَّاسِ محمدُ بنُ يعقوبَ، ثنا العبَّاسُ بنُ محمدٍ الدُّوريُّ، ثنا معاذُ بنُ أسدٍ، ثنا الفضلُ بنُ موسى، ثنا السُّكَّريُّ - يعني: أبا حمزةَ -، عن إبراهيمَ الصائِغِ، عن أبي خالدٍ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ، به.

التحقيق

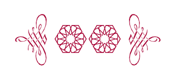
هذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لانقطاعه، ورجاله ثقات غير أبي خالدٍ، وهو محمدُ ابنُ خالدٍ الضَّبِّيُّ، وهو وإن كان صدوقًا كما في (التقريب ٥٨٥١) فإنه لم يسمعْ من أنسٍ؛ قال أحمدُ بنُ حَنبَلٍ: «مِن أين أَدرَكَ محمدُ بنُ خالدٍ أَنَسًا أو رآه؟!»، وقال ابنُ مَعِينٍ: «لم يسمعْ من أنسٍ، وَوَثَّقَهُ» (جامع التحصيل ٦٧٩).

وخَفِيَ أمْرُه على ابنِ القَيِّمِ، فقال: «وأبو خالدٍ هذا مجهولٌ»، ثُمَّ صرَّحَ بضعفِ هذا الطريقِ (الحاشية ١/ ١٦٩).

قلنا: وهو صدوقٌ، ولكن علته الانقطاع كما سبقَ.

ولم يأتِ ذكرُ تخليلِ العنفقةِ مِن وجهٍ يَشهَدُ له، وبقية الحديث صحيح؛ لطرقه السابقة، وشواهدِه الآتية.

قال البَيْهَقيُّ: «ورُوِّينا في تخليلِ اللحيةِ عن عمارِ بنِ ياسرٍ وعائشةَ وأمِّ سَلَمةَ عنِ النبيِّ ﷺ، ثُمَّ عن عليٍّ وغيرِه. ورُوِّينا في الرخصةِ في ترْكِه عنِ ابنِ عُمرَ والحسنِ بنِ عليٍّ، ثُمَّ عنِ النَّخَعيِّ، وجماعةٍ من التابعين» (السنن الكبرى).



٥- رِوَايَاتُ: «الحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ١: عَنْ أَيُّوبَ بنِ عَبْدِ اللَّهِ القُرَشِيِّ، قَالَ: «رَأَيتُ الحَسَنَ بنَ أَبِي الحَسَنِ قَدْ تَوَضَّأَ، وَصَلَّى الظُّهْرَ، وَخَرَجَ فَاسْتَقْبَلَهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ، فَقَالُوا لَهُ: اشْتَبَهَ عَلَيْنَا الوُضُوءُ، فَنُحِبُّ أَنْ تُرْشِدَنَا. فَقَالَ: قَدْ تَوَضَّأْتُ الظُّهْرَ، وَلَكِنِّي سَأُعِيدُ وُضُوئِي. فَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ، فَدَعَا جَارِيَةً يُقَالُ لَهَا مَلِيحَةُ، فَقَالَ: يَا جَارِيَةُ، ائْتِنَا بِتِلْكَ القُلَّةِ، فَجِيءَ بِكُوزِ مَاءٍ صُبَّ فِي تَوْرٍ لَهُ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ [ثَلَاثَ مَرَّاتٍ]، وَتَمَضْمَضَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً، وَمَسَحَ أُذُنَيْهِ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بنُ مَالِكٍ أَنَّ هَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَفِي رِوَايَةٍ٢: عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: صِفْ لَنَا وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، **فَدَعَا بِطَسْتٍ، فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٣: عَنِ الحَسَنِ، «وَسُئِلَ عَنِ الوُضُوءِ، **فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وَمَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ**، وَقَالَ: حَدَّثَني أَنَسُ بنُ مَالِكٍ **أَنَّ هَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**».

وَفِي رِوَايَةٍ٤: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وأشارَ إلى ضَعْفِهِ:** البَزَّارُ، وابنُ عَدِيٍّ - **وتَبِعَه**

ابنُ طاهر -.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: ⟦لا ٩٢٩ "واللفظ له" / قط ٣٧٠ / ضيا (٥/ ٢٤١، ٢٤٢/ ١٨٦٦، ١٨٦٧)⟧.

تخريج السِّياقة الثانية: ⟦بز ٦٦٧١⟧.

تخريج السِّياقة الثالثة: ⟦عد (٢/ ٢١٥)⟧.

تخريج السِّياقة الرابعة: ⟦محد (٤/ ٢١٤/ ٦٢٣)⟧.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضُوء).



٦- رِوَايَة: «أَتَانِي جِبْرِيلُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عنِ النبيِّ ﷺ، قَالَ: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: [يَا مُحَمَّدُ]، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلِّلْ لِحْيَتَكَ** [بِالمَاءِ]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ جدًّا:** الحافظُ، والألبانيُّ.

التخريج:

⟦ش ١١٤ "واللفظ له" / غيل ٨٤٨ "والزيادتان له" / عد (١٠/ ٣١٩) / ضح (٢/ ٥٢٧) / متفق ١٦٧١⟧.

السند:

قال ابنُ أبي شَيْبَةَ: حدثنا وَكِيعٌ، عن الهيثمِ بنِ جَمَّازٍ، عن يَزِيدَ بنِ أَبانَ،

عن أنسٍ، به.

ومدارُ الحديثِ - عندهم - على الهيثمِ بنِ جمَّازٍ، عن يَزيدَ به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

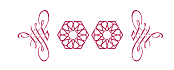
الأولى: يَزيدُ بنُ أَبانَ، وهو الرَّقَاشيُّ؛ وهو ضعيفٌ كما تقدَّمَ.

الثانية: الهيثمُ بنُ جَمَّازٍ، قال فيه أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ منكَرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٩/ ٨١)، وقال ابنُ مَعِينٍ: «ضعيفٌ»، وقال مرة: «ليس بذاكَ»، وقال أحمدُ: «تُرِكَ حديثُهُ»، وقال النَّسائيُّ: «متروكُ الحديثِ» (اللسان ٨٢٩٩).

وكلُّ مَن رَوَى هذا الحديثَ عن يَزيدَ بنِ أَبانَ الرَّقَاشيِّ عن أنسٍ لم يَرْوِه بهذا اللفظِ، إنما رَوَوْا التخليلَ دون قوله: «أَتَانِي جِبْرِيلُ»، وليس لهذه الزيادةِ ما يَشهَدُ لها، إلا أن التخليلَ ثابتٌ من طرقٍ أُخرى عن أنسٍ وعن غيرِهِ، دون قوله: «أَتَانِي جِبْرِيلُ...» إلى آخره.

والحديثُ ضعَّفَهُ الحافظُ، فقال: «في إسنادِهِ ضعفٌ شديدٌ» (الدراية ١/ ٢٢).

وقال الألبانيُّ: «الإسنادُ ضعيفٌ جدًّا» (السلسلة الضعيفة ٤/ ٢٣٩).



٧- رِوَايَة: «هَكَذَا قَالَ لِي جِبْرِيلُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَبَكَ لِحْيَتَهُ هَكَذَا، أَوْ قَالَ: هَكَذَا قَالَ لِي جِبْرِيلُ** عليه السلام».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا اللفظِ، وَضَعَّفَهُ:** أبو حاتم، **وأَعَلَّهُ** الحافظُ.

التخريج:

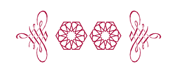
〖جعفر ٥٤٨〗.

السند:

قال أبو جعفر ابنُ البَخْتَرِيِّ: حدثنا محمدُ، قال: حدثنا صفوانُ بنُ صالحٍ، قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ الفَزاريُّ أبو إسحاقَ، قال: حدَّثني موسى بنُ أبي عائشةَ، قال: سمِعتُ أنسَ بنَ مالِكٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، لكنه معلولٌ بالإعضالِ، سَقَطَ منه رجلان، وقد بيَّنَّا ذلك ضمنَ تحقيقنا للسياقةِ الأُولى، وقد جاءَ الحديثُ عن موسى من طرقٍ ليس فيها تشبيكُ اللحيةِ، ولا ذِكْرُ جبريلَ عليه السلام، فلم يَرِدْ عن موسى بنِ أبي عائشةَ إلا من روايةِ أبي جعفرٍ البَخْتَرِيِّ، والله أعلم.



٨- رِوَايَة: «خَلَّلَهَا إِلَى فَوْقَ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«هَكَذَا عَلَّمَنِي جِبْرِيلُ. وَقَالَ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ، فَأَدْخَلَهُمَا تَحْتَ لِحْيَتِهِ، ثُمَّ خَلَّلَهَا إِلَى فَوْقَ»**.

۞ **الحكم:** ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[ضحة (ق٦ / أ)].

السند:

أخرجه عبدُ الملكِ بنُ حَبيبٍ في (الواضحة) قال: حدَّثني أسدُ بنُ موسى، عن يحيى بنِ كَثيرٍ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: يزيدُ الرَّقَاشيُّ؛ وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٧٦٨٣).

الثانية: يحيى بنُ كثيرٍ أبو النَّضْرِ؛ «ضعيفٌ» (التقريب٧٦٣١).

الثالثة: عبدُ الملكِ بنُ حَبيبٍ؛ متكلَّمٌ فيه لسُوءِ حِفْظِه وغلَطِه، وكان صَحَفيًّا، يُخطئُ في الأسانيدِ، واتُّهِم في سماعه من أسد بنِ موسى، وقد طوَّل ابنُ حَجَرٍ ترجمته في (اللسان ٥/ ٢٥٥)، وانظر (تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٠)، ولخَّصَ حالَهُ الحافظُ فقال: «صدوقٌ، ضعيفُ الحفظِ، كثيرُ الغلطِ» (التقريب ٤١٧٤).



[١٧٠٢ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ بِالمَاءِ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ منقطعٌ، وَضَعَّفَهُ:** ابنُ حزمٍ.

التخريج:

﴿حم ٢٥٩٧٠ "واللفظُ له"، ٢٥٩٧١ / ك ٥٣٩ / طهور ٣١٤ / حق ١٣٧١ / حرب (طهارة ١٩٤) / خط (١٢/ ٤١٠) / حيان ١٤٠ / كر (٢٥/ ١٢٦)، (٤٩/ ٧٠) / كما (٢٣/ ٣٦٧ - ٣٦٨) / مخلدي (ق ٢٨٤ / أ) / صفار ١٩﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ (٢٥٩٧٠) قال: حدثنا زيدُ بنُ الحُبابِ، قال: أخبرني عُمرُ ابنُ أبي وَهْبٍ النَّصْري[١]، قال: حدثني موسى، عن طلحةَ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ كَرِيزٍ الخُزاعيِّ، عن عائشةَ، به.

وأخرجه أحمدُ (٢٥٩٧١) قال: حدثنا عليُّ بنُ إسحاقَ، قال: أنا عبد الله - يعني: ابنَ مبارَك -، قال: أنا عُمرُ بنُ أبي وهبٍ الخُزاعيُّ[٢]، قال: حدثني موسى بنُ ثَرْوان، عن طلحةَ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ كَرِيزٍ الخُزاعيِّ، عن

(١) كذا وقعَ في مطبوع (مسند أحمد) طبعتَيْ قرطبة والرسالة، تبعًا للنسخِ، والصوابُ (البصري) بالباءِ كما في (تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٥/ ١٢٦)، وانظر ترجمتَه في كتبِ الرجالِ.

(٢) وقع في مطبوع (مسند إسحاق بن راهُويَهْ)، و(تاريخ بغداد)، و(تاريخ دمشق ٤٩/ ٧٠) و(تهذيب الكمال): «عَمرُو بنُ أَبِي وَهْبٍ الْخُزَاعِيُّ»، وهو خطأٌ والصوابُ ما أثبتناه، وانظر باقي المصادر وترجمته في كتب الرجال.

عائشةَ، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على عُمرَ[١] بنِ أبي وهبٍ، عن موسى بنِ ثَرْوانَ العِجْليِّ[٢]، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ مسلمٍ عدا عُمر بن أبي وهبٍ، وقد وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وقال أحمدُ: «ما أعلمُ به بأسًا»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به» (الجرح والتعديل ٦/ ١٤٠)، وقال الدَّارَقُطنيُّ: «بصريٌّ، معروفٌ، لا بأسَ به» (سؤالات البَرْقانيِّ ٣٥١)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٧/ ١٨٧)، وكذلك ابنُ شاهين (٨٦٦)، ومع هذا قال الذَّهَبيُّ: «وُثِّق»!! (تاريخ الإسلام ٤/ ١٦٨).

وأما ابنُ حزمٍ فأَعَلَّه به قائلًا: «وأما حديثُ عائشةَ فإنه من طريقِ رجلٍ مجهولٍ لا يُعرَفُ مَن هو، شُعبةُ يسميه (عَمرو بن أبي وهب)، وأُمَيَّةُ بنُ خالدٍ يسميه (عمر[٣] بن أبي وهبٍ») (المحلَّى ٢/ ٣٦).

وتَعقَّبَه مُغْلَطايُ بتوثيقِ أحمدَ وابنِ حِبَّانَ (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٢٥).

(١) وقعَ في بعضِ المراجعِ: «عمرو»، وهو خطأٌ، والظاهرُ أنه خطأٌ رواية لا طباعة كما سنذكره بعد.

(٢) وقعَ في مطبوع (تاريخ بغداد)، و(تاريخ دمشق ٤٩/ ٧٠)، و(تهذيب الكمال): «موسى بن ثروانَ الْبَجَلِيُّ»، وهو خطأٌ، والصوابُ «موسى بن ثَرْوَانَ العِجْليّ» كما في الطهورِ ومسندِ إسحاقَ بنِ راهُويَهْ، وانظر ترجمتَهُ في كتبِ الرجالِ.

(٣) في المطبوع: «عمران»، وهو تحريفٌ، ولذا قال محقِّقه: «لم أجدْ له ترجمة»!، والتصويب من (شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤٢٥)، وهو الموافقُ لما في مراجعِ التخريجِ.

ولكن الدَّارَقُطنيّ لما سُئِل عن «موسى بن ثروان» قال: «موسى بن ثَرْوان - ويقال: ابن سَرْوان -، عن طلحةَ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ كَرِيزٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها. إسنادٌ مجهولٌ، حمَلَه الناس» (سؤالات البَرْقانيِّ ٥٠٤).

قلنا: موسى بنُ ثَرْوانَ من رجالِ مسلمٍ متابعةً، وَوَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ (الجرح والتعديل ٨/ ١٣٩)، وأقَرَّه أبو داودَ (سؤالات الآجُرِّيِّ ١٢٢)، ولذا جَزَمَ الذَّهَبيُّ بأن أبا داودَ وَثَّقَهُ (التاريخ ٤/ ٢٣٧)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٧/ ٤٥١)، وقال الحافظُ: «ثقةٌ» (التقريب ٦٩٥٢).

وبتوثيقِ ابنِ مَعِينٍ وإخراجِ مسلمٍ له تَعَقَّبَ العِراقيُّ كلمةَ الدَّارَقُطنيِّ (ذيل الميزان صـ ١٩٦).

وطلحةُ بنُ عُبيدِ اللهِ من رجالِ مسلم أيضًا، وَوَثَّقَهُ أحمدُ، والنَّسائيُّ (تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢)، وقال الحافظُ: «ثقةٌ» (التقريب ٣٠٢٨).

ولذا صحَّحَ الحديثَ الحاكمُ في (المستدرك عَقِبَ ٥٣٩)، **وحسَّن إسنادَهُ الحافظُ** في (التلخيص الحبير ١/ ١٥٠).

وقال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ ورجاله موثَّقون» (مجمع الزوائد ١٢٠١).

وأقَرَّه الألبانيُّ وَصَحَّحَهُ في (صحيح أبي داودَ ١/ ٢٤٩ / مع الحاشية).

وتناقضَ العَيْنيُّ في الحُكمِ عليه؛ فقال في موضعٍ: «إسنادُهُ ضعيفٌ» (البناية ١/ ٢٢٤)، وفي موضعٍ آخَرَ: «إسنادُهُ حسنٌ» (البناية ١/ ٢٢٥).

قلنا: وفاتهم جميعًا أن إسنادَهُ منقطعٌ، فقد قال الذَّهَبيُّ في ترجمةِ طلحةَ: «وأرسلَ عن عائشةَ» (تاريخ الإسلام ٣/ ٤٣٥)، ومثله عند السَّخاويِّ في (التحفة اللطيفة ١٨٧٦).

وقال العِراقيُّ: «روايةُ طلحةَ عن عائشةَ مرسلةٌ» (ذيل الميزان صـ ١٢٨).

ويؤيده ما ذكره مُغْلَطايُ في (الإكمال ٧/ ٨٠) عن الدَّارَقُطنيِّ بشأنِ حديث له عن عائشةَ، أدخلَ شُعبةُ بينهما رجلًا.

هذا، وذكرَ ابنُ دَقيقٍ أن هذا الحديثَ قد أُعِلَّ بالاضطرابِ، وذكرَ من ذلك اختلافهم في اسم موسى، والراوي عنه (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٨٦).

قلنا: وهذا اختلافٌ غيرُ ضارٍّ؛ **فأما الأول:** فاختلافُهم في اسمِ والدِ موسى، هل هو «ثَرْوان» أم «سَرْوان» أم «فَرْوان»، وقد ذَكَر كلٌّ مِن ابنِ مَعِينٍ وأبي داودَ وابنِ حِبَّانَ وجهين من الخلافِ فيه، ومع ذلك وثَّقوه؛ ولذا لَمَّا ذكرَ مُغْلَطايُ هذا الخلافَ، أَعقَبَه بقوله: «وهو ثقةٌ، وثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وخرَّجَ مسلمٌ حديثَهُ في (صحيحه) متابعةً» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٢٥).

وأما الاختلافُ الثاني: فلم يتضحْ مرادُ ابنِ دَقيقٍ بسببِ السقطِ الواقع في الأصلِ، ولعلَّه يريدُ ما أشارَ إليه ابنُ حزمٍ آنفًا من أن بعضَهم سمَّاه «عُمر بن أبي وهبٍ»، وبعضُهم سمَّاه «عَمرًا»، فأما الأولُ فهو روايةُ الجماعةِ، وهم:

- ابنُ المباركِ، وزيدُ بنُ الحُبابِ كما في (مسند أحمد)،
- وهلالُ بنُ فَيَّاضٍ كما في (مسائلِ حربٍ) و(مستدرك الحاكمِ)،
- وبكرُ بنُ بكَّارٍ كما في (التاسع من حديثِ ابنِ مَنْدَهْ للصَّفَّارِ ١٩).

وأما الثاني، فروايةُ:

- عبدِ الصمدِ بنِ عبدِ الوارثِ كما في (مسندِ ابنِ راهُويَهْ)،

- ورواية شُعبةَ أيضًا كما سبقَ عنِ ابنِ حزمٍ، إلا أنه وقعَ في مطبوعة (الطهور لأبي عُبيدٍ ٣١٤) من روايةِ شُعبةَ: «عُمر» كما عند الأكثرين، ولكنه

وهَمٌ؛

فقد رواه أبو الشيخِ كما في (جزء ابن حيان ١٤٠)[١]،

والخطيبُ في (تاريخه ١٤/ ٤٠٤) - ومن طريقِهِ ابن عساكر (٤٩/ ٧٠)، والمِزِّيُّ (٢٣/ ٣٦٨) - كلاهما عن المروزيِّ، عن أبي عبيدٍ، عن شُعبةَ، عن عمرٍو، به.

ولولا متابعةُ عبدِ الصمدِ لقلنا: هذا من أخطاء شُعبةَ؛ فإنه يُخطئُ في أسماءِ الرجالِ، وعلى كلٍّ فهو اختلافٌ غيرُ ضَارٍّ، وروايةُ الجماعةِ هي الموافقةُ لما في كتبِ التراجمِ.

وقد وقعَ في أصولِ المخلدي (ق٢٨٤ / أ) من روايةِ حَجَّاجٍ عن «وهبِ ابنِ أبي محمدٍ الخزاعيِّ»!، فإن لم يكن تصحيفًا فهذا وجهٌ ثالثٌ من الخلافِ في اسمه.



(١) وقد صوَّبه محقِّقه في المطبوع: إلى «عمر» مع أنه في الأصل: «عمرو»، ظنًّا منه أنه خطأُ نَاسِخٍ! ولم ينتبه إلى أنه هكذا رُوي.

[١٧٠٣ط] حَدِيثُ عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ:

عَنْ حَسَّانَ بنِ بِلَالٍ، قَالَ: رَأَيتُ عَمَّارَ بنَ يَاسِرٍ ﵄ تَوَضَّأَ، فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ. فَقِيلَ لَهُ - أَوْ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ -: أَتُخَلِّلُ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: «**وَمَا يَمْنَعُنِي؟! وَلَقَدْ رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ. وأَعَلَّه:** أحمدُ، والبُخاريُّ، وأبو حاتمٍ، وابنُ حزمٍ، وابنُ دَقيقٍ، وابنُ القَيِّمِ، ومُغْلَطايُ، وابنُ حَجَرٍ، والشَّوْكانيُّ. **وَصَحَّحَهُ** الحاكمُ وأحمدُ شاكر لذاته. **وَصَحَّحَهُ** ابنُ حَجَرٍ والألبانيُّ بشواهدِهِ.

الفوائد:

قال التِّرْمذيُّ ﵀: «وقال بهذا أكثرُ أهلِ العلمِ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، ومن بعدهم: رأوا تخليلَ اللحيةِ. وبه يقولُ الشافعيُّ. وقال أحمدُ: «إنْ سها عن تخليلِ اللحيةِ فهو جائزٌ»، وقال إسحاقُ: إن تركه ناسيًا أو متأوِّلًا أجزأه، وإن تركه عامدًا أعادَ» (سنن الترمذي ١/ ٤٦).

التخريج:

﴿ت ٢٨ "واللفظُ له"، ٢٩ / جه ٤٣٣ / ك ٥٣٥ / طي ٦٨٠ / ش ٩٨، ٣٧٦١٢ / مش ٤٣٣ / عل ١٦٠٤ / حمد ١٤٦، ١٤٧ / عدني (مُغْلَطاي ١/ ٤١٠) / طهور ٣١٠ / طب (تهذيب السنن لابنِ القَيِّم ١/ ٢٢٧) / طس ٢٣٩٥ / علحم ١٠٣٥، (إمام ١/ ٤٩١) / فة (٢/ ٦٩٦، ٦٩٧) / حرب (طهارة ١٩٢) / طبر (٨/ ١٧٨) / طوسي ٢٧ / سراج ١٥٩٦ / حل (٧/ ٣١٧) / هقع ٧١٥، ٧١٦ / حَرْمَلَة (هقع ٧١٨) / كر (٤٩/ ٥٩) / كما (٦/ ١٤ - ١٥) / طهارة (منده - مُغْلَطاي ١/ ٤١٠) / اختصار الخلال (إمام ١/ ٤٩١) / ابن المقرئ (النكت الظراف ٧/ ٤٧٣)﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ مدارُه على حسانَ بنِ بلالٍ، ورُوِي عنه من طريقِين:

الأول: يرويه قتادةُ، عن حسانَ بنِ بِلالٍ، عن عمارٍ به.

أخرجه التِّرْمِذيُّ (٢٨)، وابنُ ماجَهْ قالا - والسياقُ للتِّرْمِذيِّ -: حدثنا ابنُ أبي عُمرَ، حدثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنةَ، عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن حسانَ بنِ بِلالٍ، عن عمارٍ به.

وأخرجه الحُمَيديُّ (١٤٧) قال: ثنا سفيانُ عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، به.

وأخرجه يعقوبُ الفَسَويُّ في (المعرفة والتاريخ ٢/ ٦٩٧)، والطَّبَرانيُّ في (الأوسط)، والحاكمُ في (المستدرك)، والعدنيُّ في (مسنده) - كما في (شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤١٠) - كلُّهم وغيرُهُم: من طريقِ سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن قتادةَ إلا سعيدٌ، تفرَّدَ به سفيانُ».

وقال أبو نُعَيمٍ: «غريبٌ من حديثِ سفيانَ، عن سعيدٍ، تفرَّدَ به إبراهيمُ».

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ عدا حسان بن بِلالٍ، وهو ثقةٌ؛ قال ابنُ المَدِينيِّ "ثقةٌ» (تهذيب الكمال ٦/ ١٤)، واعتمده الذَّهَبيُّ في (الكاشف ٩٩٧)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ١١٩٦)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات).

ولذا صَحَّحَهُ الحاكمُ في (المستدرك عَقِبَ ٥٣٥)، وأحمد شاكر في تحقيقه (لجامع الترمذي ١/ ٤٥)، وقال: «لا مطعنَ فيه»!.

وليس كذلك؛ فلهذا الطريقِ عِدَّةُ عِلَلٍ:

الأولى: انقطاعه بين قتادةَ وحسانَ؛ فقتادةُ مدلسٌ، وقد عنعنه، **وجزمَ**

ابنُ المَدِينيِّ بأنه لم يسمعه من حسانَ، فقد نقلَ ابنُ دَقيقٍ عن مُهَنَّا، أنه قال: «قال عبَّاسٌ العَنْبَرِيُّ لأحمدَ: قال أبو الحسنِ - يعني: عليَّ بنَ المَدِينيِّ -: لم يسمعْ قتادة هذا إلا من عبد الكريم، قال أحمدُ: كأنَّ عليَّ بنَ المَدِينيِّ قد عرَفَ الحديثَ» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٩٢).

وهذا إقرارٌ من أحمدَ لهذه العلةِ، ثُمَّ من ابنِ دَقيقٍ أيضًا، وكذا أقرَّها مُغْلَطايُ، وتَعَقَّبَ بها تصحيحَ الحاكمِ للحديثِ (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٣).

وكذلك أقرَّها ابنُ حَجَرٍ، فقال: «قد بيَّنَ ابنُ المَدِينيِّ عِلَّةَ هذا الحديثِ، فقال: لم يسمعه قتادة إلَّا من عبدِ الكريمِ. والله أعلم» (إتحاف المهرة ١١/ ٧٢٠).

وقال أيضا: «لم يسمعه قتادةُ من حسانَ» (التلخيص الحبير ١/ ١٤٩).

وعبدُ الكريمِ هو ابنُ أبي المُخارِقِ، ضعيفٌ، وهو صاحبُ الطريقِ الثاني.

الثانية: أن سعيدَ بنَ أبي عَرُوبةَ وإن كان ثقة فإنه كان قدِ اختلطَ، ولم يُذكَرِ ابنُ عُيَيْنةَ فيمَن رَوَى عنه قبل اختلاطه، بل الأغرب من ذلك: أن المِزِّيَّ لم يَذكُرِ ابنَ عُيَيْنةَ ضمنَ تلاميذِ سعيدٍ، ولم يذكرْ سعيدًا ضمنَ شيوخِ ابنِ عُيَيْنةَ، مع أنه على شرطِهِ!!.

الثالثة: أنَّ ابنَ عُيَيْنةَ لم يسمعْه من سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، وقد جاءَ في كلِّ المراجعِ بالعنعنةِ، إلا عند الحاكمِ، فذكرَ تصريحَ ابنِ عُيَيْنةَ بالسماعِ من ابنِ أبي عَرُوبةَ، وهو وهَمٌ كما سيأتي. **وممن أَعَلَّهُ بعنعنةِ ابنِ عُيَيْنةَ: أبو حاتمٍ الرَّازيُّ،** فقد سأله ابنُه عنه فقال: «لم يحدِّثْ بهذا أحدٌ سوى ابنِ عُيَيْنةَ، عنِ ابنِ أبي عَرُوبةَ» - قال ابنُ أبي حاتمٍ: - قلتُ: هو صحيحٌ؟ قال: لو كان صحيحًا لكان في مصنَّفاتِ ابنِ أبي عَرُوبةَ، ولم يذكرِ ابنُ عُيَيْنةَ في هذا

الحديثِ الخبرَ، وهذا أيضًا مما يُوهِّنُه» (العلل ١/ ٤٨٨).

قال ابنُ القَيِّمِ: «يريدُ بذلك أنه لعلَّه دَلَّسَهُ» (الحاشية ١/ ١٧٠).

وقال ابنُ دَقيقٍ: «أما كوْنُه ليسَ في كتبِ ابنِ أبي عَرُوبةَ فليسَ بالعلةِ القويةِ بانفرادِهِ، ولكن لعلَّه يضمه إلى ما يقع لسفيانَ من تدليسٍ أحيانًا، مع كونِهِ لم يذكرِ السماعَ» (الإمام ١/ ٤٩٢).

وقال الحافظُ: «لم يسمعْه ابنُ عُيَيْنَةَ من سعيدٍ» (التلخيص الحبير ١/ ١٤٩).

واعترَضَ مُغْلَطايُ على هذه العلةِ، فقال: «وأما قولُ ابنِ أبي حاتمٍ..»، فذكرَ سؤاله لأبيه وجوابَه السابق، ثُمَّ قال: «فليسَ كما زعمَ؛ لأنا أسلفنا من عند الحاكمِ تصريحَه بالسماعِ لهذا الحديثِ من سعيدٍ؛ فزالَ ما يخشى من تدليسِهِ. وأما كوْنُه ليس في كتبِهِ فليسَ بشيءٍ أيضًا؛ إذ العالِمُ قد يَشذُّ عنه عند التصنيفِ الكثيرُ من روايتِهِ» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٤).

وكذا تعَقَّبَ ذلك الشيخُ أحمد شاكر، بقوله: «هذه دعوى، وأين الدليلُ عليها؟، ومع ذلك فقد صرَّحَ ابنُ عُيَيْنَةَ فيه بالسماعِ؛ ففي روايةِ الحاكمِ في (المستدرك): «قال سفيانُ: وحدثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ»؛ ولذلك صَحَّحَ الحاكمُ الحديثَ، وأقَرَّه الذَّهَبيُّ فلم يَتعَقَّبْهُ في تصحيحه» (تحقيقه على جامع الترمذي ١/ ٤٥).

قلنا: ما في مستدركِ الحاكمِ وهَمٌ بلا شَكٍّ؛ فإنه رواه من طريقِ الحُمَيديِّ وابنِ أبي عُمرَ كلاهما عنِ ابنِ عُيَيْنَةَ، وروايةُ الحُمَيديِّ في (مسنده) ليس فيها التصريحُ بالسماعِ كما سبقَ، وكذلك رواه الفَسَويُّ وغيرُه عن الحُمَيديِّ بالعنعنةِ.

وروايةُ ابنِ أبي عُمرَ في (مسنده) أيضًا معنعنة كما في (شرح ابن ماجه

١/ ٤١٠)، وكذا رواه عنه التِّرْمِذيُّ وابنُ ماجَهْ وغيرهما بالعنعنةِ كما سبقَ.

وقد جزمَ أبو حاتمٍ بأنَّ ابنَ عُيَيْنةَ لم يذكرِ الخبرَ في حديثِهِ، وهو غيرُ مشهورٍ بالروايةِ عنِ ابنِ أبي عَرُوبةَ، ولعلَّه لذلك سها المِزِّيُّ فلم يذكره في تلاميذِ ابنِ أبي عَرُوبةَ، ولا هذا في شيوخِهِ، والله أعلم.

ولهذا جزمَ البُخاريُّ بعدمِ صحةِ هذا الحديثِ فقال: «لا يصحُّ حديثُ سعيدٍ» (التاريخ الكبير ٣/ ٣١).

وقد أنكرَ الإمامُ أحمدُ روايةَ سفيانَ لهذا الحديثِ عن سعيدٍ، وحَمَل في ذلك على الحُمَيديِّ، أو مَن حدَّث عنه، واستَدَلَّ على ذلك بأنه سمِعه من سفيانَ عن عبدِ الكريمِ، عن حَسَّانَ به.

وتَعقَّبَه ابنُ دقيقٍ وابنُ القَيِّمِ ومُغْلَطايُ بمتابعةِ ابنِ أبي عُمرَ للحُمَيديِّ، ثُمَّ قال ابنُ دقيقٍ: «فخَرَجَ الحُمَيديُّ والراوي عنِ العهدةِ» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٩٢)، و(حاشية ابنِ القَيِّمِ ١/ ١٧٠)، و(شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٣).

قلنا: وتابَعَهما أيضًا إبراهيمُ بنُ بشَّارٍ الرَّماديُّ عندَ الطَّبَرانيِّ في (الأوسط ٢٣٩٥)، وأبي نُعَيمٍ في (الحلية ٧/ ٣١٧).

الطريق الثاني: يرويه أبو أُمَيَّةَ عبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارِقِ[1]، عن حسانَ بنِ بلالٍ، عن عمارٍ به.

أخرجه التِّرْمِذيُّ (٢٨)، وابنُ ماجَهْ، والحاكمُ، والطَّيالِسيُّ، وابنُ أبي شَيْبةَ، وأبو يَعْلَى، والحُمَيديُّ (١٤٦)، وأبو عبيدٍ في (الطهور)، والفَسَويُّ في (المعرفة ٢/ ٦٩٦)، والطَّبَريُّ في (التفسير)، وغيرُهُم: من

---

(١) ووقع عند الحاكمِ في نسب عبد الكريم (الجزري) وهو وهَمٌ، كما سيأتي بيانُهُ.

طرقٍ عن ابنِ عُيَيْنةَ، عن عبدِ الكريمِ، به.

وهذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: الانقطاعُ؛ فلم يسمعْه عبدُ الكريمِ من حسانَ بنِ بِلالٍ.

وبهذا أَعَلَّه غيرُ وَاحدٍ من النقادِ:

فقال البُخاريُّ: «ولم يَسمعْ عبدُ الكريمِ من حسانَ» (التاريخ الكبير ٣/ ٣١).

قال أحمدُ بنُ حَنبَلٍ: قال ابنُ عُيَيْنةَ: لم يسمعْ عبدُ الكريمِ من حسانَ بنِ بلالٍ حديثَ التخليلِ» (العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٥٥)، ونقله التِّرْمِذيُّ عَقِبَ الحديثِ، وأقَرَّه.

ويؤيدُ هذا؛ قولُ الحافظِ: «رواه ابنُ المقرئ، عن سفيانَ، عن عبدِ الكريمِ، عمَّن يحدِّثُ عن حسانَ» (النكت الظراف ٧/ ٤٧٣).

وهذا صريحٌ بأنه لم يسمعْه منه.

قلنا: ووقعَ في روايةِ أبي يَعْلَى التصريحُ بالتحديثِ بين عبدِ الكريمِ وحسانَ: «عن عبدِ الكريمِ أبي أميةَ، أن حسَّانَ بنَ بلالٍ المزنيَّ، حَدَّثَهُ أنه، رأى عمارَ بنَ ياسرٍ»، وهو مخالفٌ لروايةِ الجماعةِ، ومخالفٌ أيضًا لنصِّ الأئمةِ.

ولذا قال ابنُ رجبٍ الحَنبَليُّ: «وكان أحمدُ يستنكرُ دخولَ التحديثِ في كثيرٍ من الأسانيدِ، ويقول: هو خطأٌ، يعني: ذِكْرَ السماعِ... وحينئذٍ ينبغي التفطُّنُ لهذه الأمورِ، ولا يُغتَرُّ بمجردِ ذكرِ السماعِ والتحديثِ في الأسانيدِ» (شرح علل الترمذي ٢/ ٥٩٣ - ٥٩٤).

الثانية: عبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارِقِ؛ قال الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٤١٥٦).

ووقعَ عندَ الحاكمِ: «عبدُ الكريمِ الجزريُّ» ولعلَّه لذلك قال قبله: «في تخليلِ اللحيةِ شاهدٌ صحيحٌ عن عمارِ بنِ ياسرٍ» (المستدرك ٥٣٥).

وتَعقَّبَه ابنُ المُلَقِّنِ، فقال: «عبدُ الكريمِ هذا هو أبو أُمَيَّةَ بنُ أبي المُخارِقِ، كما أخرجه التِّرْمِذيُّ، وهو أحدُ الضُّعفاءِ، ولم يسمعْه من حسانَ. قاله ابنُ عُيَيْنَةَ والبُخاريُّ، فأين الصحة؟!» (البدر المنير ٢/ ١٨٨).

ويحتمل أنه صَحَّحَهُ لأجلِ طريقِ قتادةَ؛ ولذا تَعَقَّبَه الحافظُ بإعلالِ الوجهينِ، فقال: «قوله: إنه صحيحٌ غيرُ صحيح؛ بل هو معلولٌ، وما وقعَ عنده في نسبِ عبدِ الكريمِ وهَمٌ، وإنما هو أبو أُمَيَّةَ، وقد ضَعَّفَه الجمهورُ»، ثُمَّ قال: «قد بيَّن ابنُ المَدِينيِّ علةَ هذا الحديثِ، فقال: لم يسمعه قتادةُ إلا من عبدِ الكريمِ» (إتحاف المهرة ١١/ ٧٢٠).

ولذا قال الشَّوْكانيُّ: «وأما حديثُ عمارٍ فرواه التِّرْمِذيُّ وابنُ ماجَهْ، وهو معلولٌ» (نيل الأوطار ١/ ١٨٩).

هذا، وقد أَعَلَّ هذا الحديثَ من طريقِيه بجهالةِ حسانَ وعدم سماعه من عمارٍ: ابنُ حزمٍ الظاهريُّ، وردَّ عليه ابنُ القَيِّمِ، فقال: «وقد أَعَلَّه ابنُ حزم بعلتين: إحداهما أنه قال: حسانُ بنُ بِلالٍ مجهولٌ. والثانيةُ قال: لا نعرفُ له لقاءً لعمارِ بنِ ياسرٍ.

فأما العلةُ الأُولى: فإن حسانًا روَى عنه أبو قِلابةَ، وجعفرُ بنُ أبي وَحْشِيَّةَ، وقتادةُ، ويحيى بنُ أبي كَثيرٍ، ومَطَرٌ الوَرَّاقُ، وابنُ أبي المُخارِقِ، وغيرُهُم، ورَوَى له التِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَهْ. قال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: كان ثقةً.

ولم يحفظْ فيه تضعيفٌ لأحدٍ.

وأما العلةُ الثانيةُ: فباطلةٌ أيضًا؛ فإن التِّرْمِذيَّ رواه من طريقين إلى حسانَ، أحدهما عنِ ابنِ أبي عُمرَ، عن سفيانَ، عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن حسانَ، عن عمارٍ. والثاني عنِ ابنِ أبي عُمرَ، عن سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ، عن عبدِ الكريمِ بنِ أبي المُخارِقِ، عن حسانَ، قال: «رَأَيتُ عَمَّارًا تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ»، وفيه: «وَلَقَدْ رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ»» (تهذيب السنن ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩).

وبنحو هذا رَدَّ مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٠) إعلالَ ابنِ حزمٍ.

وهو مسَلَّمٌ، إلا أنَّ قولَهُ: «رَأَيتُ عَمَّارًا» إنما جاءَ من روايةِ عبدِ الكريمِ، وهو ضعيفٌ سيِّئُ الحفظِ؛ فلا يُعتدُّ بروايتِهِ في ذلك.

ولكن قال البُخاريُّ في ترجمةِ حسانَ: «رأى عمارًا» (التاريخ الكبير ٣/ ٣١).

وسأل حربٌ ابنَ راهُويَهْ عن التخليلِ، فقال: «سُنَّة»، وذَكَرَ له حديثَ عبدِ الكريمِ في مَعرِضِ الاحتجاجِ به في تصريحِ حسانَ بسماعه له من عمارٍ، ذكره مُغْلَطايُ، ثُمَّ قال: «وهو رَدٌّ على من نفاه» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤١٣).

يشيرُ إلى ابنِ حِبَّانَ وابنُ حزمٍ، فإن الأولَ قد شكَّكَ في (الثِّقات ٤/ ١٦٤) في سماعِ حسانَ من عمارٍ، ولَمَّا ذكره مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ)، ردَّه بما سبقَ، مع أنه تَعَقَّبَ المِزِّيَّ في (الإكمال ٤/ ٥٥) بكلامِ ابنِ حِبَّانَ وابنِ حزمٍ!.

ومما ينبغي ذكره في دفعِ هذه العلةِ: ما رواه الدَّارَقُطنيُّ عنِ الحافظِ جعفرِ الطَّيالِسيِّ، قال: «سمِعَ حسانُ بنُ بلالٍ من عائشةَ وعمارٍ» (السنن ١/ ٢٢١

/ عَقِبَ الحديث ٤٤٠).

وفي هذا إقرارٌ من الدَّارَقُطنيِّ بثبوتِ السماعِ، والله أعلم.

قلنا: والحديثُ وإن كان من طريقِيه ضعيفًا، فإن له شواهدَ أخرى؛ **ولذا قال الحافظُ:** «وهو معلولٌ، وله شواهدُ أخرى دون ما ذكر في المرتبةِ، وبمجموعِ ذلك حَكَموا على أصلِ الحديثِ بالصحةِ، وكلُّ طريقٍ منها بمفردها لا يبلغُ درجةَ الصحيحِ. والله أعلم» (النكت ١/ ٤٢٣ - ٤٢٤).

وَصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح ابن ماجَهْ ٣٤٩).



١- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَمَّارٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ بشواهدِه، وسندُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿طب (مُغْلَطاي ١/ ٤١٤)﴾.

السند:

رواه أبو القاسمِ الطَّبَرانيُّ في (الكبير): عن إبراهيمَ بنِ موسى، ثنا صالحُ ابنُ قطان، ثنا محمدُ بنُ عمارِ بنِ محمدِ بنِ عمارٍ، حدثني أبي، عن جدي، عن عمارٍ، به.

التحقيق

وهذا الإسنادُ ضعيفٌ جدًّا؛ مسلسَلٌ بالمجاهيلِ:

الأول: محمدُ بنُ عمارِ بنِ ياسرٍ العَنْسيُّ؛ ترجمَ له البُخاريُّ في (التاريخ الكبير ١/ ١٨٥)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٨/ ٤٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٥/ ٣٥٧) على عادتِهِ. وقال الذَّهَبيُّ: «وُثِّق» (الكاشف ٦٧٣١)، وقال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٦١٦٦)، يعني: إذا تُوبع، وإلا فليِّن.

الثاني: عمارُ بنُ محمدِ بنِ عمارِ بنِ ياسرٍ، قال العِراقيُّ: «أشارَ ابنُ الجَوزيِّ في (العلل) إلى تجهيله» (ذيل ميزان الاعتدال ٥٩١)، وأقَرَّه هو، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ في (لسان الميزان ٥٥٤٨).

الثالث: محمدُ بنُ عمارِ بنِ محمدِ بنِ عمارِ بنِ ياسرٍ، قال العِراقيُّ: «أشارَ ابنُ الجَوزيِّ في (العلل) إلى تجهيله هو وأبوه» (ذيل ميزان الاعتدال ٦٥٦)، وأقَرَّه هو، والحافظُ ابنُ حَجَرٍ في (لسان الميزان ٧٢٣٨).



[١٧٠٤ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ، وَيَقُولُ: «**هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي** عز وجل».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

〖عق (٤/ ١٠٤) "واللفظ له" / تمام ١٧٧٥〗.

السند:

قال العُقَيليُّ: حدثنا أحمدُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدثنا سُلَيمانُ بنُ عبدِ الرحمنِ، قال: حدثنا سَعْدانُ بنُ يحيى، قال حدثنا نافعٌ مولى يوسفَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

ورواه تمامٌ من طريقِ سُلَيمانَ بنِ عبدِ الرحمنِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: نافعٌ مولى يوسفَ وهو السُّلَميُّ؛ قال أبو حاتم: «متروكُ الحديثِ»، وقال البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ» (لسان الميزان ٨/ ٢٥٠ - ٢٥١)، وقال العُقَيليُّ بعد أن أوردَ هذا الحديثَ في ترجمته: «لا يُتابَعُ عليه بهذا الإسنادِ، والروايةُ في تخليلِ اللحيةِ فيها مقالٌ» (ضعفاء العُقَيليِّ ٤/ ١٠٤).

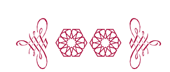
وقد قيل: إن نافعًا هذا هو أبو هُرْمُزَ البصريُّ، وأبو هُرْمُزَ ضعَّفَه أحمدُ وجماعةٌ، وكذَّبَهُ ابنُ مَعِينٍ مرَّةً، وقال أبو حاتم: «متروكٌ ذاهبُ الحديثِ»

وقال النَّسائيُّ: «ليسَ بثقةٍ» انظر (اللسان ٨/ ٢٤٩).

الثانية: الانقطاعُ؛ محمدُ بنُ سيرينَ لم يسمعْ من ابنِ عبَّاسٍ؛ قال أحمدُ وابنُ المَدِينيِّ: «لم يسمعْ من ابنِ عبَّاسٍ شيئًا»، قال أحمدُ: «إنما يقولُ: نُبِّئْتُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ» (جامع التحصيل ٦٨٣).

وسَعْدانُ بنُ يحيى، اسمه: سعيدٌ، وسَعْدانُ لقبٌ، قال فيه الحافظ: «صدوقٌ وسَطٌ» (التقريب ٢٤١٦).

وسُلَيمانُ هو ابنُ بنت شُرَحْبِيلَ الدِّمشقيّ، قال فيه الحافظُ: «صدوقٌ يخْطئُ» (التقريب ٢٥٨٨).



١- رِوَايَة: «هَكَذا التَّطَهُّرُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قال ابنُ عبَّاسٍ ﵄: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَطَهَّرُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ إِنَاءٌ قَدْرَ المُدِّ - وَإِنْ زَادَ فَقَلَّ مَا يَزِيدُ، وَإِنْ نَقَصَ فَقَلَّ مَا يَنْقُصُ -، فَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، **وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ**، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَكَذَا التَّطَهُّرُ؟ قَالَ: «**هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي** ﷻ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿طس ٢٢٧٧﴾.

السند:

قال الطَّبَرانيُّ في (الأوسط): حدثنا أحمدُ بنُ إسماعيلَ الوَساوِسيُّ البصريُّ، قال: نا شَيْبانُ بنُ فَرُّوخٍ، قال: نا نافعٌ أبو هُرْمُزَ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

وقال عَقِبَه: «لم يَروِ هذه اللفظةَ عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، عنِ النبيِّ ﷺ، في تخليل اِللحيةِ في الوضوءِ، إلا نافعٌ أبو هُرْمُزَ، تفرَّد به شَيْبانُ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: نافعٌ أبو هُرْمُز؛ متروكٌ وَاهٍ، وقد سبقَ الكلامُ عليه.

الثانية: اضطرابُ نافعٍ فيه، فمرةً يرويه عن عطاءٍ كما هنا، وأخرى يرويه عنِ ابنِ سيرينَ كما سبقَ.

الثالثة: جهالةُ حالِ أحمدَ بنِ إسماعيلَ الوَساوِسيِّ شيخِ الطَّبَرانيِّ، فقد ترجمَ له السَّمعانيُّ في (الأنساب ١٣/ ٣٣٨)، والذَّهَبيُّ في (التاريخ ٦/ ٦٦٩)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وانظر (إرشاد القاصي والداني ٧٣).



[١٧٠٥ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما، قَالَ: «**وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلَا مَرَّتَيْنِ، وَلَا ثَلَاثًا، وَلَا أَرْبَعًا، فَرَأَيْتُهُ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ، كَأَنَّهَا أَنْيَابُ مُشْطٍ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ:** أحمدُ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ حزمٍ، وابنُ سيِّدِ الناسِ، ومُغْلَطايُ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿علحم ١٦١٢ / عد (٢/ ٣١٣) "واللفظ له" / خط (٧/ ٤٩٤) / ك (تاريخ - مُغْلَطاي ١/ ٤٢٥) / علخ (مُغْلَطاي ١/ ٤٢٥)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل) قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ العزيزِ، حدثنا سُرَيْجُ بنُ يونسَ، حدثنا أَصْرَمُ بنُ غِيَاثٍ الخُراسانيُّ، حدثنا مقاتِلُ بنُ حَيَّانَ، عن الحسنِ، عن جابرٍ، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على أَصْرَمَ بنِ غِياثٍ، عن مقاتِلِ بنِ حَيَّانَ، به.

التحقيق

هذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: أَصْرَمُ بنُ غِياثٍ؛ قال فيه أحمدُ والبُخاريُّ والدَّارَقُطنيُّ: «منكَرُ الحديثِ»، وقال النَّسائيُّ: «متروكُ الحديثِ» (ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٣).

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: «سمعتُ أبي يقولُ: شيخٌ من أهلِ نيسابورَ قَدِمَ علينا، فسمِعْتُه يحدِّثُ عن مقاتِلِ بنِ حَيَّانَ، عن الحسنِ، عن جابرٍ: «رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ، كَأَنَّهَا أَنْيَابُ مُشْطٍ»، ثُمَّ قال أبي: ما

أرى هذا الشيخَ كان بشيءٍ، ضعَّفَه جدًّا».

قال عبدُ اللهِ: «حدَّثناه بعضُ المشايخِ قال: حدثنا أَصْرَمُ النَّيسابوريُّ، ذَكَر هذا الحديثَ» (العلل ومعرفة الرجال ١٦١٢).

قال مُهَنَّا: «سألتُ أحمدَ عن أَصْرَمَ بنِ غِياثٍ، فقال: مِن أهل نيسابورَ، إلا أنه حدَّثنا عن مقاتلٍ عنِ الحسنِ عن جابرٍ. يعني: هذا الحديث، قال مُهَنَّأ: «وكتبَ عنه رُقعةً، ثُمَّ خرَّقها، كانتْ فيها أحاديثُ منكَرةٌ. قال: وكان أَصْرَمُ رجلًا له أدبٌ، وفيه حسَب، لكن أحاديثه منكَرة» (شرح سنن ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤٢٥ - ٤٢٦).

وقال ابنُ عَدِيٍّ - بعد ذكرِ هذا الحديثِ -: «وأَصْرَمُ بنُ غِيَاثٍ هذا له أحاديثُ عن مقاتلٍ مناكِيرُ كما قاله البُخاريُّ والنَّسائيُّ، وهو إلى الضعفِ أقربُ منه إلى الصدقِ، وليس له كبيرُ حديثٍ» (الكامل ٢/ ٣١٣).

وبه ضعَّفَ الحديثَ ابنُ حزمٍ؛ فقال: «وأما حديثُ جابرٍ فهو من طريقِ أَصْرَمَ ابنِ غِيَاثٍ، وهو ساقطٌ الْبَتَّةَ، لا يُحتجُّ به» (المحلى ٢/ ٣٧).

وقال ابنُ سيِّدِ الناسِ: «طريقٌ لا مُعَوَّل عليها» (النفح الشذي ١/ ٣١٦).
ونحوَه قال ابنُ المُلَقِّنِ في (البدر المنير ٢/ ١٩١).

الثانية: الانقطاعُ؛ فالحسنُ البصريُّ لم يسمعْ من جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، كذا قال ابنُ مَعِينٍ - كما في (رواية الدوري ٤٢٥٨، ٤٥٩٩)، و(رواية ابن مُحْرِز ٦٦١)، و(رواية ابن الجُنَيد ١٨٠) -، وابنُ المَدِينيِّ في (العلل له ٥٠)، وبَهْزُ بنُ أَسَدٍ، وأبو زُرْعةَ، وأبو حاتم - كما في (المراسيل لابن أبي حاتم صـ٣٦ - ٣٧) -، وأبو داودَ في (رسالته إلى أهل مكة صـ ٣٠)، والنَّسائيُّ في (السنن الكبرى ١٢/ ٢٩٢)، والبَزَّارُ - كما في (شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي

/١ ١٩٦)، و(نصب الراية ١/ ٩١) -، والدَّارَقُطنيُّ في (العلل ٣٢٤١)، وابنُ حِبَّانَ في (المجروحين ٢/ ١٥٣)، والحاكمُ في (معرفة علوم الحديث صـ ١١١)، وغيرهم.

الثالثة: مقاتلُ بنُ حَيَّانَ لا يُعرَفُ له سماعٌ من الحسنِ، وقد سأل مُهَنَّا - عَقِبَ هذا الحديثِ - الإمامَ أحمدَ: «مقاتلُ بنُ حَيَّانَ، أسَمِع منَ الحسنِ؟ قال أحمدُ: لا أدري» (شرح سنن ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤٢٥).

وبهذه العِلَلِ ضعَّفَ الحديثَ مُغْلَطايُ في (شرح سنن ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤٢٥ - ٤٢٦).

وقال الحافظُ: «وأَصْرَمُ متروكُ الحديثِ، وفي الإسنادِ انقطاعٌ أيضًا» (التلخيص الحبير ١/ ١٥١).



[١٧٠٦ط] حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى:

عن عبدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى الأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: «قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُعَاوِيَةَ، كَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: **فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ فِي غَسْلِهِ وَجْهَهُ**، ثُمَّ قَالَ: «**هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ**»».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ.**

التخريج:

〚طب (نصب ١/ ٢٥) / طهور ٨٢ "واللفظُ له"، ٣١١ / مُغْلَطاي (١/ ٣٧٤)〛.

السند:

قال أبو عبيدٍ في (الطهور ٨٢): حدثنا مروانُ بنُ معاويةَ الفَزاريُّ، عن أبي وَرْقاءَ العبديِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوْفَى الأَسْلَميِّ، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على مروانَ بنِ معاويةَ الفَزاريِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه أبو الوَرْقاءِ العَبْديُّ، وهو فائِدُ بنُ عبدِ الرحمنِ؛ قال فيه أحمدُ والنَّسائيُّ: «متروكُ الحديثِ»، وقال ابنُ مَعِينٍ وأبو داودَ وغيرُهُما: «ليس بشيءٍ»، وقال البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم وأبو زُرْعةَ: «لا يُشتغلُ به»، وقال أبو حاتم أيضًا: «ذاهبُ الحديثِ، لا يُكتبُ حديثُه، وكان عند مسلمِ بنِ إبراهيمَ عنه، وكان لا يحدِّثُ عنه، وكنَّا لا نسألُه عنه، وأحاديثُه عنِ ابنِ أبي أَوْفَى بواطيلُ، لا تكادُ ترى لها أصلًا،

كأنه لا يشبه حديثَ ابنِ أبي أَوْفَى. ولو أن رجلًا حلَفَ أن عامةَ حديثِه كَذِبٌ، لم يَحْنَثْ» (الجرح والتعديل ٧/ ٨٤). وَضَعَّفَهُ غيرُ وَاحدٍ. انظر (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٥٥ - ٢٥٦).

ولذا قال الحافظُ: «متروكٌ، اتَّهَموه» (التقريب ٥٣٧٣).

تنبيه:

هذا الحديثُ له روايةٌ مختصرةٌ عندَ ابنِ ماجَهْ (٤٢٠) من طريقِ سفيانَ بنِ وكيعٍ، عن عيسى بنِ يونسَ، عن فائد به دون ذكرِ التخليلِ، ولَمَّا ذكرها مُغْلَطَايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٧٤) أَعَلَّها بسفيانَ، ثُمَّ بفائد، لكنه زعمَ أن فائِدًا قد تُوبِع في سندِ ابنِ ماجَهْ من عبدِ الرحمنِ بنِ نِسْطاسٍ، وتَعَقَّبَ على ابنِ عساكرَ وابنِ سرورٍ والمِزِّيِّ في ترْكِهِما ذلك الأمر!، ولذا لما ساقَ الحديثَ من طريقِ الطَّبَرانيِّ باللفظِ المختصرِ ثُمَّ من طريقِ أبي عُبَيدٍ باللفظِ المُخَرَّجِ هنا، وكلاهما من طريقِ فائِد، قال مُغْلَطَايُ: «فصَحَّ إسنادُهُ على هذا»!!.

وهذا فيه نظرٌ، فلو سلمنا له بما زعمَ من ذكرِ ابنِ نِسْطاسٍ مع فائِد في سندِ ابنِ ماجَهْ، فلا يصحُّ السندُ أيضًا؛ لأنه لم يَرِد إلا من روايةِ ابنِ وكيعٍ، وهو متروكٌ.

وقد رواه زُهيرُ بنُ عَبَّادٍ عندَ الطَّبَرانيِّ في (الأوسط ٩٣٦٢).

وعليُّ بنُ بحرٍ كما رواه مُغْلَطايُ نفْسُه (١/ ٣٧٤).

كلاهما عن عيسى عن فائدٍ وحدَه.

فتبيَّنَ أن ذِكرَ ابنِ نِسْطاسٍ لو ثبَتَ فهو مِن أخطاءِ ابنِ وكيعٍ.

ثُمَّ أنَّ ابنَ نِسْطاسٍ لم يذكرِ التخليلَ في روايتِهِ، وإنما ذكرَ من روايةِ ابنِ فائد فقط.

فأما ما زعمه من المتابعةِ فلم نجدْه في (سنن ابن ماجَهْ) المطبوع.



١- رِوَايَة: «وَيُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ مِنْ بَاطِنِهَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتَى بِقَعْبٍ فِيهِ مِنَ المَاءِ نَحْوٌ مِنَ المُدِّ، يَتَمَضْمَضُ ثَلَاثًا، وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا، وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَيُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ مِنْ بَاطِنِهَا، وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ:** البُوصيريُّ.

التخريج:

[عل (خيرة ٥٦١)].

السند:

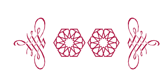
قال أبو يَعْلَى: حدثنا القَوَارِيريُّ، حدثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أنبأنا فائدُ بنُ عبدِ الرحمنِ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوْفَى، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه فائدُ بنُ عبدِ الرحمنِ، وقد سبقَ الكلامُ عليه في الروايةِ السابقةِ.

قال البُوصيريُّ: «رواه ابنُ ماجَهْ في (سننه) باختصارٍ من طريقِ فائدِ بنِ عبدِ الرحمنِ، وهو ضعيفٌ كما بيَّنْته في الكلام عِلى زوائد ابنِ ماجَهْ».

قلنا: وستأتي روايةُ ابنِ ماجَهْ في: (باب مسح الرأس وصِفَته).



٢- رِوَايَة: «يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ ثَلَاثًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ»، وَفِيهِ: «فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَاحِدَةً، **وَيُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ ثَلَاثًا**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[نسخة أبي أيُّوبَ سُلَيمان بن عبد الرحمن (نفح ١/ ٣١٥)، (بدر ٢/ ١٩٢)].

السند:

قال ابنُ سيِّدِ الناسِ في (النفح الشذي ١/ ٣١٥) - وتَبِعَه ابنُ المُلَقِّنِ في (البدر المنير) -: في نسخةِ أبي أيُّوبَ سُلَيمانَ بنِ عبدِ الرحمنِ التَّيْميِّ، عن مروانَ بنِ معاويةَ الفَزاريِّ، نا فائد، عنِ ابنِ أبي أَوْفَى، فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه فائِدُ بنُ عبدِ الرحمنِ، وقد سبقَ الكلامُ عليه.

[١٧٠٧ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ تَمَضْمَضَ، وَمَسَحَ لِحْيَتَهُ مِنْ تَحْتِهَا بِالمَاءِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ:** العُقَيليُّ، والبُوصيريُّ.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﱡجه ٤٣٧ "واللفظ له" / طبر (٨/ ١٧٧) / عق (٤/ ١٥٠) / عد (١٠/ ٢٨٨)ﱠ.

تخريج السياق الثاني: ﱡحم ٢٣٥٤١ "واللفظ له" / حميد ٢١٨ / علت ٢٠ / طبر (٨/ ١٧٨) / شا ١١٣٧ / مع (خيرة ٥٦٨)، (مصباح الزجاجة ١/ ٦٤)ﱠ.

السند:

أخرجه ابنُ ماجَهْ قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ اللهِ الرَّقِّيُّ، حدثنا محمدُ ابنُ ربيعةَ الكِلابيُّ، حدثنا واصلُ بنُ السائبِ الرَّقَاشيُّ، عن أبي سَوْرةَ، عن أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ به. بلفظ السياق الأول.

وأخرجه أحمدُ: عن محمدِ بنِ عُبيدٍ، عن واصِلٍ، عن أبي سَوْرَةَ، عن أبي أيُّوبَ، به. بلفظ السياق الثاني.

والحديثُ مدارُه عندَ الجميعِ على واصلِ بنِ السائبِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: واصلُ بنُ السائبِ الرَّقَاشيُّ؛ «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٧٣٨٣).

الثانية: أبو سَوْرَةَ: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٨١٥٤).

وأَعَلَّه العُقَيليُّ بواصل، ثُمَّ قال: «والروايةُ في التخليلِ فيها لِينٌ، وفيها ما هو أصلح من هذا الإسناد» (الضُّعفاء الكبير ٤/ ١٥٠).

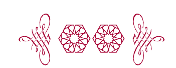
وقال البُوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ أبي سَوْرةَ، وواصِلٍ الرَّقَاشيِّ» (مصباح الزجاجة ١/ ٦٤)، وانظر (إتحاف الخيرة ١/ ٣٣٦).

الثالثة: الانقطاعُ بين أبي سَوْرةَ وأبي أيُّوبَ؛ فقد قال البُخاريُّ: «لا يُعرَفُ له سماعٌ من أبي أيُّوبَ» (علل الترمذي الكبير ٢٠).

وَصَحَّحَهُ الألبانيُّ بشواهدِهِ السابقةِ، فقال: «صحيحٌ بما قبله» (صحيح ابن ماجَهْ ٣٥٢).

تنبيه:

وقعَ في إسنادِ الطَّبَريِّ: «عن أبي سودة» بالدال المهملة بدلًا من الراء، وهو خطأٌ من شيخِ الطَّبَريِّ (محمد بن إسماعيل الأَحْمَسي) كما أشارَ إليه الطَّبَريُّ نفْسُه؛ حيث قال: «هكذا قال الأَحْمَسيُّ».



١- رِوَايَة: «مَا أَدْبَرَ مِنْ أُذُنَيْهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ اسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَتَمَضْمَضَ وَأَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ فِي فَمِهِ، وَكَانَ يَبْلُغُ بِرَاحَتَيْهِ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْ أُذُنَيْهِ، وَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ مَسَحَ بِأُصْبُعَيْهِ مَا أَدْبَرَ مِنْ أُذُنَيْهِ مَعَ رَأْسِهِ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ: الهيثميُّ.

التخريج:

〚طب (٤/ ١٧٨/ ٤٠٦٨)〛.

السند:

قال الطَّبرانيُّ في (الكبير): حدثنا الحسينُ بنُ إسحاقَ التُّستَريُّ، حدثنا سعيدُ بنُ يحيى الأُمويُّ، حدثني أبي، عن واصِلِ بنِ السائبِ الرَّقَاشيِّ، عن أبي سَوْرةَ، عن أبي أيُّوبَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ سبقَ بيانُها فيما تقدَّمَ.

وهذه الروايةُ سبقتْ في: (باب ما ورد في إدخال الأصابع في الفم حين الوُضوء).



[١٧٠٨ط] حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ:

عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضَيْهِ بَعْضَ العَرْكِ، ثُمَّ شَبَّكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ معلولٌ. وأَعَلَّه:** أبو حاتمٍ، والدَّارَقُطنيُّ، وعبدُ الحَقِّ، وابنُ حَجَرٍ. **وَضَعَّفَهُ:** ابنُ القَطَّانِ، والألبانيُّ.

التخريج:

[جه ٤٣٦ "واللفظ له" / عد (٨/ ٣٥٠) / قط ٣٧٤، ٥٥٥ / كر (٣٧/ ٢٦١) / كما (١٨/ ٤٧٢، ٤٧٣)].

السند:

قال ابن ماجَهْ: حدثنا هشامُ بنُ عمارٍ، حدثنا عبدُ الحميدِ بنُ حبيبٍ، حدثنا الأَوْزَاعيُّ، حدثنا عبدُ الواحدِ بنُ قيسٍ، حدثني نافعٌ، عنِ ابنِ عُمرَ، به.

ومَدارُه عندَهم على هشامِ بنِ عمارٍ، حدثنا عبدُ الحميدِ بنُ حبيبٍ، حدثنا الأَوْزَاعيُّ، به.

التحقيق

هذا الإسنادُ فيه ثلاثة رجال مختلَفٌ فيهم، **أوَّلُهم:** هشام، والراجحُ أنه صدوقٌ، تغيَّرَ بأَخَرَةٍ.

والثاني: عبدُ الحميدِ بنُ حبيبٍ، وهو ابنُ أبي العِشْرين كاتبُ الأَوْزَاعيِّ، ولخَّصَ حالَهُ الحافظُ فقال: «صدوقٌ، ربما أخطأ» (التقريب ٣٧٥٧).

قلنا: وقد خُولِفَ في سندِهِ كما سيأتي.

الثالث: عبدُ الواحدِ بنُ قيسٍ، أبو حمزةَ الدمشقيُّ؛ مختلَفٌ فيه:

فَوَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ - في رواية الدَّارِميِّ عنه -، وَوَثَّقَهُ العِجْليُّ، وذكره أبو زُرْعةَ الدمشقيُّ في نفرٍ ثقاتٍ، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أرجو أنه لا بأسَ به».

بينما سُئِلَ عنه الإمامُ أحمدُ فقال: «لا أدري، أخشى أن يكون حديثُه منكَرًا» (سؤالات أبي داودَ لأحمد ٢٨٠). وقال ابنُ مَعِينٍ - في روايةِ الغَلابي -: «لم يكن بذاك، ولا قريب». وقال يحيى بنُ سعيدٍ: «كان شِبْهَ لا شيءَ»، وقال أبو حاتم: «لا يُعجِبُني حديثُه»، وقال أيضًا: «يُكتَبُ حديثُه، وليس بالقويِّ»، وقال النَّسائيُّ: «ضعيفٌ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «ينفردُ بالمناكيرِ عن المشاهيرِ، [لا يُحتجُّ به]»، وقال الحاكمُ أبو أحمدَ: «منكَرُ الحديثِ»، وذكره أبو بكرٍ البَرْقانيُّ فيمَن وافَقَ عليه الدَّارَقُطنيُّ من المتروكينَ» (تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٩).

وقال الذَّهَبيُّ: «منكَرُ الحديثِ» (الكاشف ٣٥٠٧)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ، له أوهامٌ» (التقريب ٤٢٤٨).

وبه أَعَلَّه ابنُ القَطَّانِ، فقال: «وبعد هذا، فعلة الخبر هي غير ذلك، وهي ضعْفُ عبدِ الواحدِ بنِ قيسٍ، راويه عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمرَ» (بيان الوهم ٣/ ٣٦٤).

قلنا: ولكنْ رَوَى عنه هنا الأَوْزَاعيُّ، وقد قال ابنُ عَدِيٍّ - بعد أن خرَّجَ حديثَه هذا -: «وقد حدَّثَ الأَوْزَاعيُّ عن عبدِ الواحدِ هذا بغيرِ حديثٍ، وأرجو أنه لا بأسَ به؛ لأن في رواياتِ الأَوْزَاعيِّ عنه استقامةً» (الكامل ٨/ ٣٥٠).

وقال ابنُ عساكر: «إذا رَوَى عنه الأَوْزَاعيُّ فهو صحيحٌ»، ذكره مُغْلَطايُ

مُتَعَقِّبًا به كلامَ ابنِ القَطَّانِ، (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٢٢).

وقد كان قال قبل ذلك: «هذا حديثٌ رجالُ إسنادِهِ لا بأسَ بهم، وذكرَ الخَلَّالُ عن أحمدَ أنه أصحُّ شيءٍ في التخليلِ» (شرح سنن ابن ماجَهْ ١/ ٤٢١).

قلنا: إنْ سَلِمَ من الكلامِ في رجالِهِ، فلن يسلمَ من الإعلالِ بالوقفِ، أو الإرسالِ:

فقد اختُلِفَ في إسنادِهِ على الأَوْزَاعيِّ رفعًا ووقفًا وإرسالًا. فأما المرفوعُ فقد سبقَ رواتُه، وأما الموقوفُ:

فقد أخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٣٧٥، ٥٥٦) - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ (٢٥٣) -، قال: حدثني إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفَّارُ، نا إبراهيمُ بنُ هانئٍ، نا أبو المغيرة، نا الأَوْزَاعيُّ، نا عبدُ الواحدِ بنُ قيسٍ، عن نافعٍ: «أَنَّ ابنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ يَعْرُكُ عَارِضَيْهِ، وَيُشَبِّكُ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ أَحْيَانًا، وَيَتْرُكُ أَحْيَانًا».

وأبو المغيرة، هو عبدُ القدوسِ بنُ الحَجَّاجِ، ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ، وقد رواه عن الأَوْزَاعيِّ موقوفًا على ابنِ عُمرَ، وهو أوثقُ من ابنِ أبي العِشْرين؛ **ولذا قال الدَّارَقُطنيُّ:** «وهو الصوابُ»، (السنن ٣٧٥، ٥٥٦)، و(العلل ٢٧٨٥).

وتَبِعَه عبدُ الحَقِّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٣).

وتَعقَّبَه ابنُ القَطَّانِ، فقال: «وقد يُظَنُّ أن تعليلَه إيَّاه هو ما ذَكَرَ من وَقْفِه ورفْعِه، وليس ذلك بصحيحٍ، فإنه إنما كان يصحُّ أن يكونَ هذا علةً لو كان رافِعُه ضعيفًا، وواقِفُه ثقةً، ففي مثل هذا الحال كان يصدق قوله: «الصحيحُ موقوفٌ من فعلِ ابنِ عُمرَ». أما إذا كان رافِعُه ثقةً، وواقِفُه ثقةً، فهذا لا

يضرُّه، ولا هو علةٌ فيه. وهذا حالُ هذا الحديثِ، فإن رافِعَه عنِ الأَوْزَاعيِّ هو عبدُ الحميدِ بنُ حبيبِ بنِ أبي العِشْرين كاتِبُه، وواقِفُه عنه هو أبو المغيرة، وكلاهما ثقة، فالقضاءُ للواقفِ على الرافعِ يكون خطأً» (بيان الوهم ٣/ ٣٦٤).

وفي كلامه نظر؛ فإنهم قد يرجِّحونَ الموقوفَ على المرفوعِ لكثرةِ الواقفين، أو لتقديمِ مرتبة الواقف على الرافعِ، وبمِثْل هذا تَعَقَّبَه مُغْلَطايُ في (شرح ابنِ ماجَهْ ١/ ٤٢٢).

قلنا: وقدِ اجتمعَ الأمران هنا، فمرتبة أبي المغيرة أعلى من مرتبة ابن حبيب كما ذكره مُغْلَطايُ، **وذكر الدَّارَقُطنيُّ** أيضًا أن بَقيَّةَ بنَ الوليدِ، تابع أبا المغيرة على وقْفِه، ثُمَّ قال: «وهو الصحيح» (العلل ٢٨٩٥).

وتابَعَهما الوليدُ بنُ مسلمٍ أيضًا؛ فقد رواه الطَّبَريُّ في (التفسير ٨/ ١٧٤) من طريقِ الوليدِ بنِ مسلمٍ عن الأَوْزَاعيِّ، عن نافعٍ به موقوفًا.

إلا أنه أسقطَ منه عبدَ الواحدِ بنَ قيسٍ، والوليدُ يُدلِّسُ ويُسَوِّي كما هو معروفٌ، فلعلَّه سوَّى إسنادَهُ.

ومما يؤيدُ وقْفَه أيضًا أمران:

الأول: ما أخرجه البَيْهَقيُّ (٢٥٤) من طريقِ الوليدِ بنِ مَزْيَد، عن الأَوْزَاعيِّ، قال: حدَّثني عبدُ اللهِ بنُ عامرٍ، حدثني نافعٌ، أنَّ ابنَ عُمرَ... به موقوفًا.

إلا أنه جعلَه من روايةِ ابنِ عامرٍ بدلًا من ابنِ قيسٍ، وابنُ عامرٍ هو الأَسْلَميُّ؛ ضعيفٌ.

الثاني: أنه قد صَحَّ عن نافعٍ من طرقٍ أنَّ ابنَ عُمرَ كان يُخَلِّلُ لحيتَه، هكذا

موقوفًا دون ذكر العَرْك والتشبيك. وممن رواه عن نافع: عُبيدُ اللهِ العُمَريُّ الثقةُ الثبْتُ. وقد رواه عنه غيرُ نافعٍ أيضًا، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك تحتَ حديثِ ابنِ عُمرَ المُخَرَّجِ في بابِ تخليلِ الأصابعِ.

وهذا يُعِلُّ حديثَ عبدِ الواحدِ المرفوعَ سندًا ومتْنًا، والموقوفَ متْنًا. **وقد ضَعَّفَ ابنُ القَطَّانِ الموقوفَ أيضًا بعبدِ الواحدِ** (بيان الوهم ٣/ ٣٦٤).

وأما الوجهُ المرسلُ:

فقد أخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٥٥٨) من طريقِ إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ سَمَاعةَ، حدثنا الأَوْزَاعيُّ، حدَّثني عبدُ الواحدِ بنُ قيسٍ، عن قتادةَ ويزيدَ الرَّقَاشيِّ، به مرسَلًا.

وأخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٥٥٩) - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ (٢٥٢) - بإسنادِهِ السابق نفْسِه، عن أبي المغيرةِ، ثنا الأَوْزَاعيُّ، حدثني عبدُ الواحدِ بنُ قَيسٍ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، به مرسَلًا.

وقال الدَّارَقُطنيُّ أيضًا: «والمرسلُ هو الصوابُ»!.

وقال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: «رَوَى هذا الحديثَ الوليدُ، عن الأَوْزَاعيِّ، عن عبدِ الواحدِ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ وقتادةَ، قالا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ... وهو أَشْبَهُ» (العلل ١/ ٤٨٥).

قال مُغْلَطايُ: «وخالَفَ ذلك أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ، فصوَّبَ رفْعَه، وأظنُّ أن ذلك بسببِ متابعةِ عبدِ الحميدِ المذكورةِ عند أبي القاسمِ في (الأوسط) ...»، وذكر رواية مُؤَمَّلٍ، عن العُمَريِّ، عن نافعٍ في تخليل اللحية والأصابع (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٢١).

وقد خرَّجْناها في بابِ تخليلِ الأصابعِ، وبيَّنَّا ضَعْفَ سندِها وإعلالَه

بالوقفِ أيضًا. وابنُ عَدِيٍّ لم يصرِّحْ بتصويبِ المرفوعِ فضلًا عن بيانِ الاختلافِ أو التصحيحِ، وإنما أثنى فقط على رواياتِ الأَوْزَاعيِّ عن عبدِ الواحدِ كما سبقَ.

وقال البَيْهَقيُّ - عَقِبَ الرواية المرفوعة -: «تفرَّدَ به عبدُ الواحدِ بنُ قَيسٍ، واختَلَفوا في عدالته، فَوَثَّقَهُ: يحيى بنُ مَعِينٍ. وأباه: يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ، ومحمد بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ»، ثُمَّ ذكر كلام الدَّارَقُطنيِّ، وأقَرَّه (السنن الكبرى ١/ ١٦٩ - ١٧٠).

وقال الحافظُ: «عبدُ الواحدِ مختلَفٌ فيه، واختُلِفَ فيه عنِ الأَوْزَاعيِّ، فقال عبدُ الحميدِ بنُ أبي العِشْرين هكذا، وخالَفَه أبو المغيرةِ، فرواه عن الأَوْزَاعيِّ بهذا السندِ موقوفًا. قال الدَّارَقُطنيُّ: وهو الصوابُ. وخالَفَهما الوليدُ فقال: عن الأَوْزَاعيِّ، عن عبدِ الواحدِ، عن يَزِيدَ الرَّقَاشيِّ وقتادةَ مرسَلًا. حكاه ابنُ أبي حاتم في (العِلَلِ) » (التلخيص الحبير ١/ ١٥٢).

وقال الحافظُ: «ظاهره الصحة، لكنه معلولٌ» (النكت الظراف ٦/ ١٢٠).

وقال البُوصيريُّ: «هذا إسنادٌ فيه عبدُ الواحدِ وهو مختلَفٌ فيه...»، ثُمَّ ذَكَر كلامَ أبي حاتمٍ، وأَتْبَعَه بكلامِ الدَّارَقُطنيِّ، وأيَّده بقولِهِ: «قلتُ: وكذا ابنُ أبي شَيْبَةَ؛ ففي (مصنَّفه) من طريقِ نافعٍ عنِ ابنِ عُمرَ» يعني: موقوفًا (مصباح الزجاجة ١/ ٦٣)، وانظر (مصنَّف ابن أبي شَيبة ١٠٠، ١٠٢، ١١٥، ٣٧٦١٤، ٣٧٦١٧).

ولذا ضعَّفَه الألبانيُّ في (ضعيف ابن ماجَهْ ٩٠).

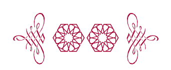
بينما صَحَّحَهُ ابنُ السَّكَنِ، قاله الحافظُ في (التلخيص الحبير ١/ ١٥٢).

وكذا رمزَ له السُّيوطيُّ بالصحةِ في (الجامع الصغير ٦٦٢٦).

قلنا: وفيه وجْهٌ رابعٌ عن الأَوْزَاعيِّ:

فرواه عبدُ اللهِ بنُ كَثيرِ بنِ ميمون، عن الأَوْزَاعيِّ، عن عبدِ الواحدِ بنِ قيسٍ، حدثني قتادةُ ويزيدُ الرَّقَاشيُّ، عن أنسٍ به. أخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٥٥٧).

فأسنده عن أنسٍ، وهو غريبٌ من هذا الوجهِ، وابنُ كثيرٍ صدوقٌ، لكنه يُغْرِبُ، والحديثُ مشهورٌ عنِ الرَّقَاشيِّ عن أنسٍ مرفوعًا في تخليلِ اللحيةِ من غيرِ هذا الطريقِ، وقد سبقَ.



١- رِوَايَة: «وَأَصَابعَ رِجْلَيْهِ»:

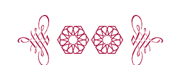
وَفِي رِوَايَةٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: **«أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَأَصَابعَ رِجْلَيْهِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ»**.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ:** ابنُ حِبَّانَ، وابنُ حَجَرٍ، **وتَبِعَه** الشَّوْكانيُّ.

التخريج:

[طس ١٣٦٣].

وقد سبقَ تحقيقُه في: (باب تخليل الأصابع).



٢- رِوَايَةٌ مُخْتَصَرَةٌ:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وأنكره** ابنُ حِبَّانَ.

التخريج:

[مجر (١/ ٤٩٩) "معلقًا"].

السند:

علَّقه ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين): عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ العمريِّ عن نافعٍ عنِ ابنِ عمرَ به.



التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ، وسبقَ الكلامُ عليه تحتَ حديثِ ابنِ عُمرَ المُخَرَّجِ في: (باب تخليل الأصابع).

۞ ۞ ۞

[١٧٠٩ط] حَدِيثُ قَتَادَةَ وَيَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ مُرْسَلًا:

عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، وَقَتَادَةَ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضَيْهِ** [بَعْضَ العَرْكِ]، **وَشَبَّكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ**».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ مرسلٌ.

التخريج:

﴿طبر (٨/ ١٧٨) / قط ٥٥٨ "واللفظُ له"﴾.

السند:

رواه الطَّبَرِيُّ في (التفسير ٨/ ١٧٨) قال: حدثنا أبو الوليدِ، قال: ثنا الوليدُ، قال: ثنا أبو عَمرٍو، قال: أخبرني عبدُ الواحدِ بنُ قَيسٍ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ وقتادةَ، به.

ورواه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن): من طريقِ إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ سَمَاعةَ، عن الأَوْزَاعيِّ، به.

فمدارُ الحديثِ عندهما على الأَوْزَاعيِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: الإرسالُ.

الثانية: عبدُ الواحدِ بنُ قَيسٍ؛ مختلَفٌ فيه، وقد سبق الكلامُ عليه.



١- رِوَايَةُ: «يَزِيدَ - وَحْدَهُ - مُرْسَلًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ - وَحْدَهُ - نَحْوَهُ. أي: المرسَل السابق عن يَزيدَ وقتادةَ.

❁ الحكم: ضعيفٌ مرسلٌ.

التخريج:

﴿قط ٥٥٩ / هق ٢٥٢﴾.

السند:

أخرجه الدَّارَقُطنيُّ (٥٥٩) - ومن طريقِهِ البَيْهَقيُّ (٢٥٢) -، قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ الصَّفَّارُ، نا إبراهيمُ بنُ هَانئٍ، نا أبو المغيرةِ، ثنا الأَوْزَاعيُّ، حدَّثني عبدُ الواحدِ بنُ قَيسٍ، عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: الإرسالُ.

الثانية: يزيدُ بنُ أَبانَ الرَّقَاشيُّ؛ قال الحافظُ: «ضعيفٌ زاهدٌ» (التقريب ٧٦٨٣).

الثالثة: عبدُ الواحدِ بنُ قَيسٍ؛ مختلَفٌ فيه، وقد سبقَ الكلامُ عليه.



[١٧١٠ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضَيْهِ بَعْضَ العَرْكِ، وَشَبَّكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ**».

❁ الحكم: ضعيفٌ معلولٌ.

التخريج:

[قط ٥٥٧].

السند:

قال الدَّارَقُطنيُّ: حدثنا جعفرٌ حدثنا المَعْمَريُّ، حدثنا داودُ بنُ رُشَيدٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ كثيرِ بنِ ميمونٍ، عن الأوزاعيِّ، عن عبدِ الواحدِ بنِ قَيسٍ، قال: حدثني قَتادةُ ويَزيدُ الرَّقَاشيُّ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ عبدُ الواحدِ بنُ قيسٍ؛ مختلَفٌ فيه، وقد سبقَ الكلامُ عليه.

والصوابُ في هذا الحديثِ إرسالُه أو وقْفُه، كما سبقَ بيانُه.



[١٧١١ط] حَدِيثُ جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ مُرْسَلًا:

عَنْ جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ، عنِ النبيِّ ﷺ، نَحْوَهُ. أَيْ: نَحْوَ مُرْسَلِ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَلَفْظُهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضَيْهِ، وَشَبَّكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ**».

۞ **الحكم: مرسلٌ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

〖طبر (٨/ ١٧٨)〗.

السند:

أخرجه الطَّبَريُّ في (تفسيره ٨/ ١٧٨) - عَقِبَ مرسَلِ يزيدَ الرَّقَاشيِّ وقتادةَ -، قال: حدثنا أبو الوليدِ، قال: ثنا الوليدُ، قال: أخبرني أبو مَهْدِيٍّ ابنُ سِنان، عن أبي الزَّاهِرِيةِ، عن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ، عنِ النبيِّ ﷺ، نحوه.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: سعيدُ بنُ سِنان، وهو الشاميُّ؛ قال الحافظُ: «متروكٌ، ورماه الدَّارَقُطنيُّ وغيرُه بالوضعِ» (التقريب ٢٣٣٣).

الثانية: الإرسالُ؛ فجُبَيْرُ بنُ نُفَيْرٍ تابِعيٌّ من الثانيةِ.



[١٧١٢ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي أُمَامَةَ: أَخْبِرْنَا عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. «**فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُ**».

۞ **الحكم:** **إسنادُهُ معلولٌ، وأشارَ إلى إعلاله** البُخاريُّ، **وَضَعَّفَ سندَهُ** ابنُ حَجَرٍ، **وتَبِعَه** العَيْنيُّ.

التخريج:

﴿ش ١١٢ "واللفظُ له"، ٣٧٦١٨ / طب (٨/ ٢٧٨/ ٨٠٧٠) "مختصرًا" / تخ (٦/ ١٦٠) "مختصرًا" / طهور ٣١٧ "مختصرًا" / طبر (٨/ ١٧٧) "مختصرًا" / متفق ١٢١٤ "مختصرًا"﴾.

السند:

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ١١٢) قال: حدثنا زيدُ بنُ الحُبابِ، عن عُمرَ بنِ سُلَيمٍ الباهِليِّ[١]، قال: حدَّثني أبو غالبٍ، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على زيدِ بنِ الحُبابِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ مختلَفٌ فيهم؛ وأَحْسَنُهم حالًا زيدٌ، فهو حسنُ الحديثِ ما لم يخالِفْ، يليه:

أبو غالبٍ، صاحبُ أبي أُمامةَ رضي الله عنه، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ (رواية الدَّارِميِّ

---

(١) وقعَ في مطبوعِ الطَّبَريِّ طبعة ابن تيمية، ونَصْب الرَّاية: «عمر بن سليمان» وفي (المتفق والمفترق): «عمرو بن سليم» وهو خطأ، والصوابُ ما أثبتناه؛ انظر ترجمتَه في كتبِ الرجالِ وباقي المصادرِ.

٩١٧)، وموسى بنُ هارونَ (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٩٨)، وَوَثَّقَهُ الدَّارَقُطنيُّ مرَّةً، وقال مرَّةً: «يُعتبَرُ به» (سؤالات البَرْقانيِّ ١١٥). وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ولم أرَ في أحاديثِهِ حديثًا منكَرًا جدًّا، وأرجو أنه لا بأسَ به».

بينما ضَعَّفَه النَّسائيُّ وابنُ سعدٍ، وَلَيَّنَهُ أبو حاتم، وقال ابنُ حِبَّانَ: «لا يجوزُ الاحتجاجُ به إلا فيما وافَق الثِّقات»، (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٩٧ - ١٩٨).

وقال الذَّهَبيُّ: «صالحُ الحديثِ، صَحَّحَ له التِّرْمِذيُّ» (الكاشف ٦٧٧٦).

وقال الحافظُ: «صدوقٌ يخطئُ» (التقريب ٨٢٩٨).

وقال الألبانيُّ: «وفي أبي غالبٍ خلافٌ لا يُنزلُ حديثَهُ عن رتبةِ الحسنِ» (الصحيحة ١/ ٨٨٨).

ويليه: عُمرُ بنُ سُلَيمٍ الباهليُّ، قال أبو زُرْعةَ: «صدوقٌ»، وقال أبو حاتم: «شيخٌ» (الجرح والتعديل ٦/ ١١٣)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٧/ ١٧٦)، وقال العُقَيليُّ: «عن يوسفَ بنِ إبراهيمَ، جميعًا غير مشهورين بالنقلِ، ويحدِّثان بالمناكيرِ» (الضُّعفاء ٣/ ٢٩).

قلنا: ولكن يوسف بن إبراهيم - وهو الواسِطيُّ - متَّفَقٌ على ضَعْفِهِ، فلعلَّ المناكيرَ منه لا من عُمرَ، والله أعلم.

وقال مُغْلَطايُ: «حالُهُ مختلَفٌ فيها» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٢٦)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ، له أوهامٌ» (التقريب ٤٩١١).

وقد قال ابنُ المُلَقِّنِ: «إسنادُ هذا الطريقِ حسنٌ» (البدر المنير ٢/ ١٩٠).

بينما قال الحافظُ: «إسنادُهُ ضعيفٌ» (التلخيص الحبير ١/ ١٥١)، **وتَبِعَه**

العَيْنيُّ في (البناية ١/ ٢٢٤).

قلنا: وقد اختُلِف على أبي غالبٍ في رفعه،

فرواه آدمُ أبو عَبَّادٍ، عن أبي غالبٍ: «رَأَى أَبَا أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ، وَكَانَتْ رَقِيقَةً».

رواه البُخاريُّ معلَّقًا في (التاريخ ٦/ ١٦١) عَقِبَ روايةِ عُمرَ بنِ سُلَيمٍ، وكأنَّه يُعِلُّها بالوقفِ.

وآدمُ هو ابنُ الحَكَمِ صاحبُ الكَرابِيسيِّ، قال ابنُ مَعِينٍ - في روايةِ الكَوْسَجِ -: «صالح»، وقال أبو حاتم: «ما أرى بحديثِهِ بأسًا» (الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٧)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٦/ ٨٠).

بينما قال ابنُ المَدِينيِّ: «ضعيفٌ ضعيفٌ» (سؤالات ابن أبي شَيْبةَ ٤١)، وروى ابنُ البَرْقيِّ، عنِ ابنِ مَعِينٍ أنه قال فيه: «لا شيء» (اللسان ٩٤٤).

تنبيه:

قال الهيثميُّ: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير)، وفيه الصَّلْتُ بنُ دينارٍ، وهو متروكٌ» (المجمع ١٢٠٤).

قال أحمد شاكر: «فهذا إسنادٌ آخَرُ للطَّبرانيِّ فيما يظهرُ غيرُ الذي خرَّجه الزَّيْلَعيُّ في (نَصْبِ الرايةِ)» (تحقيق الطَّبَريّ ١١٤١٤).

قلنا: الإسنادُ الذي فيه «الصَّلْتُ بنُ دينارٍ» في (المعجم الكبير للطبراني ٨٠٧١)، يلي حديثَ البابِ مباشرة!؛ فالظاهرُ أن الهيثميَّ انتَقل بصرُه إليه.



[١٧١٣ط] حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ:

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ: أبو بكر بنُ أبي شَيْبَةَ، والعُقَيليُّ، وابنُ حزمٍ، والزَّيْلَعيُّ، ومُغْلَطايُ، والبُوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿طب (٢٣/ ٢٩٨/ ٦٦٤) "واللفظ له" / مش (خيرة ٥٦٩) / طبر (٨/ ١٧٧) / عق (١/ ٥٦٤) / عد (٤/ ٢٨١) / مخلدي (ق٢٨٤ / أ)﴾.

التحقيق

الحديث له طريقان:

الأول:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الكبير) قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حَنبَلٍ، ثنا أبو الربيعِ الزَّهرانيُّ، ثنا أبو معاويةَ، عن خالدِ بنِ إلياسٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ رافعٍ، عن أمِّ سَلَمةَ، به.

وقال أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ في (المسند): حدثنا الفضلُ بنُ دُكَيْنٍ، حدثنا خالدُ بنُ إياسٍ - قال أبو بكر: وكان ضعيفًا -، عن عبدِ اللهِ بنِ رافعٍ، قال: بعثني مروانُ إلى أمِّ سَلَمةَ، فقالتْ: ... الحديثَ.

ورواه الطَّبَريُّ والعُقَيليُّ والمَخْلَديُّ، من طرقٍ، عن خالدِ بنِ إلياسَ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه خالدُ بنُ إلياسَ، ويقال: «ابن إياس»؛ قال فيه الحافظُ: «متروكُ الحديثِ» (التقريب ١٦١٧).

وبه أَعَلَّه العُقَيليُّ، فذكره في ترجمتِهِ من (الضُّعفاء)، ثُمَّ قال: «لا يُتابَعُ

عليه، وفي تخليلِ اللحيةِ أحاديثُ ليِّنةُ الأسانيدِ، وفيها ما هو أحسنُ مَخْرَجًا من هذا» (الضُّعفاء ١/ ٥٦٤).

ولذا قال الزَّيْلَعيُّ: «رواه العُقَيليُّ في (ضعفائه)، وأَعَلَّه بخالدِ بنِ إلياسَ العَدَويِّ، وقال: «إنه منكَرُ الحديثِ»» (نصب الراية ١/ ٢٦).

وقال ابنُ حزم: «وأما حديثُ أمِّ سَلَمَةَ فهو من طريقِ خالدِ بنِ إلياسَ... وهو ساقطٌ منكَرُ الحديثِ» (المحلَّى ٢/ ٣٦)، وأقَرَّه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٢٦).

وقال البُوصيريُّ - بعد أن خرَّجه، معلِّقًا على قولِ ابنِ أبي شَيْبَةَ: «وكان ضعيفًا» -: «وَضَعَّفَهُ أيضًا: ابنُ مَعِينٍ، وأحمدُ بنُ حَنبَلٍ، وأبو حاتمٍ، والبُخاريُّ، وأبو داودَ، والتِّرْمِذيُّ، وابنُ شاهينَ، والسَّاجيُّ، وغيرُهُم. وقال ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ: يروي الموضوعات» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٣٦).

وقال الحافظُ: «وفي إسنادِهِ خالدُ بنُ إلياسَ، وهو منكَرُ الحديثِ» (التلخيص الحبير ١/ ١٥٠).

وأما الهيثميُّ فقال: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير)، وفيه خالدُ بنُ إلياسَ، ولم أر مَن ترجمهُ» (مجمع الزوائد ١٢٠٣)[1].

الطريق الثاني:

رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٤/ ٢٨١)، قال: حدثنا محمدُ بنُ محمدِ بنِ سُلَيمانَ الباغَنْديُّ، حدثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سَوَّار، حدثنا أبو أحمدَ

(١) كذا قال في هذا الموضع، وذكره في مواضعَ أخرى وقال: «وهو متروك»، انظر (المجمع ٢٤٥٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤) وغيرها.

الزُّبَيريُّ، عن خالدِ بنِ سلمةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ رافعٍ، عن أمِّ سَلَمةَ، به.

وهذا إسنادٌ منكَرٌ؛ ذكره ابنُ عَدِيٍّ في ترجمةِ خالدِ بنِ سلَمةَ الفَأْفَاء، ثُمَّ قال: «ولخالدِ بنِ سلمةَ غيرُ ما ذكرتُ من الحديثِ، وهو في عِدادِ مَن يُجمَع حديثُه، وحديثُهُ قليلٌ، ولا أرى برواياتِهِ بأسًا» (الكامل ٤/ ٢٨١).

قلنا: والفَأْفَاءُ «صدوقٌ، رُمِيَ بالإرجاءِ والنصبِ»، ولكن الحديث لا يُعرَفُ به، إنما يُعْرَفُ بخالدِ بنِ إلياسَ، فالظاهرُ أن أحدَهم أخطأَ في اسمِهِ، أو صحَّفَه، ومِثْلُ هذا يُعرَفُ عن محمدٍ الباغَنديِّ؛ فقد قال فيه الإسماعيليُّ: «لا أتَّهِمه، ولكنه خبيثُ التدليسِ، ومصحِّف أيضًا». وقال الدَّارَقُطنيُّ: «مخلِّطٌ، مدلِّسٌ... وهو كثيرُ الخطإِ». وكذَّبَه بعضُهم. وذكر الخطيبُ وغيرُه أنه يُخرَّج في الصحيح، وقال الذَّهَبيُّ: «هو صدوقٌ من بحورِ الحديثِ» (اللسان ٧/ ٤٧٣ - ٤٧٤).

وشيخُهُ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سَوَّارٍ لم نجدْ مَن ترجمهُ، ونخشى أن يكونَ مصحَّفًا أيضًا، وأن صوابَهُ: «جعفر» بن محمد بن سَوَّار الحافظ النَّيسابوري.

وعلى كلٍّ فلا يمكنُ أن يتقوَّى بالطريقِ الأولِ؛ لشدةِ ضَعْفِه؛ ولاحتمالِ أن يكون هذا مردُّه إلى الأولِ، كما أشرنا.



[١٧١٤ط] حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ [مَرَّتَيْنِ][١] بِفَضْلِ وَضُوئِهِ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِفَضْلِ ذِرَاعَيْهِ [، وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ لَهُمَا مَاءً][٢]، [وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ][٣]».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وأنكره** ابنُ عَدِيٍّ، **وَضَعَّفَهُ:** البَيْهَقيُّ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿طب (نصب ١/ ٢٥)، (مجمع ١٢٠٥) "واللفظ له" / عد (٢/ ٥٥٤) "والزيادة الأولى والثالثة له" / مرداس (حديث - ق ٥٦ / ب) "والزيادة الثانية له" / مرداس (منتقى - ق ٣١ / ب) / هقخ ٨٧٣ بدون ذكر (فخلل لحيته) / مسند أبي إسحاق ابن عبيد الشَّهْرَزُوري (مُغْلَطاي ١/ ٤٢٧)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ قال: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الغَزِّيُّ، حدثنا محمدُ بنُ أبي السَّرِيِّ، حدثنا مُبَشِّرُ بنُ إسماعيلَ، عن تَمَّامِ بنِ نَجِيحٍ، عن الحسنِ، عن أبي الدَّرداءِ، به.

وأخرجه البَيْهَقيُّ من طريقِ مُبَشِّرِ بنِ إسماعيلَ، به.

وقد تُوبِع:

فأخرجه الطَّبَرانيُّ في (الكبير) - كما في (نصب الراية) -، وإبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عُبيدٍ، أبو إسحاقَ الشَّهْرَزُوريُّ الحافظ - كما في (شرح ابن ماجَهْ لمُغْلَطاي ١/ ٤٢٧) -، وخالدُ بنُ مِرْداسٍ السَّرَّاجُ: من طريقِ إسماعيلَ بنِ

عَيَّاشٍ، عن تَمَّامِ بنِ نَجِيحٍ الأَسَديِّ[(١)]، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: تمَّامُ بنُ نَجِيحٍ، قال فيه البُخاريُّ: «رَوَى عنه مُبَشِّرُ بنُ إسماعيلَ. فيه نظرٌ» (التاريخ الكبير ٢/ ١٥٧)، وقال أبو حاتم: «منكَرُ الحديثِ ذاهبٌ» (الجرح والتعديل ٢/ ٤٤٥). وقصَّرَ الحافظُ، فقال: «ضعيفٌ» (التقريب ٧٩٨).

وبه أَعَلَّه ابنُ عَدِيٍّ، فقال - بعد أن خرَّجه -: «وهذا الحديثُ إنما يعرفُ بتمَّامٍ، عن الحسنِ. على أنه قد رواه غيرُهُ. ولتمَّام غيرُ ما ذكرتُ من الرواياتِ شيءٌ يسير، وعامةُ ما يرويه لا يُتابِعُه الثِّقاتُ عليه» (الكامل ٢/ ٥٥٤).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «وفي إسنادِهِ تمَّامُ بنُ نَجِيحٍ، وهو لَيِّنُ الحديثِ»!! (التلخيص ١/ ١٤٨).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطَّبرانيُّ في (الكبير)، وفيه تمَّامُ بنُ نَجِيحٍ، وقد ضعَّفَه البُخاريُّ وجماعةٌ، وَوَثَّقَهُ يحيى بنُ مَعِينٍ» (مجمع الزوائد ١٢٠٥).

الثانية: الانقطاعُ؛ الحسنُ البصريُّ لم يسمعْ من أبي الدَّرداءِ؛ قال أبو زُرْعَةَ: «الحسنُ عن أبي الدرداءِ مرسَلٌ»، انظر (جامع التحصيل ١٣٥).

وقال البَيْهَقيُّ: «وقد رُوِيَ فيه عن أبي الدرداءِ عنِ النبيِّ ﷺ، وإسنادُهُ ضعيفٌ» (السنن الكبرى ٢/ ٢١٨).

---

(١) وقع عند الطَّبَرانيِّ كما في (نصب الراية): «تَمَّامِ بن نجيح الدستوي» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه، وانظر حديث خالد بن مرداس السراج وترجمته في (تهذيب ١/ ٥١٠).

[١٧١٥ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ أبي البَخْتَرِيِّ الطَّائِيِّ، قَالَ: رَأَيتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ إِذَا تَوَضَّأَ، وَيَقُولُ: «**هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ. وَضَعَّفَهُ:** مُغْلَطاي، وابنُ حَجَرٍ -**وتبِعَه** الشَّوْكانيُّ-.

التخريج:

]جريه ٥٢[.

السند:

قال الطَّبَرانيُّ - في جزء (ما انتقاه ابنُ مَرْدُويَهْ من حديثِهِ) -: حدثنا يحيى ابنُ عُثْمَانَ، حدثنا زكريا بنُ عبدِ الخالقِ الواسِطيُّ، حدثنا هُشَيمُ بنُ بَشِيرٍ، عن منصورِ بنِ زَاذانَ، عن أبي البَخْتَرِيِّ الطائيِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: الانقطاعُ بين أبي البَخْتَرِيِّ وعليٍّ رضى الله عنه؛ قال العَلَائيُّ: «كثيرُ الإرسالِ عن عُمرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ وحُذَيفةَ وغيرِهم رَضِيَ اللهُ عَنْهُم. قال شُعبةُ: «كان أبو إسحاقَ - يعني: السَّبِيعيَّ - أكبرَ من أبي البَخْتَرِيِّ، ولم يُدرِك أبو البَخْتَرِيِّ عليًّا ولم يَرَه»، وكذلك قال البُخاريُّ وأبو زُرْعةَ وغيرُهُما» (جامع التحصيل ١/ ١٨٣).

قلنا: وفي (المراسيل لابن أبي حاتم ٢٥٩) قال: سمِعتُ أبي يقول: «أبو البَخْتَرِيِّ كوفيٌّ، قُتِل في الجَماجِمِ، لم يَسمعْ من عليٍّ ولم يُدْرِكه».

وبهذا أَعَلَّه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٢٥).

أما قولُه في المتنِ: «رَأَيتُ عَلِيًّا» فلعلَّه وهَمٌ من بعضِ رواتِهِ.

الثانية: هُشَيمُ بنُ بَشِيرٍ، وهو وإن كان ثقةً فإنه مدلِّسٌ، وقد عنعنه.

الثالثة: زكريا بنُ عبدِ الخالقِ الواسطيُّ؛ لم نجدْ له ترجمةً.

الرابعة: يحيى بنُ عُثْمَانَ بنِ صالحٍ السَّهميُّ، تُكُلِّمَ فيه؛ لأنه يحدِّثُ من غيرِ كتبه. انظر (تهذيب التهذيب ١١/ ٢٥٧)، و(إرشاد القاصي والداني ١١٢٩). وفي (التقريب ٧٦٠٥): «صدوقٌ، رُمِيَ بالتشيُّعِ، وَلَيَّنَهُ بعضُهم لكونِه حدَّثَ من غيرِ أصْلِه».

ولذا قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «إسنادُهُ ضعيفٌ ومنقطعٌ» (التلخيص ١/ ١٥١)، وتَبِعَه الشَّوْكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ١٨٩).



[١٧١٦ط] حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: «**كُنْتُ أُوَضِّئُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمْ يَكُنْ يَدَعُ نَضْحَ غَابَتِهِ ثَلَاثًا تَحْتَ ذَقْنِهِ**». قَالَ حُسَيْنٌ: قُلْتُ لِجَعْفَرٍ: مَا الغَابَةُ؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى بَطْنِ لِحْيَتِهِ.

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿متفق ٥٨٨﴾.

السند:

رواه الخطيبُ البغداديُّ من طريقِ أبي بكرٍ الشافعيِّ - صاحب كتاب (الغَيلانيات) -، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ ناجيةَ، حدثني زيدُ بنُ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ زيدِ بنِ عليٍّ، حدثني عليُّ بنُ جعفرِ بنِ محمدٍ، (عن) حسينِ بنِ زيدٍ، عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جده، عن عليٍّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عِلَلٌ:

الأولى: الانقطاعُ؛ فإن جَدَّ جعفرِ بنِ محمدٍ - وهو: زينُ العابدينَ عليُّ بنُ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ - لم يسمعْ من جده عليٍّ رضي الله عنه؛ ولذا قال المِزِّيُّ - عَقِبَ ذكره روايتَه عن جده -: «مرسَل» (تهذيب الكمال ٢٠/ ٣٨٣).

الثانية: زيدُ بنُ عليِّ بنِ الحُسينِ بنِ زيدِ بنِ عليِّ بنِ الحُسينِ أبو الحسينِ الأصغرِ؛ قال عنه الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٢١٥٠).

الثالثة: عليُّ بنُ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحُسينِ بنِ عليٍّ؛ قال عنه الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٤٦٩٩).

الرابعة: الحُسينُ بنُ زيدِ بنِ عليٍّ؛ قال ابنُ المَدِينيِّ: «فيه ضعفٌ»، وقال ابنُ مَعِينٍ: «لَقِيتُه، ولم أسمعْ منه، وليسَ بشيءٍ». وقال عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ: قلتُ لأبي: ما تقولُ فيه؟ فحَرَّكَ يدَه وقلبها، يعني: تَعرِفُ وتُنكِرُ». وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أرجو أنه لا بأسَ به، إلا أني وجدتُ في حديثِهِ بعضَ النُّكرةِ». وَوَثَّقَهُ الدَّارَقُطنيُّ، انظر (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٩)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ، ربما أخطأَ» (التقريب ١٣٢١).

وأما عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ ناجيةَ: فـ«ثقةٌ ثبتٌ» (تاريخ بغداد ١٠/ ١٠٣).

وجعفرُ بنُ محمدٍ هو الصادقُ، وأبوه هو أبو جعفرٍ الباقِرُ، وجدُّه هو زينُ العابدين عليُّ بنُ الحسينِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهم جميعًا.

وقد أخرجه أبو بكرٍ الشافعيُّ في كتابِهِ (الغَيلانيات ٨٥) من وجهٍ آخَرَ، فقال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ ناجيةَ، حدثنا عَبَّادُ بنُ يعقوبَ، حدثنا ابنُ زيدِ بنِ عليٍّ، عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جده، عن عليٍّ رضي الله عنه، قال: «وَضَّأْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَنَضَحَ عَانَتَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

هكذا وقعَ في المطبوع: «عانته» بالمهملة والنون، والظاهرُ أنها محرَّفةٌ من «غابته» المفسَّرَةِ هنا بباطنِ اللحيةِ.

وقد ذكرنا هذه الرواية في: (باب نضح الفرج بعد الوضوء)، وأشرنا هناك إلى احتمالِ كونها محرَّفةً من هذه الروايةِ، والله أعلم.



[١٧١٧ط] حَدِيثُ كَعْبِ بنِ عَمْرٍو:

عَنْ كَعْبِ بنِ عَمْرٍو - أَوْ عَمْرِو بنِ كَعْبٍ -، قَالَ: «**رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بَاطِنَ لِحْيَتِهِ، وَقَفَاهُ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ. وَضَعَّفَهُ:** عبدُ الحَقِّ، وابنُ القَطَّانِ.

التخريج:

〚طب (١٩/ ١٨١/ ٤١٢) "واللفظ له" / قا (٢/ ٢٢١) / صحا ٥٨٣٢ / سكنص (وهم ٣/ ٣١٦)، (إمام ١/ ٥٤٩، ٥٨٤، ٥٨٥)〛.

السند:

قال الطَّبَرانيُّ: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحَضْرميُّ، ثنا أحمدُ بنُ مُصَرِّفِ ابنِ عمرٍو الياميُّ، حدثني أبي مُصَرِّف بنُ عَمرِو بنِ السَّرِيِّ بنِ مُصَرِّفِ بنِ كعبِ بنِ عَمرٍو، عن أبيه، عن جده، يَبْلُغ به عن كعبِ بنِ عَمرٍو[(١)]، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على أحمدَ بنِ مُصَرِّف بنِ عمرٍو عن أبيه... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى والثانية: عَمرُو بنُ السَّرِي بنِ مُصَرِّف، وأبوه السَّرِيُّ؛ مجهولان لا يُعرَفُان؛ ولذا قال عبدُ الحَقِّ - بعد أن ذكرَ الحديثِ -: «وهذا الإسنادُ لا أعرفه، وكتبتُه حتى أسألَ عنه إن شاءَ اللهُ تعالى» (بيان الوهم والإيهام ٣/

(١) كذا عند الطَّبَرانيِّ وأبي نُعَيم، لكن ذكره ابنُ قانِع في ترجمة «عَمرو بن كَعْبٍ»، ووقع في إسنادِ كتابِ الحروفِ لابنِ السَّكَن كما في (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣١٦) «عَمرو بن كَعْب» أيضًا.

٣١٦).

وقال ابنُ القَطَّانِ: «ومُصَرِّف بنُ عَمرِو بنِ السَّرِي، وأبوه عَمرو، وجدُّه السَّرِي؛ لا يُعرَفُون» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣١٩).

قلنا: وقولُ ابنِ القَطَّانِ في مُصَرِّف بنِ عمرو: «لا يُعرَفُ» لا يصحُّ؛ فإن مُصَرِّفَ بنَ عَمرٍو «ثقةٌ» كما في (التقريب ٦٦٨٤).

وترجمَ ابنُ أبي حاتمٍ في كتابه لـ«سَرِيِّ بنِ مُصَرِّف»، وقال: «كوفيٌّ، رَوَى عن الشَّعبيِّ، رَوَى عنه أبو نُعَيمٍ وأيوبُ بنُ سُوَيدٍ»، وقال: «سمِعتُ أبي يقول ذلك، وقال: لم يكن صاحبَ حديثٍ» (الجرح والتعديل ٤/ ٢٨٤).

فلا ندري أهو صاحبُ هذا الحديثِ أم غيرُه.

الثالثة: انقطاعه بين السَّرِيِّ بنِ مُصَرِّف بنِ كعبِ بنِ عَمرٍو، وجدِّه كعبِ بنِ عَمرٍو، وذلك ظاهر من قوله: «يبلغ به عن كعبٍ»، قال ابنُ القَطَّانِ: «وسماعُه منه لا يُعرَفُ، بل ولا تعاصُرُهما، فالجميعُ لا يصحُّ، فاعلم ذلك» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣١٩).

وانظر حديثَ طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ عن أبيه عن جده، في: (باب الفصل بين المضمضة والاستنشاق).



[١٧١٨ط] حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ:

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ يُقْبِلُ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدَّمِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلِهِ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ».

❁ **الحكم: إسنادُهُ فيه ضعْفٌ، وَضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿بز ٣٦٨٧﴾.

وتقدَّمَ الكلامُ عليه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



[١٧١٩ط] حَدِيثُ وَائِلِ بنِ حُجْرٍ:

عَنْ وَائِلِ بنِ حُجْرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أُتِيَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، فَأَكْفَأَ عَلَى يَمِينِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَمَسَ يَمِينَهُ في الإِنَاءِ فَأَفَاضَ بِهَا عَلَى اليُسْرَى ثَلَاثًا، ثُمَّ غَمَسَ اليُمْنَى فِي المَاءِ فَحَفَنَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَتَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ كَفَّيْهِ فِي الإِنَاءِ فَحَمَلَ بِهِمَا مَاءً فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ وَمَسَحَ (وَغَسَلَ) بَاطِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ خِنْصَرَهُ (أُصْبُعَيْهِ) فِي دَاخِلِ أُذُنِهِ لِيبلغ المَاءَ، ثُمَّ مَسَحَ [ظَاهِرَ] رَقَبَتِهِ وَبَاطِنَ لِحْيَتِهِ [ثَلَاثًا] مِنْ فَضْلِ مَاءِ الوَجْهِ، [ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي المَاءِ] وَغَسَلَ ذِرَاعَهُ اليُمْنَى ثَلَاثًا حَتَّى مَا وَرَاءَ المِرْفَقِ (حَتَّى جَاوَزَ المِرْفَقَ)، وَغَسَلَ اليُسْرَى مِثْلَ ذَلِك بِاليُمْنَى حَتَّى جَاوَزَ المِرْفَقَ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ [ثَلَاثًا]، وَمَسَحَ [ظَاهِرَ] رَقَبَتِهِ وَبَاطِنَ لِحْيَتِهِ (وَأَظُنُّهُ قَالَ: وَظَاهِرَ لِحْيَتِهِ ثَلَاثًا) بِفَضْلِ مَاءِ الرَّأْسِ، ثُمَّ غَسَلَ [بِيَمِينِهِ] قَدَمَهُ اليُمْنَى ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهَا، وَجَاوَزَ بِالمَاءِ الكَعْبَ، وَرَفَعَ فِي السَّاقِ المَاءَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي اليُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ بِيَدِهِ اليُمْنَى [فَمَلأَ بِهَا يَدَهُ] فَوَضَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى تَحَدَّرَ [المَاءُ] مِنْ جَوَانِبِ رَأْسِهِ، وَقَالَ: **هَذَا تَمَامُ الوُضُوءِ**، [وَلَمْ أَرَهُ تَنَشَّفَ بِثَوْبٍ] . . .» الحَدِيثَ، وَتَقَدَّمَ بِطُولِهِ.

۞ **الحكم: منكرٌ بهذه السِّياقةِ، وأنكره** ابنُ القَطَّانِ، **وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ:** عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ، وابنُ القَطَّانِ، وابنُ دَقيقٍ، والهيثميُّ، والزَّيْلَعيُّ.

التخريج:

﴿بز ٤٤٨٨ "والروايات والزيادة كلها له" / طب (٢٢/ ٤٩/ ١١٨) "واللفظ له" / ....﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



[١٧٢٠ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عُكْبَرَةَ:

عن عبدِ اللهِ بنِ عُكْبَرَةَ [وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ]، قَالَ: «**التَّخَلُّلُ سُنَّةٌ**».

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «التَّخَلُّلُ مِنَ السُّنَّةِ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** ابنُ مَنْدَهْ، وأبو نُعَيمٍ، والهيثميُّ، وابنُ حَجَرٍ، والعَيْنِيُّ، والشَّوْكانيُّ.

التخريج:

﴿طس ٧٦٣٩ "واللفظ له" / طص ٩٤١ "والزيادة له ولغيرِهِ" / مقط (٣/ ١٧٣٠) / صحا ٤٤٢٢ "والرواية له ولغيرِهِ" / صمند (أسد ٣/ ٣٣٥، إصا ٦/ ٢٨٩، توضيح المشتبه ٦/ ٣١٦) / عسكر (صحابة - أسد ٣/ ٣٣٥، إصا ٦/ ٢٨٩)﴾.

السند:

قال الطَّبَرانيُّ في (الأوسط)، و(الصغير): حدثنا محمدُ بنُ سَعْدانَ [الشِّيرازيُّ]، ثنا زيدُ بنُ أَخْزمَ [الطَّائيُّ]، ثنا أبو أحمدَ الزُّبَيريُّ، ثنا حَنْظَلَةُ ابنُ عبدِ الحميدِ، عن عبدِ الكريمِ [أبي أُمَيَّةَ]، عن مجاهدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُكْبرةَ، به.

ومن هذا الطريقِ رواه العسكريُّ وابنُ مَنْدَهْ كما في (الإصابة) وغيره.

ورواه الدَّارَقُطنيُّ في (المؤتلف) عن أبي عُبيدٍ القاسمِ بنِ إسماعيلَ المَحامليِّ، عنِ ابنِ أَخْزَمَ به، إلا أنه سَمَّى صحابِيَّه: «عبد الله بن عُكْبر».

قال ابنُ ناصرٍ: «وهِمَ أبو عُبيدٍ في ذلك» (التوضيح ٦/ ٣١٦).

ومما يؤيِّدُ وهَمَه أنه قد:

رواه أبو نُعَيمٍ في (المعرفة) من طريقٍ آخَرَ عن عبدِ الكريمِ به، مِثْلَ رواية الطَّبَرانيِّ.

فمدارُ الحديثِ عندهم على عبدِ الكريمِ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لا يُروَى هذا الحديثُ عن عبدِ اللهِ بنِ عُكْبَرَةَ إلا بهذا الإسنادِ».

التحقيق

إسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: عبدُ الكريمِ، وهو ابنُ أبي المُخارِقِ؛ ضعيفٌ كما سبقَ قريبًا.

ولذا قال الهيثميُّ في (المجمع ١/ ٢٣٦): «فيه: عبدُ الكريمِ بنُ أبي المُخارِقِ؛ وهو ضعيفٌ»، **وبه أَعَلَّه الحافظُ** في (التلخيص ١/ ١٤٨ - ١٤٩)، والعَيْنيُّ في (البناية ١/ ٢٢٥) والشَّوْكانيُّ في (النيل ١/ ١٨٩).

الثانية: جهالةُ ابنِ عُكْبرةَ، قال فيه ابنُ مَنْدَهْ: «مجهولٌ»، وأقَرَّه أبو نُعَيمٍ في (المعرفة ٣/ ١٧٤٤)، ولا عبرةَ بقولِ عبدِ الكريمِ: «وكانتْ له صحبةٌ»؛ فعبدُ الكريمِ لا يُعَوَّلُ عليه.



[١٧٢١ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ شَدَّادِ بنِ الهَادِ مُرْسَلًا:

عن عبدِ اللهِ بنِ شَدَّادِ بنِ الهَادِ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷻ أَنْ أُخَلِّلَ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ مرسلٌ ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** البُوصيريُّ.

التخريج:

﴿مسد (خيرة ٥٦٦) "واللفظُ له"، (مط ٩١) / جواليقي (ق١٧٨ب)﴾.

السند:

أخرجه مُسَدَّدٌ في (مسنده) - ومن طريقِه أبو سهلٍ الجَوَاليقيُّ في (أحاديث ابن الضريس) -، قال: حدثنا محمدُ بنُ جابرٍ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ شَدَّاد بنِ الهاد، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: محمدُ بنُ جابرٍ، وهو اليَمَاميُّ؛ قال فيه الحافظُ: «صدوقٌ، ذهبَتْ كُتُبُه فساءَ حِفْظُه وخلطَ كثيرًا. وعَمِيَ فصارَ يُلَقَّن. ورجَّحَه أبو حاتم على ابنِ لَهِيعةَ» (التقريب ٥٧٧٧). **وبه أَعَلَّه البُوصيريُّ،** فقال: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ محمدِ بنِ جابرٍ» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٣٥).

وقد أخطأَ اليَماميُّ على موسى، فموسى إنما يرويه عن رجلٍ عن يَزيدَ الرَّقَاشيِّ عن أنسٍ كما تقدَّمَ.

الثانية: الإرسالُ؛ فأن عبدَ اللهِ بنَ شَدَّادٍ من كبارِ التابعين كما في (التقريب ٣٣٨٢)، فلم يُدرِكِ النبيَّ ﷺ.

[١٧٢٢ط] حَدِيثُ عَمْرِو بنِ الحارثِ مُعْضَلًا:

عَنْ عَمْرِو بنِ الحارثِ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ حَتَّى يَصِلَ المَاءُ إِلَى البَشَرَةِ**».

الحكم: ضعيفٌ جدًّا؛ لإعضالِه.

التخريج:

﴿ضحة (طهارة ق٦ / أ)﴾.

السند:

أخرجه عبدُ الملكِ بنُ حَبيبٍ في (الواضحة) قال: حدثني أَصْبَغُ بنُ الفرَجِ، عنِ ابنِ وَهْبٍ، عن عَمرِو بنِ الحارثِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، عدا عبد الملك بن حبيب؛ فإنه ضعيفٌ كما تقدَّمَ قريبًا. وقال الحافظُ: «صدوقٌ، ضعيفُ الحفظِ، كثيرُ الغلطِ» (التقريب ٤١٧٤).

وعَمرُو بنُ الحارثِ من أتباع التابعين؛ فالحديثُ معضلٌ.

تنبيه:

ذكر غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ أن من شواهد هذا الباب (باب تخليل اللحية) حديثَ جَرير.

فقال ابنُ سيِّدِ الناسِ: «وأما حديثُ جريرٍ: فذكره ابنُ عَدِيٍّ من طريقِ ياسين الزيَّات، عن رِبْعيِّ بن حِرَاشٍ عنه - مرفوعًا -، ثُمَّ قال: وياسين متروك» (النفح الشذي ١/ ٣١٨)، **وكذا قال ابنُ المُلَقِّنِ** في (البدر المنير ٢/ ١٩١).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «وأما حديثُ جَريرٍ: فرواه ابنُ عَدِيٍّ، وفيه ياسين الزيات؛ وهو متروكٌ» (التلخيص الحبير ١/ ١٥١)، **وتَبِعَه العَيْنيُّ** في (البناية ١/ ٢٢٥)، **والشَّوْكانيُّ** في (نيل الأوطار ١/ ١٨٩).

قلنا: كذا عَزَوْه جميعًا لابنِ عَدِيٍّ ضِمْنَ أحاديثِ تخليلِ اللحيةِ ولم يذكروا مَتْنَه، ولم نقفْ في النسخِ المطبوعةِ من (الكامل) على حديثٍ لجَريرٍ بذِكْرِ تخليلِ اللحيةِ.

والذي يبدو - لنا - أن ذلك وهَمٌ من ابنِ سيِّدِ الناسِ، وتَبِعَه عليه الآخرون؛ وذلك أنَّ ابنَ عَدِيٍّ أخرجَ في (الكامل ١٠/ ٤٩٧) من طريقِ ياسين بن معاذ الزيات، حَدَّثني حمادٌ، حَدَّثني رِبْعِيُّ بنُ حِرَاشٍ، قال: سمِعتُ جَريرًا يقولُ: «وَضَّأْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَدَمَا نَزَلَتِ المَائِدَةُ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».

فجاءَ ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ فذكره في (ذخيرة الحفاظ ٥٩٣٢) مع حديثِ أنسٍ في تخليلِ اللحيةِ؛ لاتِّفاقهما في طرَفِ الحديثِ، وهذا نصُّ كلامه: «حديثُ: «وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، ثُمَّ قال: بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي». رواه سَلَّامٌ الطويلُ، عن زيدٍ العَمِّيِّ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن أنسٍ. وسَلَّامٌ متروكُ الحديثِ».

وأورده في ترجمة ياسين الزيات: عن حماد، عن رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عن جَريرٍ يقولُ: «وَضَّأْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدَمَا نَزَلَتِ المَائِدَةُ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ». وياسين هذا متروكُ الحديثِ». اهـ.

فظنَّ ابنُ سيِّدِ الناسِ - وتَبِعَه المذكورون[1] - أن حديثَ جَريرٍ المذكورَ

(١) وصدقَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ إذ يقول: «إن كثيرًا من المحدِّثين وغيرِهم يستروحون =

عَقِبَ حديثِ أنسٍ في تخليلِ اللحيةِ، فيه أيضًا ذِكْرٌ لذلك، فحَكَاهُ في شواهدِ بابِ تخليلِ اللحيةِ، ولَمَّا جَرَتْ عادةُ ابنُ طاهرٍ على نقلِ كلامِ ابنِ عَدِيٍّ عَقِبَ الأحاديثِ، ظنَّ أيضًا أن قولَهُ عَقِبَ الحديثِ: «وياسين متروك» هو لابنِ عَدِيٍّ، فنَسَبَه له، وابنُ عَدِيٍّ لم يَقُلْ ذلك عَقِبَ الحديثِ، إنما ختمَ الترجمةَ بأن عامةَ رواياته غيرُ محفوظةٍ. هذا والله تعالى أعلى وأعلم.



= بنقل كلامِ مَن يتقدَّمُهم مقلِّدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرَّر، بل يتبعونه تحسينًا للظنِّ به، والإتقانُ بخلاف [ذلك]» (مقدمة الفتح ١/ ٤٦٥).

[١٧٢٣ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «**خَلِّلُوا لِحَاكُمْ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿طس ١٠٦٢﴾.

السند:

أخرجه الطَّبَرانيُّ قال: حدثنا أحمدُ، قال: حدثنا أبو جعفرٍ، قال: حدثنا سعيدُ بنُ يَزيدَ الأعورُ، قال: حدثني أبو يحيى القَوَّاسُ، قال: قال لي أنسُ ابنُ مالكٍ: ... فذكره.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي يحيى إلا سعيدُ بنُ يَزيدَ، تفرَّد به النُّفَيْليُّ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه:

* أحمدُ شيخُ الطَّبَرانيِّ، وهو ابنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عِقَالٍ الحَرَّانيُّ؛ قال أبو عَرُوبةَ: «ليس بمؤتمن على دِينِهِ»، وذكرَ له ابنُ عَدِيٍّ حديثًا منكرًا، وقال: «ولم أرَ له أنكرَ مِن هذا، وهو ممن يُكتَبُ حديثُه» (اللسان ١/ ٥٢٣).

* وفيه: سعيدُ بنُ يَزيدَ الأعورُ، ولم نجدْ أحدًا ترجمَ له، ونخشَى أن يكونَ هو ابنَ أبي رَزِين المذكورَ في (التاريخ الكبير للبُخاريِّ ٨/ ١١٥) ضمنَ تلاميذِ القَوَّاسِ، فإن كان هو فقد قال فيه الذَّهَبيُّ: «لا يُعرَفُ» (الميزان

٢/ ١٣٦)، ويحتمل على - بُعْدٍ - أنه محرَّفٌ من «مخلد بن يَزيدَ»، فهو المعروفُ في شيوخِ أبي جعفرٍ النُّفَيليِّ، ومَخْلدٌ صدوقٌ يَهِم.

* وفيه: أبو يحيى القَوَّاسُ، ذكره البُخاريُّ، وقال: «نَجِيحٌ القَوَّاسُ أبو يحيى... يروي عن أنسٍ» (التاريخ الكبير ٨/ ١١٤).



[١٧٢٤ط] حَدِيثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ ﵄، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**خَلِّلُوا لِحَاكُمْ، وَقُصُّوا أَظَافِيرَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مَا بَيْنَ اللَّحْمِ وَالظُّفُرِ**».

۞ **الحكم:** موضوعٌ، وكذا قال الألبانيُّ.

التخريج:

[أصم ٤١١ / تمام ٩٠٥ / خطج ٨٦٠ "واللفظ له" / كر (٥٣/ ٢٤٧)].

السند:

أخرجه أبو العبَّاسِ الأصمُّ - ومن طريقِه الخطيبُ وابنُ عساكر -، قال: حدثنا العبَّاسُ بنُ الوليدِ، حدثنا محمدُ بنُ شُعَيبٍ، حدثني عيسى بنُ عبدِ اللهِ، عن عُثْمَانَ بنِ عبدِ الرحمنِ، أنه أخبره عن محمدِ بنِ المُنْكَدِرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، به.

وأخرجه تمَّام قال: أخبرنا أبو عليٍّ الحسنُ بنُ حَبيبٍ، أبنا العبَّاسُ بنُ الوليدِ، به.

التحقيق

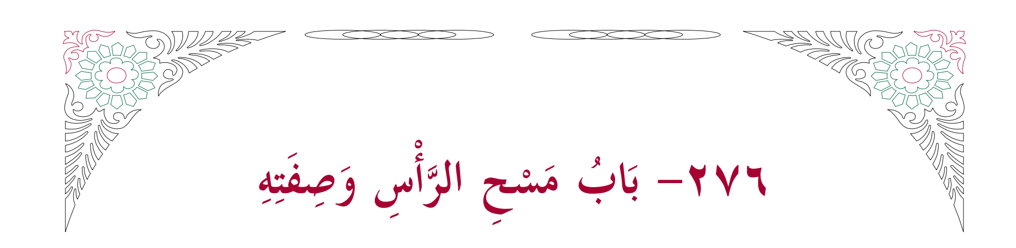
هذا إسنادٌ تالفٌ؛ فيه: عثمانُ بنُ عبدِ الرحمنِ، وهو: ابنُ عُمرَ بن سعد بن أبي وقاصٍ القُرَشيُّ الزُّهْريُّ، أبو عَمرٍو المَدَنيُّ؛ وهو متروكٌ متَّهَمٌ، قال الحافظُ: «متروكٌ، وكذَّبَهُ ابنُ مَعِينٍ» (التقريب ٤٤٩٣).

* وعيسى بنُ عبدِ اللهِ، وهو: ابنُ الحكمِ بنِ النُّعمانِ بنِ بَشيرٍ، أبو موسى الأنصاريُّ؛ ترجمَ له ابنُ عَدِيٍّ في (الضُّعفاء) وقال: «ولعيسى هذا غيرُ ما

ذكرتُ الشيءُ اليسير، وعامةُ ما يرويه لا يُتابَعُ عليه» (الكامل ٨/ ٢٤٦).

وقال الألبانيُّ: «موضوعٌ؛ آفته عُثْمَانُ بنُ عبدِ الرحمنِ» (الضعيفة ١٧٠٥).





٢٧٦- بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ وَصِفَتِهِ

[١٧٢٥ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ زَيْدٍ:

عَنْ عَمْرِو بنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «شَهِدْتُ عَمْرَو بنَ أَبِي حَسَنٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ رضي الله عنه عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ [وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ][١]؛ فَكَفَأَ (أَفْرَغَ) عَلَى يَدَيْهِ [مِنَ التَّوْرِ][٢] فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثًا (مَرَّتَيْنِ)، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، **ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ بِهِمَا** **[مَرَّةً وَاحِدَةً]**[٣]، **[بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ]**[٤]، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ [إِلَى الكَعْبَيْنِ][٥]، [وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ][٦]».

❁ **الحكم:** متفق عليه (خ، م).

التخريج:

﴿خ ١٨٥ "والروايتان، والزيادة الرابعة له"، ١٨٦ "والزيادة الأولى والثانية والثالثة والخامسة له"، ١٩٢ "واللفظ له" / م ٢٣٥ / د ١١٧/ ....﴾.

والحديثُ سَبَقَ تخريجُه كاملًا برواياته في: (باب جامع في صفة الوُضوء).

[١٧٢٦ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

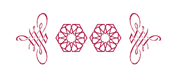
عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الوَضُوءِ، ثُمَّ تَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، **ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ**، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، وَقَالَ: «**مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**».

۞ الحكم: متفق عليه (خ، م).

التخريج:

[خ ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤ "واللفظُ له"، ١٩٣٤، ٦٤٣٣ / م ٢٢٦ / د ١٠٥/ ....].

وتَقَدَّمَ الحديثُ بتخريجه كاملًا مع ذِكْرِ رواياته في بابَيْ: (ذهاب الذُّنوب بماء الوُضوء)، و: (باب جامع في صفة الوُضوء).



١- رِوَايَة: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عُثْمَانَ: «... **وَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا...**».

۞ **الحكم: اختَلَفَ أهلُ العلمِ في هذه الروايةِ على قولين:**

الأول: أنها روايةٌ شاذَّةٌ، أشارَ إلى ذلك الإمامُ أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ، وابنُ المُنْذِرِ.

ونَصَّ على ذلك: البَيْهَقيُّ - في أحدِ قوليه -، وابنُ قُدَامةَ، وشيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ، وابنُ سيِّدِ الناسِ، وابنُ عبدِ الهادِي، والذَّهَبيُّ، وابنُ القَيِّمِ، وابنُ حَجَرٍ - في أحدِ قوليه -، والشَّوْكانيُّ.

الثاني: أنها زيادةٌ مِن ثقةٍ يَجِبُ قَبولُها، وذهبَ إلى ذلك: البَيْهَقيُّ - في قولِهِ الآخَرِ -، وابنُ الصَّلاحِ، والنَّوويُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ - في قولِهِ الآخَرِ -، والعَيْنيُّ، والألبانيُّ.

والراجحُ: أنها روايةٌ شاذَّةٌ، والله أعلم.

فائدة:

قال شيخُ الإسلامِ: «وتنازعوا في مسحه ثَلَاثًا، هل يُستَحَبُّ؟ فمذهبُ الجمهورِ أنه لا يُسْتَحَبُّ، كمالكٍ وأبي حنيفةَ وأحمدَ في المشهورِ عنه.

وقال الشافعيُّ وأحمدُ - في روايةٍ عنه -: يُسْتَحَبُّ؛ لِما في الصحيح: «**أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا**»، وهذا عامٌّ. وفي سنن أبي داودَ: «**أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا**». ولأنه عضوٌ من أعضاءِ الوُضوءِ؛ فسُنَّ فيه الثلاثُ كسائرِ الأعضاءِ.

والأولُ أصحُّ؛ فإن الأحاديثَ الصحيحةَ عنِ النبيِّ ﷺ تبيِّنُ أنه كان يمسحُ رأسَه مرةً واحدةً؛ ولهذا قال أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ: «أحاديثُ عُثْمَانَ الصِّحاحُ

تَدُلُّ على أنه مسحَ مرةً واحدةً». وبهذا يُبطلُ ما رواه من مسحِهِ ثَلَاثًا، فإنه يبيِّنُ أن الصحيحَ أنه مسحَ رأسه مرةً، وهذا المُفصَّلُ يقضي على المُجْمَلِ، وهو قوله: «**تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلاثًا**»، كما أنه لَمَّا قال: «**إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ**»، كان هذا مُجْمَلًا، وفسَّرَه حديثُ ابنِ عُمرَ أنه يقول عند الحيعلة: «**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**»؛ فإن الخاصَّ المُفَسَّر يقضي على العامِّ المُجْمَل.

وأيضًا: فإن هذا مسْحٌ، والمسحُ لا يُسَنُّ فيه التَّكرارُ، كمسح الخُفِّ، والمسح فِي التَّيَمُّمِ، ومسْحِ الجَبيرةِ. وإلحاق المسح بالمسحِ أَوْلى مِن إلحاقه بالغَسلِ؛ لأن المسحَ إذا كُرِّر كان كالغَسلِ» (مجموع الفتاوى ٢١/ ١٢٥ - ١٢٦).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر: «ومِن أقوى الأدلةِ على عدمِ العددِ: الحديثُ المشهورُ الذي صَحَّحَهُ ابنُ خُزَيْمةَ وغيرُه من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عَمرِو بنِ العاصِ في صفةِ الوُضوءِ، حيثُ قال النبيُّ ﷺ بعد أن فرغ: «**مَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ**»؛ فإن في روايةِ سعيدِ بنِ منصورٍ فيه التصريحَ بأنه مسحَ رأسه مرَّةً واحدةً؛ فدَلَّ على أن الزيادةَ في مسحِ الرأسِ على المرةِ غيرُ مُسْتَحَبَّةٍ، ويُحمَلُ ما وردَ من الأحاديثِ في تثليثِ المسحِ إن صحَّتْ على إرادةِ الاستيعابِ بالمسحِ، لا أنها مَسَحاتٌ مستقِلَّةٌ لجميعِ الرأسِ، جَمْعًا بين هذه الأدلة» (الفتح ١/ ٢٩٨).

التخريج:

﴿د ١٠٦، ١٠٩ "واللفظ له" / حم ٤٣٦ / بز ٤١٨/ ....﴾.

وسَبَق تخريجُ هذه الروايةِ وتحقيقُها في: (باب جامع في صفة الوُضوء).

[١٧٢٧ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ خَيْرٍ:

عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: «جَلَسَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَمَا صَلَّى الفَجْرَ فِي الرَّحَبَةِ، ثُمَّ قَالَ لِغُلَامِهِ: ائْتِنِي بِطَهُورٍ، [فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ وَقَدْ صَلَّى؟ مَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَنَا،] ١ فَأَتَاهُ الغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٍ - قَالَ عَبْدُ خَيْرٍ: وَنَحْنُ جُلُوسٌ نَنْظُرُ إِلَيْهِ -، فَأَخَذَ بِيَمِينِهِ الإِنَاءَ، فَأَكْفَأَهُ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ اليُمْنَى الإِنَاءَ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، فَعَلَهُ ثَلَاثَ مِرَارٍ - قَالَ عَبْدُ خَيْرٍ: كُلُّ ذَلِكَ لَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ [جَمَعَ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ] ٢ [بِكَفٍّ وَاحِدٍ] ٣ وَنَثَرَ بِيَدِهِ اليُسْرَى، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ [فَمَضْمَضَ وَنَثَرَ مِنَ الكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ(١)] ٤ [المَاءَ] ٥، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى المِرْفَقِ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى المِرْفَقِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ حَتَّى غَمَرَهَا المَاءُ، ثُمَّ رَفَعَهَا بِمَا حَمَلَتْ مِنَ المَاءِ، ثُمَّ مَسَحَهَا بِيَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ [مُقَدَّمَهُ وَمُؤَخَّرَهُ] ٦ بِيَدَيْهِ كِلْتَيْهِمَا مَرَّةً، ثُمَّ صَبَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى قَدَمِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ غَسَلَهَا بِيَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ صَبَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى عَلَى قَدَمِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَهَا بِيَدِهِ اليُسْرَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ

---

(١) المرادُ بالاستنثارِ هنا الاستنشاق، قال صاحبُ (عون المعبود ١/ ١٣١): «أي: استنشقَ من الكفِّ اليُمنى، وأمَّا الاستنثار فمن اليدِ اليسرى كما في رواية النَّسائيِّ والدَّارِميِّ مِن طريقِ زائدةَ. . . وفيه: «فَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَنَثَرَ بِيَدِهِ اليُسْرَى»». فلا مخالفةَ بيْن هذه الرِّوايةِ وروايةِ زائدةَ. والله أعلم.

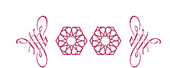
يَدَهُ اليُمْنَى فَغَرَفَ بِكَفِّهِ فَشَرِبَ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا طُهُورُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهُورِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَهَذَا طُهُورُهُ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ**، وقال ابنُ المَدِينيِّ: «إسنادُهُ صالحٌ». **وَصَحَّحَهُ:** التِّرْمِذيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ - **وأقَرَّه** ابنُ القَطَّانِ -، ومُغْلَطايُ، وابنُ المُلَقِّنِ، وأحمدُ شاكر، والألبانيُّ. وأثنَى الإمامُ أحمدُ على روايةِ زائِدةَ هذه.

التخريج:

﴿د ١١٠ "مختصرًا والزيادة الأولى والرابعة له"، ١١١ "والزيادة السادسة له"، ١١٢ / ت ٤٩ "مختصرًا" / ن ٩٤ "مختصرًا"، ٩٥ "والزيادة الخامسة له"، ٩٦ "والزيادة الثالثة له"، ٩٧ / كن ٨٨، ١١٩، ٩٨، ١٢١، ١١١، ١١٨، ٢٠٦، ١٢٠، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤ / جه ٤٠٨ "مختصرًا" / حم ٨٧٦، ٩٨٩، ١١٣٣ "واللفظُ له"، ١٣٢٤ / عم ٩١٠، ٩٩٨، ١٠٠٨، ١٠٢٧ / مي ٧١٩، ٧٢٠ / خز ١٥٧ / حب ١٠٥١، ١٠٧٤ / طي ١٤٩ / ش ٥٥، ٦٠، ١٧٦، ٤٠١، ٤٠٨ / عل ٢٨٦، ٥٠٠، ٥٣٥ / بز ٧٩١ - ٧٩٣ / جا ٦٧ / أسلم ٤ "والزيادة الثانية له" / ....﴾.

سبقَ تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



١- رِوَايَةُ: «زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ عَنْ عَلِيٍّ، وَفِيهَا أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لَمَّا يَقْطُرْ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، «أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَسُئِلَ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: [فَأَهْرَاقَ الماءَ فِي الرَّحْبَةِ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، فَقَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ **فَغسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَوَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا]، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لَمَّا يَقْطُرْ (حَتَّى كَادَ أَنْ يَقْطُرَ)، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِه، وإسنادٌ جيِّدٌ. وَصَحَّحَهُ:** النَّوَويُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، وأحمد شاكر والألبانيُّ. **وهو ظاهرُ كلامِ** ابنِ القَطَّانِ، وابنِ القَيِّمِ.

فائدة:

قوله: **«وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى لَمَّا يَقْطُرْ»، قال ابنُ القَطَّانِ:** «هذا اللفظُ يُفهِمُ منه تثقيلُ المسحِ، ولكن ليس ذلك بنصه؛ فقد يحتمل أن يتأول، وهذه روايةُ أبي نُعَيمٍ، عن ربيعةَ بنِ عُبيدٍ الكنانيِّ، عن المِنهالِ بنِ عَمرٍو، عن زرِّ بنِ حُبَيْشٍ.

وتَرَك - أي: عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ - عند [عبدِ] الرزاقِ[1]: روايةَ عبد الله بن رجاء، عن ربيعة بن عُبيدٍ المذكورِ لهذا الحديثِ، قال فيه: «**ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَقْطُرَ**».

فهذا أقوى في الدلالةِ على تثقيلِ المسحِ» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٥٩٥).

(١) لم نقفْ عليه في النسخِ المطبوعةِ من (مصنف عبد الرزَّاق)، ولعلَّه في الجزءِ الساقطِ من أوله، ورواية ابن رجاء عند البَزَّار، وغيره.

التخريج:

﴿د ١١٣ "واللفظ له" / حم ٨٧٣ / بز ٥٦١ "والرواية والزيادة له ولغيرِهِ" / طس ٣٧٣٦/ . . . .﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في: (باب جامع في صفة الوُضوء).

وَمِنْ رِوَايَاتِهِ الَّتِي أُجْمِلَتْ هُنَاكَ:



٢- رِوَايَة: «مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً**».

۞ **الحكم: صحيحٌ بطرقِهِ وشواهدِهِ، وَصَحَّحَهُ:** الألبانيُّ، **وإسنادُهُ حسنٌ في المتابعاتِ.**

التخريج:

﴿جه ٤٤٠﴾.

السند:

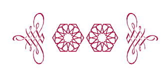
قال ابنُ ماجَهْ: حدثنا هنادُ بنُ السَّرِي، حدثنا أبو الأَحْوَصِ، عن أبي إسحاقَ عن أبي حَيَّةَ، عن عليٍّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ في المتابعاتِ؛ رجاله ثقات رجال الصحيح غير أبي حَيَّةَ الوادعيِّ؛ قال عنه الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٨٠٧٠)، يعني: إذا تُوبِعَ.

وقد تُوبِعَ على حديثِهِ هذا كما ذكرناه في تحقيقنا لحديثِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في: (باب جامع في صفة الوُضوء).

ولذا صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيحِ ابنِ ماجَهْ ٣٥٥)، وأحالَ على (صحيح أبي داودَ ١٠٤)، وقد صَحَّحَهُ هناك من حديثِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلى، عن عليٍّ.



٣- رِوَايَة: «إِلَّا المَسَحَ مَرَّةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، إِلَّا المَسْحَ مَرَّةً مَرَّةً»**.

۞ **الحكم: صحيحٌ بطرقِهِ وشواهدِهِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

[ش ١٣٥].

السند:

قال ابنُ أبي شَيْبَةَ: حدثنا حفصٌ، عن أَشْعَثَ، عن أبي إسحاقَ، عمَّن حدَّثَهُ، عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: إبهامُ شيخ أبي إسحاقَ، وقد سبقَ أنه أبو حَيَّةَ الوادعيُّ؛ وهو مجهولُ الحالِ.

الثانية: أَشْعَثُ بنُ سَوَّار؛ قال الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٥٢٤).

ولكن المتن صحيحٌ بما سبقَ.



[١٧٢٨ط] حَدِيثُ المِقْدَامِ:

عَنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ، وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهِ فَأَمَرَّهُمَا حَتَّى بَلَغَ القَفَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِه، وإسنادُهُ حسَنٌ. وحَسَّنَهُ:** ابنُ الصَّلاحِ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والعَيْنِيُّ، والصَّنعانيُّ، والشَّوْكانيُّ. **وَصَحَّحَهُ:** عبدُ الحَقِّ، والنَّوَويُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ١٢١ "واللفظ له" / طب (٢٠/ ٢٧٧/ ٦٥٦)، (١٩/ ٣٧٨/ ٨٨٧) / طش ١٠٦٠، ١٠٧٧/ .... ﴾.

والحديثُ سبقَ الكلامُ عليه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



[١٧٢٩ط] حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ:

عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ: «تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ غَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ، حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسَطِ رَأْسِهِ، حَتَّى قَطَرَ المَاءُ، أَوْ كَادَ يَقْطُرُ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدَّمِهِ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ. وَضَعَّفَهُ:** ابنُ القَطَّانِ الفاسيُّ، وابنُ دقيقِ العيدِ.

التخريج:

﴿د ١٢٣ "واللفظ له" / هق ٢٧٥﴾.

السند:

رواه أبو داود - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ في (السنن) -، قال: حدثنا مُؤَمَّلُ بنُ الفضلِ الحَرَّانيُّ، حدثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ العلاءِ، حدثنا أبو الأزهرِ المغيرةُ بنُ فروة، ويزيدُ بنُ أبي مالكٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ... الحديث.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجاله ثقات رجال الصحيح عدا مُؤَمَّل، والمغيرة، ويزيد بن أبي مالك.

* **فأما مُؤَمَّلُ بنُ الفضلِ،** فمن رجالِ أبي داودَ والنَّسائيِّ، قال عنه أبو حاتم: «كان ثقةً رضًا» (الجرح والتعديل ٨/ ٣٧٥)، وقال أبو داودَ: «أمرني النُّفَيْليُّ أن أكتبَ عنه، وسألني أحمدُ عنه، وقال: «زعموا أنه لا بأسَ به» (سؤالات الآجُرِّيِّ لأبي داودَ ١٧٨٣)، وقول أحمدَ في (سؤالات أبي داودَ له ٣١٩).

وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٩/ ١٨٨).

بينما ذكره العُقَيليُّ في (الضُّعفاء ٤/ ٨٠) وقال: «في حديثِهِ وهَمٌ، ولا يُتابَعُ عليه بهذا الإسنادِ»، وذكر له حديثًا محفوظًا بإسنادٍ آخَرَ.

قلنا: وهذا لا يوهن الثقة، ولذا رمزَ له الذَّهَبيُّ في (الميزان ٨٩٥٤) بـ«صح»، أي: العمل على توثيقه. وقال في (الكاشف ٥٧٤٩): «ثقة»، وقال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٧٠٣٢).

* **وأما المغيرةُ بنُ فَروةَ،** فمن رجالِ أبي داودَ، ورَوَى عنه جمعٌ منَ الثِّقاتِ، وترجمَ له البُخاريُّ في (التاريخ ٧/ ٣٢٠)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٨/ ٢٢٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٥/ ٤١٠) على عادتِهِ، ولذا قال الذَّهَبيُّ - مُلَيِّنًا توثيقَه -: «وُثِّقَ» (الكاشف ٥٥٩٩)، وقال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٦٨٤٨). أي: إذا تُوبِعَ، وإلا فليِّنٌ.

وقد تابَعه في الإسنادِ:

* **يزيدُ بنُ أبي مالكٍ،** وهو يزيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي مالكٍ، روى له أصحابُ السننِ خلا التِّرْمِذي، وقال فيه الحافظُ: «صدوقٌ ربما وهِم» (التقريب ٧٧٤٨).

ولكن في الاعتدادِ بهذه المتابعةِ نظر؛ لأن يزيدَ هذا وُلِدَ في العامِ الذي ماتَ فيه معاويةُ رضي الله عنه، وهو عام ٦٠ من الهجرة، وعليه؛ فهو لم يدركْ معاويةَ أصلًا، وقد نصَّ العَلَائيُّ على أنه لم يسمعْ من معاويةَ (جامع التحصيل ٨٩٩).

إذن فروايتُهُ عنه منقطعةٌ كما قال ابنُ دقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٥٦٤)، ويزيدُ

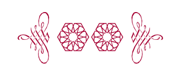
وصَفَه أبو مُسْهِرٍ بالتدليسِ، وقال الذَّهَبيُّ: «وهو صاحبُ تدليسٍ وإرسالٍ عمن لم يدرِكْ» (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٩)، وذكره الحافظُ في المرتبة الثالثة من (طبقات المدلسين ١١٤)، فيحتمل أنه أخذه من المغيرة ودلَّسه، وحينئذٍ يعودُ الحديثُ إلى المغيرةِ، وقد بيَّنَّا أنه مجهولُ الحالِ.

وقد سكتَ عنه عبدُ الحَقِّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٢)، وهذا يعني صحتَه عنده.

ولذا تَعقَّبَه ابنُ القَطَّانِ الفاسيُّ، وبيَّن عِلَّتَه، فقال: «أحدُ راوِيَيْه عن معاويةَ لا تُعرَف حالُه، والآخرُ لا يُعرَفُ سماعُه منه» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٦٦٣). يعني بالأول: المغيرةَ، وبالثاني: يزيدَ بن أبي مالكٍ، وقد تقدَّمَ تفصيلُ القول فيهما.

وأما الشيخُ الألبانيُّ فكأنه لم ينتبه لعدمِ سماعِ يزيدَ مِن معاويةَ وتدليسِه، فاعتَدَّ بمتابعته، وصحَّح إسنادَه في (صحيح أبي داودَ ١/ ٢٠٩/ ١١٥).

وللحديثِ طريقٌ أُخرى غريبةٌ سيأتي ذكرُها في الروايةِ التاليةِ.



١- رِوَايَة: «مَسَحَ رَأْسَهُ بِغَرْفَةٍ مِنْ مَاءٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِغَرْفَةٍ مِنْ مَاءٍ حَتَّى يَقْطُرَ المَاءُ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ كَادَ يَقْطُرُ، وَأَنَّهُ أَرَاهُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهِ ثُمَّ مَرَّ بِهِمَا حَتَّى بَلَغَ القَفَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى بَلَغَ المَكَانَ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿حم ١٦٨٥٤ "واللفظ له" / طب (١٩/ ٣٧٧/ ٨٨٦)، (١٩/ ٣٧٨/ ٨٨٧)، (١٩/ ٣٨٤/ ٩٠٠) / طش ٣١٣، ٣١٤، ٧٩٢، ٧٩٤، ١٠٦٠ / طح (١/ ٣٠/ ١٣١) / طحق ٢٥ / كر (٤٠/ ٣٨ - ٣٩)، (٤٩/ ١٥٥) / تحقيق ١٣٧ / نبلا (١٤/ ٢٩٠) / إسلام (٢٣/ ٣٢٢)﴾.

التحقيق

الحديثُ له ثلاثُ طرقٍ عن معاويةَ:

الطريق الأول: عن أبي الأزهرِ ويزيد بن أبي مالك عن معاويةَ:

أخرجه أحمدُ (١٦٨٥٤) قال: حدثنا عليُّ بنُ بحرٍ، حدثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ العلاءِ، عن أبي الأزهرِ عن معاويةَ، به.

ورواه الطَّبَرانيُّ في (المعجم الكبير ٩٠٠)، و(المسند ٧٩٢، ٧٩٤، ١٠٦٠)، والطَّحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١٢٦)، و(أحكام القرآن ٢٥)، وابنُ الجَوزيِّ في (التحقيق) من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ العلاءِ عن أبي الأزهر -

وقرَنه بعضُهم بيزيدَ بنِ أبي مالكٍ -، عن معاويةَ به.

وهذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ لجهالةِ حالِ أبي الأزهرِ، وعدمِ سماعِ يزيدَ من معاويةَ وتدليسِه، وقد سبقَ بيانُ ذلك مفصلًا في الروايةِ السابقةِ.

وأَعَلَّه ابنُ المُلَقِّنِ بعلةٍ أُخرى؛ فقال: «في حُسنه وقفةٌ؛ لعنعنةِ الوليدِ، وقد عُرِفَ تدليسه وتسويته» (البدر ٢/ ١٨٥). وهو قد ساقه من طريقِ أحمدَ هذا معنعنًا.

قلنا: ولكنه صَرَّحَ في روايةِ أبي داودَ - المتقدمة -، وكذا عند أحمدَ (١٦٨٥٥) - كما سيأتي - بالسماعِ من شيخِهِ وبسماعِ شيخِهِ من شيخِهِ، وهذان موطِنَا التدليسِ والتسويةِ.

الطريق الثاني: عنِ القاسمِ بنِ محمدٍ الثَّقَفيِّ، عن معاويةَ:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (المعجم الكبير ١٩/ ٣٧٧، ٣٧٨/ ٨٨٦، ٨٨٧)، و(مسند الشاميين ٣١٣)، وابنُ عساكر في (التاريخ ٤٠/ ٣٨ - ٣٩)، (٤٩/ ١٥٥)، والذَّهَبيُّ في (السير ١٤/ ٢٩٠) و(التاريخ ٧/ ١٨٨)، من طرقٍ عن الوليدِ، حدثنا عثمانُ بنُ المُنْذِرِ، سمِعَ القاسمَ بنَ محمدٍ يحدِّثُ عن معاويةَ به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: القاسمُ بنُ محمدٍ هو الثَّقفيُّ، ترجمَ له البُخاريُّ في (التاريخ الكبير ٧/ ١٥٧)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٧/ ١١٨)؛ ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٥/ ٣٠٥) على عادته.

وقال الذَّهَبيُّ: «غريبٌ، والقاسمُ هذا: ثَقَفيٌّ من أهلِ دمشقَ، روى عنه

أيضًا قيسُ بنُ الأحنفِ» (سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٩٠ - ٢٩١)، وقال عنه في (تاريخ الإسلام ٧/ ١٨٩): «مُقل».

الثانية: عثمانُ بنُ المُنْذِرِ، ترجمَ له البُخاريُّ في (التاريخ ٦/ ٢٥٠)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٦/ ١٦٩)؛ ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٨/ ٤٥١) على عادته في توثيقِ المجاهيلِ.

ووقعَ وهَمٌ غريبٌ في سندِ هذا الحديثِ عند الطَّبَرانيِّ في (مسند الشاميين ١٠٦٠)؛ فرواه عن هاشمِ بنِ مَرْثَد، عن صفوانَ بنِ صالحٍ، ثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، عن حَرِيزِ بنِ عُثْمَانَ، قال: سمِعتُ القاسمَ بنَ محمدٍ الثقفيَّ، يحدِّثُ عن معاويةَ، به.

هكذا جاء فيه: «عن حَرِيزِ بنِ عُثْمَانَ»، والحديثُ بهذا الإسنادِ نفْسِه في (المعجم الكبير ١٩/ ٣٧٧/ ٨٨٦) من روايةِ: عثمان بن المُنْذِرِ بدلًا من حَرِيزٍ، فالظاهرُ أن ما في (المسند) وهَمٌ من النساخ؛ وسببه انتقالُ البصرِ إلى الإسنادِ الذي بعده، وهو من طريقِ الوليدِ، عن حَرِيزٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ مَيْسرةَ، عن المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، نحوه.

أو لعلَّه وهَمٌ من هاشمِ بنِ مَرْثَد؛ فقد ضعَّفَه ابنُ حِبَّانَ، كما في (ميزان الاعتدال ٩١٩٢). والله أعلم.

الطريق الثالث: يونسُ بنُ مَيْسَرةَ بنِ حَلْبَس، عن معاويةَ:

رواه الطَّبَرانيُّ في (مسند الشاميين ٣١٤) - ومن طريقه ابنُ عساكر (تاريخ دمشق ٤٠/ ٣٩)، عَقِبَ طريقِ القاسمِ عن معاويةَ -، فقال: حدثنا يحيى بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ الصمدِ، حدثنا محمودُ بنُ خالدٍ، حدثنا الوليدُ بنُ

مسلمٍ، حدثنا سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن يونسَ بنِ مَيْسرةَ بنِ حَلْبَس، عن معاويةَ، مثله.

ورواه ابنُ عساكر أيضًا (٤٠/ ٣٩): من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ إسحاقَ بنِ الصامدي، عن محمودِ بنِ خالدٍ، به.

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات، إلا أنه غريبٌ جدًّا، فالمشهورُ عن الوليدِ بنِ مسلمٍ في هذا الحديثِ روايتُه عن عبدِ اللهِ بنِ العلاءِ، عن يَزيدَ بنِ أبي مالكٍ وأبي الأزهرِ عن معاويةَ.

ورواه بعضُهم عن الوليدِ، عن عُثْمَانَ بنِ المُنْذِرِ، عن القاسمِ الثَّقَفيِّ، عن معاويةَ، واستغربه الذَّهَبيُّ، فما بالك بهذا الطريق؟!.



٢- رِوَايَة: «وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِغَيْرِ عَدَدٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: **«فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِغَيْرِ عَدَدٍ»**.

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

الفوائد:

قال صاحبُ (عون المعبود): «استُدِلَّ به على أن غَسلَ الرجلينِ لا يتقيدُ بعددٍ، بل بالإنقاءِ وإزالةِ ما فيهما من الأوساخِ، وهو استدلالٌ غيرُ تامٍّ؛ لأنه قد جاءَ في أكثرِ الرواياتِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَسَلَهُمَا ثَلَاثًا ثَلَاثًا. فيحمل غَسل الرجلين في هذا الحديثِ على الغَسَلاتِ الثلاثِ وإن لم يحسب الراوي الرائي كونها ثلاثة، وإنْ سلَّمْنا أنه غَسَلَهما بغيرِ عددٍ في بعضِ

الأحيانِ لبيانِ الجوازِ فلا يخرج عن كونها سُنَّةً ومتقيدًا بثلاثٍ» (عون المعبود ١/ ١٤٨).

قلنا: هذا على فرْضِ صِحَّةِ الخبرِ، وهو لا يَصِحُّ كما سيأتي بيانُه في التحقيقِ.

التخريج:

﴿د ١٢٤ "واللفظ له" / حم ١٦٨٥٥ / طب (١٩/ ٣٧٨/ ٨٨٩) / طش ٧٩٣ / ناسخ ١٢٥ / سمعون ٩٦ / كر (٦٠/ ٨١) / كما (٢٨/ ٣٩٣ - ٣٩٤)﴾.

السند:

قال أحمدُ (١٦٨٥٥): حدثنا عليُّ بنُ بحرٍ، قال: حدثنا الوليدُ - يعني ابنَ مسلمٍ -، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ العلاءِ، أنه سمع يزيدَ - يعني: ابنَ أبي مالكٍ -، وأبا الأزهرِ، يحدِّثان عن وُضوءِ معاويةَ، قال: يُرِيهِمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا... الحديث.

ومَدارُه عندَهم على عبدِ اللهِ بنِ العلاءِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالةِ حالِ أبي الأزهرِ، وعدمِ سماعِ يزيدَ من معاويةَ وتدليسه، وقد سبقَ بيانُ ذلك مفصلًا في الروايةِ الأُولى.

هذا فضلًا عمَّا في المتنِ من نكارةٍ، وهي قوله: «**وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِغَيْرِ عَدَدٍ**»، والمحفوظُ في صفةِ وُضوءِ النبيِّ ﷺ من وجوهٍ في الصحيحين وغيرهما: «أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا».

ومع هذا صحَّحَ سندَها الألبانيُّ في (صحيح أبي داودَ ١١٦)، وقد تَقَدَّمَ بيانُ عُذْرِه في ذلك.

[١٧٣٠ط] حَدِيثُ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ:

عنِ ابنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رضي الله عنها، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينَا [فِي مَنْزِلِنَا، فَآخُذُ مِيضَأَةً لَنَا تَكُونُ مُدًّا وَثُلُثَ مُدٍّ أَوْ رُبُعَ مُدٍّ] [١]، فَحَدَّثَتْنَا أَنَّهُ قَالَ: «**اسْكُبِي لِي وَضُوءًا**»، فَذَكَرَتْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ فِيهِ: فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَوَضَّأَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً، وَوَضَّأَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (وَضَّأَ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَوَضَّأَ يَدَهُ الْيُسْرَى ثَلَاثًا) [١]، **وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ [بِمَا بَقِيَ مِنْ وَضُوئِهِ فِي يَدَيْهِ]** [٢] **مَرَّتَيْنِ؛ يَبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ ثُمَّ بِمُقَدَّمِهِ**، وَبِأُذُنَيْهِ كِلْتَيْهِمَا ظُهُورِهِمَا وَبُطُونِهِمَا، وَوَضَّأَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (وَضَّأَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَوَضَّأَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ثَلَاثًا) [٢]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، مضطربُ المتنِ، اضطربَ فيه** ابنُ عَقِيلٍ، وخالَفَ في كثيرٍ من ألفاظِهِ المحفوظَ من أحاديثِ الثِّقاتِ في صفةِ وُضوءِ النبيِّ ﷺ؛ **ولذا ضعَّفَه** البَيْهَقيُّ وابنُ حَجَرٍ - في أصحِّ قوليه -، **وتَبِعَه** الشَّوْكانيُّ، **وحَسَّنَهُ** التِّرْمِذيُّ ولكنه رجَّحَ عليه حديثَ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ الذي خرَّجه الشيخان، فقال - بعد أن حَسَّنَهُ -: «وحديثُ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ أَصَحُّ مِن هذا وأَجْوَدُ إسنادًا»، وقد تقدَّمَ حديثُ عبدِ اللهِ، وفيه أنه مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ قبلَ غَسْلِ الوجهِ، وأنه مسحَ رأسه مَرَّةً واحدةً بماءٍ جديدٍ، وبدأَ بمُقَدَّمِ رأسه.

التخريج:

﷽د ١٢٥ "واللفظ له" / ت ٣٣ "مختصرًا" / جه ٤٢٢ "مختصرًا"، ٤٤٢ "مختصرًا"، ٤٤٤، ٤٤٥ "مختصرًا" / حم ٢٧٠١٦ "والزيادة الثانية له وعنده بتقديمِ المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه"، ٢٧٠١٨

"مختصرًا" / مي ٧٠٨ "مختصرًا والزيادة الأُولى له ولغيرِهِ" / . . . .ﷺ.

* وسَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه برواياته في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



١- رِوَايَة: «كُلَّ نَاحِيَةٍ لِمُنْصَبِّ الشَّعَرِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَتْ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا، فَمَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ مِنْ قَرْنِ الشَّعَرِ، كُلَّ نَاحِيَةٍ لِمُنْصَبِّ الشَّعَرِ، لَا يُحَرِّكُ الشَّعَرَ عَنْ هَيْئَتِهِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

اللغة:

القَرْنُ: «يُطْلَقُ على الخُصلةِ من الشَّعَرِ، وعلى جانبِ الرأسِ من أي جهةٍ كان، وعلى أعلى الرأسِ. قاله الشيخ وليُّ الدِّينِ العِراقيُّ» (عون المعبود ١/ ١٤٩).

وقوله: «**لِمُنْصَبِّ الشَّعَرِ**» أي: أصْل الشَّعَرِ.

وقوله: «**عَنْ هَيْئَتِهِ**» أي: عن صفتِهِ التي كان عليها من كوْنِه مضْفورًا، أو غيرَ مضفورٍ.

والهيئةُ: الشَّارَةُ، كذا في (الصِّحاح) (شرح العَيْنيُّ ١/ ٣٠٩)، و(عون المعبود ١/ ١٤٩).

الفوائد:

قال العِراقيُّ: «والمعنى: أنه كان يبتدِئُ المَسْحَ بأعلى الرأسِ إلى أن ينتهيَ

بأسفَلِه، يفعلُ ذلك في كلِّ ناحيةٍ على حِدَتِها» انتهى.

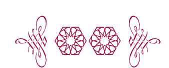
وقال الشَّوْكانيُّ: «إنه مسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ مسْحًا مستقِلًّا، ومُؤَخَّرَه كذلك؛ لأن المسحَ مرَّةً واحدةً لا بدَّ فيه من تحريكِ شَعَرِ أحدِ الجانبين» (عون المعبود ١/ ١٤٩).

قال صاحبُ (عون المعبود): «ابتدأَ المسحَ مِن مُقَدَّمِ رأسِه مُستوعِبًا جميعَ جوانبه إلى مُنْصَبِّ شعَرِه، وهو مُؤَخَّرِ رأسه؛ إذْ لو مسَحَ مِن مُؤَخَّرِه إلى مُقَدَّمِه أو من أعلاهُ وهو وسَطُه إلى أيَّةِ جهةٍ كانت أو مِن يمينه إلى شمالِه أو بالعكسِ، لَزِمَ تحرُّكُ الشَّعَرِ عن هيئته، وقد قال: لا يُحَرِّكُ ... إلخ، والله أعلم بالصوابِ» (عون المعبود ١/ ١٥٠).

التخريج:

〘د ١٢٧ "واللفظ له" / حم ٢٧٠٢٢، ٢٧٠٢٤ / طب (٢٤/ ٢٧١/ ٦٨٨)/ ....〙.

وسَبَق تخريجُ هذه الروايةِ وتحقيقُها في: (باب جامع في صفة الوضوء).



٢- رِوَايَة: «يَمْسَحُ رَأْسَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ الرُّبَيِّعِ رضي الله عنها: «**أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَمِنْ خَلْفِهِ مَرَّةً، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا**».

❁ **الحكم: منكرٌ بهذا اللفظِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

〖رفا ٢٢٧〗.

السند:

رواه أبو عليٍّ الرَّفَّاءُ في (الثاني من الفوائد ٢٢٧) عن محمدِ بن عبدِ الرحمنِ الساميِّ، حدثنا خالدُ بنُ هَيَّاجٍ، قال: وحدثنا أَبي هَيَّاجٌ، عن رَوْحِ بنِ القاسمِ، عن عبدِ اللهِ بنِ محمدٍ، عن الرُّبَيِّعِ، به.

التحقيق

سندُهُ واهٍ جدًّا، فيه: هَيَّاجُ بنُ بِسْطامٍ، قال ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ، رَوَى عنه ابنُه خالدٌ منكراتٍ شديدةً» (التقريب ٧٣٥٥).

وقيل: الحَمْلُ فيها على ابنِه خالدٍ، فإنه متكلَّمٌ فيه أيضًا (اللسان ٢٩٠٦).

وقد رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٢٤/ ٦٧٦) و(الأوسط ٢٣٨٨) من طريقِ يزيدَ بنِ زُرَيْعٍ، عن رَوْحٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عَقِيلٍ، عنِ الرُّبَيِّعِ، بلفظ: «وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً».

فهذا هو المحفوظُ عن رَوْحٍ، وإن كان ابنُ عَقِيلٍ شيخُهُ قدِ اضطربَ في متنِ هذا الحديثِ كما بيَّنَّاه في تحقيقنا له تحت (باب جامع في صفة الوُضوء).

[١٧٣١ط] حَدِيثُ سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ:

عَنْ سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ لشواهدِهِ؛ ولذا صَحَّحَهُ الألبانيُّ، وإسنادُهُ ضعيفٌ. وَضَعَّفَهُ: ابنُ عَدِيٍّ، وابنُ طاهرٍ، ومُغْلَطايُ والبُوصيريُّ.

التخريج:

﴿جه ٤٤١ "واللفظ له" / طب (٧/ ٣٠/ ٦٢٨٥) / فة (١/ ٣٣٦) / عد (١٠/ ٥٥٨) / هق ٣٠٣١ / كما (٣١/ ٣٠٢)﴾.

السند:

قال ابنُ ماجَهْ: حدثنا محمدُ بنُ الحارثِ المصريُّ، حدثنا يحيى بنُ راشدٍ البصريُّ، عن يَزيدَ مولى سلمةَ، عن سلمةَ بنِ الأكوعِ، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على محمدِ بنِ الحارثِ المصريِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: يحيى بنُ راشدٍ المازنيُّ؛ قال الحافظُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٧٥٤٥).

والحديثُ ذكره ابنُ عَدِيٍّ في مناكيرِه (الكامل ١٠/ ٥٥٨).

وتَبِعَه ابنُ طاهرٍ المقدسيُّ، فقال: «وهذا بهذا الإسنادِ يرويه يحيى؛ وهو ضعيفٌ» (ذخيرة الحفاظ ٢٩٧٤).

وقال مُغْلَطايُ: «هذا حديثٌ ضعيفُ الإسنادِ بروايةِ يحيى بنِ راشدٍ» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٣٤).

الثانية: محمدُ بنُ الحارثِ المصريُّ، وهو ابنُ راشدٍ القرشيُّ المؤذنُ، المعروفُ بـ«صدرة»، لم يوثِّقْه معتبَر، وإنما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٩/ ٨٦)، وقال: «يُغْرِبُ». وابنُ حِبَّانَ معروفٌ بالتساهلِ، ولذا قال الذَّهَبيُّ: «وُثِّق» (الكاشف ٤٧٨٠). ومع قال الحافظُ: «صدوقٌ يغربُ»! (التقريب ٥٧٩٦).

وبهاتين العلتين أَعَلَّه البوصيريُّ، فقال: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ يحيى ابنِ راشدٍ، ومحمدِ بنِ الحارثِ قال فيه ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات): يُخطئُ» (مصباح الزجاجة ١/ ٦٤).

ولكن متن الحديث صحيح؛ له شواهدُ كثيرةٌ كما تقدَّمَ.

ولذا قال الألبانيُّ: «صحيحٌ بما قبله» يعني: حديثَ عليٍّ المتقدِّمَ (صحيح ابن ماجَهْ ٣٥٦).

تنبيه:

عند الطَّبَرانيِّ والبَيْهَقيِّ وغيرِهما زيادةٌ في التسليمِ من الصلاةِ مَرَّة، وسيأتي الكلامُ عليها بشواهدِها في «موسوعة الصلاة» إن شاء الله تعالى.



[١٧٣٢ط] حَدِيثُ ضَمْضَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، مُرْسَلًا:

عَنْ ضَمْضَمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**تَوَضَّأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[مسد (خيرة ٥٧٠)، (مط ٥٧)].

السند:

قال مُسَدَّدٌ في (مسنده): حدثنا محمدُ بنُ جابرٍ، عن ضَمْضَمٍ، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه محمدُ بنُ جابرٍ، وهو ابنُ سَيَّارٍ اليَماميُّ؛ قال الحافظُ عنه: «صدوقٌ، ذهبتْ كتُبُه فساءَ حِفْظُه، وخلط كثيرًا، وعَمِيَ فصارَ يُلَقَّن» (التقريب ٥٧٧٧).

وقدِ اضطربَ في إسنادِ الحديثِ كما سيأتى بيانُه في الحديثِ التالى.

وليس لوالدِ ضَمْضَمٍ صُحبةٌ، بل ولا يُعرَفُ، وانظر ما يلي.



[١٧٣٣ط] حَدِيثُ أَبِي هريرةَ:

عَنْ أَبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿طس ٩٤٦٥﴾.

السند:

قال الطَّبَرانيُّ في (الأوسط ٩٤٦٥): حدثنا يعقوبُ بنُ إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ، حدثني أبي، حدثنا محمدُ بنُ جابرٍ، نا ضَمْضَمُ بنُ جَوْسِ بنِ ضَمْضَمٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن ضَمْضَمِ بنِ جَوْسٍ إلَّا محمدُ بنُ جابرٍ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه محمدُ بنُ جابرٍ؛ وقد سبقَ معرفة حاله.

وقدِ اضطربَ في إسنادِهِ فرواه مرةً هكذا، ورواه مرةً فجعله من مسندِ والد ضَمْضَمٍ كما سبقَ.

ووالد ضَمْضَمٍ لم نجدْ مَن ذَكَرَ له صُحبةً، بل ولا مَن ترجمَ له؛ فهو مجهولٌ.



١- رِوَايَة: «وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ رَأْسِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَبِي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ جَرَّهُمَا إِلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ أَعَادَهُمَا إِلَى ذَلِكَ المَكَانِ، وَجَرَّهُمَا إِلَى صُدْغَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ أُذُنَيْهِ مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا وَمَا أَدْبَرَ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا معلولٌ.

التخريج:

〚الجزء الأول من حديث ابن قانِع (إمام ١/ ٥٣٢، ٥٣٣)〛.

السند:

رواه ابنُ قانِعٍ قال: حدثنا أحمدُ بنُ عليٍّ، ثنا عبدُ الرحمنِ بنُ أبي صالحٍ، أنا عبدُ الرحمنِ بنُ محمدٍ المحاربيُّ، عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ، عن محمدِ بنِ عَجْلانَ، عن سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرةَ به.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: «نقلتُه من الجزءِ الأولِ من حديثِ أبي الحسينِ عبدِ الباقي ابنِ قانعِ بنِ مرزوقٍ، أصل سماع الخطيب أبي بكر على أبي القاسم بن بشران عنه» (الإمام ١/ ٥٣٢، ٥٣٣)، (البدر المنير ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ معلولٌ؛ فإسماعيلُ بنُ مسلمٍ هو المكِّيُّ البصريُّ، وَاهٍ جدًّا، تركه جماعةٌ، وَضَعَّفَهُ عامَّةُ النُّقَّادِ، وهو ممن «يروي المناكيرَ عن المشاهيرِ، ويقلبُ الأسانيدَ» (تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٢).

وقد قلبَ هذا الإسنادَ؛ فإن المحفوظَ عنِ ابنِ عَجْلانَ ما:

رواه بكرُ بنُ مُضَر، وسعيدُ بنُ أبي أيُّوبَ، وإسماعيلُ بنُ جعفرٍ، وهَمَّامُ

ابنُ يحيى، واللَّيْثُ بنُ سعدٍ، وابنُ لَهِيعةَ وغيرُهُم، عنِ ابنِ عَجْلانَ، عنِ ابنِ عَقِيلٍ، عن رُبَيِّعَ بنتِ مُعَوِّذٍ بنحوه، وقد سبقَ تخريجُ رواياتهم تحتَ حديثِ الرُّبَيِّعِ.

فأخطأَ فيه إسماعيلُ، وجعله من روايةِ ابنِ عَجْلانَ عن المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرةَ!.

وفي الإسنادِ أيضًا: عبدُ الرحمنِ بنُ محمدٍ المحاربيُّ؛ وكان يدلسُ، وقد عنعن.

وعبدُ الرحمنِ بنُ أبي صالحٍ، ولم نجدْه، إلا أن يكون هو عبدَ الرحمنِ بن صالحٍ الأَزْديَّ، فصدوقٌ إلا أنه شيعيٌّ غالٍ.

فأما أحمدُ شيخُ ابن قانِع فهو ابنُ عليِّ بن الفضيل، أبو جعفرٍ الخَزَّاز المقرئ، ثقةٌ (تاريخ بغداد ٢٣٥٣).



[١٧٣٤ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَ[غَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَ] [١] مَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ [ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ (وَذِرَاعَيْهِ) [١] ثَلَاثًا ثَلَاثًا] [٢]، **وَكَانَ يَمْسَحُ المَأْقَيْنِ** [بِالمَاءِ] [٣]. **قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ** [وَأُذُنَيْهِ] [٤] **مَرَّةً وَاحِدَةً**، وَكَانَ يَقُولُ: **الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ دونَ مسحِ المَأْقَيْنِ، وقوله: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، وإسنادُهُ ضعيفٌ. وَضَعَّفَهُ: التِّرْمِذيُّ، والحافظُ موسى بنُ هارونَ الحَمَّالُ، والدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، والإشبيليُّ، والنَّوويُّ.

وقولُه: «**الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**» اختَلَفَ الرواةُ في وقْفِهِ ورفْعِهِ، والراجحُ وقْفُه كما جزمَ به راويه سُلَيمانُ بنُ حربٍ، وصوَّبَه الدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، وابنُ عبدِ الهادِي، وقال ابنُ حَجَرٍ: إنه مدرجٌ.

ومسحُ الرأسِ مرةً ثابتٌ من وجوهٍ أُخرى.

اللغة:

«**المَأْقَيْنِ**» وفي رواية «**المؤقين**» وأخرى: «الماقتين»، يهمز ويسهل، والماقيان: تثنية ماق، وهو طرَف العينِ الذي يلي الأنفَ، وهو مخرج الدمع (غريب الحديث للخطابي ١/ ١٤٦).

قال الأزهريُّ: «أجمع أهلُ اللُّغةِ أن الموق والماقَ مُؤَخَّرُ العين الذي يلي الأنف» (نيل الأوطار ١/ ١٩١).

التخريج:

]د ١٣٣ "مختصرًا" / ت ٣٧ "مختصرًا" / جه ٤٤٨ "مختصرًا" / حم ٢٢٢٢٣، ٢٢٢٨٢ "والزيادةُ الثانيةُ له"، ٢٢٣١٠ "واللفظ له" / طب (٨/ ١٢١/ ٧٥٥٤) "والزيادةُ الأُولى والرابعةُ والروايةُ له" / ...[.

وسيأتي تخريجُه وتحقيقُه في باب: (ما جاءَ أن الأذنين من الرأس).



[١٧٣٥ط] حَدِيثُ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ:

عَنْ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ [مُقَدَّمَ]** [١] **رَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ القَذَالَ؛ [مُؤْخَّرَ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدَّمِ عُنُقِهِ]** [٢] **- وَهُوَ أَوَّلُ القَفَا - [وَمَا يَلِيهِ مِنْ مُقَدَّمِ العُنُقِ]** [٣]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ. وأنكره:** يحيى القَطَّانُ، وابنُ عُيَيْنَةَ، وأحمدُ.

وَضَعَّفَهُ: أبو حاتمٍ، والبَيْهَقيُّ، والنَّوَويُّ، وابنُ القَطَّانِ، وابنُ تَيميَّةَ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والألبانيُّ.

اللغة:

القَذَال: (أَوَّلُ القَفَا) وهذا تفسيرٌ من أحدِ الرواةِ. **والقَفَا:** بفتح القاف مقصور، هو مُؤَخَّر العُنُق (عون المعبود ١/ ١٥٢).

التخريج:

﴿د ١٣١ "واللفظ له" / حم ١٥٩٥١ "والزيادةُ الثالثةُ له" / طب (١٩/ ١٨٠/ ٤٠٧)، (١٩/ ١٨١/ ٤١١) / لا ٣٢٢ / طح (١/ ٣٠/ ١٢٩) "والزيادةُ الأُولى والثانيةُ له" / قا (٢/ ٢٢١) / صحا ٥٠٦٧ / خط (٧/ ١٠٧) / صبغ (٥/ ١٣١) "والروايةُ له"، ٢٠٢٣ / كر (٧/ ١٠٣ - ١٠٤) / طيو ٧٤٤﴾.

التحقيق

الحديثُ له طريقان عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ:

الطريق الأول: عن ليثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، عن طلحةَ:

قال أبو داودَ: حدثنا محمدُ بنُ عِيسى ومُسَدَّدٌ، قالا: حدثنا عبدُ الوارثِ،

عن لَيْثٍ، عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ[1]، عن أبيه، عن جده، به.

وأخرجه الباقون - عدا الطَّبَرانيّ (٤١١)، والطيوري - من طريقِ لَيْثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ، وقد سبقَ بيانُها في الكلامِ على بعضِ رواياتِ هذا الحديثِ تحتَ بابِ: (الفصل بين المضمضة والاستنشاق).

الطريق الثاني: عن مالكِ بنِ مِغْوَلٍ، عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ:

أخرجه الطَّبَرانيُّ (٤١١) قال: حدثنا الحسينُ بنُ إسحاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا سعيدُ بنُ عَنْبَسَةَ الخزازُ، ثنا شُعَيبُ بنُ حربٍ، ثنا مالكُ بنُ مِغْوَلٍ... به.

وأخرجه الطُّيوريُّ: من طريقِ سعيدِ بنِ عنبسةَ... به.

وهذا إسنادٌ ساقطٌ، لا يُفرَحُ به؛ فإن سعيدَ بنَ عنبسةَ الخزازَ «كذَّابٌ» كما قال ابنُ الجُنَيدِ، وقال أبو حاتمٍ: «كان لا يصدق» (الجرح والتعديل ٤/ ٥٣).

والحديثُ أنكره غيرُ وَاحدٍ من الأئمةِ:

قال أبو داودَ عَقِبَ هذه الروايةِ: «قال مُسَدَّدٌ: فحَدَّثْتُ به يحيى فأنكره»، قال أبو داودَ: «وسمِعتُ أحمدَ، يقول: «إنَّ ابنَ عُيَيْنَةَ زعموا أنه كان ينكره، ويقول: أَيْش هذا؟ طلحة، عن أبيه، عن جده؟!» (السنن ١٣١)، و(السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٦)

وقال ابنُ قُدَامةَ: «وقد أنكرَ أحمدُ حديثَ طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عن أبيه، عن جده: «رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ حَتَّى بَلَغَ القَذَالَ»» (المغني

---

(١) وقع عند الدُّولابي في (الكنى والأسماء): «طلحة وليس هو ابن مُصَرِّف» وهذا خطأ؛ لأنه أورده في ترجمة «أبو مُصَرِّفٍ» فلعلَّ لفظة «ليس» مقحمة خطأ، والله أعلم.

١/ ١٥١).

وأنكره أيضًا: أبو حاتمٍ الرَّازيُّ وغيرُهُ كما بَيَّنَّاهُ في الكلامِ على بعضِ رواياتِ هذا الحديثِ تحت باب: (الفصل بين المضمضة والاستنشاق).

وممن ضعَّفَه أيضًا: البَيْهَقيُّ في (الكبرى ١/ ٦٠)، وابنُ القَطَّانِ في (بيان الوهم ٣/ ٣١٨)، والنَّوَويُّ في (المجموع ١/ ٤٦٤)، و(الخلاصة ١٩١) وابنُ تيميَّةَ في (مجموع الفتاوى ٢١/ ١٢٨)، و(الفتاوى الكبرى ١/ ٢٨٠، ٤١٨)، وابنُ المُلَقِّنِ في (البدر المنير ٢/ ٢٢٥) والحافظُ في (التلخيص ١/ ١٦٢)، والألبانيُّ في (ضعيف أبي داودَ ١/ ٣٩).

تنبيه:

جاءَ الحديثُ عندَ ابنِ قانِعٍ في ترجمةِ: «عَمرِو بنِ كعبٍ الأياميِّ»، وعند أبي نُعَيمٍ في ترجمةِ: «عَمرِو بنِ كعبٍ اليامِيِّ وقيل: كعب بن عمرو اليامي»، وعندَ البَغَويِّ في ترجمةِ: «كعب بن عمرو».



١- رِوَايَة: «مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ حَتَّى أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ أُذُنَيْهِ**».



الحكم: ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ مَن سَبَقَ.

التخريج:

﴿د ١٣١ "واللفظ له" / طب (١٩/ ١٨٠/ ٤٠٨)﴾.

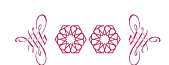
السند:

قال أبو داودَ: حدثنا محمدُ بنُ عيسى ومُسَدَّدٌ، قالا: حدثنا عبدُ الوارثِ، عن ليثٍ، عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عن أبيه، عن جده، به.

وقال الطَّبَرانيُّ: حدثنا معاذُ بنُ المُثَنَّى، ثنا مُسَدَّدٌ، ثنا عبدُ الوارثِ، عن لَيْثٍ، به.

التحقيق

هذا الإسنادُ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ كما سبقَ ذِكْرُه.



٢- رِوَايَة: «فَوْقَ رَأْسِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَوَضَعَ يَدَهُ فَوْقَ رَأْسِهِ، ثُمَّ رَدَّهَا عَلَى قَفَاهُ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا مِنْ تَحْتِ الحَنَكِ**».

الحكم: ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ مَن سَبَقَ.

التخريج:

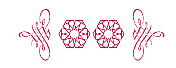
[حميد ٣٨٤].

السند:

قال ابنُ حميدٍ: حدثنا زكريا بنُ عَدِيٍّ، ثنا حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن لَيْثٍ، عن طلحةَ، عن أبيه، عن جدِّه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، وسبقَ الكلامُ عليه في الروايةِ الأُولى.



٣- رِوَايَة: «حَتَّى مَسَحَ قَفَاهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ هَكَذَا**»؛ وَأَمَرَّ حَفْصٌ بِيَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى مَسَحَ قَفَاهُ.



۞ الحكم: ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ مَن سَبَقَ.

فائدة:

حفصٌ المذكورُ في المتنِ هو ابنُ غِيَاثٍ، أحدُ رواةِ الحديثِ.

التخريج:

﴿ش ١٥٠ "واللفظ له" / مش (خيرة ٥٧١/ ١)، (مط ٥٨)﴾.

السند:

قال أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ: حدثنا حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن ليثٍ، عن طلحةَ، عن أبيه، عن جده، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، وسبقَ الكلامُ عليه في الروايةِ الأُولى.



٤- رِوَايَة: «ثُمَّ أَمَرَّ بِيَدَيْهِ هَكَذَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [إِذَا] مَسَحَ بِرَأْسِهِ [اسْتَقْبَلَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ،] ثُمَّ أَمَرَّ بِيَدَيْهِ هَكَذَا عَلَى [أُذُنَيْهِ وَ] سَالِفَتِهِ مِنْ خَلْفِهِ».

۞ الحكم: ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ مَن سَبَقَ.

التخريج:

[لا ٣٢١ "واللفظ له" / هق ٢٧٩ "والزيادات له"].

السند:

قال الدُّولابيُّ: حدثنا إبراهيمُ بنُ يعقوبَ قال: ثنا سعيدُ بنُ سُلَيمانَ قال: ثنا حفصُ بنُ غياثٍ وإسماعيلُ بنُ زكريا، عن ليثٍ، عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عن أبيه، عن جده، به.

ورواه البَيْهَقيُّ من طريقِ طَلْقِ بنِ غَنَّامٍ وعُمرَ بنِ حفصِ بنِ غِيَاثٍ، قالا: ثنا حفصُ بنُ غياثٍ، أنا ليثٌ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، وسبقَ الكلامُ عليه في الروايةِ الأُولى.



٥- رِوَايَة: «عَلَى قَفَاهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ تَوَضَّأَ مَسَحَ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ، وَأَمَرَّ يَدَيْهِ عَلَى قَفَاهُ**».

الحكم: ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ مَن سَبَق.

التخريج:

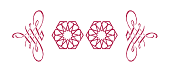
[هق ٢٨٠].

السند:

قال البَيْهَقيُّ في (السنن): أخبرنا أبو القاسمِ عبدُ الواحدِ بنُ محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ النجارِ المقرئ بالكوفةِ، أنا أبو القاسم جعفرُ بنُ محمدِ بنِ عمرٍو الأَحْمَسيُّ، ثنا أبو حصين الوادعيُّ، ثنا يحيى الحِمَّانيُّ، ثنا حفصٌ، عن ليثٍ، عن طلحةَ، عن أبيه، عن جده، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ كما سبقَ ذِكْرُه في الروايةِ الأُولى.



٦- رِوَايَة: «عَلَى سَوَالِفِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ هَكَذَا - وَوَصَفَ ذَلِكَ يَزِيدُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا -؛ فَبَدَأَ فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَجَرَّ يَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ، حَتَّى أَمَرَّهُمَا عَلَى سَوَالِفِهِ إِلَى بَطْنِ لِحْيَتِهِ**».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ جماعةٌ كما سبقَ.

التخريج:

[سعد (٨/ ١٨١)].

السند:

قال ابنُ سعدٍ في (الطبقات): أخبرنا يَزيدُ بنُ هارونَ، عن عُثْمَانَ بنِ مِقْسَمٍ البُرِّي، عن ليثٍ، عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ الأَياميِّ، عن أبيه، عن جده، به.

قال يزيدُ: وأنا آخذُ بها.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ كما سبقَ ذِكْرُه في الروايةِ الأُولى.

وهذا الاختلافُ في لفظِ الحديثِ من ليثِ بنِ أبي سُلَيمٍ يَدُلُّ على صحةِ ما ذهبَ إليه بعضُ الأئمةِ بأنه مضطربُ الحديثِ.

وقد سبقَتْ بقيَّةُ روايات الحديث في باب: (الفصل بين المضمضة والاستنشاق).



[١٧٣٦ط] حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى:

عن عبدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً [وَاحِدَةً]**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وَضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ - **وتَبِعَه** ابنُ طاهرٍ -، وابنُ دَقيقِ العيدِ، والبُوصيريُّ.

التخريج:

[جه ٤٢٠ "واللفظ له" / طس ٩٣٦٢ "والزيادة له" / عد (٨/ ٥٩٥) / مُغْلَطاي (١/ ٣٧٤)].

السند:

قال ابنُ ماجَهْ: حدثنا سفيانُ بنُ وكيعٍ، حدثنا عيسى بنُ يُونسَ، عن فائد أبي الوَرْقاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوْفى، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على عيسى بنِ يونسَ، عن فائد أبي الورقاءِ، به.

قال الطَّبَرانيُّ: «لا يُروى هذا الحديثُ عن عبدِ اللهِ بن أبي أَوْفَى إلا بهذا الإسنادِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: فائدُ بنُ عبدِ الرحمنِ أبو الورقاءِ العَبْديُّ؛ قال عنه الحافظُ: «متروكٌ، اتَّهَموه» (التقريب ٥٣٧٣).

وبه أَعَلَّه غيرُ وَاحدٍ:

فذكره ابنُ عَدِيٍّ في مناكيره، (الكامل ٨/ ٥٩٥). **وتَبِعَه ابنُ طاهرٍ** في (ذخيرة الحفاظ ٣/ ١٣٧١).

وقال ابنُ دقيقِ العيدِ عَقِبَه: «وفائد مستضعَفٌ» (الإمام ١/ ٥٣٩).

وقال البُوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فائدُ بنُ عبدِ الرحمنِ، قال فيه البُخاريُّ: منكَرُ الحديثِ. وقال الحاكمُ: روَى عنِ ابنِ أبي أَوْفَى أحاديثَ موضوعةً» (مصباح الزجاجة ١/ ٦١).

هذا، وقد أَعَلَّه مُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٣٧٤) بسفيانَ بنِ وكيعٍ، ثُمَّ بفائد، لكنه زعمَ أن فائدًا قد تُوبِع في سندِ ابنِ ماجَهْ من عبدِ الرحمنِ بنِ نِسطاسٍ، وتَعَقَّبَ على ابنِ عساكرَ وابنِ سرورٍ والمِزِّيِّ في تركهما ذلك الأمرَ! ولذا لَمَّا ساقَ الحديث من طريقِ الطَّبَرانيِّ ثُمَّ من طريقِ أبي عُبَيدٍ باللفظ المُخَرَّجِ في بابِ تخليلِ اللحيةِ، وكلاهما من طريقِ فائد، قال مُغْلَطاي: «فصَحَّ إسنادُهُ على هذا»!!.

وهذا فيه نظرٌ؛ فلو سلمنا له بما زعمَ من ذكرِ ابنِ نِسْطاسٍ مع فائد في سندِ ابنِ ماجَهْ، فلا يصحُّ السندُ أيضًا؛ لأنه لم يَرِد إلا من روايةِ ابنِ وكيعٍ وهو ضعيفٌ.

وقد رواه زُهَيرُ بنُ عَبَّادٍ عند الطَّبَرانيِّ في (الأوسط ٩٣٦٢)،

وعليُّ بنُ بحرٍ كما رواه مُغْلَطايُ نفْسُه (١/ ٣٧٤)،

كلاهما عن عيسى عن فائدٍ وحدَه.

فتبينَ أن ذِكرَ ابن نِسْطاس لو ثبتَ فهو من أخطاءِ ابنِ وكيعٍ.

ومع ذلك فلم نجدْه في سننِ ابنِ ماجَهْ المطبوع.

وعلى كلٍّ، فالحديثُ له شواهدُ كثيرةٌ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، وعليٍّ، وعُثْمَانَ وغيرِهم، وقد تقدَّمَ ذكرها.

ولذا صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح ابن ماجَهْ ٣٤١).

وانظر بقيَّةَ روايات الحديث في: (باب تخليل اللحية).



[١٧٣٧ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «**تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، فَمَسَحَ رَأْسَهُ مَسْحَةً وَاحِدَةً بَيْنَ نَاصِيَتِهِ وَقَرْنِهِ**».

❁ **الحكم: إسنادٌ ساقطٌ.**

التخريج:

[جَصَّاص (٣/ ٣٤٦) "واللفظُ له"].

السند:

أخرجه الجَصَّاصُ في (أحكام القرآن)، قال: حدثنا عُبيدُ اللهِ بنُ الحُسينِ، قال: حدثنا محمدُ بنُ سُلَيمانَ الحَضْرميُّ، قال: حدثنا كُرْدُوسُ ابنُ أبي عبدِ اللهِ، قال: حدثنا المُعَلَّى بنُ عبدِ الرحمنِ، قال: حدثنا عبدُ الحميدِ بنُ جعفرٍ، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ آفتُه: مُعَلَّى بن عبدِ الرحمنِ الواسِطي، وهو ساقطٌ متَّهَمٌ؛ اتَّهمه بالكذبِ ووضعِ الحديثِ: ابنُ مَعِينٍ، وابنُ المَدِينيِّ، والدَّارَقُطنيُّ، وقال أبو زُرْعةَ: «ذاهبُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ، كأنَّ حديثَهُ لا أصلَ له»، وقال مرة: «متروكُ الحديثِ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يروي عن عبدِ الحميدِ بنِ جعفرٍ المقلوباتِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ». انظر (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٣٨). ولذا قال ابنُ حَجَرٍ: «متَّهَمٌ بالوضعِ، وقد رُمِيَ بالرفضِ» (التقريب ٦٨٠٥).

وأما ابنُ عَدِيٍّ فلم يذكرْهُ في ترجمتِهِ سوى أن الدَّقيقيَّ كان يُثني عليه،

ولهذا ذكرَ له عِدَّةَ أحاديثَ يتفردُ بها، وقال: «ولمُعَلَّى غيرُ ما ذكرتُ من الأحاديثِ عمن يروي عنهم يتفردُ بروايتِهِ عنهم، وأرجو أنه لا بأسَ به»! (الكامل ١٨٦١). فكأنَّه لم يقفْ على أقوالِ الأئمةِ السابقةِ في توهينه.



[١٧٣٨ط] حَدِيثُ رُزَيْقِ بنِ حُكَيْمٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ:

عَنْ رُزَيْقِ بنِ حُكَيْمٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عنِ النبيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَسْتَنْشِقُ وَيَسْتَنْثِرُ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً**».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿ابنُ السَّكَنِ (إمام ١/ ٥٣٩ - ٥٤٠)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ السَّكَنِ - كما في (الإمام) لابنِ دقيقِ العيدِ -: من حديثِ رُزَيْقِ بنِ حُكَيْمٍ، عن رجلٍ من الأنصارِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ، فالرجلُ الأنصاريُّ ليس بصحابيٍّ، فإن رُزَيْقَ ابنَ حُكَيْمٍ: «ثقةٌ من السادسة» (التقريب ١٩٣٥).

والطبقةُ السادسةُ، هي طبقةُ مَنْ لم يثبتْ له لقاءُ أحدٍ منَ الصحابةِ، كما قال الحافظُ في (مقدمة التقريب صـ ٧٥).

ثُمَّ إننا لم نقفْ على سندِهِ من ابنِ السَّكَنِ إلى رُزَيْق، فربما كان بينهما ضعفاءُ ومجاهيلُ، لاسيما مع غرابةِ السندِ جدًّا، فلم نجدْه إلا عندَ ابنِ السَّكَنِ، كما أفادَهُ ابنُ دقيقِ العيدِ رحمه الله، وعنه نقله أيضًا ابن المُلَقِّنِ في (البدر المنير ٢/ ١٦٣)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ١٤٣).

والمتنُ له شواهدُ كثيرةٌ في الصحيحين وغيرِهما.

[١٧٣٩ط] حَدِيثُ عَمْرِو بنِ يَحْيَى بنِ عُمَارَةَ بنِ أَبِي حَسَنٍ مُرْسَلًا:

عَنْ عَمْرِو بنِ يَحيَى بنِ عُمَارَةَ بنِ أَبِي حَسَنٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً بِكَفَّيْهِ، يُقْبِلُ بِيَدَيْهِ وَيُدْبِرُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ معضلٌ.**

التخريج:

⦗عب ٤⦘.

السند:

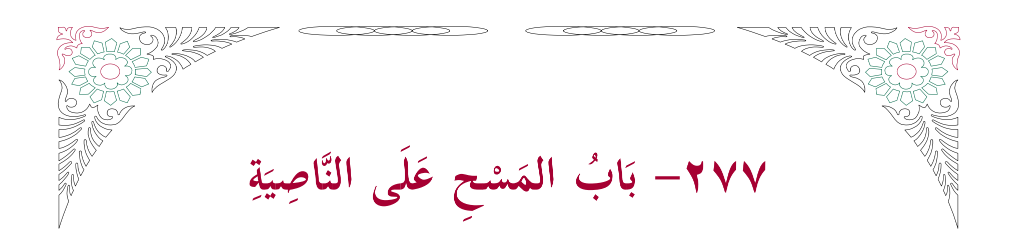
أخرجه عبدُ الرزاقِ: عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن عَمرِو بنِ يحيى بنِ عمارةَ بنِ أبي حسنٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجاله ثقات، ولكنه معضلٌ؛ فعَمرُو بنُ يحيى: «ثقةٌ من السادسةِ» (التقريب ٥١٣٩).

والطبقةُ السادسةُ، هي طبقةُ مَن لم يثبُتْ له لقاءُ أحدٍ منَ الصحابةِ، كما قال الحافظُ في (مقدمة التقريب صـ ٧٥).

والحديثُ محفوظٌ موصولًا من طرقٍ عن عَمرِو بنِ يحيى، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، كما في الصحيحين وغيرهما، من طريقِ مالكٍ، ووُهَيبٍ، وعبدِ العزيزِ بن أبي سَلَمةَ، وخالدِ بن عبدِ اللهِ، وسُلَيمانَ بنِ بلالٍ، عن عَمرِو بنِ يحيى، وقد تقدَّم في أولِ البابِ، كما تقدَّمَ برواياتِهِ في (باب جامع في صفة الوُضوء).



٢٧٧- بَابُ المَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ

[١٧٤٠ط] حَدِيثُ المُغِيرَةِ:

عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ (مُقَدَّمِ رَأْسِهِ)، وَعَلَى العِمَامَةِ، وَعَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيح** (م). إلا أن طرقه لا تخلو من مقالٍ في ثبوتِ زيادة المسح على الناصيةِ والعمامةِ، وقد تقدَّمَ من طرقٍ عن المغيرةِ بدونهما.

التخريج:

﴿م (٢٧٤/ ٨٣) "واللفظُ له"، (٢٧٤/ ٨٢) "والروايةُ له ولغيرِهِ" / د ١٤٩ / ت ١٠١ / ن ١١١، ١١٢ / كن ١٣٥ / حم ١٨٢٣٤ / حب ١٣٣٧، ١٣٤١ / جا ٨٣ / عه ٧٨٤ - ٧٨٦ / ش ٢٣٠، ٢٤١، ١٨٨٩، ٣٧٢٥٤ / طب (٢٠/ ٣٧٩ - ٣٨٠/ ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨)، (٢٠/ ٣٩٨/ ٩٤٥)، (٢٠/ ٤٢٦/ ١٠٣٠)، (٢٠/ ٤٢٨/ ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٨) / طس ٣٤٤٨، ٥٤٠٤ / طص ٣٦٩ / طش ٢٦٨٥ / قط ٧٣٧، ٧٣٨ - ٧٤٠ / علقط ١٢٣٦ / أم ٦٩ / شف ٤٨ / ثعلب ١٢٣٦ / مسن ٦٣٧ / هق ٢٧٠، ٢٧١ / بغت (٣/ ٢٢) / بغ ٢٣٢ / طي ٧٣٤ / هقع ٦١٨، ٦١٩ / خطل (٢/ ٨٦٨ - ٨٧٦) / محلى (٢/ ٥٢ - ٥٣) / تمهيد (٢٠/ ١٢٨) / طوسي ٨٢ / مخلص ٢٨٢٥ / مزني ٦ / تخث (السفر الثاني ٤٢٣٣) / منذ ٤٩٢ / حداد ٢٩٢، ٢٩٣﴾.

السند:

قال مسلمٌ: حدثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ ومحمدُ بنُ حاتمٍ، جميعًا عن يحيى القَطَّانِ - قال ابنُ حاتمٍ: حدثنا يحيى بنُ سعيدٍ -، عن التَّيميِّ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ، عنِ الحسنِ، عنِ ابنِ المُغيرةِ بنِ شُعبةَ، عن أبيه، به.

قال بكرٌ: وقد سمِعتُ من ابنِ المغيرةِ...

وابنُ المغيرةِ هنا هو حمزةُ بنُ المغيرةِ، كذا رواه جماعةٌ عن حُمَيدٍ الطويلِ، عن بكرٍ.

قال البَيْهَقيُّ: «وقد رُوِّينا معناه في حديثِ بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُزَنيِّ، عن حمزةَ بنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، عن أبيه، موصولًا صحيحًا» (معرفة السنن والآثار ١/ ٢٧٥).

وقال أيضًا: «وأما المسحُ بالعمامةِ والناصيةِ، فهو محفوظٌ في حديثِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ عنِ النبيِّ ﷺ» (السنن الصغرى ١/ ١٠٠).

وكذا صَحَّحَهُ ابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد ١١/ ١٣٠).

تنبيه:

قد وَرَدَ المسحُ على الناصيةِ والعمامةِ من طرقٍ كثيرةٍ عنِ المغيرةِ، ولكن لا يخلو طريقٌ منها من مقالٍ في ثبوتِ ذلك في الحديثِ، وقد رواه جماعةٌ عنِ المغيرةِ دونَ ذكر المسح على الناصيةِ والعمامةِ، منهم:

١) **عُرْوةُ بنُ المغيرةِ**، عند البُخاريِّ (١٨٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٤٤٢١، ٥٧٩٩)، ومسلمٍ (٢٧٤/ ٧٥، ٧٩، ٨٠، ١٠٥) وغيرِهما.

٢) **مسروقُ بنُ الأجدعِ**، عند البُخاريِّ (٣٨٨، ٢٩١٨، ٥٧٩٨)، ومسلمٍ

(٢٧٤/ ٧٧، ٧٨) وغيرِهما.

٣) حمزةُ بنُ المغيرةِ، عند مسلمٍ (٢٧٤/ ١٠٥) وغيرِه.

وقد رُوي عنهم أيضًا المسحُ على الناصيةِ والعمامةِ، كما سيأتي بيانُه.

٤) الأسودُ بنُ هلالٍ، عند مسلمٍ (٢٧٤/ ٧٦) وغيرِهِ.

٥) قَبِيصَةُ بنُ بُرْمَةَ، عند أحمدَ (١٨١٧٠) بسندٍ صحيحٍ[١].

* **وأما الطرقُ التي فيها (المسح على الناصية والعمامة)، فبيانها كالتالي:**

أولًا: طريق حمزة بن المغيرة، عن أبيه:

فقد تقدَّمَ أن مسلمًا أخرجه من طريقِ سُلَيمانَ التَّيميِّ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن الحسنِ، عنِ ابنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، عن أبيه، به. وذكر بكر: أنه سمعه أيضًا من ابن المغيرة.

ولم يُصرِّحْ باسمه التَّيميُّ، ولكن رواه حميدٌ الطويلُ عن بكرٍ فسمَّاه حمزة بن المغيرة.

وقدِ انفردَ بكرٌ بروايةِ هذه الزيادةِ من هذا الوجهِ.

وبكرُ بنُ عبدِ اللهِ المُزَنيُّ وَثَّقَهُ جماعةٌ منَ الأئمةِ، وقال الحافظُ: «ثقةٌ ثبْتٌ جليلٌ» (التقريب ٧٤٣).

ولكن خالفه إسماعيلُ بنُ محمدِ بنِ سعدٍ - وهو ثقةٌ حُجَّةٌ من رجالِ الشيخينِ (التقريب ٤٧٩) -؛ فرواه عن حمزةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه، به،

---

(١) هذه الطرقُ التي فيها ذكر القصة وصفة الوضوء، ولم نذكر الطرق التي اقتصرت على ذكر المسح على الخفين، وهي كثيرة جدًّا؛ إذ لا يصح الاستشهاد بها هنا.

ولم يذكرِ المسحَ على الناصيةِ ولا العمامةِ.

أخرجَ رِوايتَه: عبدُ الرَّزَّاقِ (٧٥٦) - وعنه أحمدُ (١٨١٩٥)، ومن طريقِه مسلمٌ (٢٧٤/ ١٠٥) -: عنِ ابنِ جُرَيجٍ، حدثني الزُّهْريُّ.

ورواه عبدُ الرَّزَّاقِ (٧٥٧)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في (١٨٨٩)، والنَّسائيُّ في (الصغرى ١٣٠)، وفي (الكبرى ٩٦، ١٣٧، ١٦١) عن محمدِ بنِ منصورٍ، ثلاثتهم: عن سفيانَ بنِ عُيَيْنةَ.

كلاهما (الزُّهْريّ وابنُ عُيَيْنةَ): عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن حمزة بن المغيرة بن شُعبة، عن أبيه، به.

وقد أشارَ لإعلاله بذلك النَّسائيُّ؛ فقال - عَقِبَ رواية بكر -: «وقد رَوَى هذا الحديثَ، إسماعيلُ بنُ محمدِ بنِ سعدٍ، عن حمزةَ بنِ المغيرةِ، ولم يذكرِ العمامةَ» (السنن الكبرى ١٣٦).

هذا وقد اختَلفوا على بكرٍ في سندِهِ:

فقد رواه عنه التَّيميُّ، عن الحسنِ، عنِ ابنِ المغيرةِ، عن أبيه. وذكر أنه سمعه من ابنِ المغيرةِ كذلك.

ورواه حُمَيدٌ الطويلُ، عنه، عن حمزةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه.

ورواه سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ - كما عند أحمدَ (١٨١٥٧) عن غُنْدَرٍ عنه -، وعاصمٌ الأحولُ وداودُ بنُ أبي هندٍ - كما في (علل الدارقطني ١٢٣٦) -: عن بكرٍ عنِ المغيرةِ. لم يذكرِ الحسن ولا ابن المغيرة.

وبكرٌ مختلَفٌ في سماعِهِ منَ المغيرةِ، فقال ابنُ مَعِينٍ: «بكرٌ لم يسمعْ منَ المغيرةِ» (تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٤).

وقال الحاكمُ: «بكرُ بنُ عبدِ اللهِ المُزَنيُّ لم يسمعْ من المغيرةِ بنِ شُعبةَ؛ إنما يَروي عنِ ابنِ المغيرةِ عن أبيه» (سؤالات السِّجْزي ١٥٦).

واختَلَفَ القولُ عنِ الدَّارَقُطنيِّ؛ فقال وهو يحكي الخلافَ على بكرٍ في هذا الحديثِ: «ورَوَى هذا الحديثَ عاصمٌ الأحولُ، عن بكرٍ مرسلًا عنِ المغيرةِ... ورُوِي عن داودَ بنِ أبي هندٍ، عن بكرٍ، عن المغيرةِ مرسلًا أيضًا» (العلل ٣/ ٢٩٤).

فقوله هنا: (مرسلًا عن المغيرةِ) يفيدُ أنه لم يسمعْ منه. ولكن في موضعٍ آخَرَ قيل للدَّارَقُطنيِّ: سمِعَ من المغيرةِ؟ قال: «نعم»! (العلل ٣/ ٣٢٠). فالله أعلم.

ولعلَّ الصواب ما قاله ابنُ مَعِينٍ والحاكمُ، ويؤيِّدُه رواية الجماعة لهذا الحديثِ عنه عن المغيرةِ بواسطة وواسطتين.

ثانيًا: طريق عُرْوة بن المغيرة، عن أبيه:

أخرجه الإمامُ مسلمٌ: عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بَزِيعٍ، عن يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ، عن حُميدٍ الطويلِ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه، به.

وسيأتي أنَّ ابنَ بَزِيع أخطأَ في هذا الإسنادِ، والصوابُ أنه: «عن حمزةَ بنِ المغيرةِ»، وليس "عن عُرْوةَ»، كما قال الدَّارَقُطنيُّ، وأبو مسعودٍ الدمشقيُّ، والقاضي عِياضٌ، وغيرُهُم.

ثُمَّ إن المحفوظَ عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ؛ ما أخرجه البُخاريُّ (١٨٢، ٢٠٣، ٤٤٢١)، ومسلمٌ (٢٧٤/ ٧٥) من طريقِ نافعِ بنِ جبيرٍ.

وأخرجه البُخاريُّ (٢٠٦، ٥٧٩٩)، ومسلمٌ (٢٧٤/ ٧٩، ٨٠) من طريقِ

عامرٍ الشَّعبيِّ.

وأخرجه مسلم (٢٧٤/ ١٠٥) من طريقِ عَبَّادِ بنِ زِيادٍ.

ثلاثتهم عن عُرْوةَ به دون ذكر المسح على الناصيةِ أو العمامة.

فإن قيلَ: قد رُوِي من طريقِ الشَّعبيِّ عن عُرْوةَ به بذكرِ المسحِ على الناصيةِ والعمامةِ.

قلنا: رواه النَّسائيُّ في (الصغرى ٨٥)، والطَّحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٣١/ ١٣٣) - والسياق للنسائيِّ -: من طريقِ ابنِ عونٍ، عن عامرٍ الشَّعبيِّ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ، عنِ المغيرةِ، وعن محمدِ بنِ سيرينَ، عن رجلٍ حتَّى رَدَّهُ إلى المغيرةِ، قال ابنُ عونٍ: ولا أحفظُ حديثَ ذا مِن حديث ذا... فذَكَر الحديثَ، وفيه: «... وَذَكَرَ مِنْ نَاصِيَتِهِ شَيْئًا وَعِمَامَتِهِ شَيْئًا - قال ابنُ عَوْنٍ: لاَ أَحْفَظُ كَمَا أُرِيدُ -، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ...».

فهذا السياقُ ليسَ فيه جَزْمٌ أنه من روايةِ الشعبيِّ كما ترى، والمحفوظُ عنِ الشَّعبيِّ بدون هاتين الزيادتين كما تقدَّمَ، وإنما هُمَا من روايةِ ابن سِيرِينَ، عن رجلٍ (وهو عَمرو بن وَهْب)، عن المغيرةِ. وسيأتي الكلامُ على روايتِهِ في الطريقِ الرابعِ.

ثالثًا: طريق مسروق عن المغيرة:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٢٠/ ٣٩٨/ ٩٤٥): عن عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ ابنِ حَنبَلٍ، حدثني أبي، حدثنا أبو أسامةَ، عن الأعمشِ، عن أبي الضُّحى، عن مسروقٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ وَضَّأَ النَّبِيَّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَعَلَى الخِمَارِ».

وهذا إسنادٌ ظاهره الصحة؛ فرجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ غيرَ عبدِ اللهِ بنِ

أحمدَ وهو ثقةٌ حافظٌ.

ولكن المحفوظ عن أبي أسامةَ به بدون ذكر المسح على الخِمارِ.

كذا أخرجه البُخاريُّ (٣٨٨) عن إسحاقَ بنِ نصرٍ. وأبو عَوَانةَ في (المستخرج ٥٦٠، ٧٧٦) عن أبي البَخْتَريِّ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ شَاكر (ثقةٌ صدوقٌ). كلاهما: عن أبي أسامةَ، ولم يذكرْ هذه الزيادةَ.

وهذا هو المحفوظُ عنِ الأعمشِ؛ كذا رواه عنه جماعةٌ من أصحابِهِ، وهُم:

١) أبو معاويةَ، عند البُخاريِّ (٢٦٣)، ومسلمٍ (٢٧٤/ ٧٧).

٢) وعبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ، عند البُخاريِّ (٢٩١٨، ٥٧٩٨).

٣) وعيسى بنُ يونس، عند مسلمٍ (٢٧٤/ ٧٨).

٤) والثَّوْريُّ، عند عبدِ الرَّزَّاقِ (٧٥٨) وعنه أحمدُ (١٨١٥٩).

كلُّهم: عن الأعمشِ به دون الزيادة[١].

فهي زيادةٌ شاذَّةٌ من هذا الوجهِ.

رابعًا: طريق عَمرو بنِ وَهْبٍ الثَّقَفيِّ، عنِ المغيرةِ:

أخرجه الشافعيُّ في (الأم ٦٩)، وأحمدُ (١٨١٣٤)، والنَّسائيُّ (١١٤) وجماعةٌ: من طرقٍ صِحَاحٍ عنِ ابنِ سيرينَ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ الثَّقَفيِّ (وفي بعضها التصريح بسماع ابن سيرين من عَمرو)، قال: سمِعتُ المغيرةَ بنَ شُعبةَ، به.

---

(١) إلا أنه في روايةِ الثَّوْريِّ سقط من سنده (مسروق).

وقد اختُلِفَ على ابنِ سيرينَ في إسنادِهِ على أوجهٍ، **منها:** إدخالُ واسطةٍ مبهمةٍ بينه وبين عمرٍو، ولهذا توقفَ في تصحيحه ابنُ خُزَيْمةَ وغيرُهُ.

ومنها: ما رواه بعضُ أصحابِ ابنِ عَوْن، عن محمدٍ عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ، عن رجلٍ، عن آخر، عنِ المغيرةِ. وقيل لأبي زُرْعةَ الرَّازيِّ: أيهما الصحيح؟ قال: «عمرٌو عن رجلٍ عن آخرَ عن المغيرةِ» (علل ابن أبي حاتم ١٠).

ولكن الأرجحُ لدينا - هو روايةُ الجماعةِ الثِّقاتِ الأثباتِ عنِ ابنِ سيرينَ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ الثقفيِّ، عن المغيرةِ، بدون واسطة بينهم، وقد صرَّحَ كل منهما بالسماعِ من شيخِهِ من وجوهٍ. وهو ما رجَّحَه الدَّارَقُطنيُّ، وسيأتي بيانُه مفصلًا في الرواياتِ التاليةِ.

وعَمرُو بنُ وَهْبٍ الثقفيُّ؛ وثَّقه النَّسائيُّ، وابنُ سعدٍ، والعِجْليُّ، وابنُ حِبَّانَ (تهذيب التهذيب ٨/ ١١٧). واعتمده الحافظُ في (التقريب ٥١٣٥). ولكن تفرَّدَ بالروايةِ عنه ابنُ سيرينَ؛ ولهذا ذكره الذَّهَبيُّ في (الميزان ٦٤٧١) فقال: «عن المغيرةِ. تفرَّدَ عنه ابنُ سيرينَ، إلَّا أن النَّسائيَّ وَثَّقَهُ». وقال في (الكاشف ٤٢٤٩) - مُلَيِّنًا توثيقَه -: «وُثِّقَ».

فلقائل أن يقولَ: إن مثلَه لا يتحمل قَبول روايته، وقد خالفه جماعةٌ منَ الثِّقاتِ المشاهيرِ عن المغيرةِ بدون ذكرِ المسحِ على الناصيةِ والعمامةِ.

وقد قال العُقَيليُّ: «الروايةُ في مسحِ العمامةِ فيها لِينٌ، ما فيها شيءٌ ثابتٌ» (الضُّعفاء ٤/ ١٦).

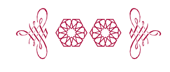
تنبيه:

قال ابنُ الجَوزيِّ: «حديثُ المغيرةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَمَسَحَ عَلَى العِمَامَةِ وقد سبقَ بإسنادِهِ، وهو متفقٌ عليه» (التحقيق ١/ ١٥٦).

كذا قالَ! والحديثُ بذكرِ المسحِ على الناصيةِ والعمامةِ من أفرادِ مسلمٍ، لم يخرِّجه البُخاريُّ، إنما اتفقا على المسحِ على الخُفَّين.

ولذا تَعَقَّبَه ابنُ عبدِ الهادِي؛ فقال: «كذا قال المؤلفُ! وقد تقدَّمَ أنه من أفرادِ مسلمٍ» (تنقيح التحقيق ١/ ٢١١). وقال في موضعٍ آخَرَ: «ذكرَ الحافظُ ضياءُ الدينِ وغيرُهُ أنَّ حديثَ المغيرةِ انفردَ به مسلمٌ. وهو كما قالوا» (تنقيح التحقيق ١/ ١٩٥).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «ولم يخرجه البُخاريُّ، ووهِمَ المُنْذِريُّ فيه، فعزاه إلى المتفقِ، وتبِعَ في ذلك ابنَ الجَوزيِّ، وقد تَعقَّبَه ابنُ عبدِ الهادِي، وصَرَّحَ عبدُ الحَقِّ في (الجمع بين الصحيحين) بأنه من أفرادِ مسلمٍ» (التلخيص الحبير ١/ ٩٥).



١- رِوَايَة: «أَنَّهُ غَزَا مَعَهُ غَزْوَةَ تَبُوكَ، وَفِيهَا: وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى العِمامَةِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، [أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَبُوكَ][١]، قَالَ: تَخَلَّفَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ (عَدَلَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ وَأنا مَعَهُ)[١] [فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَبْلَ الفَجْرِ][٢]، [فَلَمَّا كَانَ مِنَ السَّحَرِ، ضَرَبَ عُنُقَ رَاحِلَتِي، فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ حَاجَةً، فَعَدَلْتُ مَعَهُ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى بَرَزْنَا عَنِ النَّاسِ، فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَتَغَيَّبَ عَنِّي حَتَّى مَا أَرَاهُ، فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ جَاءَ][٣]، فَلَمَّا قَضَى حاجَتَهُ [قَالَ: «حَاجَتَكَ؟»، فَقُلْتُ: لَيْسَتْ لِي حَاجَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ][٤]، قالَ: «**أَمَعَكَ مَاءٌ؟**»، فَأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ [فَسَكَبْتُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الإِدَاوَةِ][٥]، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ [ثَلَاثَ مَرَّاتٍ][٦] [فَأَحْسَنَ غَسْلَهُمَا][٧] وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِراعَيْهِ فَضَاقَ كُمُّ الجُبَّةِ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ وَالقَى الجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِراعَيْهِ [إِلَى المِرْفَقَيْنِ][٨] (فَغَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَدَهُ اليُسْرَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)[٢]، **وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى العِمَامَةِ وَعَلَى خُفَّيْهِ**، [وَلَمْ يَنْزِعْهُمَا][٩]، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى القَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلَاةِ يُصَلِّي بِهِمْ عبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ [فَصَلَّى بِهِمْ حِينَ كَانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ][١٠] وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً [مِنْ صَلَاةِ الفَجْرِ][١١].
[قَالَ المُغِيرَةُ: فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْهُ»][١٢]، فَلَمَّا أَحَسَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ [أَنْ يَمْضِيَ][١٣]، فَصَلَّى بِهِمْ، [فَأَدْرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرَّكْعَةَ الآخِرَةَ][١٤]، فَلَمَّا سَلَّمَ [عبدُ الرحمنِ بنُ عَوْفٍ][١٥] قَامَ النَّبِيُّ ﷺ [يُتِمُّ صَلَاتَهُ][١٦] وَقُمْتُ، فَرَكَعْنا الرَّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَتْنَا [وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئًا][١٧]، [فَأَفْزَعَ ذَلِكَ المُسْلِمِينَ فَأَكْثَرُوا

التَّسْبِيحَ][١٨] ؛ [لِأَنَّهُمْ سَبَقُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالصَّلاةِ][١٩] ، [فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ»، ثُمَّ قَالَ: «**أَحْسَنْتُمْ**» أَوْ قَالَ: «**قَدْ أَصَبْتُمْ**»، يَغْبِطُهُمْ أَنْ صَلَّوُا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا][٢٠] .

۞ **الحكم: صحيح** (م)، عدا بعضَ الرواياتِ والزياداتِ فلغيرِهِ.

التخريج:

م (٢٧٤ – ٨١) "واللفظُ له"، (٢٧٤ – ١٠٥) "والزيادة الأُولى، والسادسةُ، والثامنةُ، والثانيةَ عشرةَ، والرابعةَ عشرةَ، والخامسةَ عشرةَ، والسادسة عشرةَ، والثامنةَ عشرةَ، والعشرون له" / د ١٤٩ "والروايةُ الأُولى له، والزيادةُ الثانيةُ، والخامسةُ، والعاشرةُ، والحاديةَ عشرةَ، والتاسعةَ عشرةَ له"، ١٥٢ "والزيادةُ الثالثةَ عشرةَ، والسابعةَ عشرةَ له" / ن ١١٣ / كن ١٣٦، ٢١١ – ٢١٣ / جه ١٢٠٩ "مختصرًا" / طا ٧٩ / حم ١٨١٣٤ "والزيادة الثالثة والسابعة له"، ١٨١٦٠، ١٨١٦١، ١٨١٦٤ "والزيادة الرابعة له"، ١٨١٦٥، ١٨١٧٢، ١٨١٧٥ "والزيادة التاسعة، والرواية الثانية له"، ١٨١٨٢، ١٨١٩٤، ١٨١٩٥ / مي ١٢٨١، ١٢٨٢ / خز ١١٢٠، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٧٢٤ / حب ١٣٤٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤ / ك ٦٠٢٦ / عه ٧٨٣، ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ / عب ٧٥٥، ٧٥٦ / ش ١٨٨٩، ٧٢٤٧ "مختصرًا" / حميد ٣٩٧ / طب (٢٠/ ٣٧٦/ ٨٨٠)، (٢٠/ ٣٩٠/ ٩٢٣)، (٢٠/ ٤٢٦ – ٤٢٩/ ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٧، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١)، (٢٠/ ٤٣٢/ ١٠٥٠، ١٠٥١) / طس ١٨٤٠، ٩١١٠، ١٣٨٩، ٤٩٠١، ٥١٣٩، ٧٥٨٦ "مختصرًا" / طش ١٨١٧، ١٢٥٦، ٢٦٨٤، ٣٥٠٣ / تخ (٦/ ٣٧٧) "مختصرًا" / أم ٨١ / شف ٧٣، ٧٤ / مسن ٦٣٢، ٩٤٤، ٩٤٥ / هق ٢٦٩، ٢٨٢، ٣٦٦١، ٣٩٤٤، ٣٩٤٥،

٥٢٠٩، ٥٣٧٣ / هقغ ١٢٤ / هقع ٦١٥، ١٩٥٣ / بغ ٢٣٦ / نبغ ٤٨٤ / فة (١/ ٣٩٨ - ٣٩٩) / طح (١/ ٣١) / سعد (٣/ ١١٩) / مع (خيرة ١٠٩٢/ ٢) / مشكل ٥٦٥٣ / خطل (٢/ ٨٦٦، ٨٦٩ - ٨٧٥) / كر (٢٦/ ٢٢٨)، (٢٦/ ٢٢٩ - ٢٣٠)، (٣٥/ ٢٥٨)، (٣٥/ ٢٦٠) / مطغ ٢٢٥ / رقة ٢٠٢ / عف (عنبري ٧١) / مديني (عوالي ٤٣) / مديني (لطائف ٦٢٦) / تمهيد (١١/ ١٢٢ - ١٢٣، ١٥٩ - ١٦٠) / علحا ١٧٣ / كما (١٤/ ١٢١ - ١٢٢)، (٢٢/ ٢٩١ - ٢٩٢) / متشابه (٢/ ٧٩٣) / حبيب ١٥ / بلا (١٠/ ٣٢ - ٣٣)].

السند:

قال مسلمٌ: حدثني محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بَزِيعٍ، حدثنا يزيدُ - يعني: ابنَ زُرَيْعٍ -، حدثنا حميدٌ الطويلُ، حدثنا بكرُ بنُ عبدِ اللهِ المُزَنيُّ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، عن أبيه قال: «تَخَلَّفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ...» به.

تنبيه:

خطَّأَ عددٌ منَ العلماءِ ذِكْرَ (عُرْوة بن المغيرة) في هذا الطريقِ؛ وذلك لأن المحفوظَ في هذا الإسنادِ: عن يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ به (عن حمزةَ بنِ المغيرةِ) وليس عن (عُرْوةَ).

كذا رواه عَمرُو بنُ عليٍّ الفَلَّاسُ، وحُميدُ بنُ مَسْعَدةَ - كما عندَ النَّسائيِّ في (الصغرى ١١٣)، و(الكبرى ١٣٦) -، ومُسَدَّدٌ - كما في (مستخرج أبي عَوَانةَ ٧٨٣) و(مستخرج أبي نُعَيمٍ ٦٣٢)، وغيرِهما -. ثلاثتُهم: عن يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ، عن حُميدٍ الطويلِ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن حمزةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه، به.

وكذا رواه جماعةٌ منَ الثِّقاتِ الأثباتِ عن حُميدٍ؛

فأخرجه أحمدُ (١٨١٧٢)، وغيرُهُ: عنِ ابنِ أبي عَدِي.

وأخرجه ابنُ أبي خَيْثَمَةَ في (تاريخه - السِّفر الثاني ٤٢٣٢)، والطَّبَرانيُّ في (الكبير ٢٠/ ٣٧٩/ ٨٨٥) وغيرُهُما: من طريقِ حمادِ بنِ سلمةَ.

وأخرجه ابنُ حِبَّانَ (١٣٤٢): من طريقِ المعتمرِ بنِ سُلَيمانَ.

ثلاثتهم: عن حميدٍ الطويلِ، عن بكرٍ، عن حمزةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه، به.

ولذا قال الدَّارَقُطنيُّ: «وأخرجَ مسلمٌ، عنِ ابنِ بَزيع، عن يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ، عن حميدٍ، عن بكرٍ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه: قصةَ المسحِ.

كذا قال ابنُ بَزِيع. وخالَفَه [غيرُه عن][1] يزيدَ؛ فرواه عنه على الصوابِ، عن حمزةَ بنِ المغيرةِ. ورواه حميدُ بنُ مَسْعدةَ وعَمرُو بنُ عليٍّ، عن يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ على الصوابِ. وكذلك قال ابنُ عَدِيٍّ، عن حُميدٍ» (التتبع ٨٢).

وأشارَ لذلك البَيْهَقيُّ بقوله: «رواه مسلمٌ في (الصحيح)، عن محمدِ بن عبدِ اللهِ بن بَزِيع... ورواه الجماعةُ عن يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ بإسنادِهِ عن حمزةَ بنِ المغيرةِ» (معرفة السنن والآثار ٦١٦).

وقال أيضًا: «كذا قال ابنُ بَزِيع في إسنادِهِ: عُرْوةُ، وقال غيرُهُ فيه عن يَزيدَ ابنِ زُرَيْعٍ: حمزة بن المغيرة» (السنن الصغرى ١/ ١٠٠).

وقال أبو عليٍّ الغَسَّانيُّ: «قال أبو مسعودٍ الدمشقيُّ: هكذا يقول مسلمٌ في

---

(١) في المطبوع (عن غيره) مقلوب، والصواب المثبَت، وقد نقله على الصواب غيرُ واحد، انظر (الإمام ٢/ ١٠٨)، و(شرح ابن ماجَهْ ٢/ ٢١٠).

حديثِ ابنِ بَزِيع، عن يَزيدَ بنِ زُرَيْعٍ: «عُرْوة بن المغيرة»، وخالَفَه الناسُ فقالوا فيه: «حمزة بن المغيرة» بدل «عُرْوة»».

قال أبو عليٍّ: «وأما أبو الحسنِ الدَّارَقُطنيُّ فنَسَبَ الوهَم فيه إلى محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بَزِيع، لا إلى مسلمٍ. والله أعلم» (تقييد المهمل ٣/ ٧٩٢).
وبنحو ذلك قال القاضي عِياضٌ في (إكمال المُعْلِم ٢/ ٨٨)، و(مشارق الأنوار على صِحاح الآثار ٢/ ١٢٤)، وابنُ دَقيقٍ في (الإمام ٢/ ١٠٨)، ومُغْلَطايُ في (شرح ابن ماجَهْ ٢/ ٢١٠).

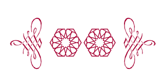
وقال عِياضٌ أيضًا: «حمزةُ بنُ المغيرةِ هو عندهم الصحيح في هذا الحديثِ، وإنما عُرْوة بن المغيرة في الأحاديث الأُخَر، وحمزة وعُرْوة أبناء المغيرة، والحديثُ مَرْوِيٌّ عنهما جميعًا، لكن رواية بكر بن عبدِ اللهِ المُزَني إنما هي عن حمزةَ بنِ المغيرةِ أو ابن المغيرة - غير مُسَمّى - ولا يقول: عُرْوة، ومَن قال: عُرْوة عنه وهِمَ» (إكمال المُعْلِم ٢/ ٨٩).

وقال ابنُ سيِّدِ الناسِ في (شرح الترمذي): «وكلامُ الدَّارَقُطنيِّ يقضي نسبةَ الوهَمِ فيه إلى ابنِ بَزِيع ... وقولُ أبي مسعودٍ يقتضي نسبةَ الوهَمِ فيه إلى مسلمٍ»، ثُمَّ قال: «الوهَم دائر بينهما إلى أن توضحه المتابعات؛ فإن وجدنا راويًا غيرَ مسلم رواه عنِ ابنِ بَزِيع على الصوابِ فالحملُ فيه على مسلمٍ. وإن وجدنا متابعَ مسلمٍ رواه عنِ ابنِ بَزِيع كروايةِ مسلمٍ فالحملُ فيه على ابنِ بَزِيع. وقد رواه حمادُ بنُ سلمةَ عن حُميدٍ، فقال: عن حمزةَ بنِ المغيرةِ على الصوابِ» (النفح الشذي ٢/ ٣٨٦).

قلنا: والأولى إلصاق الوهَمِ بابنِ بَزِيع؛ لِما بينَه وبين الإمامِ مسلمٍ من تفاوتٍ كبيرٍ في الثقةِ والضبطِ، وقد وقفنا على متابعةٍ للإمامِ مسلمٍ على روايتِهِ؛

أخرجها البَيْهَقيُّ في (معرفة السنن والآثار ٦١٥)، وفي (السنن الصغرى ١٢٤) قال: أخبرنا أبو زكريا بنُ أبي إسحاقَ المزكيُّ، قال: حدثنا أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يعقوبَ بنِ يوسفَ الحافظُ، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ شِيرُويَهْ، قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بَزِيع، قال: حدثنا يزيدُ بنُ زُرَيْعٍ، قال: حدثنا حميدٌ الطويلُ، قال: حدثنا بكرُ بنُ عبدِ اللهِ المُزَنيُّ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، عن أبيه، به.

وابنُ شِيرُويَهْ ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ؛ فبَرِئَتْ ساحةُ الإمام مسلمٍ، وتحقَّقَ أن الوهَم من ابن بَزِيع. والله أعلم.



٢- رِوَايَة: «ثُمَّ صَلَّى بِنَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، زَادَ فِي آخِرِهِ: «... وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، **ثُمَّ صَلَّى بِنَا**».

۞ الحكم: صحيح (م)، إلا أن المحفوظَ في الحديثِ: «**ثُمَّ صَلَّى**» دُونَ قولِه: «**بِنَا**»؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان في تلكِ الواقعةِ مُؤْتَمًّا بعبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ، كما تَقَدَّمَ.

التخريج:

[م (٢٧٤/ ٧٨) / ن ١٢٨ / جه ٣٩٣].

السند:

أخرجه مسلمٌ (٢٧٤/ ٧٨)، قال: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، وعليُّ بنُ خَشْرَمٍ، جميعًا عن عيسى بنِ يونسَ، قال: إسحاقُ، أخبرنا عيسى، حدثنا

الأعمشُ، عن مسلمٍ، عن مسروقٍ، عن المغيرةِ بنِ شُعبةَ، به.

وأخرجه النَّسائيُّ (١٢٨)، وابنُ ماجَهْ (٣٩٣)، من طريقِ عيسى بنِ يونسَ عن الأعمشِ به.

تنبيه:

انفردَ بزيادةِ «**بِنَا**» عيسى بنُ يونس عن الأعمشِ، وخالفه كلُّ أصحابِ الأعمشِ، فوقفوا بالحديث عند قوله: «**ثُمَّ صَلَّى**».

كذا رواه عن الأعمشِ:

١) أبو معاويةَ، عند البُخاريِّ (٣٦٣)، ومسلمٍ (٢٧٤/ ٧٧)، وغيرهما.

٢) وعبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ، عند البُخاريِّ (٢٩١٨، ٥٧٩٨).

٣) وأبو أسامةَ، عند البُخاريِّ (٣٨٨).

وغيرهم.

وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من طريقِ عُرْوةَ وحمزةَ ابنَي المغيرة، وعَمرِو بنِ وَهْبٍ، عن المغيرةِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان في تلك الواقعةِ مؤتمًّا بعبدِ الرحمنِ ابنِ عوفٍ.

وعليه: فزيادة: «**بِنَا**» شاذَّةٌ.

ولذا قال الشيخُ الألبانيُّ: «صحيحُ الإسنادِ: م، لكن قوله: «**بِنَا**» خطأٌ؛ لأنه ﷺ كان مقتديًا بابنِ عوفٍ في هذه القصةِ، كما تقدَّمَ» (صحيح سنن النسائي ١٢٣).



٣- رِوَايَة: «وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَجَانِبَيْ عِمَامَتِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنِ المُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَصْلَتَانِ لَا أَسْأَلُ عَنْهُمَا أَحَدًا بَعْدَمَا شَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: **كُنَّا مَعَهُ فِي سَفَرٍ، فَبَرَزَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ جَاءَ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَجَانِبَيْ عِمَامَتِهِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ.** قَالَ: وَصَلَاةُ الإِمَامِ خَلْفَ الرَّجُلِ مِنْ رَعِيَّتِهِ، فَشَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَاحْتَبَسَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَقَدَّمُوا ابْنَ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمْ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى خَلْفَ ابنِ عَوْفٍ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ ابنُ عَوْفٍ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَضَى مَا سُبِقَ بِهِ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ رجالُهُ ثقاتٌ، وَصَحَّحَهُ:** البَغَويُّ والألبانيُّ.

التخريج:

﴿ن ١١٤ "واللفظ له" / كن ١٣٩ / حم ١٨١٥٧ "مختصرًا" / خز ١٧٢٧ / عب ٧٤٠ "مختصرًا" / طب (٢٠/ ٤٢٦/ ١٠٣١)، (٢٠/ ٤٢٧/ ١٠٣٤) / معر ١٤٥٤ "مختصرًا" / فقط (أطراف ٤٣٦٩) / طي ٧٢٦ "مختصرًا" / كر (٣٥/ ٢٥٨) / مض ٣٢ / خلدف ١١٦ / لي (رواية ابن البيع ٢٥٠) "مختصرًا" / خطل (٢/ ٨٦٧) / جَصَّاص (٣/ ٣٤٦)﴾.

السند:

قال النَّسائيُّ: أخبرنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدثنا هُشَيمٌ، قال: أخبرنا يونسُ بنُ عُبيدٍ، عنِ ابنِ سيرينَ، قال: أخبرني عَمرُو بنُ وَهْبٍ الثَّقفيُّ، قال: سمعتُ المغيرةَ بنَ شُعبةَ، به.

التحقيق

هذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، غيرَ عَمرو بنِ وَهْبٍ، وقد وَثَّقَهُ النَّسائيُّ وابنُ سعدٍ والعِجْليُّ وابنُ حِبَّانَ (تهذيب التهذيب ٨/ ١١٧)، ولذا قال الحافظُ: «ثقةٌ» (التقريب ٥١٣٥).

ولذا صَحَّحَهُ البَغَويُّ في (الأنوار في شمائل النبي المختار صـ ٣٦٣)، وفي (شرح السُّنَّة ٢٣٢).

وكذا صَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح سنن النسائي ١٠٩).

ولكن تفرَّدَ بالروايةِ عنه ابنِ سيرينَ، ولهذا ذكره الذَّهَبيُّ في (الميزان ٦٤٧١) فقال: «عن المغيرة. تفرَّدَ عنه ابنُ سيرينَ إلَّا أنَّ النَّسائيَّ وَثَّقَهُ». وقال في (الكاشف ٤٢٤٩) - مُلَيِّنًا توثيقَه -: «وُثِّقَ».

فلقائل أن يقولَ: إن مثلَهُ لا يتحمل قَبول روايته، وقد خالفه جماعةٌ منَ الثِّقاتِ المشاهيرِ عن المغيرةِ دونَ ذكر المسح على الناصيةِ ولا العمامةِ. كما تقدَّمَ بيانُه.

وقد أَعَلَّه ابنُ خُزَيْمةَ وابنُ عبد البرِّ بما لا يُسَلَّم؛

فقال ابنُ خُزَيْمةَ: «إنْ صحَّ الخبر... فإن حمادَ بنَ زيدٍ رواه عن أيُّوبَ عنِ ابنِ سيرينَ قال: حدَّثني رجلٌ يكنى أبا عبد الله، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ».

وقال ابنُ عبد البر: «بيْن ابن سيرين وبيْن عَمرو بنِ وَهْبٍ في هذا الحديثِ رجلٌ، كذلك قال حمادُ بنُ زيدٍ» (التمهيد ٢٠/ ١٢٨).

قلنا: روايةُ حمادٍ هذه، رواها الطَّبَرانيُّ في (المعجم الكبير ٢٠/ ٤٢٩/ ١٠٣٩) قال: حدثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ، حدثنا عارِمٍ أبو النعمان، حدثنا حمادُ بنُ زيدٍ، عن أيُّوبَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن رجلٍ يكنى أبا

عبدِ اللهِ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ الثقفيِّ، قال: سألتُ المغيرةَ . . . فذكره.

ورواها البَيْهَقيُّ في (السنن ٢٧١) من طريقِ أبي الربيعِ الزَّهْرانيِّ، عن حمادٍ، به.

وكذا رواه جَريرُ بنُ حازمٍ عنِ ابنِ سيرينَ، كما عند أحمدَ (١٨١٦٥).

ولكن هذا ليس بقادحٍ؛ فقد اختُلِفَ عليهما في ذلك، كما خُولِفا في ذلك:

فقد رواه أحمدُ (١٨١٨٢) عنِ ابنِ عُلَيَّةَ، قال: أَخبرنا أيوبُ، عن مُحمدٍ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ الثَّقَفيِّ، قَال: كُنَّا مَعَ المُغِيرَةِ . . . فذكره بلفظِ الروايةِ المطولةِ السابقةِ وقد أشرنا إليه هناك، فهذا ابنُ عُلَيَّةَ - وهو ثقةٌ حافظٌ - يرويه عن أيُّوبَ بنحوِ روايةِ يونسَ عنِ ابنِ سيرينَ.

وقد صرَّح يونسُ - وهو ثقةٌ ثبْتٌ - بسماعِ ابنِ سيرينَ له من عمرٍو.

وكذا في روايةِ هشامِ بنِ حسانَ عنِ ابنِ سيرينَ - وهو من أَثْبَتِ الناسِ فيه -:

فقد رواه أحمدُ (١٨١٦٤): عن يَزيدَ بنِ هارونَ، أخبرنا هشامٌ، عن محمدٍ، قال: دخلتُ مسجدَ الجامعِ، فإذا عَمرُو بنُ وَهْبٍ الثقفيُّ قد دخلَ من الناحيةِ الأُخرى، فالتقينا قريبًا من وسطِ المسجدِ، فابتدأني بالحديثِ، وكان يُحبُّ ما ساقَ إليَّ من خيرٍ، فابتدأني بالحديثِ، فقال: كنَّا عندَ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، . . . فذكر الحديثَ مُطَوَّلًا بنحوِ الروايةِ التاليةِ.

وعلَّقه البُخاريُّ في (التاريخ الكبير ٦/ ٣٧٧) عن شيخِهِ عبدِ اللهِ بنِ عُثْمَانَ، قال: أخبرنا ابنُ المُبارِكِ، سَمِع عَوفًا، وهشامًا، عن محمدٍ، **سَمِعَ** عَمرَو بنَ وَهْبٍ الثَّقَفيَّ، به.

وكذا رواه جماعةٌ آخرون عنِ ابنِ سيرينَ عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ عن المغيرةِ، بلا واسطة. انظر (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٢٦ - ٤٢٨/ ١٠٣٠ - ١٠٣٨).

وأما الاختلافُ على حمادِ بنِ زيدٍ:

فقد رواه الشَّافِعِيُّ في (الأم ٦٩) و(المسند ٤٨)، والطَّحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١٣٢)، و(أحكام القرآن ٢٧) عن الربيعِ المُراديِّ. كلاهما: عن يحيى بنِ حَسَّانَ، عن حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، عن أيُّوبَ، عن محمدِ بنِ سِيرِينَ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ الثَّقَفِيِّ، عن المُغِيرَةِ، وذكرَ الحديثَ في المسحِ على الخُفِّ والناصيةِ والعمامةِ.

ويحيى بنُ حسانَ هو التِّنِّيسيُّ، ثقةٌ إمامٌ رئيسٌ.

وأما الاختلافُ على جَريرِ بنِ حازمٍ، فقد اختُلفَ عليه على ثلاثةِ أوجهٍ:

الأول:

رواه أحمدُ (١٨١٦٥) - ومن طريقِه الخطيبُ في (المدرج ٢/ ٨٧٥) -: عن أَسْوَدَ بنِ عامرٍ، حدثنا جَريرُ بنُ حازمٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، قال: حدثني رجلٌ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ، فذكره.

وكذا رواه عفانُ بنُ مسلمٍ في (حديثه / رواية العَنْبَري ٧١) - ومن طريقِه الخطيبُ في (المدرج ٢/ ٨٧٤) -: عن جَريرٍ، به.

الثاني:

رواه الطَّبَرانيُّ في (المعجم الكبير ٢٠/ ٤٢٩/ ١٠٤٠) قال: حدثنا أبو مسلمٍ الكَشِّيُّ، ثنا سُلَيمانُ بنُ حربٍ، ثنا جَريرُ بنُ حازمٍ، عنِ ابنِ سيرينَ، عن المغيرةِ بنِ شُعبةَ، نحوه.

الثالث:

قال البُخاريُّ في (التاريخ الكبير ٦/ ٣٧٧): وقال أبو نُعَيمٍ: حدثنا جَريرُ ابنُ حازمٍ، عنِ ابنِ سيرينَ، حدثنا عَمرُو بنُ وَهْبٍ، عن المغيرةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عنِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وتابع أبا نُعَيمٍ: أبو غَسَّانَ مالكُ بنُ إسماعيلَ؛ أخرجَ رِوايتَه الخطيبُ في (المدرج ٢/ ٨٧٤) من طريقِين عنه.

وهذا الوجهُ موافقٌ لروايةِ الجماعةِ، وقد صرَّحَ فيه بسماعِ ابنِ سيرينَ من عَمرٍو.

فيبدو - والله أعلم - أن جَريرًا لم يضبطْ سندَهُ جيدًا، فكان يضطربُ فيه، وأَوْلَى الأوجه عنه ما وافقَ فيه الجماعةَ عنِ ابنِ سيرينَ، وقد رواه عنه ثقتان ثبتان؛ هُمَا: أبو نُعَيمٍ الفضلُ بنُ دُكَيْن، وأبو غَسَّانَ مالكُ بنُ إسماعيلَ.

وكذا الحال مع روايةِ ابنِ عَونٍ عنِ ابنِ سيرينَ، فقد اختُلِفَ عليه على أوجهٍ:

الأول:

رواه النَّسائيُّ في (الصغرى ٨٥)، و(الكبرى ١٠٥، ١٣٨) قال: أخبرنا محمدُ بنُ إبراهيمَ البصريُّ، عن بشرِ بنِ المُفَضَّلِ، عنِ ابنِ عونٍ، عن عامرٍ الشَّعبيِّ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ، عن المغيرةِ، وعن محمدِ بنِ سِيرِينَ، **عن رجلٍ** حتى رَدَّه إلى المغيرةِ - قال ابنُ عَون: ولا أحفظُ حديثَ ذا من حديث ذا -، أن المغيرةَ قال: ... فذكره.

الثاني:

رواه أحمدُ (١٨١٩٣)، قال: حدثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، أخبرنا ابنُ عَون،

عنِ الشَّعبيِّ، عن عُروَةَ بنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، عن أبيه، وعنِ ابنِ سيرينَ، رفَعَه إلى المغيرةِ بنِ شُعبةَ، به.

وكذا رواه الطَّحاويُّ في (شرح مشكل الآثار ٥٦٥٣)، وفي (أحكام القرآن ٢٨): عنِ الحسينِ بنِ نصرٍ، عن يَزيدَ بنِ هارونَ، به. مثله[١].

وتُوبِع يَزيدُ بنُ هارونَ على هذه الروايةِ:

رواه الطَّبَرانيُّ في (المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٣/ ٨٧٠)، قال: حدثنا معاذُ ابنُ المثنَّى بنِ معاذٍ العَنْبَريُّ، ثنا أبي، ثنا ابنُ عَونٍ، عن محمدٍ، والشَّعبيِّ - قال ابنُ عَون: لا أحفظُ حديثَ هذا من حديث هذا، فكانَ حديثُ الشَّعبيِّ أقربَهما إسنادًا - حدَّثَ الشَّعبيُّ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ، ورَدَّ محمدٌ الحديثَ إلى المغيرةِ . . . فذكره.

الثالث:

رواه الخطيبُ في (المدرج ٢/ ٨٦٢) قال: أخبرنا عثمانُ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ العلَّافُ، أنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الشافعيُّ، نا محمدُ بنُ مَسلمةَ الواسطيُّ، نا أبو جابرٍ - هو محمدُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ يَزيدَ بنِ مِسْمَعٍ -، نا ابنُ عَونٍ، عن الشَّعبيِّ ومحمدِ بنِ سيرينَ، عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، عن أبيه، به.

وقال الخطيبُ عَقِبَه: «هكذا رَوَى هذا الحديثَ أبو جابرٍ الواسطيُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَون بن أَرْطَبانَ البصريِّ، عن عامرٍ الشَّعبيِّ ومحمدِ بنِ سِيرينَ

(١) وجاء في (شرح معاني الآثار ١٣٣) بهذا الإسناد نفْسِه، وزِيدَ فيه (عن عَمرو بن وَهْب)، وهذا خطأ، لعلَّه بسبب انتقال بصر الناسخ إلى السند الذي قبله، والله أعلم.

جميعًا عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه.

ووهِمَ أبو جابرٍ في ذلك، لأن محمدَ بنَ سيرينَ لم يَروِ هذا الحديثَ عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ، ولا سمِعه منه، وإنما الشَّعبيُّ رواه عن عُرْوةَ بنِ المغيرةِ ... وأما محمدُ بنُ سيرينَ فرواه عن المغيرةِ بنِ شُعبةَ نفْسِه ولم يسمعْه منه، فحمل أبو جابر روايةَ ابنِ سيرينَ على روايةِ الشعبيِّ». واستدلَّ بروايةِ يَزيدَ بنِ هارونَ السابقةِ.

الرابع:

رواه الخطيبُ في (المدرج ٢/ ٨٧٥ - ٨٧٦)، قال: أخبرناه الحسنُ بنُ أبي بكرٍ، أنا أبو بكرٍ الشافعيُّ، نا إبراهيمُ الحربيُّ، نا (عُبيدُ اللهِ بنُ عمرَ)[١] ابنِ ميسرةَ، نا سُلَيمُ بنُ أخضرَ، عنِ ابنِ عَونٍ، قال: نا به محمدُ بنُ سيرينَ، **عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ، عن رجلٍ**، عنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ ... فذكرَ الحديثَ بطولِهِ.

الخامس:

ذكره أبو زُرْعةَ الرَّازيُّ فقال: «رواه بعضُ أصحابِ ابنِ عَوْن، عنِ ابنِ عَونٍ، عن محمدٍ، عن **عَمرِو بنِ وَهْبٍ، عن رجلٍ، عن آخَرَ**، عنِ المغيرةِ، عنِ النبيِّ ﷺ» (علل الحديث ١/ ٤٠٩).

قلنا: هذه خمسةُ أوجهٍ عنِ ابنِ عَونٍ، وأسانيدُها كلُّها صحيحةٌ، عدا الوجه الذي ذكره أبو زُرْعةَ، فلم نقفْ على من رواه عنِ ابنِ عون كذلك.

---

(١) في المطبوع: «عبد الله بن عمرو»، والصوابُ المثبتُ، فهو عُبيدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ ميسرةَ القَوارِيريُّ الثقةُ المشهورُ، معروفٌ بالروايةِ عن سُلَيمِ بنِ أخضر، وبروايةِ الحَرْبيِّ عنه.

وهذا اضطرابٌ شديدٌ من ابنِ عونٍ، يدلُّ على أنه لم يضبطْ سندَهُ، كما نصَّ هو - في بعضِ الطرقِ - على أنه لم يحفظْهُ كما ينبغي.

ومع هذا قال ابنُ أبي حاتم: قلت لأبي زُرْعةَ: أيهما الصحيح؟

قال: «عمرو، عن رجلٍ، عن آخر، عن المغيرةِ»!! (علل الحديث ١/ ٤٠٩).

وأما ابنُ مَعِينٍ؛ فسُئِلَ عن حديثِ محمدِ بنِ سيرينَ عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ: (كُنَّا عِنْدَ المُغِيرَةِ في ذكرِ المسحِ على الخُفَّينِ)؟ فقال: «بينهما رجلٌ» (جامع التحصيل صـ ٢٦٤)، ونحوه في (تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٦) ولكن لم يعينِ الحديث.

وخالفهما الدَّارَقُطنيُّ؛ فرجَّحَ روايةَ الجماعةِ عنِ ابنِ سيرينَ بدون ذكر الواسطة؛ فقال - وقد سُئل عنه -: «يرويه محمدُ بنُ سيرينَ، واختُلفَ عنه؛

فرواه أيوبُ السَّخْتِيانيُّ، وقتادةُ، وحبيبُ بنُ الشهيدِ، وهشامُ بنُ حسانَ، وعَوْفٌ الأعرابيُّ، وأَشْعَثُ بنُ عبدِ الملكِ، وأبو حُرَّةَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ، عنِ المغيرةِ.

واختُلِفَ عن يونسَ بنِ عُبيدٍ، فرواه هُشَيمٌ، عن يونسَ، عنِ ابنِ سيرينَ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ، عن المغيرةِ. وتابعه الفِريابيُّ، عن الثَّوْريِّ، عن يُونسَ.

وخالفهما قَبيصةُ، عنِ الثَّوْريِّ، فقال: عن يُونسَ، عنِ ابنِ سيرينَ، عنِ المغيرةِ، وأسقط عَمرَو بنَ وَهْبٍ.

ورواه حمادُ بنُ زيدٍ، عن أَيُّوبَ، عنِ ابنِ سيرينَ، عن رجلٍ كنَّاهُ أبا عبد الله عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ، عنِ المغيرةِ. وتابعه جَريرُ بنُ حازمٍ في ذكره رجلًا بين ابنِ سيرينَ، وبين عَمرِو بنِ وَهْبٍ إلا أنه لم يكنه.

وقال يزيدُ التُّسْتَريُّ: عنِ ابنِ سيرينَ، عن بعضِ أصحابِهِ، عنِ المغيرةِ.

وقال حسامُ بنُ المِصَكِّ، وأبو سهلٍ محمدُ بنُ عمرٍو الأنصاريُّ، وعبدُ الأعلى ابنُ أبي المُساوِرِ: عنِ ابنِ سيرينَ، عنِ المغيرةِ، ولم يذكرْ بينهما عَمرَو بنَ وَهْبٍ.

فالقولُ قولُ أيوبَ وقتادةَ، ومَن تابعهما» (العلل ١٢٣٧).

وأشارَ لذلك البَيْهَقيُّ بقوله - عَقِبَ روايةِ حمادٍ بزيادةِ الرجلِ -: «وكذلك قال جَريرُ بنُ حازمٍ، عن محمدِ بنِ سيرينَ.

ورُوِيَ عن قتادةَ، وعوفٍ، وهشامٍ وغيرِهم، عن محمدٍ، عن عَمرِو بنِ وَهْبٍ» (السنن ٢٧١).

ولذا قال ابنُ عبدِ البرِّ: «وحديثُ عَمرِو بنِ وَهْبٍ الثقفيِّ صحيحٌ من روايةِ أيوبَ، عنِ ابنِ سيرينَ، عنه، من حديثِ حمادِ بنِ زيدٍ وابنِ عُلَيَّةَ وغيرِهما، وكذلك حديث بكرٍ وغيرِهِ صِحاحٌ والحمدُ للهِ» (التمهيد ١١/ ١٣٠).

والراجحُ - لدينا -: ما رجَّحَهُ الدَّارَقُطنيُّ من كونِ الصوابِ عنِ ابنِ سيرينَ عن عمرٍو عنِ المغيرةِ، بلا زيادةٍ في سندِهِ، وقد صرَّحَ كلٌّ منهما بالسماعِ من شيخِهِ من وجوهٍ صِحاحٍ.

وعليه: فذكرُ الرجلِ بينَ ابنِ سيرينَ وعمرٍو إما محضُ وهَمٍ من قائله؛ لمخالفتِهِ ذلك رواية الجماعة عنِ ابنِ سيرينَ.

أو يقال - جمعًا بين الروايتين -: أنَّ ابنَ سيرينَ سمِعَه أوَّلًا من الرجلِ، ثُمَّ التقى بعمرٍو فسمعه منه، كما صرَّحَ بذلك في روايةِ هشامٍ.

وفي كلا الصورتين يُعَدُّ ذِكرُ الرجلِ من المزيدِ في متصلِ الأسانيدِ. والله أعلم.

[١٧٤١ط] حَدِيثُ سَلْمَانَ:

عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ مَوْلَى زَيْدِ بنِ صُوحَانَ العَبْدِيِّ، قَالَ: «كُنْتُ مَعَ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَى رَجُلًا قَدْ أَحْدَثَ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَ خُفَّيْهِ لِلْوُضُوءِ، **فَأَمَرَهُ سَلْمَانُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ وَيَمْسَحَ بِنَاصِيَتِهِ (وَشَعَرِهِ)** ١، وَقَالَ سَلْمَانُ: **رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **[تَوَضَّأَ وَ] مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَعَلَى خِمَارِهِ (العِمَامَةِ)** ٢».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** ابنُ دَقيقِ العيدِ، وابنُ عبدِ الهادِي، والمباركفوريُّ والألبانيُّ. **وأشارَ لضَعْفِه:** البُخاريُّ والتِّرْمِذيُّ.

ثُمَّ إن مسْحَ الناصيةِ في الحديثِ هنا من قولِ سلمانَ غيرُ مرفوعٍ.

التخريج:

﴿جه ٥٦٣ (دار إحياء الكتب العربية)[1] / حم ٢٣٧١٧، ٢٣٧٢٤ "واللفظ له" / حب ١٣٣٩، ١٣٤٠ "والزيادة له" / بز ٢٥٠٥ "والروايةُ الثانيةُ له ولغيرِهِ" / طي ٦٩١ "والروايةُ الأُولى له ولغيرِهِ" / ش ٢٢٩، ١٨٨١، ٣٧٢٥٣ / مش ٤٦٤ / عدني (خيرة ٦٨٩/ ٢) / أثرم ١٤ / علت ٧١ / طب (٦/ ٢٦٢ - ٢٦٣/ ٦١٦٤ - ٦١٦٧) / لا ١٧٦٧ / صبغ ١٤٩٨ / طالوت ٩٥ / حرفي (رواية الأنصاري ١٦) / أصبهان (٢/ ٥٧) / متشابه (١/ ٢١) / كر (٦٧/ ٢٢٠ - ٢٢٢) / تحقيق ١٤٧ / كما (٢٥/ ٢٢٩ - ٢٣٠)﴾.

---

(١) سقطَ هذا الحديثُ من طبعة التأصيل، وهو مثبَتٌ في غيرها من الطبعاتِ؛ كطبعة الصديق (٥٦٣) وطبعة دار الجبل (٥٦٣)، وطبعة الرسالة (٥٦٣)، وغيرها، وقد ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في (التحفة ١٠٧٠٧).

السند:

أخرجه أبو داودَ الطَّيالِسيُّ في (مسنده ٦٩١) قال: حدثنا داودُ بنُ أبي الفراتِ، قال: حدثنا محمدُ بنُ زيدٍ العبديُّ، عن أبي شُريحٍ، عن أبي مسلمٍ مولى زيدِ بنِ صُوحانَ، به.

وأخرجه أحمدُ (٢٣٧٢٤) قال: حدثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ وعفانُ، قالا: حدثنا داودُ بنُ أبي الفُراتِ به.

ومداره عندَ الجميعِ - عدا الطَّبَرانيّ (٦١٦٧) - على داودَ بنِ أبي الفراتِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: جهالةُ أبي مسلمٍ؛ فلم يرو عنه غيرُ أبي شُريحٍ، ولم يُوثِّقْهُ معتبرٌ، وإنما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٥/ ٥٨٤) على عادتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ. ولذا ليَّنَ توثيقَهُ الذَّهَبيُّ بقوله: «وُثِّقَ» (الكاشف ٦٨٣٦)، وقال في (الميزان ١٠٦٠٥): «لا يعرفُ»، وقال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٨٣٦٨). أي إذا تُوبِع وإلا فليِّنٌ، ولم يتابعْ.

الثانية: جهالةُ أبي شريحٍ، فلم يروِ عنه غيرُ محمد بن زيد[(١)]، ولا يعرفُ له غير هذا الحديثُ، كما قال البُخاريُّ - وسيأتي نصُّ كلامِهِ -، ومع هذا ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٧/ ٦٦٠)، على عادتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ. ولذا قال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ٨١٥٩) أي: إذا تُوبِع وإلا فليِّن، ولم

(١) وقيل: وقتادة أيضًا، ولا يصحُّ، كما سيأتي بيانُهُ في التحقيقِ.

يتابَع.

ولكن الغريب قول الذَّهَبيِّ عنه: «ثقة!» (الكاشف ٦٦٧٥). ولعلَّه أرادَ أن يكتبَ «وُثِّقَ» كعادتِهِ فيمن انفردَ بتوثيقِهِ ابنُ حِبَّانَ، فَسَبَقَهُ القلمُ، والله أعلم.

قال التِّرْمِذيُّ: «سألتُ محمدًا عن هذا الحديثِ؛ قلتُ: أبو شريحٍ ما اسمه؟ قال: لا أدري؛ لا أعرف اسمه ولا أعرف اسم أبي مسلمٍ مولى زيدِ ابنِ صُوحانَ، ولا أعرفُ له غير هذا الحديث» (العلل الكبير صـ ٥٦).

وقال ابنُ دقيقِ العيدِ: «أبو مسلمٍ وأبو شريحٍ لا يعرفُ اسمهما، ولم يعرفِ ابنُ أبي حاتمٍ بحالهما، ولا ذكرَ عن كلِّ واحدٍ منهما إلا راويًا واحدًا» (الإمام ١/ ٥٥٩).

وقال ابنُ عبدِ الهادِي: «وأبو شريحٍ: ليس بذاكَ المشهور، وكذلك أبو مسلم مولى زيد بن صُوحان، وقد ذكرهما ابنُ حِبَّانَ في كتابِ (الثِّقات)، ولم يرو ابنُ ماجَهْ لمحمدِ بنِ زيدٍ وأبي شريحٍ وأبي مسلمٍ غير هذا الحديث» (تعليقة على العلل لابن أبي حاتم صـ ٢٢٤).

وأَعَلَّه بهما المباركفوريُّ في (تحفة الأحوذي ١/ ٢٩٠).

وقال الحافظُ عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ: «غريبٌ من حديثِ المَراوِزة، لا أعلمُ رواه غيرُ داودَ بنِ أبي الفراتِ عن محمدِ بنِ زيدٍ قاضي مَرْوَ» (تعليقة على العلل لابن أبي حاتم صـ ٢٢٧)، و(تنقيح التحقيق ١/ ٢١٤).

قلنا: كذا قال، وقد وقفنا على متابعةٍ لهما:

فقد رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٦١٦٧) عنِ الحسينِ بنِ إسحاقَ التُّسْتَريِّ، ثنا يحيى الحِمَّانيُّ، ثنا عبدُ السلامِ بنُ حربٍ، عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن أبي شريحٍ عن أبي مسلمٍ، به.

كذا عند الطَّبَرانيِّ، **وقد قال التِّرْمِذيُّ عنِ البُخاريِّ:** «ورواه عبدُ السلامِ بنُ حربٍ، عن سعيدٍ، عن قتادةَ، وقلَبه فقال: عن أبي مسلمٍ عن أبي شريحٍ» (العلل الكبير صـ ٥٦).

وكذا علَّقه ابنُ أبي حاتمٍ في (العلل ١٥٧): عن أبي غَسَّانَ النَّهْديِّ، عن عبدِ السلامِ بنِ حربٍ، عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عن قتادةَ، عن أبي مسلمٍ، عن أبي شُريحٍ، عن سَلْمانَ، عنِ النبيِّ ﷺ؛ في المسحِ على الخُفَّينِ والعمامةِ.

فسندُ الطَّبَرانيِّ خطأٌ، لعلَّه منَ الحِمَّانيِّ؛ فهو وَاهٍ، أو تحريفٌ من نُسَّاخِ (المعجمِ الكبيرِ)، حيثُ انتقلَ بصرُهُم إلى السندِ الذي قبله.

ثُمَّ إن متابعةَ قتادةَ هذه لا تصحُّ أيضًا؛ فقدِ انفردَ بذلك عبدُ السلامِ بنُ حربٍ عنِ ابنِ أبي عَرُوبة، وقد خُولِفَ:

خالفه شُعَيبُ بنُ إسحاقَ، فرواه عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، عن داودَ بنِ أبي الفراتِ، عن محمدِ بنِ زيدٍ، عن أبي شُريحٍ، عن أبي مسلمٍ، عن سلمانَ، به. أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الكبير ٦١٦٦)، وابنُ عساكر في (تاريخه ٦٧/ ٢٢٠) من طريقَين عن شُعَيبٍ به.

وسُئِلَ أبو زُرْعةَ عن هذين الوجهين عن سعيدٍ فقال: «هذا حديثٌ وهِمَ فيه عبدُ السلامِ بنُ حربٍ» (علل الحديث ١/ ٦٢٩ - ٦٣٠). يعني أن الصوابَ عنِ ابنِ أبي عَرُوبةَ عن داودَ عن محمدِ بنِ زيدٍ عن أبي شريحٍ، ولا يصحُّ ذكرُ قتادةَ فيه.

فعادَ الحديثُ إلى محمدِ بنِ زيدٍ، وصحَّ ما قلناه من تفرده بالروايةِ عن أبي شُريحٍ.

قلنا: ولكن المرفوع من الحديثِ يشهدُ له حديثُ المغيرةِ رضي الله عنه السابق.

ولذا ضعَّفَهُ الألبانيُّ في (ضعيف سنن ابن ماجَهْ ١١١). وقال في (التعليقات الحسان على صحيح ابن حِبَّانَ ١٣٤١): «صحيحٌ بما قبله»، يعني حديثَ المغيرةِ.

تنبيه:

وقع في مطبوعِ (الكُنى والأسماء للدُّولابي): «محمدُ بنُ زيدٍ، عن أبي مسلمٍ مولى زيدِ بنِ صُوحانَ»، فَسَقَطَ «عن أبي شريحٍ» بينهما.



[١٧٤٢ط] حَدِيثُ بِلَالٍ:

عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ وَبِنَاصِيَتِهِ وَالعِمَامَةِ».

❁ **الحكم:** صحيحٌ دونَ ذِكْرِ الناصية.

التخريج:

﴿سط (صـ ٢٠٠) "واللفظ له" / هق ٢٩١ / هقغ ١٢٧ / هقع ٦٣٦﴾.

السند:

وقال أسلم الواسطيُّ المعروفُ ببَحْشَل: حدثنا نصيرُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدثنا خالدُ بنُ عبدِ اللهِ، عن حميدٍ الطويلِ، عن أبي رجاءٍ مولى أبي قِلابةَ، عن أبي قِلابةَ، عن أبي إدريسَ، عن بلالٍ، به.

ورواه البَيْهَقيُّ: من طريقِ عَمرِو بنِ عونٍ، عن خالدِ بنِ عبدِ اللهِ الواسطيِّ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ظاهره الحُسْن؛ فإن أبا رجاء هو: مولى أبي قِلابةَ، واسمه سلمانُ؛ روى له البُخاريُّ، ومسلمٌ حديثًا واحدًا، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٦/ ٤١٧)، وَوَثَّقَهُ العِجْليُّ في (كتابه ٦٥٣)، والذَّهَبيُّ في (الكاشف ٢٠٢٢)، وقال البَزَّارُ: «مَشْهُورٌ» (مسند البَزَّارِ ٤/ ٢١٣)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٢٤٨٠).

ولكنه خُولِفَ فيه؛ فقد رواه أصحابُ أبي قِلابةَ عنهَ عن بلالٍ منقطعًا لم يذكروا فيه أبا إدريسَ.

ورواه حمادُ بنُ سلمةَ وحده عن أيُّوبَ عن أبي قِلابةَ... به مثل رواية أبي رجاء، وخطَّأ البُخاريُّ حمادًا في ذلك كما ذكره التِّرْمِذيُّ في (العلل الكبير ٦٩).

ولم يَرِدْ ذكرُ الناصيةِ في حديثِ بلالٍ إلا من طريقِ أبي رجاء هذا رغم كثرة طرقه عن بلالٍ؛ فالظاهرُ أنها غيرُ محفوظةٍ من حديثِهِ، والله أعلم.

وسيأتي الكلامُ عليه بأوسعَ مما هاهنا مع مزيدِ أقوالٍ للعلماءِ في فصل: (المسح على الخفين).



[١٧٤٣ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ العِمَامَةِ، فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَلَمْ يَنْقُضِ العِمَامَةَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ. وَضَعَّفَهُ:** ابنُ السَّكَنِ، وابنُ القَطَّانِ، وابنُ عبدِ الهادِي، وابنُ أبي العِزِّ الحَنَفيُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ. وهو ظاهرُ كلامِ الحاكمِ والذَّهَبيِّ.

اللغة:

«قِطْرِية»: هي ثيابٌ حُمر لها أعلامٌ فيها بعض الخشونة، وقيل: حُلَل جِياد تُحمَل مِن قِبَل البحرين.

وقال الأزهريُّ: في أعراض البحرين قرية يقال لها: قَطَر، وأحسب الثياب القطرية نسبت إليها، فكسروا القاف للنسبةِ وخفَّفوا» (النهاية لابن الأثير ٤/ ٨٠).

الفوائد:

قال ابنُ القَيِّمِ: «ولم يَصِحَّ عنه في حديثٍ واحدٍ أنه اقتصرَ على مسحِ بعضِ رَأْسِهِ البَتَّةَ، ولكن كان إذا مسحَ بناصيتِهِ كَمَّلَ على العمامةِ.

فأما حديثُ أنسٍ الذي رواه أبو داودَ: «رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ العِمَامَةِ، فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَلَمْ يَنْقُضِ العِمَامَةَ»، فهذا مقصودُ أنسٍ به أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَنْقُضْ عمامته حتى يستوعبَ مسحَ الشعرِ كلَّه، ولم ينفِ التكميلَ على العمامةِ، وقد أَثْبَتَهُ المغيرةُ

ابنُ شُعبةَ وغيرُه، فسكوتُ أنسٍ عنه لا يدلُّ على نفيه» (زاد المعاد ١/ ١٨٦).

قلنا: هذا على فرْضِ صِحَّتِه، وهو غيرُ صحيحٍ، كما سنبيِّنُه في التحقيقِ.

التخريج:

﴿د ١٤٦ "واللفظ له" / جه ٥٦٤ (دار إحياء الكتب العربية)[1] / خل ٣١٠ "مختصرًا" / ك ٦١٣ / هق ٢٨٣ / هقع ٦٢٦ / تمهيد (٢٠/ ١٢٨) "مختصرًا" / نبغ ٧٩٤ / ضيا (٦/ ٢٣٩/ ٢٢٥٦) / كما (١٨/ ٢٠٦)﴾.

السند:

قال أبو داودَ: حدثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدثنا ابنُ وَهْبٍ، حدثني معاويةُ ابنُ صالحٍ، عن عبدِ العزيزِ بنِ مسلمٍ، عن أبي مَعْقِلٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، به.

ومَدارُه عندَهم على عبدِ اللهِ بنِ وَهْبٍ، به[2].

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِلَّتان:

الأولى: جهالةُ أبي مَعْقِلٍ؛ ترجمَ له ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٩/ ٤٤٨)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال ابنُ القَطَّانِ: «مجهولُ

---

(١) سَقَطَ هذا الحديثُ من طبعةِ التأصيلِ، وهو مثبَتٌ في غيرها من الطبعاتِ؛ كطبعةِ الصديقِ (٥٦٤)، ودار الجيل (٥٦٤)، والرسالة (٥٦٤)، ودار الفكر (٥٦٤)، وغيرها، وقد ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في (التحفة ١٧٢٥).

(٢) عدا الضِّياء فوقعَ عنده (عنِ ابنِ معقلٍ عن أنسٍ)، وهذا تحريفٌ؛ فقد جاءَ في كلِّ المصادرِ (عن أبي معقل)، ويبدو أنه تحريفٌ قديمٌ في أصولِ الضِّياءِ أو وهَمٌ من بعضِ رواته، فقد عَنْوَنَ الضِّياءُ على الحديثِ: «عبد الله بن معقل عن أنسٍ»!.

الاسمِ والحالِ» (بيان الوهم والإيهام ٤/ ١١١). وقال الحافظُ: «مجهولٌ» (التقريب ٨٣٨١).

الثانية: عبدُ العزيزِ بنُ مسلمٍ، هو الأنصاريُّ مولى آل رفاعة؛ ترجمَ له البُخاريُّ في (التاريخ الكبير ٦/ ٢٧، ٢٨)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٥)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٥/ ١٢٣) على عادتِهِ. وقال ابنُ حَجَرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٤١٢٣) يعني: إذا تُوبِعَ، ولم يتابَعْ.

وبهاتين العلتينِ أَعَلَّه ابنُ القَطَّانِ، وتَعَقَّبَ على عبدِ الحَقِّ الإشبيليَّ في سكوتِهِ عليه، فقال: «هو حديثٌ لا يصحُّ؛ قال ابنُ السَّكَنِ: لم يثبتْ إسنادُهُ. وهو كما قال...» ثُمَّ ذكرَ عِلَّتَه، انظر (بيان الوهم والإيهام ٤/ ١١١)، و(٥/ ٦٦٥).

وكذا ابنُ المُلَقِّنِ، حيثُ قالَ: «كلُّ رجالِهِ في الصحيحِ إلَّا عبد العزيز بن مسلم وأبا مَعْقِلٍ، وهما مستوران لا أعلمُ مَن جرَحَهما ولا مَن وَثَّقَهُما. وإنْ وثَّقَ الأوَّلَ ابنُ حِبَّانَ وحدَه. والأصحُّ أنه لا يجوزُ الاحتجاجُ بهما والحالة هذه» (البدر المنير ١/ ٦٧٦).

وأَعَلَّه ابنُ عبدِ الهادِي بجهالةِ أبي مَعْقِلٍ، فقال عَقِبَه: «وأبو مَعْقِلٍ غيرُ معروفٍ» (تنقيح التحقيق ١/ ١٩٦).

وقال ابنُ أبي العزِ الحنفيُّ: «ليسَ إسنادُهُ بالقويِّ. وفي حديثِ المغيرةِ أثبتَ التكميلَ على العمامةِ، وهو أصحُّ من حيثِ أنسٍ» (التنبيه على مشكلات الهداية ١/ ٢٥٢).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «وفي إسنادِهِ نظرٌ» (التلخيص ١/ ٩٥).

قال الشَّوْكانيُّ - مُعَقِّبًا على كلامِ الحافظِ -: «وذلك لأن أبا مَعْقِلٍ الراوي عن أنسٍ مجهولٌ، وبقيةُ إسنادِهِ رجال الصحيح[1]» (نيل الأوطار ١/ ١٩٩).

وقال الألبانيُّ: «إسنادُهُ ضعيفٌ؛ من أجلِ أبي مَعْقِلٍ، فإنه مجهولٌ اتفاقًا» (ضعيف أبي داودَ ١٩).

هذا وقد علَّقَ الحاكمُ على الحديثِ قائلًا: «هذا الحديثُ وإن لم يكن إسناده من شرطِ الكتابِ، فإن فيه لفظةً غريبةً وهي أنه مسحَ على بعضِ الرأسِ، ولم يمسحْ على عمامته».

وعلَّق عليه الذَّهَبيُّ قائلًا: «لو صَحَّ لدَلَّ على مسحِ بعضِ الرأسِ» (المستدرك مع التلخيص ١/ ١٦٩).

وذهبَ الحافظُ في موضعٍ آخَرَ إلى تقويتِهِ بغيرِه، فقال: «قد رُوِيَ عنه مَسْحُ مُقَدَّمِ الرأسِ من غيرِ مسحٍ على العمامةِ ولا تعرُّضٍ لسفرٍ، وهو ما رواه الشافعيُّ من حديثِ عطاءٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ العِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ، وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ». وهو مرسلٌ، لكنه اعتضدَ بمجيئه من وجهٍ آخرَ موصولًا، أخرجه أبو داودَ من حديثِ أنسٍ، وفي إسنادِهِ أبو مَعْقِلٍ لا يُعرَفُ حالُه، فقد اعتضد كلٌّ من المرسلِ والموصولِ بالآخرِ، وحصلتِ القوةُ من الصورةِ المجموعةِ» (الفتح ١/ ٢٩٣).

وتَعقَّبَه في ذلك الألبانيُّ قائلًا: «لكن حديث عطاء لا يصحُّ إسنادُهُ إليه؛ فإنه عندَ الشافعيِّ في (مسنده صـ ٥) هكذا: أخبرنا مسلمٌ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ.

---

(١) كذا قال! وعبد العزيز بن مسلم الأنصاري ليس من رجال الصحيح، ولعل الشَّوْكانيَّ ظنَّه القَسْمَليَّ أحدَ رجال الشيخين، وليس هو المراد هنا.

ومسلمٌ هذا: هو ابنُ خالدٍ الزَّنْجيُّ؛ قال الحافظُ في (التقريب): «صدوقٌ، كثيرُ الأوهامِ»، وابنُ جُرَيجٍ: «كان يدلِّسُ»، قلتُ: وقد عنعنه؛ فيحتمل أن يكونَ سمِعه من غيرِ ذِي ثقةٍ، فالحديثُ - عندي - ضعيفٌ موصولًا ومرسلًا» (ضعيف أبي داودَ ١/ ٤٧).

قلنا: كذا قال الشيخُ رَحِمَهُ اللهُ، وفيه نظرٌ أيضًا؛ فإن العلتين المذكورتين منتفيتان؛ فقد رواه عبدُ الرَّزَّاقِ في (المصنَّف): عنِ ابنِ جُرَيجٍ قال: أخبرني عطاءٌ به.

وهذا لا يجعلُ هذا المرسلَ صالحًا للاعتبارِ؛ وذلك لأن مراسيلَ عطاءٍ واهيةٌ؛ قال يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ: «مرسلاتُ مُجاهِدٍ أحبُّ إليَّ من مرسلاتِ عَطاءِ بنِ أبي رَباحٍ بكثيرٍ، كان عَطاءٌ يَأخُذُ عن كلِّ ضرْب» (العلل الصغير للترمذي صـ ٧٥٤). وقال الإمامُ أحمدُ عن مراسيلَ الحسنِ وعطاءٍ: «ليس هي بذاكَ، هي أضعفُ المراسيلِ كلِّها؛ فإنهما كانا يأخذان عن كلٍّ» (شرح علل الترمذي ١/ ٥٣٩). وقال الآجُرِّيُّ: «قلتُ لأبي داودَ: مراسيلُ عطاءٍ، أو مراسيلُ مجاهدٍ؟ قال: مراسيلُ مجاهدٍ، عطاءٌ كان يحملُ عن كلِّ ضرب» (سؤالات الآجُرِّيِّ ٢٣٧).



[١٧٤٤ط] مُرْسَلُ عَطَاءٍ:

عن عَطاءٍ، قَالَ: «**بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ العِمَامَةُ يُؤَخِّرُهَا عَنْ رَأْسِهِ [شَيْئًا]، وَلَا يَحُلُّهَا، ثُمَّ [أَدْخَلَ يَدَهُ فَـ]مَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَشَارَ لَنَا بِكَفٍّ وَاحِدٍ، اليَافُوخِ فَقَطْ [مَسْحَةً وَاحِدَةً]، ثُمَّ يُعِيدُ العِمَامَةَ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَرَفَعَ العِمَامَةَ، فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ؛ لإرسالِهِ، وَضَعَّفَهُ بذلك** البَيْهَقيُّ، وابنُ عبدِ الهادِي.

التخريج:

تخريج السياق الأول: [عب ٧٤٧ "واللفظ له" / عبص ٣٨ "والزياداتُ لَهُ" / ابن وَهْبٍ (بطال ١/ ٣٠٧)].

تخريج السياق الثاني: [أم ٧٠ / شف ٤٩ / ش ٢٣٨ "واللفظُ لَهُ"، ١٨٥٢ "مختصرًا" / سعد (١/ ٣٩٢) / هق ٢٨٤ / هقع ٦٢٠ / ابن زياد (مُغْلَطاي ٢/ ٣٠٢)].

السند:

رواه عبدُ الرَّزَّاقِ في (المصنَّف ٧٤٧)، وفي (أمالي الصحابة ٣٨): عنِ ابنِ جُرَيجٍ، قال: أخبرني عطاءٌ، قال: بلغني أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ... فذكره بلفظ السياق الأول.

قال ابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ٢٣٨): حدثنا عبدُ اللهِ بنُ إدريسَ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، به. بلفظ السياق الثاني.

ورواه ابنُ أبي شَيْبَةَ (١٨٥٢): عن وكيعٍ، عنِ ابنِ جُرَيجٍ، به مختصرًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، ولكنه مرسلٌ، عطاءٌ وهو ابنُ أبي رباحٍ؛ تابعيٌّ مشهورٌ.

وتقدمَ أنَّ مراسيلَ عطاءٍ من أضعفِ المراسيلِ، كما قال الإمامُ أحمدُ وغيرُهُ.

وأَعَلَّه بذلكَ البَيْهَقيُّ فقال عَقِبَه: «هذا مرسلٌ» (السنن) و(المعرفة).

وقال ابنُ عبدِ الهادِي: «هذا مرسلٌ. ومسلمٌ هو: ابنُ خالدٍ، وقد تَكَلَّمَ فيه غيرُ واحدٍ من الأئمةِ» (تنقيح التحقيق ١/ ١٩٦).

قلنا: ولكن مسلم بن خالد قد تابَعه غيرُ وَاحدٍ من الأئمةِ الثِّقاتِ؛ فانحصرتِ العلةُ في الإرسالِ.



[١٧٤٥ط] حَدِيثُ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ:

عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رضي الله عنها، قَالَتْ: «أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَمَسَحَ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَبَاطِنَهَا».

﴿ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، اضطربَ ابنُ عَقِيلٍ في متنِهِ كما سبقَ بيانُهُ.

التخريج:

[طهور (زوائد المروزي ٣٣١)].

السند:

أخرجه محمدُ بنُ يحيى بنِ سُلَيمانَ بنِ يَزيدَ المروزيُّ في (زوائده على الطهور لأبي عبيدٍ)، قال: حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ، حدثنا شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ، عن عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عَقِيلٍ، عن الرُّبَيِّعِ بنتِ مُعَوِّذٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ النَّخَعيُّ؛ وهو صدوقٌ يُخطئُ كثيرًا كما في (التقريب ٢٧٨٧).

وابنُ عَقِيلٍ الجمهورُ على تضعيفه، وقد بيَّنَّا في (باب جامع في صفة الوُضوء) أنه قدِ اضطربَ في هذا الحديثِ، وهذا السياقُ أحدُ أوجهِ اضطرابِهِ.



[١٧٤٦ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الدِّمَشْقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اخْتُلِفَ - فِي خِلَافَتِهِ - فِي الوُضُوءِ؛ فَأَذِنَ لِلنَّاسِ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ بِكَفٍّ وَاحِدَةٍ، **وَاسْتَنْثَرَ بِيَسَارِهِ**، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَرَفَ بِيَدِهِ اليُمْنَى فَجَمَعَ إِلَيْهَا يَسَارَهُ، فَرَفَعَهَا إِلَى وَجْهِهِ فَغَسَلَ وَجْهَهُ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، ثُمَّ غَرَفَ بِيَدِهِ اليُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ اليُمْنَى، فَغَسَلَهَا إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَرَفَ بِيَمِينِهِ فَغَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، **ثُمَّ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ بِيَدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً**، وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ لَهُ مَاءً جَدِيدًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي صِمَاخِ أُذُنَيْهِ فَمَسَحَ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُمْنَى إِلَى الكَعْبَيْنِ، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ اليُسْرَى إِلَى الكَعْبَيْنِ، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُ ثَلَاثًا، وَقَالَ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لَنَا كَمَا أَذِنْتُ لَكُمْ، وَتَوَضَّأَ لَنَا كَمَا تَوَضَّأْتُ لَكُمْ، فَمَنْ كَانَ سَائِلًا عَنْ مَوْضُوعِ وُضُوءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهَذَا وُضُوؤُهُ**».

۞ **الحكم: منكَرٌ بهذا السياقِ**، والمحفوظُ في حديثِ عثمانَ في الصحيحين وغيرِهما أنه «مَسَحَ بِرَأْسِهِ» مُطْلَقًا.

التخريج:

﴿ص (مغني ١/ ١٦٩، ١٧٦)، (الفتح ١/ ٢٩٣) "مقتصرًا على مسح مُقَدَّمِ الرأسِ"، (كبير ١٧/ ٤٤) "واللفظُ لَهُ"﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوءِ).

[١٧٤٧ط] حَدِيثُ ابنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا:

عنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ، وَصَحَّحَهُ** ابنُ المُنْذِرِ، **وأقَرَّه** ابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿ش ١٣٦ "واللفظ له" / طبر (٨/ ١٨٥) / طحق ٢٩ / جعفر ٦٦٣ / قط ٣٧٦ / هق ٢٨٧ / هقع ٦٢٨، ٦٢٩﴾.

السند:

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ (١٣٦) قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ نُمَيرٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجاله كلُّهم ثقات.

قال الحافظُ: «وصَحَّ عنِ ابنِ عُمرَ الاكتفاءُ بمسحِ بعضِ الرأسِ، قاله ابنُ المُنْذِرِ وغيرُهُ» (فتح الباري ١/ ٢٩٣).

ولم نقفْ على قولِ ابنِ المُنْذِرِ هذا في مَظانِّه.



١- رِوَايَة: «وَسَطَ رَأْسِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّ ابنَ عُمَرَ ﵄ كَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ هَكَذَا، وَوَضَعَ أَيُّوبُ كَفَّهُ وَسَطَ رَأْسِهِ، ثُمَّ أَمَرَّهَا عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ، وَصَحَّحَهُ** العَيْنِيُّ.

التخريج:

﴿ش ١٥٤ "والروايةُ لَهُ" / طبر (٨/ ١٨٦) / منذ ٣٨٤﴾.

السند:

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ (١٥٤) قال: حدثنا ابنُ عُلَيَّةَ، عن أيُّوبَ، عن نافعٍ، به.

وأخرجه الطَّبَرِيُّ في (تفسيره ٨/ ١٨٦): عن يعقوبَ الدَّوْرَقِيِّ، عنِ ابنِ عُلَيَّةَ، به.

وأخرجه ابنُ المُنْذِرِ في (الأوسط ٣٨٤) من طريقِ حمادِ بنِ زيدٍ، عن أيُّوبَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم أئمةٌ ثقاتٌ أثباتٌ.

وصحَّح سندَه العَيْنِيُّ في (عمدة القاري ٣/ ١١).

وأما ابنُ عبدِ البرِّ، فقال: «ورُوِي عنِ ابنِ عُمرَ أنه كان يبدأُ من وسَطِ رَأْسِهِ، ولا يصحُّ»! (التمهيد ٢٠/ ١٢٤).

كذا قال، ولم يبيِّنْ سببَ عدم صحته. وقد رواه ابنُ عُلَيَّةَ وحمادُ بنُ زيدٍ - وهُمَا مَن هُمَا - عن أيُّوبَ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ.

وأيوبُ أحدُ الأئمةِ الثِّقاتِ الأثباتِ، المقدمين في نافعٍ، فقد ذكره ابنُ المَدِينيِّ والنَّسائيُّ في الطبقةِ الأُولى من أصحابِ نافعٍ، مع عُبيدِ اللهِ بنِ عمرَ، ومالكٍ. وقال ابنُ المَدِينيِّ: «فهؤلاء أَثبَتُ أصحابه، وأَثْبَتُهم - عندي - أيوبُ» (شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٥). وكذا قدَّمَ أيوبَ على كلِّ أصحابِ نافعٍ: يحيى القَطَّانُ، وأحمدُ - في روايةٍ -. ورُوِي نحوُ ذلك عنِ ابنِ عُيَيْنَةَ، ووُهَيبٍ، انظر (شرح علل الترمذي ٢/ ٦٦٧).



٢- رِوَايَة: «يَمْسَحُ مَا بَيْنَ قَرْنِهِ إِلَى الجَبِينِ مَرَّةً وَاحِدَةً»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّ ابنَ عُمَرَ** ﭭ **كَانَ يَضَعُ بَطْنَ كَفِّهِ اليُمْنَى عَلَى المَاءِ، ثُمَّ لَا يَنْفُضُهَا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا مَا بَيْنَ قَرْنِهِ إِلَى الجَبِينِ مَرَّةً وَاحِدَةً، لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا**».

۞ **الحكم**: إسنادُهُ صحيحٌ.

التخريج:

[عب ٦].

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ: عنِ ابنِ جُرَيجٍ، قال: أخبرني نافعٌ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقات رجال الشيخين.

وابنُ جُرَيجٍ منَ الأثباتِ في نافعٍ، بل قال يحيى القَطَّانُ: «ابنُ جُرَيجٍ أثبتُ

في نافعٍ من مالكٍ» (شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٩). ولَمَّا ذكرَ ابنُ المَدِينيِّ أيوبَ، ومالكًا، وعُبيدَ اللهِ، في الطبقةِ الأُولى من أصحابِ نافعٍ، قال: وسمِعتُ يحيى يقول: «ليسَ ابنُ جُرَيجٍ بدونهم فيما سمِعَ من نافعٍ[1]»، وعَدَّ ابنُ المَدِينيِّ ابنَ جُرَيجٍ في الطبقةِ الثانيةِ (شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٥).

٣- رِوَايَةُ: «بِكَفَّيْهِ... مُقْبِلَةً مِنَ الجَبِينِ إِلَى القَرْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّ ابنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يَضَعُ بَطْنَ كَفَّيْهِ عَلَى المَاءِ ثُمَّ لَا يَنْفُضُهُمَا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ إِلَى الجَبِينِ وَاحِدَةً، ثُمَّ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا، فِي كُلِّ ذَلِكَ مَسْحَةً وَاحِدَةً، مُقْبِلَةً مِنَ الجَبِينِ إِلَى القَرْنِ**».

الحكم: إسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

﴿طبر (٨/ ١٨٥)﴾.

السند:

أخرجه الطَّبَريُّ في (تفسير) قال: حدثنا ابنُ بَشَّارٍ، قال: ثنا محمدُ بنُ بُكَيرٍ، قال: أخبرنا ابنُ جُرَيجٍ، قال: أخبرني نافع: أنَّ ابنَ عمرَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا محمد بن بُكَير هو ابنُ واصلٍ

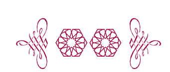
(١) يعني إذا صرَّحَ بالسماعِ؛ لأنه مدلسٌ.

الحَضْرَميُّ، قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٥٧٦٥).

ولكن خالفه عبدُ الرَّزَّاقِ، فرواه عنِ ابنِ جُرَيجٍ - كما تقدَّمَ -، وأنه مسحَ ذلك بيدِهِ اليُمْنَى فقط، وليس اليدين. وعبدُ الرَّزَّاقِ مُقدَّمٌ عليه في ابنِ جُرَيجٍ.

وروايةُ عبدِ الرَّزَّاقِ، هي الموافقةُ لروايةِ أيوبَ السابقةِ.

ولكن سيأتي من روايةِ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ عن نافعٍ، أنه استعملَ اليدين، فكأنَّ نافعًا حكَى الوجهين عنِ ابنِ عُمرَ، والأمرُ في ذلك واسعٌ. والله أعلم.



٤- رِوَايَة: «مَسَحَ بِيَدَيْهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّ ابنَ عُمَرَ ﵄ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ رَدَّ كَفَّيْهِ إِلَى المَاءِ وَوَضَعَهُمَا فِيهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِيَدَيْهِ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ.

التخريج:

[طبر (٨/ ١٨٥)].

السند:

أخرجه الطَّبَرِيُّ في (تفسيره) قال: حدثنا ابنُ بشَّارٍ، قال: ثنا عبدُ الوهابِ، قال: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ، يقول: أخبرني نافعٌ: أنَّ ابنَ عُمرَ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ.

فعبدُ الوهابِ هو الثَّقَفيُّ، ويحيى بنُ سعيدٍ هو الأنصاريُّ.



٥- رِوَايَةُ: «القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ عِيسَى بنِ حَفْصٍ، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ مَسْحُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا نَافِعُ، كَيْفَ كَانَ ابنُ عُمَرَ يَمْسَحُ؟ فَقَالَ: «**مَسْحَةً وَاحِدَةً. وَوَصَفَ أَنَّهُ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ إِلَى وَجْهِهِ**». فَقَالَ القَاسِمُ: ابْنُ عُمَرَ أَفْقَهُنَا وَأَعْلَمُنَا.

۞ الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ.

التخريج:

[طبر (٨/ ١٨٥)].

السند:

أخرجه الطَّبَرِيُّ في (تفسيره) قال: حدثنا نصرُ بنُ عليٍّ الجَهْضَميُّ، قال: حدثنا حمادُ بنُ مَسْعَدَةَ، عن عيسى بنِ حفصٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجاله كلهم ثقات.

وعيسى بنُ حفصٍ هو ابنُ عاصم بن عُمر بنِ الخطابِ: ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ. (التقريب ٥٢٩٠).

٦- رِوَايَة: «يَمْسَحُ يَافُوخَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّ ابنَ عُمَرَ** رضي الله عنهما **كَانَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الوَضُوءِ، فَيَمْسَحُ بِهِمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً اليَافُوخَ قَطْ**».

الحكم: صحيحٌ لغيرِه.

اللغة:

قال الأصمعيُّ: «**اليَأْفُوخ:** وسط الهامة حيث التقى عظم مُقَدَّم الرأسِ وعظم مُؤَخَّرِه» (غريب الحديث لإبراهيم الحربي ٢/ ٨٥٧).

التخريج:

[عب ٧ "واللفظُ لَهُ"، ٣٠ / ش ١٣٧ "مختصرًا" / غحر (٢/ ٨٥٦) / منذ ٣٨٩].

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ (٧، ٣٠) - ومن طريقِه ابنُ المُنْذِرِ في (الأوسط ٣٨٩، ٣٩٥) -: عن مَعْمَرٍ، عن أيُّوبَ، عن نافعٍ، به. وعندهما في الموضعِ الثاني زيادة في صفةِ مسحِهِ لأُذُنَيه.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُه ثقاتٌ، إلا أن مَعْمَرًا متكلَّمٌ في روايتِهِ عن البصريينَ، وأيُّوبُ بصريٌّ.

ولكنه متابَعٌ هنا؛

فقد أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ - وعنه الحربيُّ في (غريبه) -: عن وكيعٍ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن نافعٍ: «أنَّ ابنَ عُمَرَ كَانَ يَمْسَحُ يَافُوخَهُ مَرَّةً».

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا أسامة بن زيد وهو اللَّيْثيُّ، فصدوقٌ.

وأخرجه الطَّبَرِيُّ في (تفسيره ٨/ ١٨٦) قال: حدثنا أبو كُريبٍ، قال: ثنا عُبيدُ اللهِ الأَشْجَعيُّ، عن سفيانَ، عنِ ابنِ عَجْلانَ، عن نافعٍ، قال: «رَأَيتُ ابنَ عُمَرَ مَسَحَ بِيَافُوخِهِ مَسْحَةً».

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجاله ثقات، عدا محمد بن عَجْلانَ فصدوقٌ.

فهو صحيحٌ بمجموعِ طرقه هذه، ويشهدُ لهذه الروايةِ كذلك الرواياتُ السابقةُ.

وصَحَّحَ هذه الروايةَ العَيْنيُّ في (عمدة القاري ٣/ ١١).



[١٧٤٨ط] حَدِيثُ سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ مَوْقُوفًا:

عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: «**كَانَ سَلَمَةُ يَمْسَحُ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، وَنَضَحَ بِيَدِهِ جَسَدَهُ وَثِيَابَهُ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ.

التخريج:

﴿ش ١٥٥ "واللفظ له" / سعد (٥/ ٢١٣) "والروايةُ لَهُ"﴾.

السند:

أخرجه ابنُ أبي شَيْبةَ في (مصنَّفه)، وابنُ سعدٍ في (الطبقات الكبرى ٥/ ٢١٣) كلاهما: عن حمادِ بنِ مَسْعَدةَ، عن يَزيدَ بنِ أبي عُبيدٍ، عن سلَمةَ بنِ الأكوعِ، به.

التحقيق

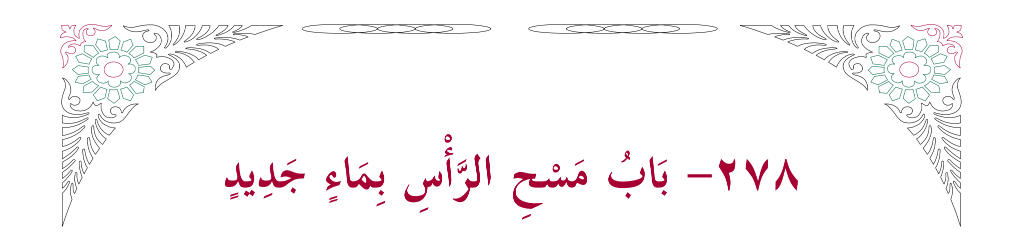
هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ؛ رجاله كلُّهم ثقات.

فحمادُ بنُ مَسْعَدةَ: ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ.

ويزيدُ بنُ أبي عُبيدٍ: ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ.

وسلمةُ بنُ الأكوعِ: صحابيٌّ، وهو أحدُ مَن بايعَ تحتَ الشجرةِ، وغزا مع النبيِّ ﷺ سبعَ غزواتٍ، وكان أحدَ مَن كان يُفتي بالمدينةِ مِنَ الصحابةِ ويُحدِّثون.

وقد أخرجَ البُخاريُّ ومسلمٌ - غيرَ ما حديثٍ - بهذا الإسنادِ.



٢٧٨- بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ

[١٧٤٩ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ زَيْدٍ:

عَنْ عَمْرِو بنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «شَهِدْتُ عَمْرَو بنَ أَبِي حَسَنٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ «فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ، فَكَفَأَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، **ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ (ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً) فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ**، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ بِهِمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ»، [فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ].

❁ **الحكم: متفق عليه** (خ، م).

التخريج:

﴿خ ١٨٥، ١٨٦، ١٩٢ "واللفظُ لَهُ"، ١٩٩ "والزيادةُ والروايةُ لَهُ" / م ٢٣٥ / د ١١٧ / ت ٣١، ٤٧ / ن ١٠٠ / كن ١٢٦ / جه ٤٣٨ / طا ٣٢ / حم ١٦٤٣١، ١٦٤٣٨، ١٦٤٤٣/ . . . .﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



١- رِوَايَة: «بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ بنِ عَاصِمٍ المَازِنِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَضْمَضَ، ثُمَّ اسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَهُ اليُمْنَى ثَلَاثًا، وَالأُخْرَى ثَلَاثًا، **وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِهِ**، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا».

۞ الحكم: صحيح (م).

الفوائد:

قوله: **(وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِهِ)؛ قال النَّوَوِيُّ:** «معناه: أنه مسَحَ الرأسَ بماءٍ جديدٍ، لا ببقيةِ ماء يديه» (شرح مسلم ٣/ ١٢٥).

التخريج:

﴿م ٢٣٦ "واللفظ له" / د ١١٩ / ت ٣٥ "مختصرًا" / حم ١٦٤٤٠، ١٦٤٥٧، ١٦٤٥٩، ١٦٤٦٧ / مي ٧٢٧ / خز ١٦٤ / حب ١٠٨٠ / عه ٧٥٠/....﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



[١٧٥٠ط] حَدِيثُ وَاسِعٍ مُرْسَلًا:

عَنْ وَاسِعِ بنِ حَبَّانَ: «**أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا السندُ خطأٌ، كما قال** ابنُ الأثيرِ وابنُ حَجَرٍ، **وأشارَ لذلك** أبو القاسمِ البَغَويُّ، **وأقَرَّه** أبو نُعَيمٍ. **والصوابُ** أنه عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، كما تقدَّمَ عندَ مسلمٍ وغيرِهِ، وإلا فحَبَّانُ تابعيٌّ لم يرَ النبيَّ ﷺ.

التخريج:

﴿صبغ (إصا ١١/ ٣٧٠) / صحا ٦٥٢٩ "واللفظ له" / مديني (صحابة - أسد ٥/ ٤٠١ - ٤٠٢) / أسد (٥/ ٤٠١ - ٤٠٢)﴾.

السند:

أخرجه أبو القاسمِ البَغَويُّ في (معجمِ الصحابةِ) - ومن طريقِه أبو نُعَيمٍ في (معرفةِ الصحابةِ)، ومن طريقِ أبي نُعَيمٍ: أبو موسى المدينيُّ في (الذيلِ)، وعن أبي موسى: ابنُ الأثيرِ في (أسد الغابة) - قال: حدثنا هاشمُ ابنُ الوليدِ أبو طالبٍ، حدثنا ابنُ وَهْبٍ، عن عَمرِو بنِ الحارثِ، أن حَبَّانَ بنَ واسِعٍ حدَّثه، عن أبيه، به مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ؛ فهاشمُ بنُ الوليدِ وهو أبو طالبٍ الهَرَويُّ، روى عنه جماعةٌ منَ الأئمةِ، منهم أبو حاتمٍ الرَّازيُّ، كما في (الجرح والتعديل ٩/ ١٠٦)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٩/ ٢٤٣)، وَوَثَّقَهُ الخطيبُ في (تاريخ بغداد ١٦/ ١٠١).

ولكنه أخطأَ في هذا الإسنادِ، فحَبَّانُ بنُ واسعٍ تابعيٌّ لم يَرَ النبيَّ ﷺ، إنما رَوَى هذا الحديثَ عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ عنِ النبيِّ ﷺ.

هكذا حدَّث به جماعةٌ عنِ ابنِ وَهْبٍ عن عَمرِو بنِ الحارثِ، أن حَبَّانَ بنَ واسعٍ حَدَّثَهُ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، به. منهم:

١، ٢، ٣) هارونُ بنُ معروفٍ، وهارونُ بنُ سعيدٍ الأَيْليُّ، وأبو الطاهرِ أحمدُ بنُ عَمرِو بنِ السَّرْحِ، كما في (صحيح مسلم ٢٣٦).

٤) وسُرَيْجُ بنُ النعمانِ، كما في (مسند أحمد ١٦٤٦٧).

٥) وأَصْبَغُ بنُ الفرَجِ، كما في (التاريخ الكبير ٣/ ١١٢).

٦) وعليُّ بنُ خَشْرَم، كما في (جامع الترمذي ٣٥).

٧) وأحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ وَهْبٍ، كما في (صحيح ابن خزيمة ١٦٤).

٨) وحَجَّاجُ بنُ إبراهيمَ الأزرقُ، كما في (مستخرج أبي عَوَانةَ ٧٥٠).

كلُّهم عنِ ابنِ وَهْبٍ به من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ.

وخالفهم هاشمُ بنُ الوليدِ، فرواه عنِ ابنِ وَهْبٍ به مرسلًا، ولم يذكر (عبد الله بن زيد).

ولا ريبَ أن روايةَ الجماعةِ أصَحُّ.

ولذا قال أبو القاسمِ البَغَويُّ في ترجمةِ واسعِ بنِ حَبَّانَ: «في صحبتِهِ مقالٌ»، وذَكرَ لَهُ هذا الحديث، **وأقَرَّه أبو نُعَيمٍ** في (معرفة الصحابة ٥/ ٢٧٣٧).

وقال ابنُ الأثير - عَقِبَ الحديثِ -: «هكذا رواه هاشمُ بنُ الوليدِ بنِ طَالبٍ، عنِ ابنِ وَهْبٍ، عن عَمرِو بنِ الحارثِ، عن حَبَّانَ.

ورواه عليُّ بنُ خَشْرَمٍ، عنِ ابنِ وَهْبٍ، فقال: عن حَبَّانَ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، وهذا أصح».

وقال ابنُ حَجَرٍ: «ذكره البَغَويُّ، وأخرجَ لَهُ من طريقِ حَبَّانَ بنِ واسعِ بنِ حَبَّانَ، عن أبيه: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ. وهذا خطأٌ نَشَأَ عن سقط؛ وذلك أن مسلمًا أخرجه من هذا الوجهِ، فقال: عن حَبَّانَ بنِ واسعٍ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، أخرجه مُطَوَّلًا. وأخرجه أبو داودَ والتِّرْمِذيُّ مختصرًا» (الإصابة ١١/ ٣٧٠).



[١٧٥١ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ خَيْرٍ:

عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: جَلَسَ عَلِيٌّ رضي الله عنه بَعْدَمَا صَلَّى الفَجْرَ فِي الرَّحَبَةِ، ثُمَّ قَالَ لِغُلَامِهِ: ائْتِنِي بِطَهُورٍ، [فَقُلْنَا: مَا يَصْنَعُ بِالطَّهُورِ وَقَدْ صَلَّى؟ مَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَنَا،][١] فَأَتَاهُ الغُلَامُ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَطَسْتٍ - قَالَ عَبْدُ خَيْرٍ: وَنَحْنُ جُلُوسٌ نَنْظُرُ إِلَيْهِ -، فَأَخَذَ بِيَمِينِهِ الإِنَاءَ، فَأَكْفَأَهُ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ اليُمْنَى الإِنَاءَ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، فَعَلَهُ ثَلَاثَ مِرَارٍ - قَالَ عَبْدُ خَيْرٍ: كُلُّ ذَلِكَ لَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ -، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ [جَمَعَ بَيْنَ المَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ][٢] [بِكَفٍّ وَاحِدٍ][٣] وَنَثَرَ بِيَدِهِ اليُسْرَى، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ [فَمَضْمَضَ وَنَثَرَ مِنَ الكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ فِيهِ(١)][٤] [المَاءَ][٥]، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى المِرْفَقِ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى المِرْفَقِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فِي الإِنَاءِ حَتَّى غَمَرَهَا المَاءُ، ثُمَّ رَفَعَهَا بِمَا حَمَلَتْ مِنَ المَاءِ، ثُمَّ مَسَحَهَا بِيَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ [مُقَدَّمَهُ وَمُؤَخَّرَهُ][٦] بِيَدَيْهِ كِلْتَيْهِمَا مَرَّةً، ثُمَّ صَبَّ بِيَدِهِ اليُمْنَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ عَلَى قَدَمِهِ اليُمْنَى، ثُمَّ غَسَلَهَا بِيَدِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ صَبَّ بِيَدِهِ

---

(١) المرادُ بالاستنثارِ هنا الاستنشاق، قال صاحب (عون المعبود ١/ ١٣١): «أي: استنشقَ منَ الكفِّ اليُمنى، وأمَّا الاستنثارُ فمنَ اليدِ اليُسْرَى كما في روايةِ النَّسائيِّ والدَّارِميِّ مِن طريقِ زائدةَ... وفيه: «فَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَنَثَرَ بِيَدِهِ اليُسْرَى»». فلا مخالفةَ بيْن هذه الرِّوايةِ وروايةِ زائدةَ. والله أعلم.

اليُمْنَى عَلَى قَدَمِهِ اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَهَا بِيَدِهِ اليُسْرَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فَغَرَفَ بِكَفِّهِ فَشَرِبَ، **ثُمَّ قَالَ: «هَذَا طُهُورُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهُورِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَهَذَا طُهُورُهُ»**.

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ**، وقال ابنُ المَدِينيِّ: «إسنادُهُ صالحٌ».

وَصَحَّحَهُ: التِّرْمِذيُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ، وعبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ - **وأقَرَّه** ابنُ القَطَّانِ -، ومُغْلَطايُ، وابنُ المُلَقِّنِ، وأحمدُ شاكر، والألبانيُّ.

وأَثنَى الإمامُ أحمدُ على روايةِ زائِدةَ هذه.

التخريج:

[د ١١٠ "مختصرًا، والزيادةُ الأُولى والرابعةُ لَهُ"، ١١١ "والزيادةُ السادسةُ لَهُ"، ١١٢ / ت ٤٩ "مختصرًا" / ن ٩٤ "مختصرًا"، ٩٥ "والزيادةُ الخامسةُ لَهُ"، ٩٦ "والزيادةُ الثالثةُ لَهُ"، ٩٧ / كن ٨٨، ١١٩، ٩٨، ١٢١، ١١١، ١١٨، ٢٠٦، ١٢٠، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤ / جه ٤٠٨ "مختصرًا" / حم ٨٧٦، ٩٨٩، ١١٣٣ "واللفظُ لَهُ"، ١٣٢٤ / عم ٩١٠، ٩٩٨، ١٠٠٨، ١٠٢٧ / مي ٧١٩، ٧٢٠ / خز ١٥٧ / حب ١٠٥١، ١٠٧٤ / طي ١٤٩ / ش ٥٥، ٦٠، ١٧٦، ٤٠١، ٤٠٨ / عل ٢٨٦، ٥٠٠، ٥٣٥ / بز ٧٩١ - ٧٩٣ / جا ٦٧ / أسلم ٤ "والزيادةُ الثانيةُ لَهُ" / ....].

سَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



١- رِوَايَة: «وَأَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ: عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[قط ٣٠٠ / مديني (لطائف ٧٦٠)].

سَبَق تخريجُ هذه الروايةِ وتحقيقُها في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



[١٧٥٢ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ:

عن عَطاءِ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ لَنَا ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: تُحِبُّونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَدَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ... الحَدِيثَ، وَفِيهِ: «... **ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنَ المَاءِ، ثُمَّ نَفَضَ يَدَهُ، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ...**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ، وَصَحَّحَهُ:** الحاكمُ، **وحَسَّنَهُ:** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ١٣٦ "واللفظ له" / هق ٣٥٠ / طوسي ٨٠﴾.

وسَبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في: (باب جامع في صفة الوُضوءِ).



[١٧٥٣ط] حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ:

عن معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ: «**تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ غَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ، حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسَطِ رَأْسِهِ، حَتَّى قَطَرَ المَاءُ، أَوْ كَادَ يَقْطُرُ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدَّمِهِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ؛ وَضَعَّفَهُ:** ابنُ القَطَّانِ الفاسيُّ، وابنُ دَقيقِ العيدِ.

التخريج:

﴿د ١٢٣ "واللفظ له" / هق ٢٧٥﴾.

وسَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه برواياته في: (باب جامع في صفةِ الوُضُوءِ).



[١٧٥٤ط] حَدِيثُ جَارِيَةَ:

عَنْ نِمْرَانَ بنِ جَارِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُذُوا لِلرَّأْسِ مَاءً جَدِيدًا**».

۞ الحكم: **منكَرٌ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وأنكره** البَغَويُّ.

وَضَعَّفَهُ: ابنُ حَزمٍ، والإشبيليُّ، وابنُ القَطَّانِ، والذَّهَبيُّ، والهيثميُّ، والعظيمُ آبادِي، والألبانيُّ.

التخريج:

[بز ٣٧٩٣ / صبغ ٤٩٤ "واللفظ له" / طب (٢/ ٢٦٠) / صحا ١٦٥٣].

السند:

أخرجه البَغَويُّ في (معجم الصحابة) قال: حدثنا أبو الربيع، حدثنا أسدُ ابنُ عمرٍو، عن دَهْثَمِ بنِ قُرَّانَ، عن نِمْرانَ بنِ جاريةَ، عن أبيه، به.

ومدارُ الحديثِ عندهم على أسدِ بنِ عمرٍو، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: دَهْثَمُ بنُ قُرَّانَ؛ قال عنه الحافظُ: «متروكٌ» (التقريب ١٨٣١).

وبه أَعَلَّه أبو القاسمِ البَغَويُّ؛ فقال - عَقِبَ الحديثِ -: «وقد روى دَهْثَمُ بنُ قُرَّانَ بهذا الإسنادِ غيرَ هذا، وأحاديثُ دَهْثَمٍ هذا مناكيرُ، وهو ليِّنُ الحديثِ» (معجم الصحابة ٤٩٤).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطَّبَرانيُّ في (الكبير)، وفيه: دَهْثَمُ بنُ قُرَّانَ؛ ضعَّفَه جماعةٌ وذكره ابنُ حِبَّانَ في الثِّقاتِ» (المجمع ١١٨٩).

الثانية: نِمْرانُ بنُ جاريةَ؛ لم يرو عنه إلا دَهْثَمُ، ولم يوثِّقه معتبَرٌ، إنما ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقات ٥/ ٤٨٢)، كعادتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ، ولذا قال الذَّهَبيُّ - مُلَيِّنًا توثيقَه -: «وُثِّقَ» (الكاشف ٥٨٧٥).

وقد قال عنه أبو حاتم: «محله محلُّ الأعراب» (الجرح والتعديل ٨/ ٤٩٧)، وجهَّلَه الدَّارَقُطنيُّ في (تعليقاته على المجروحين ١/ ٩٧)، وابنُ حَزمٍ كما سيأتي، وقال ابنُ القَطَّانِ: «حالُهُ مجهولةٌ» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٧٥)، ونحوه في (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٢٠)، وقال الذَّهَبيُّ: «لا يُعرَفُ» (الميزان ٩١١٨)، وقال الحافظُ: «مجهولٌ» (التقريب ٧١٨٧).

وبهاتين العلتين أَعَلَّه: ابنُ حزمٍ، والذَّهَبيُّ، والألبانيُّ،

فقال ابنُ حزم: «رواه دَهْثَمُ بنُ قُرَّانَ، وهو ساقطٌ لا يُحتجُّ به، عن نِمْرَانَ بنِ جاريةَ، وهو غيرُ معروفٍ» (المحلى ١/ ١٨٧).

وقال الذَّهَبيُّ: «ولا يصحُّ؛ لحالِ دَهْثَمٍ، وجهالةِ نِمْران» (ميزان الاعتدال ٢/ ٢٩)، **وتَبِعَه العظيمُ آبادي** في (عون المعبود ١/ ١٥١).

وقال الألبانيُّ: «ضعيفٌ جدًّا»، ثُمَّ ذكرَ هاتين العلتين (الضعيفة ٩٩٥).

الثالثة: أسدُ بنُ عمرٍو وهو البَجَليُّ، قاضي واسِط؛ مختلَفٌ فيه، ولكن جمهور النُّقَّادِ على تليينه، كابنِ المَدِينيِّ، والبُخاريِّ، وأبي حاتمٍ، والفَلَّاسِ، والنَّسائيُّ، والدَّارَقُطنيُّ، وغيرِهم، بل قال بَلَدِيُّه يَزيدُ بنُ هارونَ (وهو من أئمة هذا الشأن): «لا يحلُّ الأخذُ عنه»، واتَّهَمه ابنُ حِبَّانَ. انظر: (لسان الميزان ١١٠٥). ولذا جَزَمَ بضعْفِهِ الذَّهَبيُّ في (الديوان ٣٦٥). وهو

المعتمدُ.

ومع ما تقدَّمَ رمزَ لحُسْنِه السُّيوطيُّ في (الجامع الصغير ٣٨٩٧)!.

ولعلَّه يعني - والله أعلم - أنه حسنٌ لغيرِهِ؛ لثبوتِ معناه في غيرِهِ مِنَ الأحاديثِ، ولكن هذا أيضًا فيه نظرٌ؛ لأن الأحاديثَ السابقةَ مِن فعله ﷺ ليسَ فيها أمْرٌ، كما في هذا الحديثِ، فهو منكرٌ.

تنبيه:

قال عبدُ الحَقِّ: «وقد وَرَدَ الأمرُ بتجديدِ الماءِ للأذنينِ من حديثِ نِمْرانَ بنِ جاريةَ عن أبيه عنِ النبيِّ ﷺ، وهو إسنادٌ ضعيفٌ» (الأحكام الوسطى ١/ ١٧١).

كذا قال، والمحفوظُ بهذا الإسنادِ الأمرُ بتجديدِ الماء للرأسِ، وليسَ للأُذُنين، فلعلَّه سبقُ قلمٍ من عبدِ الحَقِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وتَعقَّبَه ابنُ القَطَّانِ فقال: «هذا نصُّ ما ذَكرَ، وهو شيءٌ لا يوجدُ أصلًا، وهو لم يعزه إلى موضع فنتحاكم إليه، وأحاديثُ نِمْرانَ بنِ جاريةَ عن أبيه جاريةَ بنِ ظَفَرٍ، محصورةٌ معروفةٌ، يرويها عنه دَهْثَمُ بنُ قُرَّانَ، وهو ضعيفٌ، وهي أربعةٌ أو نحوها»، فذكرها، بما فيها حديثنا، ثُمَّ قال: «وأما الأمرُ بتجديدِ الماءِ للأذنينِ فلا وجودَ له في علمي» (بيان الوهم والإيهام ٢/ ٢٣٥). وأقَرَّهُ ابنُ دَقيقِ العيدِ في (الإمام ١/ ٥٨٢)، والزَّيْلَعيُّ في (نصب الراية ١/ ٢٢)، وابنُ المُلَقِّنِ في (البدر المنير ٢/ ٢١٥)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص ١/ ١٥٨)، وغيرُهُم.

وقال ابنُ القَطَّانِ في موضعٍ آخَرَ: «لم يَزِدْ على هذا، وهو كما ذكرَ - أي إسنادُهُ ضعيفٌ -؛ وعلته الجهل بحالِ نِمْرانَ هذا، وضعْفُ راويه عنه، وهو

دَهْثَمُ بنُ قُرَّانَ» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٢٠).

وقال في موضعٍ ثالثٍ: «وذَكَرَ الأمرَ بتجديدِ الماءِ للأذنينِ، من حديثِ نِمْرانَ بنِ جاريةَ، وذلك شيءٌ لا يوجدُ» (بيان الوهم والإيهام ٥/ ٦٦٣).



٢٧٩- بَابُ ما رُوِيَ في مَسْحِ الرَّأْسِ بِفَضْلِ يَدَيْهِ

[١٧٥٥ط] حَدِيثُ الرُّبَيِّعِ:

عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينا، فَيُكْثِرُ، فَأَتَانَا فَوَضَعْنَا لَهُ المِيضَأَةَ، فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مَرَّةً مَرَّةً، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، **وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَا بَقِيَ مِنْ وَضُوئِهِ فِي يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ**، بَدَأَ بِمُؤَخَّرِهِ، ثُمَّ رَدَّ يَدَهُ إِلَى نَاصِيَتِهِ...» الحَدِيثَ.

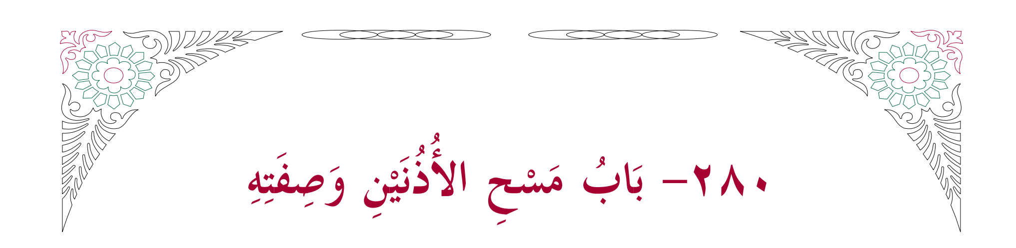
۞ **الحكم: ضعيفٌ مضطربٌ.**

التخريج:

﴿د ١٢٥ / ت ٣٣ "مختصرًا" / جه ٤٤٢ / حم ٢٧٠١٦ "واللفظ له" / ...﴾.

وسَبَق تخريجُه وتحقيقُه برواياته في: (باب جامع في صفة الوُضُوء).





٢٨٠- بَابُ مَسْحِ الأُذُنَيْنِ وَصِفَتِهِ

[١٧٥٦ط] حَدِيثُ ابْنِ عبَّاسٍ:

عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ أُذُنَيْهِ دَاخِلَهُمَا بِالسَّبَّابَتَيْنِ، وَخَالَفَ إِبْهَامَيْهِ إِلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ، فَمَسَحَ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا».

وَفِي رِوَايَةٍ بِلَفْظِ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَغَرَفَ غَرْفَةً فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ يَدَهُ اليُسْرَى، ثُمَّ [غَرَفَ غَرْفَةً فَـ]ـمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ بَاطِنِهِمَا بِالسَّبَّاحَتَيْنِ وَظَاهِرِهِمَا بِإِبْهَامَيْهِ (فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَبَاطِنَ أُذُنَيْهِ وَظَاهِرَهُمَا وَأَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ فِيهِمَا)، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ رِجْلَهُ اليُمْنَى، ثُمَّ غَرَفَ غَرْفَةً فَغَسَلَ رِجْلَهُ اليُسْرَى».

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِه، وإسنادُهُ حسنٌ.**

وَصَحَّحَهُ: التِّرْمِذيُّ، والطَّبَريُّ، وابنُ خُزَيْمةَ، وابنُ حِبَّانَ، وابنُ مَنْدَهْ، وابنُ عبدِ البَرِّ، وابنُ دَقيقٍ، والنَّوويُّ، والصالحيُّ، والشَّوْكانيُّ، والألبانيُّ.

الفوائد:

قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «أجمعَ المسلمونَ طُرًّا أنَّ الاستنشاقَ والاستنثارَ منَ الوُضُوءِ، وكذلك المضمضةُ ومسح الأذنين. واختلفوا فيمن تركَ ذلك ناسيًا أو عامدًا...» (التمهيد ١٨/ ٢٢٥).

وقال في موضعٍ آخَرَ: «وأهلُ العلمِ يكرهونَ للمُتوضيءِ ترْكَ مسْحِ أذنيه، ويجعلونَهُ تارِكَ سُنَّةٍ من سننِ النبيِّ ﷺ، ولا يوجبونَ عليه إعادة، إلا إسحاقَ ابنَ راهُويَهْ، فإنه قال: إنْ ترَكَ مسْحَ أذنيه عامدًا لم يُجْزِه. وقال أحمدُ بنُ حَنبَلٍ: إن تركهما عمدًا أحببتُ أن يعيدَ» (التمهيد ٤/ ٣٧).

وقال حربُ بنُ إسماعيلَ الكرمانيُّ: «قلتُ لأحمدَ: فنَسِيَ أن يمسحَ أذنيه؟ فكأنَّهُ ذَهَبَ إلى الإعادةِ، وقال: «إنَّ الأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ».

وسمعتُ إسحاقَ يقولُ: «إن مسحتَ رأسَك ولم تمسحْ أذنيكَ عمدًا؛ لم يُجْزِك، وإن مسحتَ أُذُنيكَ ولم تمسحْ رأسَك؛ لم يُجْزِكَ حتى تمسحَ رأسَك، ولا يجوزُ ترك مسح الأذن عمدًا على أي حَالٍ كان، وإن كان نَسِيَ أو سَهَا عن موضعِ الأُذُنِ؛ رجونا أن يكونَ جائزًا، فأما أن يتركها عمدًا؛ فعليه الإعادة؛ **لأن أمرَ المسلمين في وُضُوئِهم على مسحِ الأذنينِ، من (لَدُن) النبيِّ** عليه السلام **إلى يومنا هذا؛ لا يختلفُ فيه أحد من أهلِ العلمِ؛ أنْ يُمْسحا، فإذا ثبتَتِ السُّنَّةُ بمسحهما؛** لم يَجُزْ لنا ترْكُهُما عمدًا، إلا أن يعيدَ، فأما النَّاسِيَ؛ فهو جائزٌ» (مسائل حرب - كتاب الطهارة صـ ١٢٨).

وقال ابنُ المُنْذِرِ: «اختَلَفَ أهلُ العلمِ فيمن تركَ مسحَ الأذنينِ؛ فقالتْ طائفةٌ: لا إعادةَ عليه، كذلك قال مالكٌ، والشافعيُّ، والأَوْزَاعيُّ، والثَّوْريُّ، وأبو ثَوْرٍ، وأصحابُ الرأي.

وقال إسحاقُ: وإن مَسحتَ رأسَك ولم تمسحْ أُذُنيك عمدًا لم يُجزِكَ، وقال أحمدُ: «إذا تركه متعمدًا أخشى أن يعيدَ».

قال ابنُ المُنْذِرِ: «لا شيءَ عليه؛ إذ لا حُجَّةَ مع من يوجب ذلك[1]»

---

(١) حيث إن حديث: «الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» منكَرٌ لا يصحُّ عنِ النبيِّ ﷺ، وإنما الثابتُ =

(الأوسط ٢/ ٥١).

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: [ت ٣٦ "مختصرًا" / جه ٤٤٣ "واللفظ له" / ن ١٠٦/ ...].

تخريج السِّياقة الثانية: [ن ١٠٦ "واللفظ له" / كن ١٣٠ / خز ١٥٨/ ....].

سَبَقَ تخريجُه وتحقيقُه برواياتِهِ في: (باب جامع في صفة الوُضُوءِ).

تنبيه:

زعم الفيروز آبادي رَحِمَهُ اللهُ في (رسالة في بيان ما لم يثبتْ فيه حديث من الأبواب صـ ١٩): أن بابَ مسح الأذنين لم يَصِحَّ فيه شيء![1].

وفي تصحيحِ هذا الحديثِ ونقلَ تصحيحَه عن جماعةٍ من أئمةِ الحديثِ رَدٌّ عليه.

ولم نقفْ على أحدٍ من أئمةِ الحديثِ تَكَلَّمَ في حديثِ ابنِ عبَّاسٍ هذا، أو استَنكَرَ ذِكْرَ مسح الأذنين فيه.

= فقط أن النبيَّ ﷺ مسَحَ أُذُنيه في وُضوئِهِ، كما صَحَّ من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ وغيرِهِ، وفِعْلُ النبيِّ ﷺ المجرَّدُ لا يفيدُ الوجوبَ، كما هو مُقرَّرٌ في علمِ الأُصولِ، ولم يثبتْ أن النبيَّ ﷺ كان يواظبُ عليه، بدليلِ أنه لم يذكرْهُ عددٌ منَ الصحابةِ الذين حَكَوْا صفةَ وُضُوئِهِ ﷺ. والله أعلم.

(١) وفي (تفسير الموطأ ١/ ١١٩) للبُوني، كلام يشبه هذا المعنى، إلا أن في الأصلِ سقطًا، يمنعنا منَ الجزمِ بذلك.

وقد ثبتَ المسحَ على الأذنينِ - أيضًا -: من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، ومن حديثِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، ومن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو، وقد صَحَّحَ كلًّا منها فريقٌ منَ الأئمةِ، كما سيأتي بيانُهُ تباعًا في هذا البابِ.

لا جَرَمَ قال بدرُ الدينِ العَيْنِيُّ: «الآثارُ الصحيحةُ في سُنِّيَّةِ مسْحِهما كثيرةٌ» (نخب الأفكار ١/ ٢٩٣).

ولعلَّ الفيروزآبادي أرادَ باب (الأذنان من الرأس)، فسبقه القلم، فقد ضَعَّفَ كلَّ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك جماعةٌ من أهلِ العلمِ، كالدَّارَقُطنيِّ، والبَيْهَقيِّ، وابنِ حزمٍ، والإشبيليِّ، والنَّوَويِّ، وغيرِهِم. وهو ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمدَ، كما سيأتي في بابه - إن شاء اللهُ -.

أما مشروعيةُ المسحِ على الأذنين في الوُضُوءِ، وأنه سُنَّةٌ من سننِ النبيِّ ﷺ، فمحل إجماع، نقله الإمامُ إسحاقُ بنُ راهُويَهْ، وابنُ عبدِ البَرِّ، كما تقدَّمَ في الفوائدِ. والله أعلم.



[١٧٥٧ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ زَيْدٍ:

عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ الأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِأُذُنَيْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [أُتِيَ بِثُلُثَيْ مُدٍّ [مِنْ مَاءٍ][٢]، فَـ][١] تَوَضَّأَ، فَجَعَلَ يَقُولُ هَكَذَا [عَلَى ذِرَاعِهِ][٣]، يُدَلِّكُ [ذِرَاعَيْهِ][٤]، [وَدَلَّكَ أُذُنَيْهِ، يَعْنِي: حِينَ مَسَحَهُمَا][٥]».

۞ الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ.

وَصَحَّحَهُ: ابنُ خُزَيْمَةَ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، والضِّيَاءُ، والألبانيُّ.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: ﴿عل (خيرة ٢/٥٨٤) / غر ٤٩ "واللفظ له" / صبغ ٢٢١٧ / علت (شبيل ١/٤٦٧ - ٤٦٨) / ضيا (٩/٣٦٤، ٣٣٢، ٣٣٣) / أسد (٣/ ٢٥١) / إمام (١/٥٦٤، ٥٦٥)﴾.

تخريج السِّياقة الثانية: ﴿حم ١٦٤٤١ "واللفظ له" / خز ١٢٦ "والزيادةُ الأُولى له ولغيرِهِ" / حب ١٠٧٧، ١٠٧٨ "والزيادةُ الرابعةُ له ولغيرِهِ" / ك ٥١٦ "والزيادةُ الثانيةُ له ولغيرِهِ"، ٥٨٦ / طي ١١٩٥ / عل (خيرة ٣/٥٨٤ "والزيادةُ الخامسةُ لَهُ ولغيرِهِ"، ٤) / غر ٥٠ "والزيادةُ الثالثةُ لَهُ" / مسد (خيرة ٥٨٤/ ١) / طح (١/ ٣٢) / ني ١٠٠٩ / هقخ ٢٣٨ / هق ٩٥٧ / شا ١٠٨٨ / ضيا (٩/ ٣٦٨ - ٣٦٩/٣٣٧ - ٣٣٩) / إمام (١/٥١٢ - ٥١٣)﴾.

التحقيق

أَخْرَجَهُ الطَّيالِسيُّ - وعنه أحمدُ -، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعبةُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ ابنُ زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبَّادَ بنَ تَمِيمٍ يُحَدِّثُ، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ بِهِ مختصرًا بلفظِ السِّياقةِ الثانيةِ دونَ زيادات سوى الزيادة الرابعة فذكرها الطَّيالِسيُّ وحدَه.

ورواه النَّسائيُّ في (الإغراب ٥٠) - ومن طريقِه ابنُ دَقيقٍ في (الإمام ١/ ٥١٢) -، عنِ العبَّاسِ العَنْبَرِيِّ، عنِ الطَّيالِسيِّ، عن شُعبةَ به مثله مع الزيادةِ الثالثةِ فقط.

ورواه ابنُ خُزَيْمةَ (١٢٦)، وابنُ حِبَّانَ (١٠٧٨)، والحاكمُ (٥٨٦)، من طريقِ أبي كُرَيبٍ محمدِ بنِ العلاءِ،

ورواه الحاكمُ (٥٨٦) - وعنه البَيْهَقيُّ (٩٥٧) - من طريقِ إبراهيمَ بنِ موسى الرَّازيِّ، ورواه أبو يَعْلَى كما في (إتحاف الخِيَرة ٥٨٤/ ٤)، والبَيْهَقيُّ في (الخلافيات ٢٣٨)، من طريقِ سُوَيدِ بنِ سعيدٍ،

ثلاثتهم عن يحيى بنِ زكريا بنِ أبي زائدةَ،

ورواه مُسَدَّدٌ في (مسنده) كما في (إتحاف الخِيَرة ٥٨٤) - ومن طريقِهِ ابنُ حِبَّانَ (١٠٧٧) - عن يحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ،

كلاهما (القَطَّانُ وابنُ أبي زائدةَ) عن شُعبةَ به مع الزياداتِ: الأُولى والثانية والرابعة، إلا أن سُوَيدًا زادَ فيه عندَ البَيْهَقيِّ زيادةً موقوفةً تفرَّدَ بها، وسيأتي الكلامُ عنها في بابٍ آخَرَ.

ورواه أبو يَعْلَى كما في (إتحاف الخِيَرة ٥٨٤/ ٣) - ومن طريقِهِ الضِّياءُ (٣٣٨) - عن عُبيدِ اللهِ بنِ معاذِ بنِ معاذٍ عن أبيه عن شُعبةَ... به مع جميعِ

الزياداتِ بما فيها الخامسة.

وقد رواه الطَّحاويُّ في (شرح المعاني ١/ ٣٢)، والضِّياءُ (٣٣٩) من طريقِين آخرين عنِ ابنِ معاذٍ عن أبيه به مع الزياداتِ، إلا أن الطَّحاويَّ اختَصَره مقتصرًا على الزيادةِ الخامسةِ.

ورواه النَّسائيُّ في (الإغراب ٤٩)، والتِّرْمِذيُّ في (العلل) كما في (الأحكام الكبرى صـ٤٦٧) عن محمدِ بنِ عُبيدٍ المحاربيِّ (وهو صدوقٌ)،

ورواه أبو يَعْلَى كما في (الإتحاف ٥٨٤/ ٢) - ومن طريقِهِ الضِّياءُ (٣٣٢) - عن عبدِ اللهِ بنِ عامرِ بنِ زُرَارةَ (وهو صدوقٌ من شيوخِ مسلمٍ)،

ورواه البُخاريُّ في (العلل) كما في (الأحكام) أيضًا عن فَرْوةَ بنِ أبي المَغْراء (وهو صدوقٌ من شيوخِ البُخاريِّ)،

ورواه البَغَويُّ في (المعجم)، والضِّياءُ في (المختارة ٣٣٣)، من طريقِ سُوَيدِ بنِ سعيدٍ،

ورواه ابنُ الأثيرِ في (الأُسْد) من طريقِ أبي كُرَيبٍ،

خمستُهم عن يحيى بنِ زكريا بنِ أبي زائِدةَ، عن شُعبةَ به، بلفظِ السِّياقةِ الأُولى مقتصرًا على مسحِ الأذنِ، غير أنَّ البُوصيريَّ أحالَ بمتنِ ابن زُرارةَ على روايةِ مُسَدَّد، وانظر التنبيهاتِ.

ورواه البَيْهَقيُّ (٩٨٥) من طريقِ أبي خالدٍ الأحمرِ، عن شُعبةَ، مقتصرًا على الوُضُوءِ بثُلُثَي المُدِّ.

وكذلك رواه الشاشيُّ (١٠٨٨) من طريقِ سُلَيمانَ المُبارَكيِّ، عنِ ابنِ أبي زائدةَ، عن شُعبةَ، به نحو رواية الأحمر.

فهو حديثٌ وَاحدٌ، فيه الوُضُوءُ بثلثي المد، ودلْكُ الذِّراعين، ومسح الأذنين ودلْكُهما، وقد اختصرَهُ بعضُ أصحابِ شُعبةَ، وطوَّله بعضُهم.

فأما الطَّيالِسيُّ فاقتصرَ منه على دلك الذِّراعين، وأما القَطَّانُ وابنُ أبي زائدةَ - من روايةِ اثنين من أصحابِهِ -، فزادَا عليه الوُضُوءَ بثلثي المد، وزادَ عليهم معاذٌ العَنْبَرِيُّ مسْحَ الأذنِ ودْلَكها، واقتصرَ ابنُ أبي زائدةَ - من روايةِ أربعةٍ من أصحابِهِ - على مسحِ الأذنِ، كما اقتصرَ الأحمرُ على ثُلُثَي المُدِّ.

وكل هؤلاء - عدا الأحمرَ - ثقاتٌ حُفَّاظٌ، فرواياتُهم جميعًا محفوظةٌ، وبعضُهم يشهدُ لبعضٍ، فروايةُ القَطَّانِ تشهدُ للطيالسيِّ، ولبعضِ روايةِ معاذٍ، وبعضُها الآخرُ يشهدُ له روايةُ الأربعة عنِ ابنِ أبي زائدة - كما تشهدُ لهم روايةُ معاذٍ -، إلَّا في دلك الأذنين، فهذا مما تفرَّدَ به معاذٌ العَنْبَرِيُّ من بين أصحابِ شُعبةَ، وهذا لا يضرُّهُ، فهو ثقةٌ متقنٌ من رجالِ الشيخينِ، وقد قال فيه أحمدُ: «إليه المنتهى في التثبتِ بالبصرةِ»، وقال يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ: «ما بالبصرةِ ولا بالكوفةِ ولا بالحجازِ أثبتُ من معاذِ بنِ معاذٍ، وما أبالي - إذا تابَعَني - مَن خالفني»، وقال أيضًا: «كان شُعبةُ يحلفُ لا يحدِّثُ فيستثني معاذًا، وخالدًا».

إذن، فقد كان شُعبةُ ربما خَصَّه بالحديثِ، فلما لا يزيدُ عنهم الكلمة والكلمتين؟ والراوي عن مُعاذٍ هو ابنُه عُبيدُ اللهِ، وهو ثقةٌ حافظٌ من رجالِ الشيخينِ أيضًا.

هذا عن ثبوتِ الرواياتِ عن شُعبةَ.

فأما إسنادُهُ من شُعبةَ فما فوق، فإسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ رجال

الصحيح عدا حبيب بن زيد، فمن رجالِ السننِ، وهو ثقةٌ كما في (التقريب ١٠٩١).

ولذا صَحَّحَهُ ابنُ خُزَيْمةَ وابنُ حِبَّانَ؛ بإخراجهما له في (صحيحيهما)، وكذلك الضِّياءُ في (المختارةِ).

وقال الحاكمُ: «حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ ولم يخرجاه» (المستدرك ٥١٦).

وقال في موضعٍ آخَرَ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، فقد احتَجَّ بحبيبِ بنِ زيدٍ، ولم يخرجاه» (المستدرك ٥٨٦).

ووهِمَ في ذلك؛ فإن حبيبَ بنَ زيدٍ من رجالِ السننِ، ولم يخرجْ له صاحِبَا الصحيحِ شيئًا.

هذا، وقد أُعِلَّ الحديثُ بالاختلافِ على شُعبةَ:

فقد رواه محمدُ بنُ جعفرٍ - المعروفُ بغُنْدَرٍ -، عن شُعبةَ، عن حبيبِ بنِ زيدٍ، عن عَبَّادِ بنِ تميمٍ، عن جدَّتِهِ أمِّ عُمارةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا به.

أخرجه أبو داودَ (٩٣) - ومن طريقِه البَيْهَقيُّ في (الكبرى ٩٥٦) -، والنَّسائيُّ في (الصغرى ٧٥) و(الكبرى ٨٧)، عن بُنْدار، عن غُنْدَرٍ به، اختصره أبو داودَ في الوضوءِ بثلثي المد، وزاد عليه النَّسائيُّ غَسْلَ الذراعين ودَلْكهما ومسْحَ باطنِ الأذنين.

فجعله غُنْدَرٌ من حديثِ أم عمارة، خلافًا لابنِ أبي زائدةَ ومَن تابَعَه عن شُعبةَ؛ إذ جعلوه من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ.

وسُئِلَ أبو زُرْعةَ عن حديثِ غُنْدَرٍ مقابلةً بحديثِ ابنِ أبي زائدةَ والطَّيالِسيِّ

فقط، فقال أبو زُرْعةَ: «الصحيحُ عِندِي حدِيثُ غُندرٍ» (العلل لابن أبي حاتم ٣٩).

ولعلَّ أبا زُرْعة رجَّحَ طريقَ غندرٍ لسببين: الأول: أن غُنْدرًا مِن أَثبَتِ الناسِ في شُعبةَ.

الثاني: أن غُنْدرًا سلكَ به غيرَ الجادةِ، لأن الجادةَ عَبَّادُ بنُ تميمٍ، عن عمِّه عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، أما عبادُ بنُ تميمٍ، عن جدَّتِهِ أمِّ عمارة؛ فغيرُ الجادةِ، وسلوكُ غير الجادةِ من قرائن الترجيح عند أئمةِ العللِ.

قلنا: ولكن اعتمادُ هذا الرأيِّ يقضي بالخطإ على كلِّ من يحيى القَطَّانِ، ومُعاذٍ العَنْبَريِّ، وابنِ أبي زائدةَ، والطَّيالِسيِّ والأحمرِ، وهذا نَرَاهُ محالًا؛ إذ كيفَ يُخطئُ كلُّ هؤلاءِ - وفيهم القَطَّانُ ومعاذٌ، وكَفَى بهما -، ويصيبُ غُنْدَرٌ وحدَه؟!.

فأما كون غُنْدَرٍ مِن أثبتِ الناسِ في شُعبةَ، فكذلك معاذٌ والقَطَّانُ مِن أوثقِ الناسِ فيه، بل قدَّمَ الإمامُ أحمدُ القَطَّانَ عليه، فسُئِل: مَن تُقدِّمُ مِن أصحابِ شُعبةَ؟ فقال: «أما في العددِ والكثرةِ فغُنْدَرٌ، قال: صحِبْتُه عشرينَ سنةً، ولكن كان يحيى بنُ سعيدٍ أَثبَتُ» (المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٠٢).

وَقَدَّمَ ابنُ عَدِيٍّ مُعَاذًا ثُمَّ القَطَّانَ على غُنْدَرٍ أيضًا (الكامل ٥/ ٢٦٦).

وقد سبقَ عن القَطَّانِ - وهو مَن هو في التثبُّتِ والإتقانِ - أنه لا يُبَالي بمن خَالَفَه إذا تابَعَه معاذٌ، ونحن نقولُ بقولِهِ، لاسيما ومعهما من ذُكِرَ مِنَ الثِّقَاتِ، ولسنا ندْرِي هل كان أبو زُرْعةَ - حين سُئِلَ عن ذلك - وَقَفَ على هذه المتابعاتِ للطيالسيِّ وابنِ أبي زائدةَ، أم لم يكن وقفَ عليها بعدُ؟.

وأما الخطأُ بسلوكِ الجادةِ، فهذا يقعُ فيه سيِّئُ الحفظِ، أو متوسِّطُه،

والواحدُ الثقةُ أو الاثنان غير الحافظان، فأما الأثباتُ الحُفَّاظُ فلا يقعونَ في مثل هذا، خاصَّةً إذا اجتمعوا.

وعلى كلٍّ، فهذا الخلافُ غيرُ ضَارٍّ؛ لأنه في تعيينِ الصحابيِّ، والصحابةُ كلُّهم عدولٌ، فسواءٌ رجَّحنا روايةَ الجماعةِ، أمْ روايةَ غُنْدَرٍ، فالسندُ واحدٌ، غير أنه في الأولِ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، وفي الثاني من حديثِ أمِّ عمارةَ، وكيفما كان فهو صحيحٌ.

وقد قال الألبانيُّ - مُعَقِّبًا على كلامِ أبي زُرْعةَ -: «إننا لا نَرَى مانعًا من صحةِ الحديثِ عن أمِّ عمارة وابنِ زيدٍ معًا؛ فإن الراوي عنهما ثقةٌ حجةٌ، وكذا مَن رَواه عنه، فلا وجهَ لترجيحِ إحدى الروايتين على الأُخرى، وقد صَحَّحَ كلًّا منهما بعضُ الأئمةِ» (صحيح أبي داودَ ٨٤).

تنبيه:

١ - أحالَ البُوصيريُّ لفظَ حديثِ أبي يَعْلَى عنِ ابنِ عامرٍ وسُوَيدٍ على لفظِ حديثِ مُسَدَّدٍ في (الوضوء بثلثي المد ودلك الذراعين).

واعتمدنا هذه الإحالة في روايةِ سُوَيدٍ، لأنه قد رُوِي عنه كذلك من طريقٍ آخَرَ كما سبقَ في (الخلافياتِ)، فأما روايةُ ابنِ عامرٍ، فقد رواها الضِّياءُ من طريقِ أبي يَعْلَى في مسحِ الأُذُنَينِ فقط، وهو ما اعتمدناه في التحقيقِ؛ تجنُّبًا لاحتمالِ الوهَمِ في النقلِ، أو التساهُلِ في الإحالةِ.

على أن سُوَيدًا قد نُقِل عنه الروايتان، وكذلك شيخُه، وقد بيَّنَّا أنه حديثٌ واحدٌ.

٢ - جاءَ الحديثُ في (الأحاديث المختارة ٩/ ٣٦٩/ ٣٣٩) بلفظ: «ثلث مُدٍّ»، وهو: تحريفٌ، والصوابُ: «ثلثي مُدٍّ» كما في باقي المصادر.

١- رِوَايَة: «فَأَخَذَ مَاءً لِأُذُنَيْهِ خِلَافَ المَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَأَخَذَ مَاءً لِأُذُنَيْهِ خِلَافَ المَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ**».

الحكم: مختلَفٌ فيه؛

فصَحَّحَ سندَه: الحاكمُ، والبَيْهَقيُّ، والنَّوَويُّ، ومُغْلَطايُ، وابنُ المُلَقِّنِ، والمُناويُّ.

وحَسَّنَهُ: ابن الصَّلاحِ.

بينما أشارَ ابنُ المُنْذِرِ والمباركفوريُّ إلى عدمِ ثبوتِهِ، **وأشارَ** البَيْهَقيُّ إلى شُذُوذِهِ - مع أنه صَحَّحَ إسنادَهُ -، وَجَزَمَ بذلك ابنُ حَجَرٍ، والألبانيُّ، وابنُ عثيمينَ. **وهو الراجحُ.**

التخريج:

﴿ك ٥٤٦ "واللفظُ له"، ٥٤٧ / حاكم (معرفة صـ ٩٧) / هق ٣١٠/....﴾.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوءِ).



[١٧٥٨ط] حَدِيثُ عُثْمَانَ:

عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ الوُضُوءِ، قَالَ: «... **وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنِهِ [ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا مَرَّةً وَاحِدَةً]**...».

❁ **الحكم: صحيحُ المتنِ بطُرُقِهِ وشواهِدِهِ، وَصَحَّحَهُ:** ابنُ عبدِ البَرِّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿عم ٥٥٤ / عه ٦٧١ "واللفظ له" / بز ٤٣٤ "والزيادة له"، ٤٤٢/ ...﴾.

* وسبقَ الكلامُ على الحديثِ برواياتِهِ في: (باب جامع في صفة الوُضُوء).



[١٧٥٩ط] حَدِيثُ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ:

عَنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا [ثَلَاثًا]، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا».

وَفِي رِوَايَةٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَلَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مُقَدَّمِ رَأْسِهِ فَأَمَرَّهُمَا حَتَّى بَلَغَ القَفَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِى بَدَأَ مِنْهُ [وَ]لَمَّا فَرَغَ مِنْ مَسْحِ رَأْسِهِ[1] مَسَحَ بِأُذُنَيْهِ [ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا][2] [مَرَّةً وَاحِدَةً][3] [وَأَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي صِمَاخِ أُذُنَيْهِ][4]».

۞ **الحكم:** **حسن، وَحَسَّنَهُ:** ابنُ الصَّلاحِ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والعَيْنيُّ، والصَّنعانيُّ والشَّوْكانيُّ. **وَصَحَّحَهُ:** عبدُ الحَقِّ، والنَّوويُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

تخريج السِّياقة الأولى: [د ١٢٠ / حم ١٧١٨٨ "واللفظ له" / طب (٢٠/ ٢٧٦/ ٦٥٤ "والزيادة له"، ...].

تخريج السِّياقة الثانية: [د ١٢١ "واللفظُ لَهُ"، ١٢٢ "والزيادةُ الأُولى والرابعةُ لَهُ ولغيرِهِ" / جه ٤٤٦ "مختصرًا" / طب (١٩/ ٣٧٨/ ٨٨٧)، ....].

* وسبقَ الكلامُ على الحديثِ برواياتِهِ في: (باب جامع في صفة الوُضوء).

[١٧٦٠ط] حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو:

عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الطُّهُورُ؟ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ» أَوْ: «ظَلَمَ وَأَسَاءَ».

۞ الحكم: مختلَفٌ فيه؛ لأجْلِ قوله: «أَوْ نَقَصَ»، فبسببِ هذه اللفظةِ عَدَّه الإمامُ مسلمٌ مِن مناكيرِ عَمرِو بنِ شُعَيبٍ.

بيْنما صَحَّحَهُ النَّوَويُّ، وابنُ المُلَقِّنِ، وابنُ حَجَرٍ، والألبانيُّ، غيرَ أنه حَكَمَ على لفظةِ: «أَوْ نَقَصَ»، بالشُّذوذِ، وكذا أنكرها ابنُ الموَّاقِ، والسِّنديُّ.

ومنَ العلماءِ مَن أوَّلها بما يَصرِفُها عن ظاهرِها، كابنِ حَجَرٍ، والسُّيوطيِّ، وغيرِهم.

التخريج:

﴿د ١٣٤ "واللفظ له" / طح (١/ ٣٣، ٣٦) "مختصرًا" / كجي (إمام ١/ ٤٤٠)/ ....﴾.

* وسبقَ الكلامُ على الحديثِ برواياتِهِ في: (باب جامع في صفة الوُضوء).

ومِن رواياتِهِ التي لم تُذْكَرْ هناك:



١- رِوَايَة: «مَسَحَ أُذُنَيْهِ مُقَدَّمَهُمَا وَمُؤَخَّرَهُمَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ أُذُنَيْهِ مُقَدَّمَهُمَا وَمُؤَخَّرَهُمَا**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذا السياقِ.

التخريج:

〚بشن ٢٧٥〛.

السند:

أخرجه ابنُ بِشْرَانَ في (الأمالي) قال: أخبرنا أبو عليٍّ أحمدُ بنُ الفضلِ بنِ العبَّاسِ بنِ خُزَيْمةَ، ثنا محمدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ أبي شَيْبَةَ، ثنا إبراهيمُ بنُ محمدِ ابنِ ميمون، ثنا عليُّ بنُ عَابسٍ، عنِ ابنِ أبي ليلى، عن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جده، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِلَلٍ:

الأولى: ابنُ أبي ليلى هو محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلى؛ «صدوقٌ سيِّئ الحفظِ جدًّا» كما في (التقريب ٦٠٨١).

الثانية: عليُّ بنُ عَابسٍ؛ «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٤٧٥٧).

الثالثة: إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ ميمون، ذكره الأسديُّ في (الضُّعفاءِ)، وقال إنه: «منكَرُ الحديثِ»،

قال الذَّهَبيُّ: «مِن أجلادِ الشيعةِ، رَوَى عن عليِّ بنِ عابسٍ خبرًا عجيبًا» (الميزان ٢٠٣)، وكرَّره في موضعٍ آخَرَ باسم (إبراهيم بن محمود) - وهو

هو[١] -، وقال: «لا أعرفه. روى حديثًا موضوعًا» (الميزان ٢١١)، وقال الحافظُ العِراقيُّ: «هذا الرجلُ ليس بثقةٍ». وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثِّقاتِ)!، انظر ترجمتَه في (لسان الميزان ٢٩٢).



(١) كما قال الحافظ في (اللسان ١/ ٣٥٨)، وقال في موضعٍ آخَرَ (١/ ٣٦٢): «ومحمد هو الصواب، ومحمود تحريف».

[١٧٦١ط] حَدِيثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ وَظَاهِرَهُمَا». قَالَ: وَكَانَ ابنُ مَسْعُودٍ يَأْمُرُ بِذَلِكَ.

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ فَيَمْسَحُ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَبَاطِنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وَصَحَّحَهُ:** الطَّبَرِيُّ، والحاكمُ، وابنُ المُلَقِّنِ. **ووَثَّقَ رجالَه** ابنُ دَقيقِ العيدِ.

وأَعَلَّهُ: ابنُ صاعدٍ، والدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، وابنُ حَجَرٍ، بالوقفِ، **وهو الراجحُ، إلا أن متنَهُ صحيحٌ من وجوهٍ أُخرَى كما تقدَّمَ في البابِ.**

التخريج:

﴿ك ٥٤٠ "واللفظُ لَهُ" / حَرْمَلَةَ (هقع ١/ ٣٠٦) / طبر (مُغْلَطاي ١/ ٤٤٥) / زهر ٤٧٩ / قط ٣٧٢ "والروايةُ لَهُ ولغيرِهِ" / مخلص ٢٢٧٦ / هقع ٧٣١ / هقخ ١٣٩ / ضيا (٦/ ٧٧/ ٢٠٦١، ٢٠٦٢)﴾.

التحقيق

الحديثُ مدارُه على حُمَيدٍ الطويلِ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وروي عن حُميدٍ من طريقين:

الأول:

أخرجه الحاكمُ في (المستدرك ٥٤٠) - وعنه البَيْهَقيُّ في (الخلافيات ١٣٩) -، قال: حدثنا أبو بكر بنُ إسحاقَ، وأبو بكر بنُ بالُوْيَهْ، قالا: أخبرنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ النَّضْرِ الأَزْديُّ، حدثنا معاويةُ بنُ عمرٍو، حدثنا

زائدةُ، عن سفيانَ بنِ سعيدٍ، عن حُميدٍ الطويلِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، ولذا صَحَّحَهُ الحاكمُ فَقَالَ قبلَ ذِكرِ الحديثِ: «وهذا شاهدٌ صحيحٌ في مسحِ باطنِ الأُذُنينِ» فذكره، ثُمَّ قال: «زائدةُ بنُ قُدَامةَ ثقةٌ مأمونٌ، قد أسندَهُ عن الثَّوْريِّ، وأوقفه غيرُهُ» (المستدرك ٥٤٠).

قلنا: رواه البَيْهَقيُّ في (السنن الكبرى ٣٠٦) من طريقِ حسينِ بنِ حفصٍ عن الثَّوْريِّ به موقوفًا على أنسٍ وابنِ مسعودٍ، وحسين وإن كان لا يقارَن بزائدةَ، فإن هذا هو المحفوظُ عن حُميدٍ من روايةِ جماعةٍ منَ الثِّقاتِ، وقد عَدَّ منهم الدَّارَقُطنيُّ: الثَّوْريَّ أيضًا كما سيأتي؛ ولذا قال البَيْهَقيُّ عن هذا الوجهِ: «غيرُ محفوظٍ»، وانظر ما يلي:

الطريق الثاني:

رواه الشافعيُّ في (كتابِ حَرْمَلَةَ) - كما في (معرفة السنن والآثار ١/ ٣٠٦) -: عن عبدِ الوهابِ الثقفيِّ، عن حميدٍ، عن أنسٍ، به.

ورواه الدَّارَقُطنيُّ في (السنن ٣٧٢) - ومن طريقِه الضِّياءُ في (المختارة ٢٠٦١) -، وأبو طاهر المُخَلِّص، كما في (المخلصيات ٢٢٧٦) - ومن طريقِه الضِّياءُ في (المختارة ٢٠٦٢) -، وأبو الفضلِ الزُّهْريُّ في (حديثه)، ثلاثتهم: عن يحيى بنِ محمدِ بنِ صاعدٍ، عن بُنْدارٍ، حدثنا عبدُ الوهابِ الثَّقَفيُّ، عن حُميدٍ، به.

ورواه البَيْهَقيُّ في (المعرفة): من طريقِ محمدِ بنِ بكارٍ، عن عبدِ الوهابِ الثَّقفيِّ، به.

وعبدُ الوهابِ الثقفيُّ: ثقةٌ من رجالِ الشيخينِ، قال الحافظُ ابنُ حَجَر: «ثقة ٌ تغيَّرَ قبلَ موتِهِ» (التقريب ٤٢٦١).

ولكنه خُولِفَ في رفْعِه:

فرواه إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في (حديثه - روايةُ عليِّ بنِ حُجْرٍ عنه ١٠٧).

ورواه أبو عُبَيدٍ في (الطهور ٣٥٧) وغيرُهُ: عن هُشَيمٍ، ومروانَ بنِ معاويةَ.

ورواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ١٧١) عن أبي خالدٍ الأحمرِ،

ورواه الطَّحاويُّ (١/ ٣٤) من طريقِ يحيى بنِ أيوبَ،

وعلَّقَه الدَّارَقُطنيُّ في (العلل ٢٣٩٧) عنِ ابنِ المباركِ ومالكٍ والثَّوْريِّ.

كلُّهم: عن حُميدٍ، أن أنسًا فعلَ ذلك، وقال: إنَّ ابنَ مسعودٍ كان يأمرُ بالأُذُنين.

ولذا قال ابنُ صاعدٍ - عَقِبَ الروايةِ المرفوعةِ -: «هكذا يقول الثَّقَفيُّ، وغيرُه يرويه عن أنسٍ عنِ ابنِ مسعودٍ من فعله» (سنن الدارقطني ٣٧٢)، (المخلصيات ٢٢٧٦).

وقال الدَّارَقُطنيُّ: «يرويه عبدُ الوهابِ الثَّقفيُّ عن حُميدٍ عن أنسٍ مرفوعًا، ووهِمَ في رفْعِه، والصوابُ ما رواه الثَّوْريُّ ومالكٌ وابنُ المباركِ، عن حُمَيدٍ، عن أنسٍ، عنِ ابنِ مسعودٍ، فِعْلَهُ غير مرفوع» (العلل ٢٣٩٧).

وقال البَيْهَقيُّ: «وقد وهِمَ فيه عبدُ الوهابِ؛ إنما الروايةُ المحفوظةُ عن حُمَيدٍ عن أنسٍ أنه فَعَلَ ذلك، ثُمَّ عزاه إلى عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، ورُوِيَ عن زائدةَ عنِ الثَّوْريِّ عن حُمَيدٍ مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ، وهو أيضًا غيرُ محفوظٍ، والله أعلم» (معرفة السنن والآثار ١/ ٣٠٦).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «والصوابُ وقْفُهُ على ابنِ مسعودٍ» (التلخيص الحبير ١/ ١٥٧).

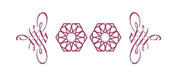
وخالفَ في ذلك ابنُ دَقيقِ العيدِ؛ فقال - مُعَقِّبًا على قولِ الحاكمِ -: «وكأنَّ الحاكمَ لم يُعَلِّلْه بوقفِ مَن وقَفَه. ومما يؤيِّدُه: أن الدَّارَقُطنيَّ روى عنِ ابنِ صاعدٍ، عن بُنْدارٍ، عن عبدِ الوهابِ الثَّقَفيِّ...» فذكره. ثُمَّ قال: «رجالُ الإسنادِ الذي رواه الدَّارَقُطنيُّ عنِ ابنِ صاعدٍ كلُّهم ثقات عندهم، وبُنْدارٌ فمَن فوقَه من رجالِ الصحيحين» (الإمام ١/ ٥٦٧)، وانظر (البدر المنير ٢/ ٢١٢).

وقال مُغْلَطايُ: «وحديثًا في (المستدرك) ذكره في الشواهدِ الصِّحاحِ، وَصَحَّحَهُ الطَّبَرِيُّ أيضًا بسندِهِما من جهةِ حُمَيدٍ عن أنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ وَظَاهِرَهُمَا» (شرح ابن ماجَهْ ١/ ٤٤٥).

وقال ابنُ المُلَقِّنِ - بعد أن صَحَّحَ الروايةَ المرفوعةَ -: «ورواه البَيْهَقيُّ من فعلِ أنسٍ من طريقِين، ولم يذكرْ روايةَ الرفْعِ، وهي صحيحةٌ»، ثُمَّ ذكرَ بعدَ ذلك كلامَ ابنِ دَقيقِ العيدِ السابقَ.

والراجحُ أنه معلولٌ كما جَزَمَ به الأئمةُ النُّقَّادُ، والله أعلم.

وانظرْ تخريجَ الروايةِ الموقوفةِ آخَرَ البابِ.



١- رِوَايَة: «يَبْدَأُ بِمَيَامِنِه»:

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْدَأُ بِمَيَامِنِهِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[عد (٢/ ٤١٦)].

السند:

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٢/ ٤١٦) قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أبي سفيانَ، حدثنا الحسينُ بنُ مرزوقٍ، حدثنا بِشْرُ بنُ محمدٍ الواسطيُّ، حدثنا عبدُ الحكمِ، عن أنسٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ عبدُ الحكمِ هو القَسْمَلِيُّ البصريُّ، قال فيه البُخاريُّ وأبو حَاتمٍ والسَّاجيُّ: «منكَرُ الحديثِ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «لا يَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيثِهِ إلا على سبيلِ التعجبِ»، وقال أبو نُعَيمٍ الأَصبَهانيُّ: «رَوى عن أنسٍ نسخةً منكَرةً، لا شيء» (تهذيب التهذيب ٦/ ١٠٧)، وقال الحاكمُ: «روى عن أنسٍ أحاديثَ موضوعةً» (المدخل إلى الصحيح ١٣٤).



[١٧٦٢ط] حَدِيثُ تَمِيمٍ المَازِنِيِّ أَوْ أَخِيهِ:

عَنْ عَبَّادِ بنِ تَمِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَمِّهِ، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، دَاخِلِهِمَا وَخَارِجِهِمَا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بشواهدِهِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿طهور ٣٥٣ "واللفظ له" / طح (١/ ٣٢)﴾.

السند:

قال أبو عُبَيدٍ: حدثنا ابنُ أبي مريمَ، عنِ ابنِ لَهِيعةَ، عن أبي الأسودِ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ نَوْفَل، عن عَبَّادِ بنِ تميمٍ، عن أبيه، أو عمِّه به.

ورواه الطَّحاويُّ: عن فهدٍ قال: حدثنا ابنُ أبي مريمَ، قال: أنا ابنُ لَهِيعة به، إلا أنه جعلَه من حديثِ تميمٍ وحدَه.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ علته: عبدُ اللهِ بنُ لَهِيعةَ؛ فهو سيِّئُ الحفظِ، والكلامُ فيه مشهورٌ، وقد سبقَ مِرارًا، وقد أخطأَ في سندِ الحديثِ، انظرْ تحقيقنا لحديثِ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ وأخيه تميم في: (باب مسح القدمين).

ويشهدُ لمتنِ حديثِهِ هنا ما سبقَ.



[١٧٦٣ط] حَدِيثُ عَائِشَةَ:

عَنْ عَمْرَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ الأُذُنَيْنِ؟ قَالَتْ: **هُمَا مِنَ الرَّأْسِ**، وَقَالَتْ: «**وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا إِذَا تَوَضَّأَ**».

۞ **الحكم: مرفوعُهُ صحيحٌ لشواهدِهِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وَضَعَّفَهُ:** الدَّارَقُطنيُّ، والبَيْهَقيُّ، والغَسَّانيُّ.

التخريج:

﴿طالوت ٤٥ "واللفظ له" / كك ١٧٨٨ / قط ٣٦٨ / هقخ ٢٤٥﴾.

السند:

رواه أبو القاسمِ البَغَويُّ في (نسخة طالوتَ بنِ عَبَّاد) - وعنه أبو أحمدَ الحاكمُ، والدَّارَقُطنيُّ (ومن طريقِه البَيْهَقيُّ) -: عن طالوتَ بنِ عَبَّادٍ، حدثنا اليمانُ أبو حُذَيفة، عن عَمْرةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ وعلته: اليمانُ أبو حُذَيفةَ؛ قال ابنُ مَعِينٍ: «ليسَ حديثُهُ بشيءٍ» (التاريخ - رواية الدُّوري ٣٢١٩)، وقال البُخاريُّ: «منكَرُ الحديثِ» (التاريخ الكبير ٨/ ٤٢٥)، وقال أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ، منكرُ الحديثِ»، وقال أبو زُرْعةَ: «ضعيفُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٩/ ٣١١)، وقال النَّسائيُّ: «ليسَ بثقةٍ» (الكامل ١٠/ ٤٨٩)، وقال ابنُ حِبَّانَ: «منكَرُ الحديثِ جدًّا، يَروِي عن عطاءٍ أشياءَ لا يُتابَعُ عَليها منَ المناكيرِ التي لا أصولَ لها، فلما كثُرَ ذلك في روايتِهِ استَحَقَّ التَّرْكَ» (المجروحين ٢/ ٤٩٧)، وقال الذَّهَبيُّ: «واهٍ» (الكاشف ٦٤٢٤)، وقال الحافظُ: «ضعيفٌ»

(التقريب ٧٨٥٤).

وبه أَعَلَّه الدَّارَقُطنيُّ، فقال - بعد أن ساقَ الحديثَ -: «اليمانُ ضعيفٌ» (سنن الدارقطني ١/ ١٠٥).

وأقَرَّه البَيْهَقيُّ في (الخلافيات ١/ ٤٣٧) - وأسندَ عنِ ابنِ مَعِينٍ كلامَه السابق -، والغَسَّانيُّ في (تخريج الأحاديث الضعاف ٧١).

تنبيه:

لفظُ الحديثِ عندَ أبي أحمدَ الحاكمِ: «قالتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عَنِ الأُذُنَيْنِ، هُمَا مِنَ الرَّأْسِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ...» الخ.

فصارتْ عبارةُ «هُمَا مِنَ الرَّأْسِ» ضِمْنَ سؤالِ عَمْرةَ، فلعلَّ كلمةَ القول الأُولى سقطتْ، وهي ثابتةٌ في بقيةِ المصادرِ، وإلا ففي الجوابِ إعراضٌ عنِ السؤالِ المباشرِ، إلى سؤالٍ آخَرَ، إشارةً إلى كونِهِ أَوْلى بالاهتمامِ؛ إذِ المهم أنه كان يمسحهما، على غِرارِ السؤال عن الأَهِلَّةِ. والله أعلم.



[١٧٦٤ط] حَدِيثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: «كُنَّا مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا صَلَاةَ الغَدَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ دَعَا الغُلَامَ بِالطَّسْتِ، فَتَوَضَّأَ، **ثُمَّ أَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ**، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ».

۞ الحكم: **إسنادُهُ ضعيفٌ، وَثَبَتَ مسحُ الأُذُنِ من وُجُوهٍ أُخْرَى كما تَقَدَّمَ في البابِ.**

التخريج:

〚ش ٤٠١، ١٧٦〛.

سَبَق تخريجُه وتحقيقُه في: (باب جامع في صفة الوُضوء).



١- رِوَايَة: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ثَلَاثًا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، بِلَفْظ: «**تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ثَلَاثًا، وَقَالَ: هَكَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحْبَبْتُ أَنْ أُرِيكُمُوهُ**».

۞ الحكم: **منكَرٌ بذِكْرِ التثليثِ في مسحِ الرَّأسِ والأذنينِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ** الذَّهَبيُّ.

التخريج:

〚قط ٣٠٦ / هقخ ١٢٧〛.

سَبَق تخريجُ هذه الروايةِ وتحقيقُها في: (باب جامع في صفة الوُضوء).
وانظرْ بقيَّةَ رواياتِ الحديثِ هناك.

[١٧٦٥ط] حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ:

عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ: أَنَّهُ حَضَرَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، وَقَالَ: «**هَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللهِ** ﷺ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ، وثَبَتَ مسْحُ الأُذُنِ مِن وجوهٍ أُخرَى كما تَقَدَّمَ في البابِ.**

التخريج:

﴿طب (١٩/ ٣٧٨/ ٨٨٨)﴾.

السند:

أخرجه الطَّبَرانيُّ في (الكبير) قال: حدثنا إسحاقُ بنُ داودَ الصَّوَّافُ التُّسْتَرِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ سِنان القزازُ، حدثنا إسحاقُ بنُ إدريسَ، حدثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، عن عُثْمَانَ بنِ محمدٍ، حدثني القاسمُ بنُ محمدٍ الثَّقفيُّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه إسحاقُ بنُ إدريسَ، وهو الأَسْوَاري، قال عنه ابنُ مَعِينٍ: «كذابٌ يضعُ الحديثَ»، وقال البُخاريُّ: «تركه الناسُ»، وقال النَّسائيُّ: «متروكٌ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان يسرقُ الحديثَ»، ووهَّاه: أبو زُرْعةَ، وأبو حاتمٍ، والدَّارَقُطنيُّ، وغيرُهُم. انظر: (لسان الميزان ٢/ ٤١).

والراوي عنه محمدُ بنُ سِنان القزازُ، كذَّبَه أبو داودَ، وابنُ خِرَاشٍ (لسان الميزان ٩/ ٤٠٧).

وقد تقدَّمَ حديثُ معاويةَ في باب: (مسح الرأس) من طرقٍ عنِ الوليدِ عن عُثْمَانَ بنِ المُنْذِرِ (وليس ابن محمد)، عن القاسمِ، عن معاويةَ، وليس فيه

مسحُ الأذنِ.

ولكن ثبتَ مسحُ الأذنِ من حديثِ ابنِ عبَّاسٍ وعبدِ اللهِ بنِ زيدٍ وغيرهما، كما تقدَّمَ في البابِ.

وقد جاءَ مسْحُ الأذنِ من وجوهٍ أخرى، ستأتي إن شاءَ الله في الأبوابِ التاليةِ.

كما صَحَّ مسْحُ الأذنِ عن عددٍ منَ الصحابةِ، وإليك بعضها:



[١٧٦٦ط] حَدِيثُ أَنَسٍ وابنُ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا:

عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، قَالَ: «تَوَضَّأَ أَنَسٌ وَنَحْنُ عِنْدَهُ (رَأَيتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ تَوَضَّأَ)، فَمَسَحَ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ وَظَاهِرَهُمَا [مَعَ رَأْسِهِ]، فَلَمَّا رَأَى شِدَّةَ نَظَرِنَا إِلَيْهِ، قَالَ: «أَنَّ ابنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَأْمُرُ بِالأُذُنَيْنِ»».

۞ الحكم: صحيحٌ موقوفًا.

التخريج:

[ش ١٧١ / جع ١٠٧ "واللفظ له" / طهور ٣٥٧ "والروايةُ لَهُ ولغيرِهِ" / طح (١/ ٣٤/ ١٥٠ "والزيادة له"، ١٥١) / قط ٣٧٣ / مخلص ٢٢٧٧ / هق ٣٠٥، ٣٠٦ / هقخ ١٣٨].

السند:

أخرجه إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في (حديثه - رواية علي بن حُجْر ١٠٧) قال: حدثنا حُميدٌ، قال: تَوَضَّأَ أَنَسٌ... فذكره.

وأخرجه أبو عُبيدٍ في (الطهور ٣٥٧) قال: حدثنا هُشَيمٌ ومروانُ بنُ معاويةَ، عن حُمَيدٍ الطويلِ، به.

وأخرجه الباقون من طرقٍ عن حُميدٍ به موقوفًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ موقوفٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ، وقد رُوِيَ مرفوعًا ولا يصحُّ، الصوابُ فيه الوقف، كما قال الدَّارَقُطنيُّ والبَيْهَقيُّ وابنُ حَجَرٍ، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه آنِفًا.

[١٧٦٧ط] حَدِيثُ ابنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا:

عَنْ نَافِعٍ: «أن عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يَأْخُذُ المَاءَ بِأُصْبُعَيْهِ لِأُذُنَيْهِ».

۞ الحكم: موقوفٌ إسنادُهُ صحيحٌ، وَصَحَّحَهُ: البَيْهَقيُّ، وابنُ القَيِّمِ، والمباركفوريُّ.

التخريج:

〚ط ٧٣ / حرب (طهارة ١٨٩) / هق ٣١٢ "واللفظُ لَهُ"، ٣١٣ / هقخ ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧〛.

السند:

أخرجه مالكٌ في (الموطأ) - ومن طريقِهِ حرْبٌ الكرمانيُّ في (مسائله)، والبَيْهَقيُّ في (السنن ٣١٣)، و(الخلافيات ١٣٥) -: عن نافعٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ غايةً.

ولذا قال ابنُ القَيِّم - في وَصْفِ وُضوءِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم -: «... وكان يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ مَعَ رَأْسِهِ، وَكَانَ يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا، ولم يثبتْ عنه أنه أخذَ لهما ماءً جديدًا، وإنما صَحَّ ذلك عنِ ابنِ عُمَرَ» (زاد المعاد ١/ ١٨٧).

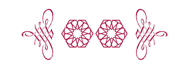
وقال المباركفوريُّ: «لم أقفْ على حديثٍ مرفوعٍ صحيحٍ خالٍ عنِ الكلامِ يدلُّ على مسحِ الأذنين بماءٍ جديدٍ. نعم، ثبتَ ذلك عنِ ابنِ عُمرَ رضي الله تعالى عنهما مِن فِعْلِهِ. روى الإمامُ مالكٌ في (موطَّئه) عن نافعٍ، أن عبدَ الله ابنَ عُمرَ كان يأخذُ الماءَ بأصبعيه لأُذُنيه. والله تعالى أعلم» (تحفة الأحوذي ١/ ١٢٢).

وأخرجه البَيْهَقيُّ في (السنن ٣١٢)، و(الخلافيات ١٣٦، ١٣٧) من طريقِ

ابنِ وَهْبٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بنِ حفصِ بنِ عاصمِ بنِ عُمرَ بنِ الخطابِ، ومالِك بنِ أنسٍ عن نافعٍ: «أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ يُعِيدُ أُصْبُعَيْهِ فِي المَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا أُذُنَيْهِ».

ثُمَّ قال البَيْهَقيُّ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ لا يشتبه على أحدٍ» (الخلافيات ١/ ٣٤٤).

قلنا: بل فيه اشتباه؛ وذلك أنَّ ابنَ وَهْبٍ قرَن مالكًا بعبدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريِّ وهو ضعيفٌ، ولم يبيِّنِ اللفظَ لأيِّهما هو، فلولا أنه رُوي عن مالكٍ من وجوهٍ أُخرى نحوه، ما استطعنا أن نصحِّحَه، لاحتمال أن يكون اللفظُ لعبدِ اللهِ وليس لمالكٍ. والله أعلم.



١- رِوَايَةٌ فِيهَا: «صِفَةُ مَسْحِ الأُذُنَيْنِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَدْخَلَ الأُصْبُعَيْنِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الإِبْهَامَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، فَمَسَحَ بَاطِنَهُمَا وَخَالَفَ بِالإِبْهَامَيْنِ إِلَى ظَاهِرِهِمَا**».

الحكم: موقوفٌ صحيحٌ.

فائدة:

ذكرَ ابنُ المُنْذِرِ هذه الروايةَ عنِ ابنِ عُمرَ، ثُمَّ قال: «هكذا ينبغي أن يَفعلَ مَن مَسَحَ أُذُنيهِ» (الأوسط ٢/ ٤٩).

التخريج:

[عب ٢٩، ٣٠ / ش ١٧٣ "واللفظ له" / حرب (طهارة ١٨٨)].

السند:

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (المصنَّف ١٧٣) قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ نُمَيرٍ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ.

ورواه عبدُ الرَّزَّاقِ (٢٩)، وحربٌ الكرمانيُّ في (الطهارة ١٨٨): من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ العُمَريِّ، عن نافعٍ، نحوه.

ولكنَّ العُمَريَّ ضعيفٌ.



٢- رِوَايَة: «كَانَ يَغْسِلُ ظُهُورَ أُذُنَيْهِ وَبُطُونَهُمَا»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ نَافِعٍ: «**أَنَّ ابنَ عُمَرَ** رضي الله عنهما **كَانَ يَغْسِلُ ظُهُورَ أُذُنَيْهِ وَبُطُونَهُمَا إِلَّا الصِّمَاخَ مَعَ الوَجْهِ مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، وَيُدْخِلُ بِأُصْبُعَيْهِ بَعْدَمَا يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ فِي المَاءِ، ثُمَّ يُدْخِلُهُمَا فِي الصِّمَاخِ مَرَّةً**»، وَقَالَ: «فَرَأَيْتُهُ وَهُوَ يَمُوتُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ أَدْخَلَ أُصْبُعَيْهِ فِي المَاءِ فَجَعَلَ يُرِيدُ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي صِمَاخِهِ فَلَا يَهْتَدِيَانِ، وَلَا يَنْتَهِي حَتَّى أَدْخَلْتُ أَنَا أُصْبَعَيَّ فِي المَاءِ، فَأَدْخَلْتُهُمَا فِي صِمَاخِهِ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ.**

التخريج:

﴿عب ٢٦ / منذ ٣٩٦﴾.

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ - ومن طريقِه ابنُ المُنْذِرِ -: عنِ ابنِ جُرَيجٍ، قال: أخبرني نافعٌ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ.

وابنُ جُرَيجٍ منَ الأثباتِ في نافعٍ، بل قال يحيى القَطَّانُ: «ابنُ جُرَيجٍ أَثبَتُ في نافعٍ من مالكٍ» (شرح علل الترمذي ١/ ٤٥٩). ولَمَّا ذكرَ ابنُ المَدِينيِّ أيوبَ ومالكًا وعُبيدَ اللهِ في الطبقةِ الأُولى من أصحابِ نافعٍ، قال: «وسمِعتُ يحيى يقولُ: ليسَ ابنُ جُرَيجٍ بدونهم فيما سمِعَ من نافعٍ[(١)]»، وعَدَّ ابنُ المَدِينيِّ ابنَ جُرَيجٍ في الطبقةِ الثانيةِ (شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٥).

(١) يعني إذا صَرَّح بالسماعِ؛ لأنه مُدلِّسٌ.

٣- رِوَايَة: «فَيَأْمُرُنَا أَنْ نَمْسَحَ بِأُذُنَيْهِ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عن سالمٍ، قَالَ: «**كُنَّا نُوَضِّئُ ابنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مَرِيضٌ، فَيَأْمُرُنَا أَنْ نَمْسَحَ بِأُذُنَيْهِ عَلَى مَا كَانَ يَمْسَحُ**». وعَن نَافِعٍ، قَالَ: «**فَنَسِينَا مَرَّةً أَنْ نَمْسَحَ بِأُذُنَيْهِ، فَجَعَلَ يُدْنِي يَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ فَلَا يُطِيقُ أَنْ يَبْلُغَ أُذُنَيْهِ، وَلَا نَدْرِي مَا يُرِيدُ، حَتَّى انْتَبَهْنَا بَعْدُ، فَمَسَحْنَاهُمَا، فَسَكَنَ**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ صحيحٌ.

التخريج:

﴿عب ٢٨﴾.

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ قال: عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريِّ، عن سالمٍ، فذكرَ قولَ سالمٍ... ثُمَّ قالَ: وأخبرني أيوبُ، عن نافعٍ، قال: فَنَسِينَا مَرَّةً... فذكره.

والقائلُ: أخبرني أيوبُ هو مَعْمَرٌ.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ.

وإن كان في روايةِ مَعْمَرٍ عن أيُّوبَ كلامٌ، فإنه متابَعٌ من ابنِ جُرَيجٍ، كما تقدَّمَ في الروايةِ السابقةِ، فهي بنحو رواية مَعْمَرٍ هذه.



٤- رِوَايَة: «يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا وَيَمْسَحُ»:

وَفِي رِوَايَةٍ، عَنْ مُسْلِمِ بنِ صُبَيْحٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ ابنَ عُمَرَ** ﵄ **يَتَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ**».

۞ **الحكم**: إسنادُهُ صحيحٌ.

التخريج:

﴿ش ٧٠ / منذ ٤٠٩﴾.

السند:

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في (مصنَّفه) - ومن طريقِه ابنُ المُنْذِرِ -، قال: حدثنا ابنُ فُضَيل، عن الحسنِ بنِ عُبيدِ اللهِ، عن مسلمِ بنِ صُبَيحٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كلُّهم ثقاتٌ. فالحسنُ بنُ عُبيدِ اللهِ هو النَّخَعيُّ، ثقةٌ فاضلٌ من رجالِ مسلمٍ.



[١٧٦٨ط] حَدِيثُ ابنِ عبَّاسٍ مَوْقُوفًا:

عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: «**رَأَيتُ ابنَ عبَّاسٍ** رضي الله عنهما **تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسَنٌ، وَصَحَّحَهُ** العَيْنيُّ.

التخريج:

﴿طهور ٣٥٨ / طح (١/ ٣٤/ ١٥٢)﴾.

السند:

أخرجه أبو عُبَيدٍ في (الطهور) قال: حدثنا هُشَيمٌ، قال: أخبرنا أبو حمزةَ، به.

وأخرجه الطَّحاويُّ في (شرح معاني الآثار) من طريقِ يحيى بنِ يحيى، عن هُشَيمٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ أبو حمزةَ هو القَصَّابُ، مختلَفٌ فيه، ولخَّصَهُ الحافظُ بقولِهِ: «صدوقٌ، لَهُ أوهامٌ» (التقريب ٣٥٨).

وقال العَيْنيُّ: «إسنادُهُ صحيحٌ» (نخب الأفكار ١/ ٣٠١).





فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

تابع كتاب الوضوء
أبواب في صفة الوضوء

٢٦٤- باب التخليل بين الأصابع في الوضوء

٢٦٥- بابٌ في ذكر ما روي في عقوبة من لا يخلل

٢٦٦- بابُ الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة

٢٦٧- بابُ الفصل بين المضمضة والاستنشاق

٢٦٨- بابُ المبالغة
في المضمضة والاستنشاق والاستنثار

٢٦٩- بابُ الأمر
بالمضمضة والاستنشاق والاستنثار في الوضوء

٢٧٠- بابُ ما جاء
في أن المضمضة والاستنشاق سنة

٢٧٦- باب مسح الرأس وصفته

٢٧٧- باب المسح على الناصية

٢٧٨- باب مسح الرأس بماء جديد

٢٧٩- باب ما روي
في مسح الرأس بفضل يديه

٢٨٠- باب مسح الأذنين وصفته

